

تطور فكر إدارة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي بالقاهرة

إعداد:

مهندسة ياسمين صبري محمود حجازي

رسالة مقدمة إلى كلية الهندسة ، جامعة القاهرة
كجزء من متطلبات الحصول على
درجة الماجستير في الهندسة المعمارية

كلية الهندسة - جامعة القاهرة
الجيزة - جمهورية مصر العربية
٢٠٠٥

تطور فكر إدارة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي بالقاهرة

إعداد:

مهندسة ياسمين صبري محمود حجازي

رسالة مقدمة إلى كلية الهندسة ، جامعة القاهرة
كجزء من متطلبات الحصول على
درجة الماجستير في الهندسة المعمارية

إشراف

الأستاذة الدكتورة

سهير زكي حواس
أستاذ العمارة والتصميم العمراني
بكلية الهندسة جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور

أحمد محمد صلاح الدين عوف
أستاذ التصميم العمراني
بكلية الهندسة جامعة القاهرة

كلية الهندسة- جامعة القاهرة
الحيزة - جمهورية مصر العربية
٢٠٠٥

تطور فكر إدارة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي بالقاهرة

إعداد:

مهندسة ياسمين صبري محمود حجازي

رسالة مقدمة إلى كلية الهندسة ، جامعة القاهرة
كجزء من متطلبات الحصول على
درجة الماجستير في الهندسة المعمارية

لجنة الممتحنين:

أ.د. أحمد محمد صلاح الدين عوف مشرف

أستاذ التصميم العمراني بقسم الهندسة المعمارية- جامعة القاهرة

أ.د. سهير زكي حواس مشرف

أستاذة العمارة و التصميم العمراني بقسم الهندسة المعمارية- جامعة القاهرة

أ.د. صلاح زكي سعيد محكم

أستاذ العمارة بقسم الهندسة المعمارية- جامعة الأزهر

أ.م.د. دليلة يحيى الكرداني محكم

أستاذة مساعدة بقسم الهندسة المعمارية- جامعة القاهرة

كلية الهندسة- جامعة القاهرة
الحيزة - جمهورية مصر العربية
٢٠٠٥

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين أما بعد.....

أتوجه بخالص الشكر و العرفان إلى الله سبحانه وتعالى كما أتوجه لأساتذتي المشرفين الأستاذ الدكتور أحمد محمد صلاح الدين عوف و الأستاذة الدكتورة سهير زكي حواس ، لما بذلاه معي من وقت وجهد واهتمام وتوجيه مستمر لإتمام هذا العمل بصورة مشرفة بإذن الله كما أتوجه بالشكر لكل من عاونوني في إتمام هذه الدراسة وبصفة خاصة العاملين بمشروع تطوير القاهرة التاريخية و أفراد عائلتي الذين لهم تقدير خاص.

إلى هؤلاء خالص الشكر والتقدير،،،،

الباحثة

مهندسة ياسمين صبري محمود حجازي

تطور فكر إدارة مشروعات الحفاظ على

التراث المعماري الإسلامي بالقاهرة

- الباب الأول: خلفية تاريخية عن فكر وفلسفة الحفاظ..... ١
- الفصل الأول: نشأة وتطور فكر الحفاظ في العالم..... ١
- ١-١-١ نشأة وتطور فكر الحفاظ في العالم..... ١
- ١-١-١-١ الاتجاه الرومانسي..... ١
- ١-١-١-٢ النظرية الأسلوبية..... ٢
- ٢-١-١ فكر الحفاظ في عهد الحضارة اليونانية..... ٢
- ٣-١-١ فكر الحفاظ في عصور النهضة وبعد الثورة الصناعية..... ٣
- ٤-١-١ الاتجاهات الفكرية للحفاظ بداية من القرن التاسع عشر..... ٣
- ٥-١-١ وضع التشريعات العالمية لحفظ التراث..... ٤
- ٦-١-١ التوجهات الفكرية للحفاظ في وقت الحروب العالمية..... ٥
- ٧-١-١ المؤسسات المعنية بإدارة الحفاظ على التراث..... ٥
- ٨-١-١ ظهور المواثيق الدولية لتنظيم التعامل مع التراث..... ٦
- ٩-١-١ تتبع الفكر الإداري منذ بداية ظهور المواثيق العالمية ودوره في توجيه فكر الحفاظ..... ٧
- الفصل الثاني: التأثير الفكري لظهور المواثيق الدولية للحفاظ في مصر..... ١٣
- ١-٢-١ مردود إضافة القاهرة التاريخية على قائمة التراث العالمي..... ١٣
- ٢-٢-١ تدرج مستويات الحفاظ التي نشأت في مصر..... ١٥
- ٣-٢-١ أنواع أعمال مشروعات الحفاظ..... ١٦
- ٤-٢-١ تتبع تطور التشريعات الخاصة بحماية التراث في مصر..... ١٧
- ٢٣ خلاصة الباب الأول.....
- الباب الثاني: تطور فكر وفلسفة إدارة التعامل مع التراث المعماري الإسلامي..... ٢٤
- الفصل الأول: التطور الفكري والفلسفي لجهود إدارة الحفاظ في العالم الإسلامي..... ٢٤
- ١-١-٢ المسجد الحرام..... ٢٥
- ١-١-٢-١ الموقع..... ٢٦
- ١-١-٢-٢ البناء الأول لبيت الله الحرام..... ٢٦

٢٦	٣-١-١-٢ المسجد الحرام قبل الإسلام.....
٢٧	٤-١-١-٢ المسجد الحرام بعد الإسلام وفي عهد الخلفاء الراشدين.....
٢٧	٥-١-١-٢ المسجد الحرام في عهد المماليك.....
٢٧	٦-١-١-٢ المسجد الحرام في عهد العثمانيين.....
٢٨	٧-١-١-٢ المسجد الحرام في العصر المعاصر.....
٣٢	٢-١-٢ المسجد النبوي الشريف.....
٣٢	١-٢-١-٢ عمارة المسجد النبوي.....
٣٢	٢-٢-١-٢ التطور الأول للمسجد النبوي الشريف.....
٣٣	٣-٢-١-٢ التطور الثاني للمسجد النبوي الشريف.....
٣٣	٤-٢-١-٢ التطور في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب.....
٣٣	٥-٢-١-٢ التطور في عهد عثمان بن عفان.....
٣٤	٦-٢-١-٢ التطور في عهد الوليد بن عبد الملك.....
٣٤	٧-٢-١-٢ التطور في عهد الخليفة المهدي العباسي.....
٣٤	٨-٢-١-٢ التطور في عهد السلطان عبد المجيد.....
٣٤	٩-٢-١-٢ التطور في عهدي الملك عبد العزيز والملك فهد.....
٤٠	٣-١-٢ المسجد الاقصى.....
٤٠	١-٣-١-٢ عمارة المسجد الاقصى.....
٤٠	٢-٣-١-٢- تخريب المسجد الأقصى.....
٤١	٣-٣-١-٢ المسجد الأقصى بعد دخول الاسلام.....
٤١	٤-٣-١-٢ إعادة بناء المسجد الأقصى.....
٤٢	٥-٣-١-٢ المسجد الأقصى في عهد الفاطميين.....
٤٣	٦-٣-١-٢ المسجد الأقصى أثناء احتلال الصليبيين.....
٤٣	٧-٣-١-٢ المسجد الاقصى في عهد الدولة الايوبية.....
٤٣	٨-٣-١-٢ المسجد الأقصى في العصور المملوكية و العثمانية.....
٤٨	الفصل الثاني: التطور الفكري والفلسفي لجهود إدارة الحفاظ في مصر
٤٨	١-٢-٢ جهود إدارة الحفاظ في عهد الخلفاء الراشدين.....
٤٩	٢-١-٢-٢ بداية التدخلات على عمارة القسطنطينية.....

٥٠	٢-٢-١-٣ مسجد عمرو بن العاص.....
٥٠	٢-٢-١-٣-١ عمارة مسجد عمرو بن العاص.....
٥٥	٢-٢-٢ جهود إدارة الحفاظ في عهد الدولة الطولونية.....
٥٥	٢-٢-٢-١ نشأة مدينتي العسكر والقطائع.....
٥٥	٢-٢-٢-٢ مسجد أحمد بن طولون.....
٦٢	٢-٢-٣ جهود إدارة الحفاظ في عهد الدولة الفاطمية.....
٦٢	٢-٢-٣-١ نشأة القاهرة.....
٦٣	٢-٢-٣-٢ الجامع الأزهر.....
٦٩	٢-٢-٤ جهود إدارة الحفاظ في عهد الدولة الأيوبية.....
٦٩	٢-٢-٤-١ نشأة الدولة الأيوبية في مصر.....
٧٠	٢-٢-٤-٢ قبة ومدرسة الصالح نجم الدين أيوب.....
٧٤	٢-٢-٥ جهود إدارة الحفاظ في عهد دولة المماليك.....
٧٤	٢-٢-٥-١ نشأة دولة المماليك.....
٧٤	٢-٢-٥-٢ مسجد ومدرسة السلطان حسن.....
٧٧	٢-٢-٦ جهود إدارة الحفاظ في عهد الدولة العثمانية.....
٧٧	٢-٢-٦-١ مسجد سليمان باشا بالقلعة.....
٨٣	الفصل الثالث: مرحلة الاهتمام بالتمويل بغرض الحفاظ (نظام الأوقاف).....
٨٥	٢-٣-١ الأوقاف على مر العصور الاسلامية.....
٨٥	٢-٣-٢ الأوقاف في عصر الدولة الأيوبية.....
٨٦	٢-٣-٣ الأوقاف في عصر دولة المماليك.....
٨٦	٢-٣-٤ الأوقاف في عصر دولة العثمانيين.....
٩١	الفصل الرابع: مرحلة تداخل الفكر الغربي ونشأة النزعة الوطنية لجهود إدارة الحفاظ.....
٩١	٢-٤-١ بداية دخول الفكر الغربي مع قدوم الحملة الفرنسية على مصر.....
٩١	٢-٤-١-١ تسجيل التراث المصري.....
٩٥	٢-٤-٢ نشأة النزعة الوطنية وبداية وضع الأسس التشريعية لتنظيم التعامل مع التراث.....
٩٩	خلاصة الباب الثاني.....
١٠٢	الباب الثالث: مرحلة النزعة الوطنية لفكر إدارة مشروعات الحفاظ.....

الفصل الأول : الفكر الإداري لمشروعات الحفاظ في عهد لجنة الحفاظ على الآثار	١٠٢
١-١-٣ إدارة الحفاظ في عهد لجنة الحفاظ على الآثار العربية.....	١٠٣
٢-١-٣ خطوات إدارة مشروعات الحفاظ في عهد لجنة الحفاظ على الآثار العربية.....	١٠٣
٣-١-٣ أعمال التنفيذ	١٠٤
٣-١-٣ الهيكل الوظيفي للقائمين على إدارة الحفاظ في عهد اللجنة.....	١٠٦
٣-١-٤ -نظام تمويل لجنة الحفاظ على الآثار العربية.....	١٠٧
٣-١-٥ تطور فكر إدارة الحفاظ في عهد مصلحة الآثار.....	١٠٧
٣-١-٥ مشروع إعادة تخطيط قاهرة الفاطميين ١٩٦٠ م.....	١٠٧
الفصل الثاني : الفكر الإداري لجهود الحفاظ في عهد هيئة الآثار المصرية.....	١١٩
٣-٢-١ ترميم سمعخانة الدراويش المولوية.....	١١٩
٣-١-٢-١ مرحلة تأهيل القائمين على المشروع و الدراسات.....	١١٩
٣-١-٢-٢ مرحلة التنفيذ	١١٩
٣-٢-٢ خطوات أعمال الترميم.....	١٢٨
٣-٣-٣ ثورة المعلومات وظهور الميكرو فيلم.....	١٣٠
٣-٢-٤ دليل إعداد مشروعات صيانة وترميم الآثار.....	١٣٠
الفصل الثالث : الفكر الإداري لمشروعات الحفاظ في عهد المجلس الأعلى للآثار	١٤٣
٣-٣-١ مشروع ترميم مسجد ومدرسة عبد الغني الفخري (البنات)	١٤٤
خلاصة الباب الثالث.....	١٥٢
الباب الرابع: عرض تجارب تطبيقية لإدارة مشروعات الحفاظ على التراث.....	١٥٥
الفصل الأول : دراسة فكر إدارة مشروع الحفاظ على القاهرة التاريخية.....	١٥٥
٤-١-١ الدراسات الأولية قبل تنفيذ مشروعات الحفاظ.....	١٥٦
٤-١-٢ سياسات ومحاور مشروع الحفاظ على القاهرة التاريخية.....	١٥٧
٤-١-٣ حدود المنطقة التاريخية.....	١٥٩
٤-١-٤ التحديات و المشكلات التي تواجه المنطقة التاريخية بالقاهرة	١٦١
٤-١-٥ مشروع الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي بالقاهرة التاريخية.....	١٧٤
٤-١-٥-١ الجهات المعنية بالمشروع وأختصاصاتها.....	١٧٥

١٧٨	٤-١-٥-٢ وحدة نظم المعلومات الجغرافية.....
١٧٩	٤-١-٥-٣ الأطلس الرقمي لمناطق الدراسة.....
١٨٠	٤-١-٥-٤ دراسة تنظيم الفكر الإداري لمشروعات الحفاظ بالقاهرة التاريخية.....
٢٠١	الفصل الثاني: دراسة فكر مشروع الحفاظ على مدينة حلب القديمة.....
٢٠١	٤-٢-١ سياسات مشروع إعادة إحياء حلب القديمة.....
٢٠٤	٤-٢-٢ التحديات التي تواجه مشروع الأحياء.....
٢٠٥	٤-٢-٣ مشروع إعادة إحياء حلب القديمة.....
٢٠٦	٤-٢-٣-١ الأهداف العامة مشروع إعادة إحياء حلب القديمة.....
٢٠٧	٤-٢-٣-٢ الإجراءات الخاصة بالمرور.....
٢٠٧	٤-٢-٣-٣ الإجراءات الخاصة بالبنية التحتية.....
٢٠٨	٤-٢-٣-٤ نظام المعلومات الجغرافي.....
٢٠٨	٤-٢-٣-٥ مراحل المشروع.....
٢١٠	٤-٢-٣-٦ دراسة تنظيم الفكر الإداري لمشروع إحياء حلب القديمة.....
٢١٧	خلاصة الباب الرابع.....
٢٢٤	النتائج والتوصيات.....
٢٢٩	قائمة المراجع.....
٢٣٨	الملخص العربي.....
٢٤١	الملخص الأنجليزي.....

- صورة رقم ١ الكعبة المشرفة بعد رفع منسوبها بمقدار ٤ أذرع..... ٣٠
- صورة رقم ٢ الكعبة المشرفة عام ١٢٩٧هـ..... ٣٠
- صورة رقم ٣ الكعبة المشرفة عام ١٣٧١هـ..... ٣٠
- صورة رقم ٤ للمسقط الافقي للكعبة في نهاية القرن التاسع عشر..... ٣١
- صورة رقم ٥ للكعبة بكامل مسطحها في عصر الملك فهد بن عبد العزيز في عام ١٤١٥ هـ.. ٣١
- صورة رقم ٦ الموقع العام للكعبة في عهد الملك فهد بن عبد العزيز عام ١٤١٥ هـ..... ٣١
- صورة رقم ٧ المسجد النبوي في عهد الرسول..... ٣٦
- صورة رقم ٨ و صورة ٩ المسجد النبوي في وقت إنشائه..... ٣٦
- صور رقم ١٠، ١١ المسجد النبوي في عهد الخليفة عثمان بن عفان..... ٣٦
- صورة رقم ١٢ المسجد النبوي في عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك..... ٣٧
- صورة رقم ١٣ المسجد النبوي في نهاية القرن التاسع عشر..... ٣٧
- صورة رقم ١٤، ١٥ القباب المنزلة في المسجد النبوي في إضافة الملك فهد..... ٣٨
- صورة رقم ١٦ الساحات الخارجية للمسجد النبوي الشريف (إضافة الملك فهد)..... ٣٨
- صورة رقم ١٧، ١٨، ١٩ المظلات التي استخدمت في عهد الملك فهد..... ٣٩
- صور رقم ٢٠، ٢١ لمأذن المسجد النبوي والساحة الخارجية له..... ٣٩
- صورة رقم ٢٢ المسجد الأقصى..... ٤٥
- صورة رقم ٢٣ المسجد الأقصى في عام ٦٤١ هجرية..... ٤٥
- صورة رقم ٢٤ المسجد الأقصى بعد توسعات الخليفة المهدي العباسي..... ٤٥
- صور رقم ٢٥، ٢٦ منبر المسجد الأقصى..... ٤٦
- صورة رقم ٢٧ حرم المسجد الاقصى وقبة الصخرة في وقتنا الحالي..... ٤٦
- صورة رقم ٢٨ موقع الفسطاط و جامع عمرو بن العاص بجوار حصن بابلون..... ٥٢
- صورة رقم ٢٩ الموقع العام لمسجد عمرو بن العاص..... ٥٢
- صورة رقم ٣٠ للمراحل المختلفة التي مر بها جامع عمرو..... ٥٣
- صور رقم ٣١، ٣٢ مسجد عمرو بن العاص قديما..... ٥٣
- صور رقم ٣٣، ٣٤، ٣٥ المسقط الافقي الحالي لجامع عمرو..... ٥٤
- صورة رقم ٣٦ موقع مدينتي العسكر والقطائع..... ٥٩
- صورة رقم ٣٧ الموقع العام لجامع أحمد بن طولون..... ٥٩

- صورة رقم ٣٨ لمسجد أحمد بن طولون ومآذنته ٥٩
- صورة رقم ٤٠،٣٩ لمآذنتي جامع سامراء إلى اليمين وجامع أحمد بن طولون إلى اليسار..... ٦٠
- صورة رقم ٤١ توثيق فلتشر لجامع أحمد بن طولون ٦٠
- صورة رقم ٤٢ المسقط الافقي والواجهة الرئيسية وقطاع رأسي لجامع أحمد بن طولون ٦١
- صورة رقم ٤٣ صحن جامع أحمد بن طولون ٦١
- صورة رقم ٤٤ القاهرة الفاطمية وقصري الحكم ٦٦
- صورة رقم ٤٥ الموقع العام الجامع الأزهر ٦٦
- صورة رقم ٤٦ العقود المدبية لجامع الأزهر ٦٦
- صورة رقم ٤٧ مآذن الجامع الأزهر ٦٧
- صورة رقم ٤٨ باب المزينيين ٦٧
- صورة رقم ٤٩ و صحن الجامع الأزهر ٦٧
- صور رقم ٥١،٥٠ المسقط الأفقي للأزهر وقت انشائه والمسقط بعد الإضافات خلال العصور المتلاحقة ٦٨
- صورة رقم ٥٢ خريطة القاهرة في عهد الدولة الأيوبية ٧٢
- صور رقم ٥٤،٥٣ للأسوار الحربية التي أنشأها صلاح الدين الأيوبي ومسقطها الافقي بقلعته الحربية ٧٢
- صورة رقم ٥٥ الموقع العام لقبة ومدرسة الصالح نجم الدين أيوب ٧٣
- صورة رقم ٥٦ المسقط الافقي لبقايا قبة ومدرسة الصالح نجم الدين أيوب ٧٣
- صور رقم ٥٨،٥٧ بقايا المدرسة الصالحية ٧٣
- صورة رقم ٥٩ الموقع العام لجامع السلطان حسن ٧٦
- صورة رقم ٦٠ المسقط الأفقي لمسجد السلطان حسن..... ٧٦
- صور رقم ٦٢،٦١ صحن جامع السلطان حسن والشكل الخارجي له ٧٦
- صورة رقم ٦٣ مسجد محمد علي أحد مساجد العصر العثماني ٧٩
- صورة رقم ٦٤ الموقع العام للقلعة ومسجد سليمان باشا ٧٩
- صور رقم ٦٦،٦٥ الجزء المغطى للصلاة والصحن بمسجد سليمان باشا..... ٧٩
- صورة رقم ٦٧ المسقط الأفقي لمسجد سليمان باشا ٨٠
- صور رقم ٦٩،٦٨ مسجد سليمان باشا قبل وبعد عملية الترميم ٨٠

- صورة رقم ٧٠ المسقط الأفقي لمجموعة قلاوون..... ٨٤
- صورة رقم ٧١ واجهة مجموعة قلاوون..... ٨٤
- صور رقم ٧٣،٧٢ الشكل الخارجي لمجموعة قلاوون وأيوان القبلة الداخلي..... ٨٤
- صورة رقم ٧٤ أحد خرائط القاهرة التي قام علماء الحملة الفرنسية بتوثيقها..... ٩٢
- صورة رقم ٧٥ قلعة قايتباي بالأسكندرية من توثيق علماء الحملة الفرنسية..... ٩٢
- صورة رقم ٧٦ مسجد السلطان حسن..... ٩٣
- صورة رقم ٧٧ سور مجرى العيون وقت توثيق الحملة الفرنسية..... ٩٣
- صور رقم ٧٩،٧٨ حجر رشيد بعد الترميم..... ٩٦
- صورة رقم ٨٠ مدرسة الظاهر بيبرس البندقداري..... ١٠٧
- صورة رقم ٨١ المسقط الأفقي لمدرسة الصالح نجم الدين أيوب..... ١٠٧
- صورة رقم ٨٣،٨٢ مدخل مجموعة قلاوون قبل الترميم وإلى اليسار بعد الترميم..... ١١٠
- صورة رقم ٨٥،٨٤ صحن مدرسة السلطان حسن..... ١١٠
- صورة رقم ٨٦ حدود منطقة الدراسة لمشروع تخطيط القاهرة الفاطميين..... ١١٧
- صور رقم ٨٨،٨٧ مجموعة الدراويش وإلى اليسار مدرسة سنقر السعدي..... ١٢٤
- صورة رقم ٨٩ مسرح الدراويش أثناء الإعداد لمشروع الترميم..... ١٢٤
- صورة رقم ٩٠ قطاع بمدرسة سنقر السعدي وتكية الدراويش..... ١٢٥
- صور رقم ٩٢،٩١ الهيكل المعدني المستخدم في رفع مسرح الدراويش..... ١٢٥
- صور رقم ٩٤،٩٣ إلى اليمين مسرح الدراويش أثناء افتتاحه بعد أعمال الترميم وإلى اليسار الهياكل المعدنية لتثبيتته..... ١٢٦
- صورة رقم ٩٥ المسقط الأفقي لمدرسة سنقر السعدي وتكية الدراويش..... ١٢٦
- صورة رقم ٩٦ البئر المكتشف والفسقية أثناء أعمال الحفريات أسفل مسرح الدراويش..... ١٢٧
- صورة رقم ٩٧ واجهة عليها آثار جميع أعمال الترميم بمسرح الدراويش..... ١٢٧
- صورة رقم ٩٨ أعمال توثيق الموقع العام..... ١٣٤
- صورة رقم ٩٩ أعمال توثيق البيئة المحيطة..... ١٣٥
- صورة رقم ١٠١،١٠٠ توقيع مناطق التصوير الفوتوغرافي على المسقط..... ١٣٦
- صورة رقم ١٠٢ توثيق البيئة المحيطة بالآثر من ضمن أعمال الرفع المساحي..... ١٣٧
- صور رقم ١٠٣ توقيع مظاهر التدهور على الواجهة والمسقط تمهيداً لأعمال الترميم..... ١٣٨

- صور رقم ١٠٤ توقيع مظاهر التدهور على الواجهة والمسقط تمهيداً لأعمال الترميم..... ١٣٩
- صور رقم ١٠٦،١٠٥ أعمال الصلبات أثناء بداية أعمال الترميم و إلى اليمين بعد الترميم.. ١٤٨
- صورة رقم ١٠٧ طبقة البياض المتدهورة ويظهر عليها بعض الشروخ..... ١٤٨
- صور رقم ١٠٨،١٠٩،١١٠،١١١ مدرسة عبد الغني الفخري قبل وبعد الترميم ١٤٩
- صور رقم ١١٢،١١٣،١١٤،١١٥ مدرسة عبد الغني الفخري قبل وبعد الترميم ١٥٠
- صورة رقم ١٢٧ خريطة توضح حدود المنطقة التاريخية ١٦٠
- صور رقم ١٢٨،١٢٩ إلى اليمين قبة أحمد القاصد وإلى اليسار وكالة قايتباي..... ١٦٩
- صور رقم ١٣٠،١٣١ إلى اليمين سبيل أمين أفندي هيزع وإلى اليسار قبة أحمد القاصد..... ١٦٩
- صورة رقم ١٣٢ وكالة أودة باشا والعشش الموجودة بداخلها..... ١٦٩
- صور رقم ١٣٣،١٣٤،١٣٥ إستحداثات السكان داخل الآثار ١٦٩
- صورة رقم ١٣٦ وكالة قايتباي ١٧٠
- صورة رقم ١٣٧ مسجد المؤيد شيخ..... ١٧٠
- صور رقم ١٣٨،١٣٩ إلى اليمين الخريطة الكنتورية لمناسيب المياة الجوفية بالبيزومتزات وإلى اليسار إتجاهات ومعدل أنحدار المياة الجوفية..... ١٧١
- صورة رقم ١٤٠ توضح مظاهر تدهور وظهور أملاح بفعل المياة تحت السطحية..... ١٧١
- صورة رقم ١٤١،١٤٢ التغيرات الناتجة عن تغير درجات الحرارة..... ١٧١
- صورة رقم ١٤٣ تأثير الأملاح على الأحجار ١٧٢
- صورة رقم ١٤٤،١٤٥ التوثيق المعماري لمنزل الست وسيلة..... ١٨٣
- صور رقم ١٤٦،١٤٧ التوثيق المعماري لعناصر الترميم الدقيق..... ١٨٣
- صورة رقم ١٤٨ توثيق واجهة سور مجرى العيون..... ١٨٤
- صورة رقم ١٤٩ المسقط الأفقي لمراحل الترميم بسور مجرى العيون..... ١٨٤
- صورة رقم ١٥٠ التحليل المعماري لوكالة أودة باشا..... ١٨٦
- صور رقم ١٥١،١٥٢،١٥٣،١٥٤ تجارب اختبار عينات بياض جامع أحمد بن طولون إلى اليمين وإلى اليسار تجارب تحليل عينة مون الحجر..... ١٨٦
- صور رقم ١٥٥،١٥٦ التوثيق الفوتوغرافي للزخارف والواجهات..... ١٨٧
- صورة رقم ١٥٧ الكشف عن الألوان الحقيقية بسقف بسراي محمد علي..... ١٨٨
- صورة رقم ١٥٨ خريطة المرور بمدينة حلب..... ٢١٥

- ٢١٥ صورة رقم ١٥٩ إصلاح البنية التحتية بمدينة حلب
- ٢١٦ صورة رقم ١٦٠ خريطة نظم المعلومات الجغرافية للمشروع
- ٢١٦..... صورة رقم ١٦١ خريطة أستعمال الأراضي بمنطقة الدراسة

٨٥	رسم توضيحي رقم (١) الأوقاف على مر العصور.....
٨٦	رسم توضيحي رقم (٢) الهيكل الإداري لنظام الأوقاف في العصر الأيوبي.....
٨٦	رسم توضيحي رقم (٣) الهيكل الإداري للأوقاف في عصر المماليك.....
٨٨	رسم توضيحي رقم (٤) الهيكل الإداري لأوقاف العصر العثماني.....
١٠٨	رسم توضيحي رقم (٥) خطوات إدارة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري في عهد لجنة الحفاظ على الآثار العربية.....
١١١	رسم توضيحي رقم (٦) الهيكل التنظيمي لأعمال لجنة الحفاظ على الآثار العربية يوضح تسلسل أعمال اللجنة.....
١١٢	رسم توضيحي رقم (٧) هيكل القائمين على عملية الحفاظ في عهد لجنة الحفاظ على الآثار العربية ووظائفهم.....
١٢٢	رسم توضيحي رقم (٨) مراحل مشروع ترميم سمعخانة الدراويش.....
١٤٣	رسم توضيحي رقم (٩) قطاعات المجلس الأعلى للآثار.....
١٤٧	رسم توضيحي رقم (١٠) مراحل مشروع ترميم مسجد ومدرسة عبد الغني الفخري.....
١٧٥	رسم توضيحي رقم (١١) توزيع ملكيات الآثار الإسلامية.....
١٧٧	رسم توضيحي رقم (١٢) خطوات تنمية وتطوير القاهرة التاريخية وأختصاصات الوزارات المشتركة بالمشروع.....
١٨٠	رسم توضيحي رقم (١٣) الخطوات التمهيدية لمشروع الحفاظ على القاهرة التاريخية.....
١٨١	رسم توضيحي رقم (١٤) مراحل مشروع الحفاظ على القاهرة التاريخية.....
١٨١	رسم توضيحي رقم (١٥) خطوات مرحلة التوثيق والدراسات.....
١٨٢	رسم توضيحي رقم (١٦) مكونات أعمال الرفع المساحي.....
١٨٩	رسم توضيحي رقم (١٧) تقسيم مرحلة التنفيذ قبل وبعد تسليم الموقع لشركة المقاولات المنفذة.....
١٩٠	رسم توضيحي رقم (١٨) الأعمال التي تتم قبل تسليم الموقع للشركة المنفذة.....
١٩٣	رسم توضيحي رقم (١٩) أساليب طرح المشروعات.....
١٩٥	رسم توضيحي رقم (٢٠) الأعمال التي تتم بعد تسليم الموقع للشركة المنفذة.....
١٩٩	رسم توضيحي رقم (٢١) الهيكل الإداري لمشروع تطوير القاهرة التاريخية.....

جدول رقم (١) تطور فكر وفلسفة الحفاظ في العالم الإسلامي.....	٤٧
جدول رقم (٢) تطور فكر وفلسفة الحفاظ في مصر عبر العصور الإسلامية.....	٨٢
جدول رقم (٣) تطور فكر إدارة الحفاظ بنظام الأوقاف.....	٩٠
جدول رقم (٤) تطور الفكر لإدارة الحفاظ أثناء مرحلة تداخل الفكر الغربي.....	١٠١
جدول رقم (٥) تتبع تطور فكر وفلسفة إدارة التعامل مع التراث المعماري الإسلامي.....	١٠٢
جدول رقم (٦) الهيئات المسؤولة عن إدارة الحفاظ منذ نشأته في مصر.....	١٥٤
جدول رقم (٧) مشروعي الحفاظ على القاهرة التاريخية وحلب.....	٢١٩

تطور فكر إدارة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي بالقاهرة

المقدمة:

بدأت مشروعات التعامل مع التراث المعماري الإسلامي في القاهرة منذ العصور الإسلامية الأولى وخاصة بعد الزلزال الذي تعرضت له القاهرة في عام ١٣٠٧ م والذي أتلّف معظم مبانيها ونبه الولاة إلى ضرورة إنقاذ وإعادة بناء المباني التي أتلّفها الزلزال. وتعتبر هذه الخطوة من الخطوات الأولى في عمليات الحفاظ على الآثار ، وتلت هذه الخطوة عمليات توثيق لها مع تسجيلها بالصور ورسمها عن طريق " فرانسوا جومار"^(١) الذي يعتبر من أوائل القائمين بخطوات منظمة بتوثيق الآثار المصرية والإسلامية والتوثيق المساحي، وذلك ضمن الأعمال التي قامت بها البعثة العلمية المصاحبة للحملة الفرنسية في الفترة ما بين عامي ١٧٩٨م و١٨٠١م.

انتظرت الآثار بعد هذه الفترة حوالي قرن من الزمان حتى تجد الاهتمام مرة أخرى، وذلك عندما قامت جماعة من محبي الفنون الإسلامية بتكوين لجنة الحفاظ على الآثار العربية والتي انتهجت سياسة منظمة في الحفاظ على الآثار ولكنها لم تستطع أن تشمل بخطتها جميع الآثار القائمة فبدأت حالة العديد من المباني الأثرية في التدهور.

بعد هذه المرحلة عانت الآثار الكثير بسبب عدم التنسيق بين الجهات المعنية بها سواء وزارة الأوقاف كجهة مالكة لبعض الآثار أو وزارة الثقافة أو وزارة الإسكان ... ، مما تسبب في أضرار بالغة بالآثار نتيجة التضارب في إتخاذ القرارات والتأثير السلبي لذلك على سرعة التنفيذ. وخلال الفترات السابق ذكرها لم يكن هناك اهتماماً دولياً بالآثار الإسلامية بشكل عام ولم يبدأ الاهتمام الدولي فعلياً بالآثار الإسلامية إلا مع الندوة الدولية التي نظمها المعهد الألماني للآثار بالتعاون مع معهد "جوته- Goethe" وهيئة الآثار المصرية في أكتوبر من عام ١٩٧٨م. ووجه المشتركون في الندوة نداءً دولياً للتعاون من أجل الحفاظ على الآثار الإسلامية بالقاهرة. ولقد جاء قرار اليونسكو بضم آثار القاهرة الإسلامية إلى قائمة التراث العالمي كرد فعل لهذه الندوة.

^١ أحد أفراد البعثة العلمية المصاحبة للحملة الفرنسية

لقد واجهت القاهرة الإسلامية العديد من جهود الحفاظ على تراثها المعماري مما أوجد الحاجة إلى نظام تدار بواسطته عمليات الحفاظ ، وقد تطلبت إدارة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي بالقاهرة عدة سنين لتصل إلى المنظومة الحالية المتبعة والتي تركز الآن بفكر متكامل للتعامل مع التراث ككل ، ويتضح ذلك من خلال تتبع تطور فكر إدارة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي بالقاهرة مع توضيح المتغيرات والمؤثرات التي ظهرت عبر العصور الإسلامية منذ بداية ظهور الحاجة إلى إدارة الحفاظ وحتى وقتنا الحالي.

ولكي نتمكن من عرض نشأة وتطور إدارة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي بالقاهرة يجب أولاً أن نتعرف على مفهوم الإدارة^(١).

تعريف الإدارة:

أتجه علماء الفكر الإداري عند تعريفهم للإدارة إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: أعتمد على تحليل العمل الذي يقوم به المدير أو المسئول الإداري إلى عناصر وخطوات وصولاً إلى تعريف للإدارة يقوم على تفاصيل ذلك العمل وخطواته مثل:

§ تعريف " تايلور - Taylor " (الإدارة هي المعرفة الصحيحة لما يراد أن يقوم به

الأفراد ، ثم التأكد من أنهم يفعلون ذلك بأحسن الطرق وبأقل التكاليف).

§ تعريف " فايول - Fayol " (إن معنى أن تدير هو أن تتنبأ وتخطط وتنظم

وتصدر الأوامر وتنسق وتراقب).

§ تعريف " هوايت - Hwight " (إن فن الإدارة إنما ينحصر في توجيه وتنسيق

ورقابة عدد من الأشخاص لإنجاز عملية محددة أو تحقيق هدف معلوم).

الاتجاه الثاني: اعتمد على تعريف الإدارة على طبيعتها وليس من وظائفها باعتبارها نشاطاً مميزاً مثل:

§ تعريف " ليفنجستون - Lefengstone " (إن وظيفة الإدارة هي الوصول إلى

الهدف بأحسن الوسائل وبالتكاليف الملائمة وفي الوقت الملائم ، بالاستخدام

الأمثل للإمكانيات المتاحة).

§ تعريف " أبلي - Apply " (إن الإدارة هي تنفيذ الأعمال عن طريق مجهودات

أشخاص آخرين).

¹ إيناس محمد نبوي ، أصول الإدارة (٢٠٠٢)

§ تعريف "جونس- Jones" (إن الإدارة هي توجيه الوسائل والطرق نحو إنجاز هدفاً مقررًا).

وقد تنطبق التعريفات السابقة تماماً على إدارة المشروعات الحديثة، وتنطبق نسبياً على إدارة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري ، علماً بأن إدارة مشروعات الحفاظ على التراث تحتاج إلى آلية خاصة للتعامل معها حيث أنها تختلف عن أي مشروعات أخرى لما تحمله من قيمة خاصة تتمثل في ما خلفه لنا السلف من الإرث المادي والمعنوي الذي ينقله لنا هذا التراث^(١) والذي يعكس هوية وكيان مجتمع كامل نتحمل نحن مسئولية تناقله عبر الأجيال. والشعور بهذه القيم وإدراك أهميتها هما اللذان يجعلان الشعوب تشعر بأهمية التراث وضرورة الحفاظ عليه والرغبة في استمرار وجوده.

المشكلة البحثية:

واجه فكر إدارة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي بالقاهرة منذ نشأته العديد من المتغيرات و المؤثرات التي أضافت أبعاداً جديدة لفكر الحفاظ أثرت واحداً تلو الآخر في فكر الحفاظ، حتى وصل في مرحلة متأخرة إلى تكوين نتاج فكري مستقر نتج عن تراكم الخبرات المكتسبة عبر المراحل الزمنية المختلفة، ويواجه فكر إدارة الحفاظ الآن بعض الصعوبات منها:

- § تعدد الملامح الأصلية للأثر والتي تحير المرمم في إرجاع الأثر لأي منها.
 - § اكتشاف أجزاء لم تكن ظاهرة بالأثر أثناء الدراسات الأولية قبل بدء عملية الحفاظ مما يتطلب دخول هذه الأجزاء في خطة ترميم الأثر مثل إعادة اكتشاف الصهاريج أسفل الأسبلة والبيوت الإسلامية.
 - § تعدد دخول العصور الإسلامية المختلفة على الأثر مما يوجد أكثر من فكر أو مدخل معماري وإنشائي تعتبر كلها حالات أصلية تحير في إرجاع الأثر لأي منها وتحير في التعامل مع العناصر الأثرية بشكل عام.
- وهذه الصعوبات السابق ذكرها تؤثر في كل من التمويل والوقت وضبط الجودة . ونظراً لأن إضافة أي أعمال جديدة أو ظهور أي مشاكل غير متوقعة يؤثر سلباً على الخطط الزمنية الخاصة بتنظيم الوقت، وعلى خطط الترميم، وبالتالي على الجودة، فإن ذلك يؤدي بالطبع إلى اختلال الدراسات والخطط التمويلية وخطط الترميم.

^١ سهير زكي حواس، القاهرة الخديوية^١ (٢٠٠٢)

لذا يتحتم وضع نظام إداري خاص بمشروعات الحفاظ على التراث المعماري يشمل عملية الحفاظ و القائمين عليها ويحتوي حلولاً مرنة وسريعة في إطار خطة الحفاظ تحقق لها التوازن إدارياً وفنياً في حالة ظهور أي متغيرات جديدة.

فرضيات البحث:

يرتكز البحث على فرضيتين كما يلي:

الفرضية الأولى: الفكر الإداري الحالي هو نتاج تراكمي للخبرة المكتسبة خلال العصور السابقة ، وذلك لأن كل عصر ظهر به متغيرات أو مؤثرات أدى تفاعل وتأثير كل منها على تكوين الفكر الحالي لإدارة الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي بالقاهرة.

الفرضية الثانية: متطلبات طبيعة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي بالقاهرة تتطلب نوعاً خاصاً من المرونة، بمعنى أن يكون النظام الإداري قابل للتعديل بطريقة تحقق له التوازن في حالة ظهور أي مستجد يستلزم تغيير في فكر العملية الإدارية مثل الاكتشافات التي تؤثر في الخطط الزمنية وبالطبع في جزء من خطط الترميم، لذلك يفترض أنه يمكن إدراج بعض الخطوات على النظام الإداري لتحقيق له التوازن المطلوب ، بالإضافة إلى تعديل الخطط الزمنية وخطط الترميم وخطط التمويل الخاصة بالمشروع و إدراجها في النظام الإداري القديم للوصول إلى نظام معدل يستوعب المستجدات التي تواجه مشروعات الحفاظ، وذلك بأقل سلبيات ممكنة يمكن أن تؤثر في الوقت والتمويل والجودة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى توثيق الفكر الإداري لجهود الحفاظ عبر العصور الإسلامية بالإضافة إلى عرض الخبرة التراكمية المكتسبة أثناء المراحل الفكرية المختلفة لإدارة الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي، وكذلك يهدف البحث إلى اقتراح بعض الخطوات التي يمكن أن تدرج على النظام الإداري لتحقيق له التوازن في حالة ظهور أي مستجدات أو متغيرات أو مؤثرات ، وهذه الخطوات المقصود بها خلق مساحة من المرونة تسمح بتعديل النظام الإداري ليتناسب مع الظروف الجديدة التي تستدعي هذا التعديل.

منهج البحث:

يقوم منهج البحث على دراسة وتحليل تطور فكر إدارة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي بالقاهرة لتتبع المراحل الفكرية المختلفة عبر العصور الإسلامية التي أدى

تراكمها إلى تكوين النظام الحالي ويمكن تقسيم مراحل تطور فكر إدارة الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي إلى كل من:

- (١) المرحلة الفكرية الأولى و فيها يتم عرض تطور فكر و فلسفة جهود إدارة الحفاظ مع تنويه عن نشأة الحاجة إلى عمليات الحفاظ.
- (٢) المرحلة الفكرية الثانية و فيها يتم عرض الجهود الوطنية لعمليات الحفاظ واستقرار النظام الإداري في أواخر هذه المرحلة.

بالإضافة إلى استنباط المتغيرات أو المؤثرات التي ظهرت في كل عصر وأثرت على العملية الإدارية، وذلك من خلال دراسة تطور إدارة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي بالقاهرة بمرحلتها السابق ذكرهما وسيتم أخذ الأمثلة كلها من عمارة المساجد لتتبع تطور فكر إدارة الحفاظ عبر العصور حسب ظروف و متغيرات كل عصر ، مع أخذ جزء تطبيقي لدراسة الفكر الإداري لأحد مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي بالقاهرة لتوضيح تأثير العوامل المستنبطة من العصور السابقة على النظام الحالي مع اختبار الفرضية في إمكانية اتسام النظام الإداري بالمرونة لتعديل النظام الإداري ، وذلك لاستيعاب متغيرات مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي.

هيكل البحث:

يتكون البحث من ثلاثة أبواب ينقسم كل منهم إلى عدة فصول ، الباب الأول والثاني يختصان بالدراسة النظرية الخاصة بدراسة تطور فكر إدارة الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي بالقاهرة ، والباب الثالث يختص بالدراسة التطبيقية وتشتمل على عرض للفكر الإداري الحالي لمشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي من خلال عرض فكر المجلس الأعلى للآثار (مشروع الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي بالقاهرة التاريخية) وأخيراً الجزء الخاص بالنتائج والتوصيات.

الدراسة النظرية:

الباب الأول: يعرض خلفية تاريخية عن تطور الأفكار الخاصة بالحفاظ و أهم المؤثرات التي ظهرت في هذه الفترة مثل الموائيق والحروب العالمية وغيرها وينقسم هذا الباب إلى فصلين هما:

- **الفصل الأول:** يناقش نشأة وتطور فكر الحفاظ في العالم و اتجاهاته مع التعرض للتشريعات العالمية للحفاظ والموائيق الدولية.

- **الفصل الثاني:** يختص بخلفية عامة عن مفهوم الحفاظ في مصر في فترة الموائيق الدولية مع تتبع تطور فكر الحفاظ من خلال التشريعات.
- الباب الثاني :** يتناول فكر وفلسفة جهود إدارة الحفاظ وذلك للتعرف على الأسباب التي أدت إلى نشأة الحاجة إدارة التعامل مع التراث المعماري الإسلامي في مرحله الأولى وينقسم هذا الباب إلى أربعة فصول:
- **الفصل الأول:** يناقش نشأة الحاجة إلى التعامل مع التراث مع عرض تطور فكر وفلسفة جهود إدارة التعامل مع التراث في العالم الإسلامي.
- **الفصل الثاني:** يعرض تطور فكر وفلسفة جهود إدارة التعامل مع التراث في القاهرة عبر العصور الإسلامية المختلفة مع التنويه عن أهم العوامل الفكرية التي أضافها كل عصر في فكر إدارة التعامل مع التراث.
- **الفصل الثالث:** يختص بالمرحلة الفكرية الخاصة بالاهتمام بالتمويل بغرض الحفاظ وفيها يتم عرض فكر نظام الأوقاف كأول فكر إداري منظم ظهر فيه مفهوم الحفاظ بغرض إبقاء التراث وذلك كنتاج فكري للمراحل الفكرية التي سبقت ذلك الوقت.
- **الفصل الرابع:** مرحلة تدخل الفكر الغربي ونشأة النزعة الوطنية لفكر إدارة الحفاظ وفيه يتم عرض النهضة الفكرية التي حلت بفكر الحفاظ نتيجة التعرض للفكر الغربي وظهور تشريعات حماية التراث كرد فعل لذلك لتأكيد الروح الوطنية للرغبة في الحفاظ على التراث.
- الباب الثالث:** يعرض مرحلة النزعة الوطنية الخاصة بفكر إدارة مشروعات الحفاظ والتي نتجت من تراكم خبرات تطور فكر وفلسفة جهود إدارة التعامل مع التراث التي يتم عرضها في الباب الأول ، وبدأت هذه المرحلة مستندة في بدايتها على الإدارة الأجنبية بجانب الإدارة المصرية ثم استقلت الإدارة المصرية فيما بعد وينقسم هذا الباب إلى ثلاث فصول هما كالآتي:
- **الفصل الأول:** ويتناول فكر إدارة الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي في عهد لجنة الحفاظ على الآثار العربية والذي بدأ بمزيج من الفكر الإداري الغربي والمصري إلى أن انتهى في أواخر هذه المرحلة بتمصير الجهة المنوطة بأعمال الحفاظ كاستقرار لفكر الجهود الوطنية لإدارة الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي بالقاهرة.

- **الفصل الثاني:** دراسة فكر إدارة الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي في عهد هيئة الآثار المصرية وتشمل هذه الفترة وضع أول منهجية مكتوبة لعملية إدارة الحفاظ بالإضافة إلى النهضة الكبيرة في فكر إدارة التمويل.
- **الفصل الثالث:** دراسة فكر إدارة الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي في عهد المجلس الأعلى للآثار ويشمل نتاج تراكم خبرات إدارة الحفاظ مع إتساع هيكل القائمين على إدارة مشروعات الحفاظ ليشمل جهود العديد من أجهزة الدولة متمثلة في وزارات بكامل إداراتها.

الدراسة التطبيقية:

الباب الرابع: عرض تجارب تطبيقية لإدارة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي ويشمل فصلين هما كالآتي:

- **الفصل الأول:** يدرس فكر إدارة مشروع الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي بالقاهرة التاريخية.
- **الفصل الثاني:** يتعرض لدراسة فكر إدارة مشروع إعادة إحياء مدينة حلب القديمة.

النتائج والتوصيات

الباب الأول: خلفية تاريخية عن فكر وفلسفة الحفاظ

يتناول الباب الأول عرض خلفية تاريخية عن تطور فكر وفلسفة الحفاظ في العالم من خلال فصلين ، يتعرض الفصل الأول لنشأة وتطور فكر الحفاظ في العالم وأتجاهاته مع عرض للتوجه الفكري للحفاظ خلال العصور القديمة المختلفة وحتى بداية القرن التاسع عشر ، هذا بالإضافة إلى عرض مرحلة وضع التشريعات العالمية للحفاظ وبصفة خاصة وقت الحروب العالمية ثم يتناول الفصل ظهور المواثيق العالمية وتأثيراتها على فكر الحفاظ. أما الفصل الثاني فيختص بخلفية عامة عن فكر الحفاظ في مصر بعد ظهور المواثيق الدولية للحفاظ ثم يتم التعرض لمستويات الحفاظ كنتائج لتأثير فكر المواثيق مع تتبع تطور التشريعات الخاصة بحماية التراث بمصر.

الفصل الأول: نشأة وتطور فكر الحفاظ في العالم

١-١-١ نشأة وتطور فكر الحفاظ في العالم :

ظهرت فكرة الحفاظ في العالم منذ العصور التاريخية الأولى والذي يدل على ذلك اللوحة الجرافيتية التي سجلت فيها أعمال الحفاظ على تمثال أبو الهول^(١). أنتقل الوعي بأهمية التراث والحاجة إلى الحفاظ عبر العصور إلى العالم أجمع وظهر ذلك في الحفاظ على المباني التاريخية في أوروبا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر مما أدى في نهاية القرن الثامن عشر إلى اختلاف الاتجاهات الفكرية للحفاظ بعد الثورة الصناعية وذلك طبقاً لفكر القائمين بأعمال الحفاظ . ومن هذه الاتجاهات :

١-١-١-١ الاتجاه الرومانسي :

هذا الاتجاه قاده العالم الإنجليزي "John Ruskin" عام ١٨٤٩ م وذلك في كتابه "Seven Lamps Of Architecture" في مصباح الذاكرة مقراً بأنه يجب قبول المبني بحالته الحالية وأن أكثر ما يميزه هو مقدار عمرة وأن الترميم هو أسوأ أنواع التخطيم المصاحب بوصف كاذب في الأشياء المحطمة وأن الترميم للمباني الأثرية مستحيل كأستحاله أحياء الموتى^(٢) .

¹ أحمد فخري ، الأهرامات المصرية (١٩٨٢)

² Jukka Jokilehto , A History of Architecture(1999)

٢-١-١-١ النظرية الأسلوبية

وظهرت في فرنسا علي يد "Viollet Le Duc" ونشرها في كتابه "Dictionare Raisonne le Architecture" الذي نشر فيه أنه يجب أتباع أسلوب واحد للحفاظ وذلك بإختيار أفضل فترة في حياة المبني (عصره الذهبي) وترميمه تبعاً لشكله في هذه الفترة^(١) وفي نفس الكتاب ظهر مصطلح الترميم بأنه ليس الإبقاء علي المبني وأصلاحه أو إعادة بناءه ولكن إعادة تكوينه في حالة من الكمال ربما لم يتحقق له في أ فترة زمنية أخرى.

ومن الاتجاهات الفكرية ل "Viollet Le Duc" بالاشتراك مع "Lassos" عدم إزالة الأجزاء الحديثة والإضافات لإعادة الأثر لشكله الأصلي ولكن الإبقاء علي كل الأجزاء لأنها تروي التاريخ الذي ينقله المبني مع الاهتمام بالحالة الإنشائية للمبني وليس مظهره فقط^(٢).
واستخدم "Viollet Le Duc" في الترميم المواد الحديثة مثل الحديد بدلا من الخشب حيث أنها تؤدي إلي نفس الغرض الأصلي من الصيانة دون زيادة في الوزن.

٢-١-١-٢ فكر الحفاظ في عهد الحضارة اليونانية:

تطور فكر الحفاظ عبر العصور سواء في مصر أو العالم مع اختلاف مستويات الحفاظ كما تم مثلاً في العمارة اليونانية في مبني البانثيون علي يد هاد ريان وإن كان يختلف عن الشكل الأصلي الذي كان قبل ذلك بـ ١٥٠ عام .

ظهر في عهد الحضارة اليونانية الحفاظ بإعادة التكوين مع السماح بالتعديل والتجديد في المواد والشكل ما دامت الوظيفة وتغير هذا المفهوم فيما بعد إلي التعديل في المعني والقيمة للحفاظ علي الشكل وذلك في عهد الإمبراطور أوجستين الروماني الذي استهدف تحويل روما لتصبح مركز للديانة المسيحية بدلاً من الوثنية^(٣).

وكرر فعل لذلك الفكر دمرت العديد من المباني الرومانية التي مثلت الفترة الوثنية في القرن الرابع وذلك لأستعمال موادها البنائية .

أما في عهد ثيودوريك ٤٩٣ – ٥٢٦ م تم تعيين معماري خاص بأعمال الحفاظ وحماية المباني القديمة ومن أهم أعماله ترميم كولوزيم روما والذي قال عنه كوهين أنه المميز للبيئة

¹ سناء إبراهيم عبد المقصود ، دراسة أساليب ترميم وحفظ الآثار العربية (١٩٩٩)

² Stefano Bianca, Urban Form in The Arab World (2000)

³ Jukka Jokilehto , A History of Architecture(1999)

المحيطة وأنه يجب الحفاظ عليه وعلي البيئة المحيطة كنوع من أنواع التكامل مع البيئة المحيطة^(١)

٣-١-١ فكر الحفاظ في عصور النهضة وبعد الثورة الصناعية :

نشأت الحاجة لإدارة فكر الحفاظ بعد الثورة الصناعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر ونشأ علي أثر ذلك الاهتمام بوجود نظام مؤسس يهتم بعملية الحفاظ .

بدأت أعمال الحفظ في إيطاليا (فلورنسا) عام ١٤٢١ م علي يد برونولسكي بمستشفى الأيتام ، وفي بريطانيا عام ١٧٧٠ م حيث ظهرت حركة الحفاظ علي المباني التاريخية ، وفي فرنسا عام ١٨٣١ م حيث أنشئت " وكالة الحفظ الوطنية " وفي عام ١٨٣٤ م أنشئت " المؤسسة الوطنية لخدمة المباني التاريخية " وفي الولايات المتحدة أسست جمعية " جبل فيرنون للحفاظ " عام ١٨٥٩ م^(٢).

٤-١-١ الاتجاهات الفكرية للحفاظ بداية من القرن التاسع عشر :

وظهرت هذه الاتجاهات بأراء بعض الفلاسفة مثل ننتشه الفيلسوف الألماني ورأيه الخاص بأن إهمال التراث هو إزالة للقيمة الأعلى والتي أصبحت تعبر عن فكر التعامل مع التاريخ الغربي الذي سعي في أحد الأوقات إلي تحقيق ثقافة كلية واحدة ناتجة عن الثورة الإنسانية في كل المجالات وبالتالي تحارب العودة إلي القيم القديمة .

أما " ريجل " فرأي أن الحفاظ علي الأعمال هو في حد ذاته حفاظ علي الثقافة وعلي الخصائص الخاصة بالفترة الزمنية حيث أن كل فترة تاريخية وكل ثقافة بظروفها واحتياجاتها يجب أن تكون لها قيمها الفنية المعبرة عن الفترة الزمنية^(٣).

إلا أن الغرض من عمليات الحفاظ ظل علي المستوي المطلق هو تأكيد فكرة الحياة والموت كدورة طبيعية .

حدث تحول فكري بإنتقال امتداد فكرة التراث من مجرد المقتنيات إلي المناطق التاريخية وفيها ما ننادي به الآن نحو تحويل المرور الرئيسي إلي خارج المناطق التاريخية مع منع أي طرق جديدة داخلها ذلك مع تحسين ظروفها اجتماعيا وصحيا والحفاظ علي مبانيها التاريخية إمكانية إزالة المباني القديمة الأقل في الأهمية لإنشاء الخدمات علي أرضها وسميت هذه النظرية بـ (ترقيق النسيج العمراني) لجيوفاني الذي حدد عام ١٩٣٦ م أربعة أنواع من الترميم :-

¹ Nahoum Cohen, Urban Planning Conservation and Preservation (2001)

² سناء إبراهيم عبد المقصود ، دراسة أساليب ترميم وحفظ الآثار العربية (١٩٩٩)

³ Jukka Jokilehto , A History of Architecture(1999)

- الترميم باسترجاع الوحدة
- الترميم باسترجاع التكوين
- الترميم بالتححرر
- الترميم بالاستكمال أو التجديد⁽¹⁾

ثم بدأ الاهتمام في مجال الحفاظ والترميم للتراث العمراني بمنهجية الترميم وليس بإيجاد نموذج يمكن تكراره علي كل أنواع التراث وبذلك أصبح الاهتمام العالمي بالمنهجية لا يتعارض مع الاختلاف المحلي بين مكونات التراث وبدء تكون معامل مركزية للتراث في برلين ١٨٨٨ م ولندن ١٩١٩ م ثم تلتها القاهرة وباريس والولايات المتحدة وبروكسل وروما ثم ظهر بعد ذلك الاتجاه العلمي للترميم علي يد كل من براندي وأرجان حيث تغير الاتجاه الفكري بحيث لا يرتكز فقط علي استعادة المادي للمكونات ولكن علي إعادة لفهم الأصلي للتراث عن طريق البحث في فلسفة العمل الأصلية وتاريخه وذلك ما ميز بين منهجين للتعامل هي الترميم الحفظي الذي يعطي الأولوية لوحدة مواد العمل الفني ومنع التدهور والحفاظ عليه بحالته وهو تعريف عام للحفاظ يشمل منع التدهور ويشمل العمليات الضرورية لصيانة العنصر التاريخي .

أما المنهج الآخر الخاص بالترميم الفني فيختص بمجموعة من العمليات المبنية علي التقسيم النقدي التاريخي للعمل الفني وهدفه إعادة الخصائص الفنية والجمالية والتي فقدها وأظهرتها الدراسات العملية^(٢) مثل ما يتم الآن في الكشف بالأشعة عن الأعمال الزخرفية تحت الدهانات الجديدة في العمارة الإسلامية بالقاهرة .

١-١-٥ وضع التشريعات العالمية لحفظ التراث :

جاء نتاج الحروب المستمرة في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر " قانون الدول " الذي وضعه القاضي السويسري (أمريك دو ماتيل) عام ١٧٥٨ م والذي قرر أن لو تعرضت الدول للتدمير فإنه يجب الاهتمام بالحفاظ علي مقتنياتها التراثية وتم تطوير فكرة الحفاظ علي التراث الثقافي والمبني عل يد فرانسيس لبير عام ١٨٦٣ م في الولايات المتحدة الأمريكية ثم تلي ذلك مشروع الإعلان الدولي لقوانين وأعراف الحروب بمؤتمر عام ١٨٧٤ م بعد الحرب الروسية والفرنسية .

¹ أماني السيد عبد الرحمن أحمد الرئيس، المواثيق والتوصيات الدولية للتعامل مع التراث المعماري والعمراني (٢٠٠٣)

² أماني السيد عبد الرحمن أحمد الرئيس، نفس المرجع السابق

وكانت الفكرة الرئيسية في ذلك الوقت أن التراث ملكية عامة ليس فقط للمجتمع المحلي المحيط به لذلك يجب حمايته حتى أثناء الحروب والصراعات المسلحة^(١).

٦-١-١ التوجهات الفكرية للحفاظ في وقت الحروب العالمية :

أثناء فترة الحروب لم تطبق التوصيات والتشريعات التي سبق ذكرها لحماية التراث فترات الحروب مما أدى إلي تدمير العديد من المناطق العمرانية التراثية في بلجيكا وألمانيا ذلك مع الفهم بأهمية هذا التراث مما أدى إلي صدور قانون ١٩١٩ م بتعويض هذه الدول عن المباني المدمرة وإعادة بناء المباني التاريخية التي تهدمت أثناء الحروب بعد تكون عصبة الأمم عام ١٩١٩ م نشأت اللجنة الدولية للتعاون الفكري التي قررت إنشاء مكتب المتاحف الدولي عام ١٩٢٦ م وبدأ بنشر دورية علمية في المتاحف والحفاظ علي المعروضات وتنظيم مؤتمرات متخصصة.

وفي فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى ظهرت لجنة المباني التذكارية التاريخية التي طورت قائمة المباني التذكارية لتشتمل علي المناطق التاريخية التي وصلت هذه القائمة إلي ١٢٠٠٠ عنصر عام ١٩٣٤ م مما تطلب التدخل السريع الذي لم يعد مقتصراً علي الحفاظ والصيانة بل أمتد ليشمل إعادة بناء بعض الأجزاء وذلك مع تغيير في فلسفات التعامل مع التراث بحيث تسمح باستعمال تقنيات الإنشاء الحديثة في ذلك الغرض وبصفة خاصة الخرسانة المسلحة كامتداد لفكر فيوليه لو دوك .

وكانت المؤتمرات الدولية التي نظمتها هذه اللجنة في أكتوبر ١٩٣٠ م في روما ومن بعدها الاجتماع الخاص بمناقشة مشاكل المحافظة علي المعالم المعمارية مقدمة لظهور المواثيق التي بدأت بميثاق أثينا عام ١٩٣١ م^(٢).

٧-١-١ المؤسسات المعنية بإدارة الحفاظ علي التراث :

مع ظهور الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ م انبثقت مجموعة مؤسسات مختصة بتنظيم العلاقات بين الدول في المجالات المختلفة ومنها منظمة اليونسكو (United Nations Educational, Scientific, and Culture Organization) التي ورثت وظيفة اللجنة الدولية للتعاون الفكري كما ظهر المجلس الدولي للمتاحف (International Council of Museums Icom) عام ١٩٢٦ م وقد اهتمت ايكوم بالممتلكات الثقافية المنقولة والمقتنيات الأثرية فقط.

¹ أماني السيد عبد الرحمن أحمد الرئيس، المواثيق والتوصيات الدولية للتعامل مع التراث المعماري والعمراني (٢٠٠٣)

² Jukka Jokilehto , A History of Architecture (1999)

أما الاهتمام بالتراث المعماري والعمراني هو ما أدي إلي تأسيس المركز الدولي لدراسة الإبقاء وترميم الممتلكات الثقافية (ايكروم).

(International Center For The Study Of The Preservation And The
(Restoration Of Cultural Property -Iccrom)

وذلك في عام ١٩٥٦ م إلي إن تم تأسيس المجلس الدولي للآثار والمواقع ليشمل اوجه الاهتمام بالتراث⁽¹⁾ (International Council Of Monuments And Sites ,Icomos)

١-١-٨ ظهور المواثيق الدولية لتنظيم التعامل مع التراث :

صدر أول ميثاق للتعامل مع التراث في المؤتمر الأول لاتحاد المعماريين ومرمي المباني الأثرية عام ١٩٣١ م والذي عرف بأسم ميثاق أثينا والذي أرسى سبعة مبادئ رئيسية تحدد أسس حماية التراث وكانت هذه الوثيقة هي البداية الحقيقية لتطور فكر الحفاظ من خلال الاهتمام بحماية المناطق التاريخية والمناطق المحيطة بها بالإضافة إلي الاهتمام بالجانب التشريعي .

ومن الناحية الإدارية نادي ميثاق أثينا بضرورة إنشاء مؤسسة دولية تختص بترميم الآثار والحفاظ وذلك لإيجاد اتفاق دولي علي أساليب ومنهجيات التعامل مع المباني والعمران القديم^(٢) . تلاحقت المواثيق بعد ميثاق أثينا لتنظيم التعامل مع التراث فتم الاهتمام بالحفاظ علي الآثار والمباني التذكارية في ميثاق فينسيا مع التأكيد علي أهمية الحفاظ عليها دون فصلها عن موقعها الأصلي إلا إذا كانت هذه هي الوسيلة الوحيدة لضمان بقائها مع الإقرار بضرورة أن تمتد دائرة الاهتمام بالتراث لتشمل الأعمال المتواضعة القديمة وليست المعالم ذات القيمة التاريخية الكبرى فقط^(٣) .

ثم تم الاتجاه نحو الشمول إلي المواقع التاريخية وليست الآثار كمباني منفصلة وضرورة الاهتمام بها وبالمناطق المفتوحة التي تحتوي علي مواقع أثرية ومواقع الحفريات التي تمثل مستقرات إنسانية وذلك كان في توصيات بودابست عام ١٩٧٢ م ونيروبي عام ١٩٧٦ م^(٤) . أما توصيات تلكسكالا عام ١٩٨٢ م وميثاق واشنطن عام ١٩٨٧ م^(٥) وحلقة نقاش البرازيل عام ١٩٨٧ م^(٦) امتد الاهتمام بالتراث ليشمل المستقرات العمرانية الصغيرة والمدن .

¹ www.icomos.org

² Athens charter (1931), www.icomos.org

³ Venice Charter (1964) , www.icomos.org

⁴ preamble to Buda post (1972), www.icomos.org

⁵ First Brazilian Seminar (1987), www.icomos.org

⁶ Washington charter, www.icomos.org

ثم ظهرت بعد هذه الموثائق موثائق عدة تعرف مصطلحات الحفاظ والترميم وغيرها بالإضافة إلي تخصص كل ميثاق في أحد أوجه التراث المعماري والحفاظ والترميم للمدن والمناطق التاريخية.

٩-١-١ تتبع الفكر الإداري منذ بداية ظهور الموثائق العالمية ودورة في توجيه فكر الحفاظ

بداية من ميثاق فينسيا ظهر الاهتمام بالناحية الإدارية في الموثائق سواء من الدراسات والتوثيق أو الدراسات كما ظهر ذلك في الموثائق المختلفة علي سبيل المثال :-

- ميثاق فينسيا وفيها تم التوجه نحو إجراء توثيق دقيق ودراسات تاريخية مثل تحديد طبيعة أي عمليات تنفيذية بالإضافة إلي عمل دراسات وتوثيق قبل وأثناء أعمال الحفاظ علي أن تكون مدعمة بالصور والرسومات توضع في أرشيف يمكن الاطلاع عليه ويوصي بنشرها .

- ندوة بودابست وفيها توجه الفكر نحو احترام النسيج الموجود للمجموعات القديمة والموافقة علي استخدام المواد الحديثة للمباني الجديدة مع مجموعات المباني القديمة الموجودة بالموقع وخصوصاً بالنسبة للاستعمال وللكتل والمقياس والإيقاع والشكل هذا بالإضافة إلي المحافظة علي الآثار التاريخية أو مجموعات المباني المهمة تاريخياً مع التوجيه بعمل توثيق دقيق وتفصيلي للمباني التراثية القائمة قبل الشروع في إدخال العمارة المعاصرة داخل المجموعة القديمة للمباني^(١).

- توصيات نيروبي بخصوص تأمين وحماية المناطق التاريخية والتي انقسمت إلي جزأين أولها الإجراءات الفنية والدراسات اللازمة ويمكن عرضها فيما يلي :-

أ- يجب عمل قائمة علي المستوي القومي والإقليمي والمحلي بالمناطق التاريخية اللازم حمايتها وحماية محيطها المباشر ويجب أن تحدد الأولويات لتخصيص المصادر المالية المحدودة المتاحة للحماية بشكل حكيم أما عن إجراءات الحماية التي يجب اتخاذها بشكل طارئ فيجب أن تعرض دون انتظار لإعداد خطط الحماية والتوثيق

ب- يجب عمل مسح للمنطقة التاريخية ككل يشتمل علي تطورها المكاني والمعلومات الخاصة بالآثار والمعلومات التاريخية والفنية والإقتصادية وكنتيجة لهذا المسح يتم إعداد وثيقة تحدد المباني

¹ www.icomos.org

المطلوب حمايتها بدقة شديدة وتلك المطلوب الحفاظ عليها أو في ظروف خاصة جداً حتى إزالتها . هذه الوثيقة تمكن السلطات من وقف أي عمل يتناقض مع هذه التوصيات .

ت- بالإضافة إلى هذا المسح المعماري ، يكون من الضروري عمل مسح دقيقة للنواحي الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والبيانات الفنية ومعلومات عن المنشآت في المحيط العمراني المحيط . الدراسات يجب أن تحتوي – إذا أمكن – معلومات ديموجرافية ، وتحليل للمعلومات عن الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية ، وطرق الحياة ، والعلاقات الإجتماعية وأي مشاكل ملكية ، البنية التحتية العمرانية وحالة شبكة الطرق ، وشبكة الإتصالات ، وأي علاقات تبادلية بين المناطق المحمية ونطاقاتها المحيطة . يجب أن تعلق السلطات المختصة أهمية كبيرة علي هذه الدراسات حيث أنه لا يمكن تحضير مخططات جيدة للحماية أو الحفاظ بدونها .

ث- بعد أن يتم إستكمال المسح المتكامل حسبما ورد في البنود السابقة وقبل إعداد مخططات الحماية وتحديد مواصفاتها يجب أن يتم إعداد برنامج يراعي إعتبرات تخطيط المدينة والعمارة والنواحي الإجتماعية والإقتصادية وقدرة النسيج العمراني أو الريفي علي القيام بوظائف تتلائم مع شخصيتها الخاصة ، عملية البرمجة هذه يجب أن تهدف لإيصال كثافة المستقرات للمستوي المرغوب به وأن تراعي إمكانية تنفيذ الأعمال علي مراحل وكذلك توفير إقامة مؤقتة أثناء تنفيذ الأعمال ، وأماكن للإسكان الدائم لهؤلاء السكان الذين لا يمكنهم العودة إلى مساكنهم السابقة بعد إنتهاء الأعمال ، عملية وضع البرنامج يجب أن تراعي أكثر مشاركة ممكنة للهيئات ومجموعات الناس المهتمة ، ولأن المحيط الإجتماعي والإقتصادي والطبيعي للمناطق التاريخية وما يحيط بها من المتوقع تغييره مع الزمن فإن المسح والتحليل يجب أن يكون عملية متصلة، وطبقاً لهذا فإنه من الضروري أن يتم تحضير مخططات الحماية وتنفيذها علي أساس الدراسات الموجودة فعلاً ، بدلاً من أن تؤجل حتى تتم عملية تدقيق عمليات التخطيط .

- ج- وبمجرد تجهيز مخططات الحماية ومواصفاتها والموافقة عليها من قبل السلطات العامة المختصة ، فمن المرغوب فيه أن تنفذ هذه المخططات إما من خلال من قام بوضعها أو تحت سلطته.
- ح- عند وجود مخططات للحماية ، فإن برامج التنمية العمرانية وإزالة المناطق المتهالكة التي تشتمل علي هدم مباني غير ذات قيمة معمارية أو تاريخية أو التي في حالة إنشائية سيئة لدرجة لا تسمح ببقائها وإزالة الإضافات أو الأدوار الزائدة غير ذات القيمة ، وحتى إزالة المباني الحديثة والتي قد تؤثر علي وحدة المناطق يمكن السماح به طبقا لهذه المخططات.
- خ- برامج التنمية العمرانية وإزالة العمران المتدهور في المناطق التي لا تغطيها مخططات حماية ، يجب أن تحترم المباني والعناصر ذات القيمة المعمارية والتاريخية وكذا المباني المصاحبة لها . وإذا كانت هذه العناصر من المتوقع أن تتأثر بشكل سلبي ببرامج التنمية فإنه يجب إعداد مخططات للحماية بصورة سابقة علي عمليات الهدم .
- د- الإشراف الدائم ضروري لضمان أن هذه العمليات (التنمية العمرانية أو إزالة العمران المتدهور) غير موجهة لتحقيق ربح مغالى فيه أو أهداف تخالف الأغراض الأصلية لبرامج الحماية .
- ذ- معايير الأمان العادية المطبقة للحريق والكوارث الطبيعية يجب مراعاتها في أي برنامج تنمية عمرانية أو إزالة للعمران المتدهور يؤثر علي المناطق التاريخية إذا ما كانت متوائمة مع الخصائص التي تنطبق علي أعمال الإبقاء علي التراث الحضاري . وإذا ما حدث تعارض يجب البحث له عن حلول بالتعاون مع كل الخدمات العمرانية ذات العلاقة من أجل توفير الأمان دون التأثير علي التراث الحضاري .
- ر- يجب أن يتم الإهتمام بشكل خاص بقواعد التحكم في المباني الجديدة من أجل ضمان توافق عمارتها بشكل متجانس مع تنظيم المكان وعلاقات مجموعات المباني التاريخية . ولهذا الغرض يجب أن يسبق أي إنشاء جديد تحليل للبيئة العمرانية المحيطة ليس فقط من أجل تحقيق الشخصية العامة لمجموعة المباني ولكن أيضا لتحليل خصائصها الغالبة مثل توافق الإرتفاعات

والألوان والمواد والأشكال والثوابت التي تم إنشاء الواجهات والأسقف عليها والعلاقات بين أحجام المباني والحجم المكاني بالإضافة إلى النسب السائدة ومواقعها . ويجب إعطاء إهتمام خاص لأحجام قطع الأرض بسبب الخطر .
 ز- التعامل مع المناطق التاريخية التي تحتوي علي خصائص من فترات زمنية مختلفة يجب أن يراعى إظهار كل هذه الفترات^(١).

أما عن الإجراءات التشريعية والإدارية :

فلقد أوصت توصيات نيروبي بنوعين من الإجراءات التشريعية والإدارية ، الأولى تنظم تشريعات الحفاظ علي التراث والثانية تنظم إدارة أعمال الحفاظ مع مراعاة التشريعات والهيكل التنظيمي والإقتصادي لكل دولة . أما بخصوص تنظيم تشريعات الحفاظ فقد حددت كما يلي :

- أ- متى كان ضروريا فإنه يجب سن قوانين جديدة ونظم تؤمن حماية المناطق التاريخية ومحيطها .
- ب- يجب أن يعاد النظر في القوانين المتعلقة بتخطيط المدن والتخطيط الإقليمي وسياسة الإسكان حتى يتم تنسيقها وموائمتها مع القوانين المتعلقة بحماية التراث .
- ت- النصوص التي تنشئ نظام المناطق التاريخية يجب أن تضع القواعد الأساسية المرتبطة بإنشاء الخطط الضرورية والوثائق وخصوصا الشروط العامة والقيود المطبقة علي المناطق المحمية وما يحيط بها .
- ث- التصريح بالبرامج والعمليات التي تخطط بغرض الحفاظ يجب أن يبدأ بعمل الصيانة وتعيين المسؤولين عنها .
- ج- يجب تعيين الهيئات المسؤولة عن منح السلطة لأي ترميم أو تعديل أو بناء جديد أو هدم خلال نطاق الحماية .
- ح- يجب تحديد الوسائل التي سيتم بواسطتها تمويل وتنفيذ برامج الحماية^(٢) .
 وبخصوص إدارة أعمال الحفاظ فقد تم وضع المبادئ التالية في آليات الحماية :

¹ Nairobi Recommendations , www.icomos.org
² same reference

- أ- يجب أن تكون هناك إدارة مسؤولة لتأكيد التواصل الدائم لكل ما هو متعلق بالحماية ، مثل إدارات الخدمات العامة القومية والإقليمية والمحلية أو مجموعات الأفراد .
- ب- وثائق وخطط الحماية يجب أن تحدد عندما تتم كل الدراسات العلمية المتقدمة ويتم تكوين المجموعات أو الفرق المتعددة التخصصات وخصوصا من المتخصصين في الحفاظ والترميم ، والتي تتضمن متخصصين في تاريخ الفن ، والمعماريين ، والمخططين ، والاجتماعيين ، والاقتصاديين ، ومتخصصي الإيزان البيئي ، ومعماري تنسيق المواقع والعلوم المرتبطة بالحماية وتحسين المناطق التاريخية .
- ت- السلطات يجب أن تعبر عن الآراء وتنظم مشاركة العامة المهتمين .
- ث- مخططات الحماية ووثائقها يجب أن يصدق عليها بواسطة الهيئة التي يخولها القانون .
- ج- السلطات العامة المسؤولة عن أعمال نصوص الحماية وتشريعاتها علي جميع المستويات القومية والإقليمية والمحلية يجب أن توفر الموظفين الضروريين وتوفر لها مصادر فنية وإدارية ومالية كافية ^(١) .
- وهنا ظهر مصطلح إدارة أعمال الحفاظ كجانب مستقل من جوانب الحفاظ علي التراث وضرورة إدارة الحفاظ من خلال متخصصين في كل المجالات بعد توصيات نيروبي وانفصال الإجراءات الفنية عن الإدارية بدأت الخطوات الإدارية في الظهور كنقاط مستقلة في الموثيق كما في :
- ميثاق واشنطن الذي فيه تم التوجيه نحو تشجيع مساهمة ومشاركة السكان في أعمال الحفاظ الحضاري بالإضافة إلي ضرورة موافقة سكان المناطق التاريخية علي خطط الحفاظ مع توفير تدريب متخصصين في الحفاظ لكل المهن المتعلقة بعملية الحفاظ .
 - ميثاق بورا (١٩٩٩ م) وكان من إجراءاته إداريا وتشريعياً ما يلي : -
- § الحفاظ هو جزء مكمل للإدارة الجيدة للأماكن ذات التميز الثقافي .
- § الأماكن ذات التميز الثقافي يجب أن تحمي ولا توضع في خطر ولا تترك في حالة تعرضها للخطر .

¹ Nairobi Recommendations , www.icomos.org

§ أن يكون هناك تسلسل في جمع المعلومات ثم تحليلها قبل اتخاذ القرارات وذلك لأن التميز الثقافي لمكان والقضايا الأخرى التي تؤثر علي مستقبله يكون فهمها أفضل .

§ فهم التميز الثقافي يأتي أولاً ثم تطوير السياسة وأخيراً إدارة المكان بموجب السياسة^(١).

ومما سبق عرضة من عرض تطور فكر الحفاظ في العالم من بداية نشأة الحفاظ منذ العصور القديمة وإلي ظهور الموثيق لمسنا تطور الفكر من الاهتمام بالتراث المنقول والقطع الأثرية الصغيرة إلي المبني ذاته ثم المحيط العمراني إلي أن شمل فكر حفاظ المناطق التاريخية والمدن بأكملها مما انعكست علي التوجه نحو الفكر المتكامل للحفاظ مما تتطلب وجود مؤسسات لإدارة مشروعات الحفاظ والتي ظهرت بعض فقرات من الموثيق تنظم هذه المؤسسات وفكرها الإداري الخاص بالحفاظ كما جاء في توصيات نيروبي وميثاق واشنطن وميثاق بورا .

¹ www.icomos.org

الفصل الثاني: التأثير الفكري لظهور المواثيق الدولية للحفاظ في مصر

أنضمت مصر في عام ١٩٧٢ م إلي اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي وذلك بعد تأسيس مجلس التراث العالمي عام ١٩٧٣ م ثم تم وضع القاهرة التاريخية ومدينة طيبة وبرها الغربي وآثار النوبة من أبو سمبل حتي دهشور علي قائمة التراث العالمي عام ١٩٧٩ م^(١) وذلك حتي تتمكن من الحصول علي تمويل خارجي لمشروعات الحفاظ .

ومن الواضح أن التوجه الفكري بعد ظهور المواثيق ظهر في التفكير في التراث العمراني كمناطق متكاملة وليس لكل أثر علي حدة بالإضافة إلي تطبيق المواثيق الدولية في مشروعات الحفاظ سواء في أعمال البعثات الأجنبية أو في أعمال الهيئات المصرية وذلك استجابة للتغير في التعريفات الذي أصبح يعتبر المناطق التاريخية والمدن الصغيرة وحتى أجزاء من المدينة تراثاً حضارياً بالإضافة إلي المباني التذكارية ومجموعات المباني^(٢) وذلك ما تم أرساؤه من بداية ظهور المواثيق و عبر مراحل تطورها .

١-٢-١ مردود إضافة القاهرة التاريخية علي قائمة التراث العالمي وأثرها علي

مشروعات الحفاظ بها

تم عمل خطة استراتيجية للحفاظ علي القاهرة عام ١٩٨٠ م عن طريق خمس من خبراء اليونسكو المتخصصين في مجال الحفاظ والترميم الذي تم تقسيم سياسة الحفاظ بالقاهرة التاريخية إلي :-

- مباني تاريخية تحتاج إلي إصلاح وترميم (مدرجة وغير مدرجة بقائمة الآثار)
 - مباني جديدة أقيمت في مواقع مهجورة أو خربة و تحتاج إلي التحكم الكامل في تصميمها
 - مباني كبيرة مرجح أن تبقى لمدة من الزمن وتحتاج إلي معالجة السطح الخارجي لها وتحسين وضعها الداخلي وايصال خدمات جديدة لها
 - أراضي ومبان مجاورة للمعالم تحتاج إلي التحكم في علاقتها بهذه المعالم وفي طرق بنائها
 - مبان تقع بجوار المناطق المعنية وتحتاج إلي التحكم في ارتفاعها
- هذا مع التوجيه بالتنسيق بين كافة السلطات الإدارية مثل هيئة الآثار المصرية كجهه مسئولة في أعمال الحفاظ في ذلك الوقت ومراقبتها والتراخيص وايضاً وزارة الأوقاف كجهه

¹ www.worldheritagelist.com

² أماني السيد عبد الرحمن أحمد الرئيس، المواثيق والتوصيات الدولية للتعامل مع التراث المعماري والعمراني (٢٠٠٣)

مالكة ومحافظة القاهرة كجهد متحكمة في المباني الجديدة بالمناطق كلها وبالأخص في المناطق التاريخية .

حدد تقرير اليونسكو لعام ١٩٨٠ م وتقرير خبير اليونسكو ليو كوك إلي ندوة تحديات التوسع العمراني لمدينة القاهرة عام ١٩٨٤ م أن وجود هذه الهيئة التنفيذية المسؤولة عن القاهرة الإسلامية (التاريخية) ضروري لمستقبل أعمال الحفاظ علي التراث للأسباب التالية :

- ضرورة وجود سلطة تدعمها أعلى مستويات الخبرة للإشراف علي أعمال الحفاظ.
- وجوب وجود هيئة مسؤولة عن جذب الدعم المالي الضخم المطلوب لبرامج الحفاظ تستطيع إقناع المساهمون بقدرتها وإستقلاليتها في إستلام وتوزيع ذلك الدعم.
- ضرورة وجود هيئة مستقلة ومحددة الهوية تساعد في جذب نخبة من الخبرات والمهارات المتاحة في العالم لتقديم معرفتهم وجهودهم في سبيل إنجاح مشروعات الحفاظ

وفي عام ١٩٨٠ (في نفس عام إعداد تقرير اليونسكو) وبتكليف من وزارة التعمير قام المكتب العربي للتصميمات والإستشارات الهندسية بإعداد دراسة للإرتقاء بحي الجمالية كبدية لمشروع متكامل لإحياء قاهرة العصور الوسطي . وتركزت إستراتيجية العمل المقترحة علي :

- أ- تحسين البيئة المبنية بما فيها من مرافق وبنية تحتية وبنية إجتماعية وإسكان .
- ب- دعم القاعدة الإقتصادية للجمالية وتعزيز أنشطتها في إطار دورها داخل مدينة القاهرة كمصدر ثقافي وإجتماعي وإقتصادي دون الإضرار بطابع العمران.
- ت- إيجاد بناء مؤسسي وإنشاء هيئة خاصة لتنمية منطقة الجمالية وإدارة مشروعات التحسين بها علي أن تظل الآثار مسؤولة وزارة الثقافة .

وقد قدمت الدراسة تصوراً لكيفية تمويل عملية التحسين محلياً ومن خلال تشجيع المستثمرين مع إيجاد نموذج عملي إسترشادي لكيفية تحقيق عمليات التحسين علي أحد أجزاء المنطقة خلال الخطة الخمسية الأولى . وقد قدمت هذه الدراسة للمكتب العربي في ندوة عام ١٩٨٤ حيث تميزت بالشمولية والتعاش مع المشاكل بالمنطقة التاريخية للقاهرة الفاطمية والقدرة علي وضع الحلول المناسبة للواقع المصري . إلا أن هذه الدراسة لم تدخل حيز التنفيذ بالرغم من تحديدها الدقيق لإمكانيات تطوير المنطقة وإستراتيجيات التنفيذ التي تحافظ علي طابع المنطقة بالإضافة إلي إقتراح بنية مؤسسية لتوجيه التنفيذ وتحفيز التنمية . لذا شهدت فترة الثمانينات إجراء العديد من أعمال الترميم " علي الذمة " غير أنها كانت تتميز بطابع مذهري دعائي كما

حدث في العديد من المباني الأثرية التي رمت في هذه الفترة كالقلعة ومسجد محمد علي ، وبالرغم من أن هذه الأعمال أدت في الكثير من الأحيان إلى لفت الأنظار إلى أهمية الآثار إلا أنها أضرت بالطابع الأثري للمباني^(١).

٢-٢-١ تدرج مستويات الحفاظ التي نشأت في مصر كنتاج للتأثيرات الفكرية للمواثيق الدولية تعرضت مصر خلال تاريخ جهود الحفاظ لها للعديد من العوامل أثرت في إدراكها للمفاهيم الخاصة بالتراث وتطورها بعد ظهور المواثيق هذا وبالإضافة لتطور تعاملها مع التراث المعماري والذي نشأ عنه مستويات الحفاظ التي من بينها :

- الحفاظ : الإبقاء علي المحيط أن لا يسمح ببناء جديد أو هدم أو تعديل يمكن أن يعدل في العلاقات بين الكتل وبعضها ويجب أن تكون عملية الحفاظ مستمرة الصيانة للآثار وأنه لا يسمح بنقل كل الأثر إلا لمتطلبات الحماية .
- الترميم : عملية عالية التخصص تهدف إلي حفظ واطهار القيم الجمالية والتاريخية للأثر وتعتمد علي احترام المواد القديمة الأصلية بالإضافة إلي أن الترميم يجب أن يقوم علي دراسات كاملة .
- إعادة الإحياء : للمعالم التاريخية أو مجموعات المباني ويكون بإعادة استخدامها بحيث لا تؤثر هذه الإستخدامات علي الهيكل الإنشائي أو خصائصه .
- إعادة التأهيل : تعديل المصدر (المبني أو الموقع أو الوظيفة) ليلئم المقاييس الوظيفية المعاصرة والتي يمكن أن يشتمل علي تكيف المبني لأستعمال جديد .
- الإبقاء : يعني المحافظة علي المكان بأقل قدر ممكن من التغيير .
- التكيف : هي تعديل المكان ليتناسب مع إستعمال مكافئ بحيث يشتمل علي أقل قدر من الخسارة لقيمة التراث الحضاري .
- الصيانة : هي الرعاية الوقائية للمكان .
- إعادة التركيب : يعني وضع أجزاء موجودة ومفككة معاً مرة أخرى .
- إعادة البناء : يعني البناء مرة أخرى بالشكل الأصلي باستعمال مواد جديدة أو قديمة .
- إعادة التكوين : يعني وضع مكونات مادية سابقة مرة أخرى في مكانها .
- الإصلاح : يعني التدخل في مواد متضررة أو متدهورة لتصبح جيدة .
- التثبيت : وقف عملية التدهور^(١) .

^١ رونالد ليوكوك ، الحفاظ على القاهرة الإسلامية (١٩٨٤)

٣-٢-١ أنواع أعمال مشروعات الحفاظ

وهذه المستويات قسمت بدورها مشروعات الحفاظ إلى :-

١-٣-٢-١ أعمال الصيانة : هي أعمال دورية يجب أن تتم بصفة مستمرة للحفاظ والحماية حتي لا تلجأ في النهاية إلى أعمال الترميم من المستويات الأعلى والتي تكون فيها حالة الأثر تعدت مرحلة الصيانة ففي أعمال الصيانة تتم مراقبة أية شروخ تظهر فيجب معالجتها فوراً حتي لا يكون هناك فرصة لتسرب الرطوبة ومياه الأمطار أو لنمو النباتات أو الفطريات أو لتعشيش الطيور مما يسبب خللاً يؤدي إلي انهيار المباني .

٢-٣-٢-١ أعمال التقوية : إذا فشلت أعمال الحماية للأثر وبدأت تظهر عوارض أكثر خطورة علي الأثر يتعين وضع المبني تحت الاختبار لمعرفة مدي خطورة الوضع فإذا ظهرت به شقوق فمن الضروري معرفة زيادتها واتجاهها وفي الحالات التي تمثل خطورة يجب صلب وغلغ المبني وغلغ فتحات الشبائيك والأبواب والعقود قبل إجراء الاختبارات .

٣-٣-٢-١ إعادة تكوين العمل الفني : تتعرض الأعمال الفنية ذات القيمة التاريخية إلي انهيار جزئي أو كلي بسبب عوامل خارجية حيث يجب التدخل لإعادة تكوينها ومن الأمثلة الناجحة في هذا المجال إعادة تكوين مدينة بومباي .

٤-٣-٢-١ تحرير العمل الفني : يشمل تحرير الأثر الأعمال التي تقام لإزالة أو استبعاد المنشآت التي أقيمت حوله وليست لها قيمة فنية أو تاريخية .

٥-٣-٢-١ التدخل لإعادة الطابع الأصلي للأثر : هناك الكثير من الأعمال التي آلت إلينا ومنها أجزاء كثيرة مشوهة وممسوخة حيث تختفي المعالم الأصلية للأثر تحت الإضافات الجديدة ونلاحظ ذلك في المباني السكنية القديمة والقصور الأثرية حيث أضيف إليها المزيد من الأدوار .

٦-٣-٢-١ تكملة الأعمال الفنية : هناك العديد من الأعمال التي لم تستكمل نتيجة لعوامل سياسية أو اقتصادية أو فنية ويعتبر هذا النوع من الترميم أكثر أنواع الترميم حساسية حيث تتم دراسة كل حالة حسب العصر الذي صممت فيه وطريقة البناء والمواد المستخدمة والوصول إلي خطة عمل لكل حالة علي حدة .

٧-٣-٢-١ أعمال التوسيع : وهي الأعمال التي تمس التراث وتحتاج إلي اهتمام خاص وتعتبر كلها من أعمال التخريب والتشويه الجمالي حتي وإن تمت بنفس الشكل القائم وبذلت

المحاولات لإعطائه تجانساً إنشائياً فالأمثلة العديدة التي نراها اليوم في توسيع أغلب المساجد والأضرحة والمباني الهامة نجد أنها تتم بنفس الشكل الأصلي وبنفس الطراز والاختلاف يكون فقط في النسب المعمارية ولا يعتبر ذلك حلاً جمالياً بل هو تقليد ممسوخ ولا يحمل حتي التوافق الشكلي ويجب أستبعاده تماماً فمن الأفضل الحصول علي عملين أصليين بدلاً من الحصول علي عمل أصلي واحد ونسخة مقلدة منه .

١-٢-٣-٨ إعادة بناء الآثار المنهارة : قد تكون الآثار منهارة جزئياً أو كلياً ويكون إعادة بناء وإحياء هذه المناطق الأثرية رغبة في الحفاظ علي البقايا المتناثرة وحمايتها من السرقة والتخريب وقد يكون إعادة البناء لإظهار نتائج الأعمال الشاقة التي يقوم بها علماء الحفريات من الناحية العلمية في وضع لائق أو الرغبة في الحفاظ علي منطقة لها قيمتها الأثرية كعامل جذب سياحي .

١-٢-٣-٩ نقل الأعمال الفنية من مكانها : غالباً ما يكون نقل الأعمال المعمارية من مكانها ضرورة حتمية لتخطيط المدن الجديدة أو لأحد العوائق الموجودة بمكان الأثر ولتلافي تلف الآثار (مثل نقل معبد فيله) ويتم ذلك بإحدى طريقتين إما بفك العمل الفني وإعادة تركيبه في المكان الجديد أو بسحبه إلي المكان الجديد وهذا غالباً ما يتبع مع المباني الصغيرة وفي حالة نقل أعمال فنية مثل التماثيل واللوحات لعرضها في المعارض ودور الثقافة^(١) .

١-٢-٤ تتبع تطور التشريعات الخاصة بحماية التراث في مصر :

تطورت التشريعات في مصر نتيجة الرغبة في الحفاظ علي التراث وحمايته ويمكن تتبع تطور فكر التشريع لجهود الحفاظ في مصر كما يلي :

§ الأمر العالي بخصوص قواعد حماية الآثار صدر في عام ١٨٣٥ م في عهد محمد علي .

§ الأمر العالي بخصوص قواعد تنظيمية بالنسبة للحفائر صدر في عام ١٨٦٩ م والذي أصدره السلطان التركي .

§ الأمر العالي بخصوص الآثار في مارس ١٨٧٤ م .

§ الأمر العالي لمنع تصدير الآثار الذي أصدره الخديوي توفيق في عام ١٨٨٠ م .

§ الأمر العالي بتشكيل لجنة الحفاظ علي الآثار العربية الذي أصدره الخديوي توفيق في عام ١٨٨١ م .

¹ سمير سيف البزل، مقال فني بمجلة عالم البناء صفحة ٣٢، ٣٣

- § الأمر العالي بأعتبار دار الأنتيكات المصرية ومحتوياتها من أملاك الحكومة ذات المنفعة العمومية والذي أصدره الخديوي توفيق في عام ١٨٨٣ م.
- § الأمر العالي بعدم سريان مقتضيات أحكام خط التنظيم علي المباني العربية القديمة صدر في عام ١٨٨٣ م.
- § الأمر العالي بمنع الحفر إلا برخصة من مدير عموم دار التحف وصدر في عهد الخديوي توفيق عام ١٨٩١ م.
- § الأمر العالي للخديوي عباس حلمي الثاني بتعيين الأمناء والمفتشين والمفتشين المساعدين لدي مصلحة الآثار من مأموري الضبطية القضائية وذلك صادر في عام ١٨٩٢ م .
- § الأمر العالي بعقاب من يحفر في أرض الحكومة بلا رخصة وأصدره الخديوي عباس حلمي الثاني عام ١٨٩٧ م.
- § الأمر العالي بتعيين الأمناء لدي مصلحة الآثار من مأمورية الضبطية القضائية أصدره الخديوي عباس حلمي الثاني في عام ١٩٠٠ م .
- § قرار وزاري بخصوص الآثارات القديمة أصدره عباس حلمي الثاني في عام ١٩٠٥ م .
- § قرار وزاري رقم ٤٣ بخصوص نقل السياح صادر في ١٩٠٩ م
- § قانون بخصوص الآثار رقم ١٤ صادر عن الخديوي عباس حلمي في يونيو ١٩١٢ م.
- § قرار وزاري رقم ٥٠ بخصوص تجارة الآثار صدر في القاهرة في ديسمبر ١٩١٢ م .
- § قرار وزاري رقم ٥١ بما يختص بتصدير الآثار وصدر بالقاهرة عام ١٩١٢ م .
- § قرار وزاري رقم ٥٢ بخصوص تنظيمات الحفر وذلك في عام ١٩١٣ م.
- § قرار بالضبطية القضائية لبعض أعضاء لجنة حفظ الآثار العربية وذلك في مايو ١٩١٧ م.
- § قانون رقم ٨ بخصوص حماية الآثار العربية والذي أصدره السلطان أحمد فؤاد في أبريل ١٩١٨ م .

- § قرار وزاري رقم ٨ بخصوص تنظيم الآثار صدر عن السلطان أحمد فؤاد في فبراير ١٩٢١ م .
- § قرار وزاري بشأن الودائع التي يتركها أصحابها بباب المتحف وذلك في عام ١٩٢٦ م .
- § مرسوم بخصوص تنظيم لجنة الآثار وأختصاصاتها وذلك في عام ١٩٢٨ م .
- § مرسوم بإلحاق مصلحة الآثار بوزارة المعارف العمومية وذلك في عام ١٩٢٩ م .
- § مرسوم بشأن تعديل لجنة الآثار المصرية صادر في أبريل ١٩٢٩ م ^(١) .
- § مرسوم بإلحاق دار الآثار العربية بوزارة المعارف صدر في أكتوبر عام ١٩٢٩ م
- § مرسوم بقانون رقم ١٤ بإلحاق المتحف القبطي بإملاك الدولة العامة صدر في عام ١٩٣١ م .
- § قرار مجلس الوزراء بخصوص إنشاء مجلس أعلى لدار الآثار العربية صدر في مارس ١٩٣٥ م .
- § مرسوم بتبعية لجنة حفظ الآثار العربية لوزارة المعارف العمومية بدلاً من وزارة الأوقاف صدر في أغسطس ١٩٣٦ م .
- § مرسوم بإنشاء مجلس أعلى لحفظ الآثار العربية صدر في أغسطس ١٩٣٩ م .
- § مرسوم باللائحة الداخلية لدار الآثار العربية صدر في سبتمبر ١٩٤٩ م .
- § مرسوم بفرض رسوم علي تصدير الآثار صدر في أبريل ١٩٥٠ م .
- § قرار رقم ٩٨١٦ بتعديل رسم ختم طرود الآثار صدر في ديسمبر ١٩٥٠ م .
- § قانون رقم ٢١٥ لحماية الآثار صدر في أكتوبر ١٩٥١ م .
- § مرسوم بتعديل اللائحة الداخلية لدار الآثار العربية صدر في فبراير ١٩٥٢ م .
- § مرسوم بإستبدال أسم متحف الفن الإسلامي بإسم دار الآثار العربية صدر في فبراير ١٩٥٢ م .
- § قرار وزاري رقم ١٠٦١٣ بتنظيم الأتجار في الآثار حل محله قرار رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٧٤ وصدر ذلك القرار الوزاري في مارس ١٩٥٢ م .

^١ فاروق فائق أرمانبوس، التشريعات المتعلقة بالآثار (١٩٨٢)

- § قرار وزاري رقم ١٠٦١٤ بتنظيم تصدير الآثار صدر في مارس ١٩٥٢ م.
- § قرار وزاري رقم ١٠٦١٥ ببيان شروط أخذ سباخ وأتربة من الأماكن الأثرية صدر في مارس ١٩٥٢ م. قرار وزارة المعارف العمومية برقم ١٠٨٢٧ ببيان شروط وأحكام الترخيص في الحفر بحثًا عن الآثار وصدر ذلك القرار في عهد الملك فؤاد الثاني شهر أغسطس ١٩٥٢ م.
- § مرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٣ م بإنشاء مصلحة الآثار .
- § قانون رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٥٣ م بتنظيم مصلحة الآثار وذلك في العهد الجمهوري برئاسة اللواء محمد نجيب .
- § قانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٤ م بتعديل ميزانية القسم ٩ بوزارة المعارف العمومية الفرع ٩ (مصلحة الآثار) للسنة المالية ١٩٥٣ م / ١٩٥٤ م وخاص بتنظيم المصلحة (إنشاء وظيفة وكيل مصلحة – دمج حفظ الآثار العربية في درجات المصلحة – إنشاء الإدارة الهندسية وتقسيم إدارة التفتيش إلي إدارتين وتخفيض درجة مدير عام المتحف المصري إلي درجة أولي .
- § قانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٥ م لتعديل القانون رقم ٥٢٩ (١٩٥٣ م) بتنظيم مصلحة الآثار .
- § قانون رقم ١٨٤ بإنشاء مركز تسجيل الآثار المصرية عام ١٩٥٦ م وذلك في عهد الرئيس جمال عبد الناصر .
- § قانون رقم ٧٨ بشأن فرض رسوم لزيارة المتاحق والآثار وذلك في عهد الرئيس جمال عبد الناصر وذلك في عام ١٩٥٨ م .
- § قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بقانون رقم ٨ بإنشاء صندوق لتمويل مشروع إنقاذ آثار النوبة وذلك في عام ١٩٦٤ م .
- § قرار وزاري رقم ٧٤ بلائحة صندوق تمويل النوبة .
- § قرار وزاري رقم ١٦٦ بمواد إضافية للائحة صندوق تمويل النوبة .
- § قرار وزاري برقم ١٧٨ بشأن تنظيم العمل في هيئة صندوق تمويل مشروع إنقاذ آثار النوبة .
- § قرار جمهوري رقم ١٤٤١ بتنظيم وزارة السياحة والآثار في أبريل ١٩٦٦ م.

- § قرار جمهوري رقم ١٤٤٣ بإنشاء صندوق مشروعات الآثار والمتاحف أبريل ١٩٦٦ م.
- § قرار وزاري رقم ١٢٢ بتحديد رسوم زيارة المتاحف والآثار وذلك عن وزارة السياحة والآثار في أغسطس ١٩٦٦ م .
- § قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٨ م بإستثناء صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف من بعض أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ م الخاص بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام والقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٦ م بإنشاء صندوق الأستثمار .
- § قرار وزاري رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٩ م بعدم جواز إجراء حفر أو بناء أو أخذ سباخ أو أتربة أو غيرها من بعض الأراضي إلا بترخيص من مصلحة الآثار وتحت إشرافها .
- § قانون رقم ٨ بإعفاء القطع الأثرية المهده من الضرائب والرسوم وذلك في سنة ١٩٧٠ م^(١).
- § قرار جمهوري رقم ٢١٢٧ بشأن مشروع الصوت والضوء وذلك في عهد الرئيس أنور السادات في أغسطس ١٩٧١ م.
- § قرار جمهوري رقم ٢٨٢٨ بإنشاء هيئة الآثار المصرية وذلك في نوفمبر ١٩٧١ م.
- § قرار وزاري رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٧٣ م بشأن فرض منح تراخيص للأفراد بتصدير الآثار لمدة سنة .
- § قرار وزاري رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٧٤ م بتنظيم الأتجار في الآثار .
- § قرار وزاري رقم ٣٥٥ بشأن وقف منح تراخيص للأفراد لتصدير الآثار لمدة سنة .
- § قرار جمهوري رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٨ م بضم مباني قصر محمد علي بشبرا لهيئة الآثار المصرية.
- § قرار جمهوري رقم ٩٥ بشأن صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والضوء وذلك في مارس ١٩٧٨ م .

¹ فاروق فائق أرمانيوس، التشريعات المتعلقة بالآثار (١٩٨٢)

§ قرار وزاري رقم ١٤ بشأن وقف منح تراخيص للأفراد لتصدير الآثار لمدة سنة وذلك في سنة ١٩٧٩ م.

§ قرار جمهوري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء تنظيم المجلس الأعلى للثقافة .

§ قرار وزاري برقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٠ م شهر نوفمبر بتأسيس شركة الصوت والضوء^(١).

ومما سبق عرضه لمسنا العوامل التي شكلت الفكر العام للحفاظ ثم أثرت في تكوين الفكر الإداري له وبخاصة عند وضع ضوابط لتنظيم التعامل مع التراث وهي الموثيق وهذا التطور الفكري الذي شهدته إدارة الحفاظ عبر مراحل تكوينها هو ما ساعد في أتباع أسس علمية في إدارة الحفاظ بدأت من جهود متواضعة إلي أن وصلت إلي جهود منظمة ومؤسسات إدارية تعمل علي إدارة الحفاظ إلي أن وصلت جهود الحفاظ في مصر إلي خطوات محددة بالتطوير والدراسة ستصل إلي نظم إدارية تناسب متطلبات الحفاظ علي التراث في مصر وذلك ما سيتضح الأبواب القادمة من البحث بدءاً من عرض تأثيرات تطور فكر وفلسفة الحفاظ علي التراث المعماري في العالم الإسلامي علي مصر في الأبواب الأول والثاني بالإضافة إلي عرض الجزء التطبيقي الخاص بالجهود الحالية لإدارة الحفاظ في مصر والعالم من خلال بعض المشروعات للتعرف علي كيفية تطويرها وتوجيهها بهدف الوصول إلي نظام مناسب للحفاظ علي التراث في مصر .

^١ فاروق فائق أرمانبوس، التشريعات المتعلقة بالآثار (١٩٨٢)

خلاصة الباب الأول:

مما سبق من عرض تطور فكر الحفاظ في العالم من بداية نشأة الحفاظ منذ العصور القديمة وإلي ظهور الموثيق لمسنا تطور الفكر من الاهتمام بالتراث المنقول والقطع الأثرية الصغيرة إلي المبني ذاته ثم المحيط العمراني إلي أن شمل فكر حفاظ المناطق التاريخية والمدن بأكملها.

انعكس ذلك على الإتجاه نحو التوجه للفكر المتكامل للحفاظ مما تتطلب وجود مؤسسات لإدارة مشروعات الحفاظ وذلك عبر العصور وفي أوقات الحروب مما يعكس الأهتمام بالحفاظ وإدارته ، وكان من أهم المؤثرات على فكر الحفاظ هي فترة ظهور الموثيق ووجود هيئات عالمية معنية بالحفاظ.

ثم أنتقل هذا التأثير أيضاً إلى مصر بأستخدام هذه الضوابط لتنظيم التعامل مع التراث وهي الموثيق وهذا التطور الفكري الذي شهدته إدارة الحفاظ عبر مراحل تكوينها هو ما ساعد في أتباع أسس علمية في إدارة الحفاظ بدأت من جهود متواضعة إلي أن وصلت إلي جهود منظمة ومؤسسات إدارية تعمل علي إدارة الحفاظ

الباب الثاني : تطور فكر وفلسفة إدارة التعامل مع التراث

المعماري الإسلامي

يتناول الباب الأول عرض تطور فكر وفلسفة التعامل مع التراث المعماري الإسلامي في العالم الإسلامي بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة وذلك للتعرف على العوامل التي أدت إلى ظهور الحاجة إلى إدارة مشروعات التعامل مع التراث المعماري الإسلامي عبر العصور الإسلامية المختلفة، ويتناول الفصل الأول تطور فكر وفلسفة إدارة التعامل مع التراث المعماري الإسلامي والأفكار الخاصة بالتدخل لإصلاح الضرر أو التوسعة لزيادة المساحة أو الأضافة وذلك للعالم الإسلامي ، أما الفصل الثاني فيتعرض لتطور فكر وفلسفة إدارة التعامل مع التراث في مصر عبر العصور الإسلامية المختلفة ، ثم في الفصل الثالث يتم عرض المرحلة الفكرية الخاصة بالاهتمام بالتمويل بغرض الحفاظ (نظام الأوقاف) كبدائية لوضع نظام إداري لمشروعات الحفاظ يشمل إدارة مشروع الحفاظ ذاته ويشمل الهيكل الوظيفي للقائمين على أعمال الحفاظ بالإضافة إلى عرض عملية التمويل كنتاج لفكر التعامل مع التراث الذي سيتم عرضه في العالم الإسلامي وفي مصر، واخيراً يتناول الفصل الرابع مرحلة تدخل الفكر الغربي ونشأة النزعة الوطنية لفكر إدارة الحفاظ.

الفصل الأول: التطور الفكري والفلسفي لجهود إدارة الحفاظ في العالم الإسلامي.

كانت فكرة التعامل مع التراث المعماري باختلاف مراحل تطوره في مصر والعالم الإسلامي قاصرة في بدء الأمر على إصلاح ما يحدث من الضرر، أو للحاجة للتوسع في مساحة المساجد و تعد هذه المحاولات هي البداية الأولى لمعرفة أهمية هذا التراث والانتباه إلى ضرورة الحفاظ عليه.

ومن هنا نشأت الحاجة إلى التعامل مع مشروعات التراث المعماري الإسلامي تارة بغرض توسعتها لتستوعب زيادة أعداد المسلمين ، وتارة أخرى بغرض إضافة جزء جديد للأثر حسب التيارات الدينية و السياسية أو التيارات الفكرية التي قد تفرض هذه الإضافة، وتعتبر عمليات التعامل مع التراث في العالم الإسلامي هي البداية التي ولدت فكر الحفاظ وساعدت على توجيه فكر الحفاظ في مصر نظراً لأن بداية الاحتياج إلى التعامل مع التراث نشأت في العالم الإسلامي قبل مصر، وسيتم اختيار جميع الأمثلة من عمارة المساجد لتتبع تطور الفكر الإداري للحفاظ فيها ولأنها كانت تمثل أنعكاس للفكر السائد عبر العصور الإسلامية.

أرتبطت عملية الحفاظ في العالم الإسلامي في بدايتها بأسباب دينية بحتة هي التي أوجدت فكرة التعامل مع التراث المعماري الإسلامي نظراً لإقتران هذا التراث بأحداث دينية وللرغبة في الحفاظ على الحدث الديني والقيمة الذين ينقلهم هذا التراث ، ولأن بعض هذه المباني بدأت مع بداية ظهور الإسلام حيث لم تكن أعداد المسلمين كبيرة لذا عند زيادة العدد احتاجت هذه المباني توسعات لتستوعب هذه الزيادة وكانت من أول محاولات التدخل أو التعامل مع التراث.

ولعل النواة الأولى لنشأة وتوجيه فكر التعامل مع التراث هي أول منشآت التراث المعماري الإسلامي وهي:

§ المسجد الحرام

§ المسجد النبوي الشريف

§ المسجد الأقصى

كانت هذه المرحلة هي النواة الفكرية الأولى التي أوجدت الحاجة إلى التعامل مع التراث وإلى الحفاظ المستمر على المنشآت الدينية وتعميرها مع التأكيد على ذلك بأيات من الذكر الحكيم جعلت من الحفاظ على المساجد شيء مقدس ونهت عن هدمها (الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ولولا دفع الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر اسم الله كثيراً ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز)⁽¹⁾ لذلك يمكننا القول أن بداية عمليات التعامل مع التراث والحفاظ كانت للحفاظ على قدسية المكان ، أو للرغبة في الحفاظ على الحدث الديني نفسه ثم في مرحلة تالية لذلك كانت عمليات التعامل مع التراث تتم لإصلاح الضرر أو للتوسع لاستيعاب زيادة أعداد المسلمين أو لإضافة جزء جديد على المكان.

٢-١-١ المسجد الحرام:

ظهرت فكرة الحفاظ علي المسجد نظراً لقدسيته وللقيمة التي يحملها ، وذلك بدأ أولاً بإصلاح كل ما ظهر من ضرر علي المسجد الحرام ثم تطور هذا المفهوم مع زيادة المسلمين ليصبح توسعة وتطوير لاستيعاب المسلمين من كل مكان ليستمر في تأدية وظيفته، لذا المسجد الحرام كان هو أول نواة ترسي فكر الحفاظ علي الوظيفة والقيمة الروحية والدينية الخاصة التي يتميز بها المسجد الحرام.

¹ سورة الحج أية رقم ٤٠

٢-١-١-١-١ الموقع:

يقع المسجد الحرام بمكة المكرمة غرب المملكة العربية السعودية في أرض محاطة بالجبال وتتكون عمارة المسجد الحرام من مساحة مستطيلة ١٩٢ X ١٣٢ متر أي بمساحة اجمالية قدرها ٢٥٣٤٤ متر مربع تقريبا يتوسطها الكعبة المشرفة^(١)، ويحتوي المسجد الحرام على ٢٥ باب ثمانية في الشمال وسبعة في الجنوب وخمسة في الشرق وخمسة في الغرب.

٢-١-١-٢ البناء الأول لبيت الله الحرام:

حدد الله سبحانه وتعالى موقع المسجد الحرام لسيدنا إبراهيم عليه السلام بأن وضع قواعد البيت وأمره برفعها (وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم)^(٢)، وتعتبر أول إضافة أو أول تغيير في المسجد الحرام لسيدنا إبراهيم بوضعه الحجر الأسود لمعرفة باديء الطواف حول البيت ، ثم تعرض البيت الحرام إلى الكثير من التدخلات فيما بين بنائه الأول على يد سيدنا إبراهيم وفترة دخول الاسلام أثناء بعثة سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام وعهد الخلفاء الراشدين من بعده .

٢-١-١-٣ المسجد الحرام قبل الإسلام:

في عام ٤٥٠ م أصاب الكعبة المشرفة سيل عارم من الأمطار أدى إلى تحطم جدرانها فأعاد قصي بن كلاب^(٣) بناؤها وكانت في ذلك الوقت بارتفاع ٩ أذرع. وبسبب سيل آخر سقطت جدران الكعبة في عام ٦٠٠ م وتم بناء الكعبة بنفس الهيئة الأولى لها ولكن أضافت قريش ٩ أذرع أخرى على ارتفاعها لتصبح بارتفاع ١٨ ذراع . وأرجع القرشيون سبب تدهور بنائها السابق إلى أنها مساوية للأرض في مدخلها بما يسمح بدخول أو تسرب ماء الأمطار فرفعوا منسوب أرضيتها بمقدار أربعة أذرع عن سطح الأرض وأضافوا بمقدارها درجاً لأمكانية دخولها، وأقاموا بداخلها صفتين من الأعمدة مرتكز عليها السقف (صورة ١)^(٤) ، وفي الركن الشمالي الشرقي لها سلم يصعد منه إلى سطحها و أضافوا مزارب على السطح لصرف مياه المطر وفي هذه السنة وضع سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام الحجر الأسود بيديه الشريفتين في موضعه^(٥)، وكان التعامل هنا مع الكعبة بإعادة البناء مجرد تدخل لإصلاح الضرر وهذه

^١ حسني محمد نوبصر، الآثار الإسلامية (١٩٩٦)

^٢ سورة البقرة آية رقم ١٢٧

^٣ أحد سادة قريش في ذلك الوقت ومن أجداد سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام

^٤ صفي الرحمن الباركفوري، الرحيق المختوم (١٩٩٧)

^٥ فريد شافعي ، العمارة العربية في مصر الإسلامية (عصر الولاة) (١٩٩٩)

الأضرار التي لحقت بالكعبة من آن لآخر هي ما أدت إلى نشأة الحاجة إلى التعامل مع التراث المعماري الإسلامي.

٢-١-١-٤ المسجد الحرام بعد الإسلام وفي عهد الخلفاء الراشدين:

بعد دخول الاسلام وفتح سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام لمكة لم يحدث تغيير يذكر في عمارة المسجد الحرام إلا تخلية وإزالة الأصنام حولها أما التغيير الكبير الذي تم كان في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب وكان بسبب ضيق مساحة المطاف حول الكعبة فهدم الخليفة عمر بعض البيوت المحيطة بالكعبة ووسع مساحة المطاف وبنى سور وجعل فيه بعض الأبواب وذلك كان في سنة ١٧ هجرية والتعامل هنا تم بغرض التوسعة لملائمة الوظيفة والتمكن من استيعاب زيادة عدد المسلمين.

وفي عام ٢٦ هجرية قام الخليفة عثمان بن عفان بهدم عدد آخر من البيوت وقام بتوسعة المطاف وبنى ثلاث سقاف حول المطاف خصصها للصلاة حول الكعبة وكانت تفتح على أروقة وفي عام ٤٧ هجرية وضع المنبر لأول مرة في الكعبة، وأستمر نفس أسباب التدخل بغرض التوسعة و استيعاب زيادة العدد مع إضافة عنصر جديد وهو المنبر ، مع ملاحظة أنه حتى ذلك الوقت لم ينتقل مفهوم التعامل مع التراث إلى مفهوم الحفاظ .

٢-١-١-٥ المسجد الحرام في عهد المماليك:

وفي عهد المماليك وبعد أن اجتاحت النيران جزءاً من الجانب الغربي للمسجد وأنتقلت إلى سقف المسجد وأجزاء من الأروقة وضرب هذا الحريق ثلث المسجد الحرام ودمر مائة وثلاثين عموداً وقام السلطان فرج بن برقوق بإصلاح آثار هذا الحريق وكان ذلك تدخلاً لإصلاح الضرر.

وفي عهد الأشرف برسباي تم تجديد أسقف الكعبة وأخشابها ورخامها والطق الحديدي الذي تربط فيه كسوة الكعبة وجدد أبواب المسجد الحرام وأضاف إليه بعض العقود الحجرية وكان ذلك في عام ٨٨٥ هجرية، وهنا بدء الفكر في الاتجاه نحو فكرة الحفاظ بغرض الإبقاء على المسجد و إعادته لحالته الأصلية.

٢-١-١-٦ المسجد الحرام في عهد العثمانيين:

وفي العصر العثماني عام ٩٧٩ هجرية جدد السلطان سليم الثاني سقف الأروقة الأربعة للمسجد الحرام وفي عهد السلطان أحمد فيما بين عامي ١٠١٢-١٠٢٢ هجرية حدث تصدع

لجدران الكعبة وتم عمل طوق من النحاس تحزم به الكعبة ليمسك جدرانها من التداعي وتم ذلك بطوقين من النحاس الأصفر واحد علوي والآخر سفلي ورغم ذلك لم تصمد الكعبة طويلاً وتهدمت جدرانها عقب أمطار غزيرة عام ١٠٣٩ هجرية فأمر بتجديدها السلطان مراد الرابع على أيدي مهندسين مصريين عام ١٠٤٠ هجرية، وهذا التدخل لإصلاح الضرر الذي لحق بها وللحفاظ على عمارتها.

وكنتيجة للعمائر المختلفة التي مرت بها الكعبة والحرم الشريف في العصر العثماني صار الحرم مستطيلاً أقرب إلى التربيع وأصبحت الظلات التي تحيط بالمطاف من ثلاثة أروقة مقامة على صفوف من العقود والأعمدة الرخامية ويغطي كل تربيع قبة ضخمة مقامة على مثلثات كروية وتقوم الكعبة في الوسط ولكن بميل إلى الجنوب ويحيط بها المطاف^(١) (صور رقم ٣،٢).

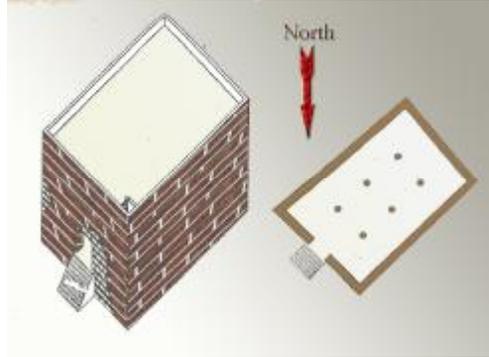
٧-١-١-٢ المسجد الحرام في العصر المعاصر:

ويعتبر التغيير الذي تلى هذه المرحلة كان معظمه يخص الحرم المحيط بالكعبة المشرفة (صورة رقم ٤) ولعل أهم هذه التوسعات التي تمت في عهد الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود الذي تم الانتهاء منه في عام ١٤١٥ هجرية وبلغت مساحة الكعبة والحرم المحيط بها ٢٥٣٤ متر مربع تقريباً وكان توسع الملك فهد يشمل عمل أبواب جديدة للحرم وتوسعة المساحة عن طريق شراء بعض الأراضي المحيطة بالحرم وضم مساحتها إلى الحرم إلى أن وصل الحرم المكي إلى شكله الحالي ، وفي هذه الأثناء استقرت فكرة الحفاظ على المسجد الحرام بغرض المحافظة على عمارته وقدسيته والقيمة التي يحملها مع الحرص على استمراره لتأدية وظيفته (صور رقم ٦،٥) ومن التابع السابق لمسنا تطور بناء المسجد الحرام ويمكن مما سبق استخلاص النقاط التالية:

أ- عملية إدارة الحفاظ في بدايتها أستندت على جوانب ثلاثة أولها الفكر الخاص بعملية التعامل مع التراث والذي تحول فيما بعد إلى فكر إدارة الحفاظ والجانب الآخر هو المسؤولين عن إدارة التعامل مع التراث أما الجانب الأخير هو عملية التمويل وإدارتها والتي لم تظهر بوضوح في ذلك الوقت.

^١ حسني محمد نويصر ، الآثار الإسلامية (١٩٩٦)

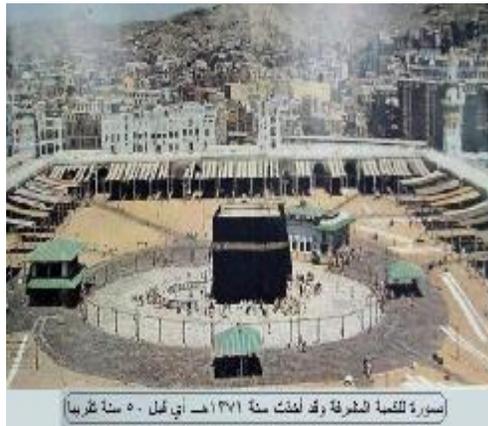
- ب- التعامل مع عمارة المسجد الحرام بدأ نتيجة التدخل لدرء الخطورة أو دفع الضرر إلى أن أحتاج مستخدمي المسجد لزيادة المساحة نتيجة زيادة المصلين ثم تحول مفهوم التعامل إلى مفهوم حفاظ على المسجد ذاته لضمان استمرار بقائه وتأديته لوظيفته في أواخر عهد دولة المماليك، ولكن كل ذلك لم يكن ضمن خطة منظمة تدار بواسطتها عمليات الحفاظ.
- ج- كان غالباً يقوم ذوي المكانة في قريش قبل الإسلام بتولي مسؤولية إدارة الحفاظ على المسجد الحرام ثم أنتقلت إلى إشراف الولاة والحكام ثم فيما بعد في العصر المعاصر أصبحت تسند إلى هيئات سعودية إدارية معينة للإدارة والإشراف على التنفيذ.
- د- التمويل الخاص بعملية الحفاظ كان من أموال سادة القوم في بدء الأمر ثم أصبح من بيت مال المسلمين بعد دخول الإسلام ثم في العصر المعاصر أصبح تابع للحكومة السعودية وفي عهد الملك فهد تم تخصيص إيرادات فندق الملك فهد لصيانة الحرم المكي.



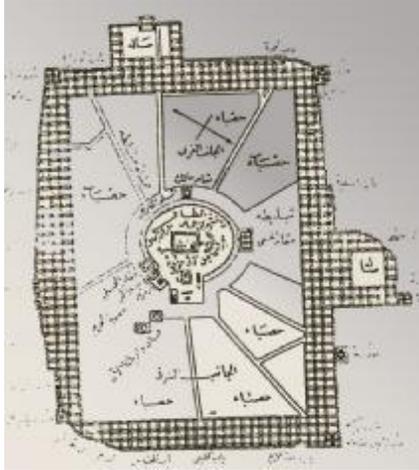
صورة رقم (١) الكعبة المشرفة بعد رفع منسوبها بمقدار ٤ أذرع، العمارة العربية في مصر الإسلامية (٢٠٠٢)



صورة رقم ٢ الكعبة المشرفة عام ١٢٩٧هـ
www.mosquesaroundtheworld.com



صورة رقم ٣ الكعبة المشرفة عام ١٣٧١هـ
www.mosquesaroundtheworld.com



صورة رقم ٤ المسقط الأفقي للكعبة في
نهاية القرن التاسع عشر،
الأثار الإسلامية (١٩٩٦)



صورة رقم ٥ الكعبة بكامل
مسطحها في عصر الملك
الحالي فهد بن عبد العزيز في
عام ١٤١٥ هـ ،
[www.mosquesaround
theworld.com](http://www.mosquesaroundtheworld.com)



صورة رقم ٦ الموقع العام للكعبة
في عهد الملك فهد بن عبد العزيز
عام ١٤١٥ هـ ، الأثار الإسلامية
(١٩٩٦)

٢-١-٢ المسجد النبوي الشريف:

أحتل المسجد النبوي مكانة كبيرة لدى المسلمين نظراً لارتباطه برسول الله عليه الصلاة والسلام وأرتباطة بالأحداث الدينية التي تلت الهجرة ، ولأن قبلة المسلمين تتجه نحو المسجد الحرام بعد أن تحولت القبلة إلى إتجاه المسجد الحرام أدى ذلك إلى ظهور عنصر معماري جديد في تصميم المساجد وهو ظللة القبلة وكان أول مسجد ميز هذه الظلة هو المسجد النبوي ، لذا كان تخطيطه بمثابة النموذج الذي احتذاه مصمموا وبناء المساجد فيما بعد.

١-٢-١-٢ عمارة المسجد النبوي:

بعد أن نجح رسول الله عليه الصلاة والسلام وأصحابه في الوصول إلى المدينة المنورة^(١) أختط رسول الله لنفسه بيتاً فيها وكان هذا البيت يتكون من عدة حجرات تفتح على فناء واسع محاط بجدران أرتفاعها يقل عن قامة رجل وجعل في الجانب الشمالي الغربي للمنزل ظلّة لتقيه وأصحابه من الشمس و كانوا يتدارسون تحتها شئون الدين، وكان يصلي بهم تحتها الصلوات الخمسة ومن هنا أخذت هذه الدار صفة المسجد وفي ذلك الوقت كانت تصلى الصلاة الجامعة في مسجد قباء خارج المدينة ، ويقال عن مسجد رسول الله في وقت الإنشاء أنه كان بناءً بسيطاً اعتمد فيه سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام على بعض أصحابه ممن له خبرة في البناء من بينهم "طلق بن علي التميمي" الذي كان يتقن عمل اللبن^(٢)، وكان أسلوب بناء جدران المسجد وظلته وحجراته وتسقيفه بسيطاً استخدمت فيه جذوع النخيل كأعمدة ودعامات واستخدمت الفروع والسعف للأسقف واللبن للجدران ، وفي الجزء الجنوبي الشرقي من المسجد كانت تقع حجرات زوجات الرسول يفصل بينها وبين المسجد ممر ضيق(صور رقم ٨،٧،٩).

٢-٢-١-٢ التطور الأول للمسجد النبوي الشريف:

كان في عهد رسول الله عليه الصلاة والسلام عندما أمر الله سبحانه وتعالى بتحويل القبلة الى المسجد الحرام (ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره)^(٣) ، فتحول المسلمون بناءاً على ذلك من الشمال حيث بيت المقدس الى الجنوب حيث المسجد الحرام فأضاف رسول الله عليه الصلاة والسلام ظلّه جهه الجنوب وجعل في وسط جدارها علامة تبيين القبلة وتعتبر هذه العلامة الاساس لفكرة المحراب

¹ المدينة المنورة كانت معروفة في ذلك الوقت بأسم يثرب

² فريد شافعي، العمارة العربية في مصر الإسلامية (عصر الولاة) (١٩٩٩)

³ سورة البقرة اية رقم ١٥٠

وصار بوسط المسجد مكاناً مكشوفاً سمي بالصحن وبقيت السقيفة القديمة على حالها وسميت بالصفه وسمي من يستظل بها بأهل الصفه وكان ذلك في السنة الثانية من الهجرة^(١) وتم التدخل في ذلك الوقت بغرض التعديل لملائمة الوظيفة للتوجه نحو القبلة الجديدة.

٢-١-٢-٣ التطور الثاني للمسجد النبوي الشريف:

وكانت أيضاً في عهد رسول الله عليه الصلاة والسلام في السنة السابعة من الهجرة وفي هذا التطور أصبحت حجرات أمهات المؤمنين (زوجات الرسول) تفتح مباشرة على المسجد ووصل المسلمون ما بين السقيفتين الجنوبية والشمالية بأخرتين شرقية وغربية لزيادة المساحة المظلمة في المسجد.

وعند وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام دفن بحجرة السيدة عائشة وهو المكان الحالي لقبر النبي بالمسجد النبوي الشريف، وكان التدخل بغرض استيعاب زيادة عدد المسلمين.

٢-١-٢-٤ التطور في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب:

لم يزد الخليفة الأول أبو بكر الصديق في المسجد النبوي بسبب انشغاله بحروب الردة والخلافه فكانت الزيادة التالية لوفاة رسول الله سيدنا عمر بن الخطاب وذلك في السنة السابعة عشرة من الهجرة فأزاد من عمق ظلة القبلة في الجنوب ووسع في الناحيتين الغربية والشمالية وحافظ على الجزء الشرقي لوجود حجرات زوجات الرسول وقبره الشريف فيه، وكان التدخل بغرض استيعاب زيادة عدد المسلمين.

٢-١-٢-٥ التطور في عهد عثمان بن عفان:

أضاف الخليفة عثمان بن عفان في العام الرابع والعشرين من الهجرة على الجوانب الشمالية والغربية و أزداد في ظلة القبلة في الجهة الجنوبية ولم يقترب أيضاً من الجهة الشرقية لوجود قبر النبي (صور رقم ١٠، ١١).

وفي هذا الوقت أصبح المسجد النبوي نموذج يحتذى به في تخطيطه المكون من صحن أوسط وظلات جانبية أكبرها ظلة القبلة وأنشأ على غرار المسجد النبوي مساجد الكوفة والقيروان وقرطبة، وكان التدخل بغرض استيعاب زيادة عدد المسلمين.

^١ فريد شافعي، العمارة العربية في مصر الإسلامية (عصر الولاة) (١٩٩٩)

٦-٢-١-٢ التطور في عهد الوليد بن عبد الملك:

أهتم الخلفاء الأمويين بمسجد رسول الله عليه الصلاة والسلام وفرشوه بالبسط وكان أبرز من جدد ووسع المسجد النبوي الخليفة الوليد بن عبد الملك في ما بين عامي ٩٦،٨٦ هـ وقام في هذا التجديد بهدم المسجد بأكمله و أعاد بناءه وأدخل الحجرة النبوية فيه حتى لا تكون عائق أمام التوسع وأحاطها بمقصورة لها أبواب وأضاف أروقة في الظللات الأربعة المحيطة بالصحن وأضاف أربعة مآذن في الأركان الأربعة للمسجد ومنبر بجانب المحراب وكانت هذه هي أكبر توسعات منذ الإنشاء الأول للمسجد النبوي (صورة رقم ١٢) ، وهنا تم التدخل بكل من التوسعة لاستيعاب زيادة العدد وإضافة جزء جديد وهو المآذن ومن هنا خرج مفهوم التعامل مع التراث والحفاظ من مجرد التدخل المحدود لأصلاح الضرر أو للتوسعة إلى فكر مختلف تمثل في إعادة البناء ليناسب الأستعمال مع الحفاظ على قدسية المكان والقيمة الروحية فقط.

٧-٢-١-٢ التطور في عهد الخليفة المهدي العباسي:

أزاد الخليفة المهدي من مساحة المسجد حتى أصبح مستطيل وذلك فيما بين عامي ١٥٨ : ١٦٣ هـ وتوالت التجديدات والتوسعات فيما بعد في عهد دولتي المماليك البرجية والجرانسة على يد كل من السلاطين الأشرف بن شعبان والناصر فرج بن برقوق والأشرف برسباي وقايتباي وكلها لم تغير من المساحة التي كان عليها المسجد النبوي في عهد الخليفة المهدي العباسي، وكان التدخل بغرض استيعاب زيادة عدد المسلمين.

٨-٢-١-٢ التطور في عهد السلطان عبد المجيد:

كان من أهم التطورات ما أحدثه في الجهة الشمالية للمسجد وذلك بإنشائه باب التوسل أو الباب المجيدي وأنشأ أيضاً الميضاة المخصصة للمسجد النبوي وأنشأ صنابير ماء خارج باب الرحمة في الضلع الغربي من المسجد. وتم التعامل هنا بإضافة خدمات لمستخدمي المكان (صورة رقم ١٣).

٩-٢-١-٢ التطور في عهدي الملك عبد العزيز والملك فهد:

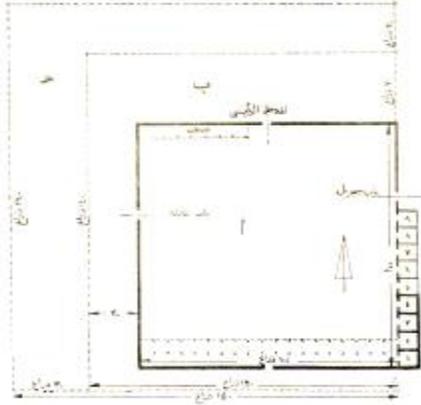
قام الملك عبد العزيز آل سعود ما بين عامي ١٣٣٠ : ١٣٧٥ هـ والملك فهد بن عبد العزيز ما بين عامي ١٤٠٥ : ١٤١٥ هـ بعمل توسعات شملت توسعة للمسجد من جوانبه الأربعة

إلى أن استقرت عمارة المسجد النبوي على ما هي عليه بعد توسعات الملك فهد بن عبد العزيز^(١) بعد أن مرت بالعديد من التطورات كما سبق عرضه والتي أنتهت باستقرار فكرة الحفاظ على المسجد مع التدخل بما يفيد مستخدميه سواء بالتوسعة أو بالأضافة.
(صور رقم ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١).

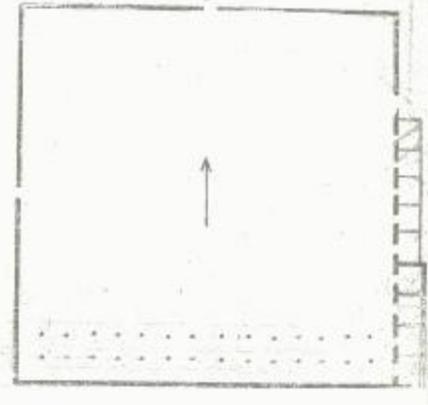
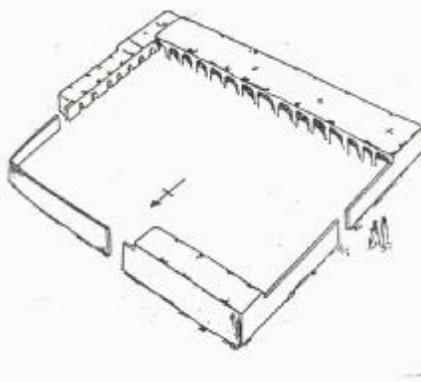
تأكدت في تطورات عمارة المسجد النبوي فكرة الحفاظ على القيمة الدينية والحرص على استمرار موائمة المسجد لوظيفته وذلك من خلال التطور المستمر بغرض التوسعة لاستيعاب أعداد المسلمين أو أضافة ما قد يتطلبه الاستخدام مثل أضافة الميضأة و صنابير المياه هذا بالأضافة إلى الحفاظ على المسجد ذاته ومعالجة كل ما يطرأ عليه، ومن هنا كان هدف عملية الحفاظ هو التوسعة لتحقيق مناسبة مساحة المسجد النبوي لمستعمليه

- أ- أستمر فكر التعامل مع عمارة المسجد النبوي مقتصراً على توسعة المساحة و إصلاح الضرر بدون وضع منهجية منظمة للتعامل مع عمارة المسجد خلال العصور الإسلامية إلا أن في العصور المعاصرة أصبحت تدار بواسطة جهات معينة بالحكومة السعودية ومن خلال نظام إداري جيد.
- ب- لم يظهر الهيكل الوظيفي للقائمين على إدارة مشروع التعامل مع عمارة المسجد النبوي بوضوح خلال العصور الإسلامية الأولى وحتى العمل بنظام الأوقاف أما في العصور المعاصرة أصبحت هناك هيئات بالعاملين بها في خدمة الحفاظ على المسجد النبوي.
- ج- تمويل مشروعات الحفاظ كان من أموال الحكام والولاة أو من أموال بيت المال قديماً ثم أصبح من أموال الحكومة السعودية.

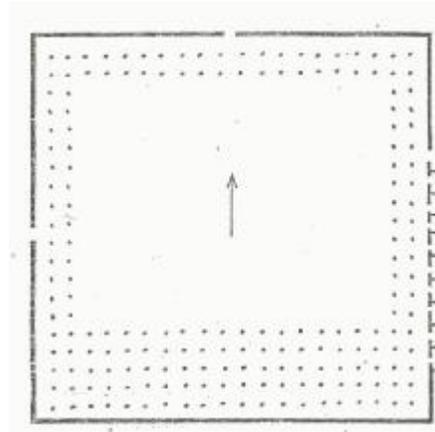
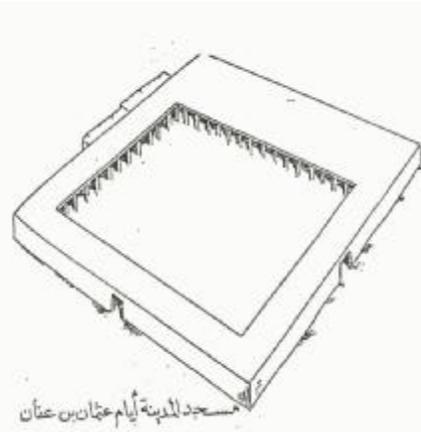
^١ حسني محمد نويصر، الآثار الإسلامية (١٩٩٦)



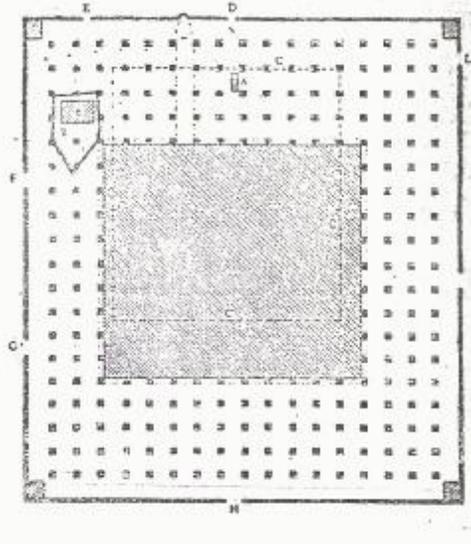
صورة رقم ٧ المسجد النبوي أيام رسول الله
موضح عليه مدخله العمارة في
صدر الإسلام (١٩٩١)



صورة رقم ٨ و صورة ٩ المسجد النبوي في وقت إنشائه الآثار الإسلامية (١٩٩٦)



صور رقم ١٠، ١١ المسجد النبوي في عهد الخليفة عثمان بن عفان، الآثار الإسلامية، (١٩٩٦)



صورة رقم ١٢ المسجد النبوي في عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك، الآثار الإسلامية، (١٩٩٦)



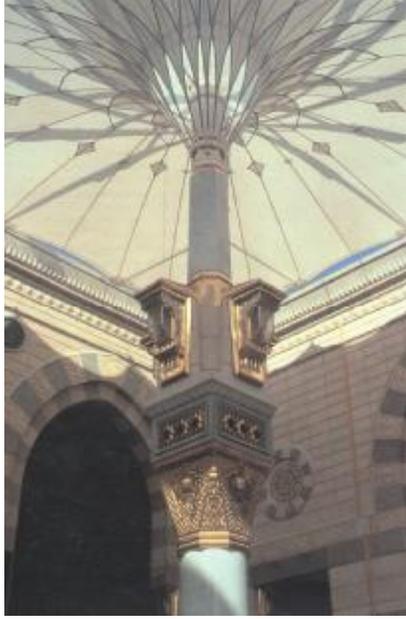
صورة رقم ١٣ المسجد النبوي في نهاية القرن التاسع عشر عن كتاب مرآة الحرمين



صورة رقم ١٤، ١٥ القباب المنزلة في المسجد النبوي في إضافة الملك فهد، مجلة مدينة العدد (٣)



صورة رقم ١٦ الساحات الخارجية للمسجد النبوي الشريف (إضافة الملك فهد)،
مجلة مدينة العدد رقم (٣)



صورة رقم ١٧، ١٨، ١٩ المظلات التي استخدمت في عهد الملك فهد لتظليل كامل مساحة المسجد النبوي، مجلة مدينة العدد رقم (٣)



صور رقم ٢٠، ٢١ لمانئ المسجد النبوي والساحة الخارجية له ، مجلة مدينة العدد رقم (٣)

٢-١-٣ المسجد الأقصى:

المسجد الأقصى ثالث الحرمين الشريفين ارتبط في بداية بنائه بأنبياء الله و أصبح موقعه مقدساً لكل الديانات السماوية ، ويحتل بصفة خاصة مكانة مميزة عند كل المسلمين لأرتباطه بالحدث الديني الخاص بالإسراء ، فيرجع بناء المسجد الأقصى الأول الى سيدنا داود عليه السلام وأكمل عمارته سيدنا سليمان عليه السلام ، وينسب الناس قصة بناء المسجد الأقصى إلى سيدنا سليمان نظراً لتسخير الله الجن له وذلك طبقاً لمعتقداتهم آنذاك في نسبة أي مبنى ضخم لسيدنا سليمان والجان ولكن الكتب و الوثائق التاريخية تنسب هذا البناء لسيدنا داود و تنسب إكماله إلى سيدنا سليمان^(١)، ويعتبر المسجد الأقصى مهد لجميع الديانات السماوية (صورة رقم ٢٢).

٢-١-٣-١ عمارة المسجد الأقصى:

كان أول وصف دقيق لعمارة المسجد الأقصى في عهد الخليفة عمر بن الخطاب وظهر في هذا التوصيف أن عمارة المسجد الأقصى تشبة إلى حد كبير عمارة المسجد النبوي في ذلك الوقت وهذا ما يؤكد إرساء عمارة المسجد النبوي لعمارة المساجد التي تلت بناءه ، ومن أهم ما يميز المسجد الأقصى الجمالون الخشبي الذي يغطي الممر الأوسط في المسجد(ممر القبلة) والذي كان جديداً علي العمارة الإسلامية وعرف فيما بعد باسم المجاز القاطع وهو ما أثر أيضاً في عمارة المساجد من بعده ، بالإضافة إلى بداية ظهور نظام الأوقاف لغرض صيانة المساجد^(٢).

٢-١-٣-٢- تخريب المسجد الأقصى:

بني المسجد الأقصى في عهد نبي الله داود في السنة الحادية عشر من ملكه (١٠٥٨ ق.م) وأكمله سيدنا سليمان سنة (١٠٥٠ ق.م) وذلك طبقاً لما جاء في كتاب ابن الأثير^(٣).
خرب الملك البابلي نبوخذنصر عمارة المسجد الأقصى التي كان أتمها نبي الله سليمان في عام ٥٥٩ ق.م وظل خراباً إلى أن بناه الملك كوشك بن أحوريش الفارسي في سنة ٥٢٩ ق.م وتخرّب المسجد مرة أخرى على يد الغساسنة تماماً ولم يبق من عمارة هذه المنطقة المقدسة أي شيء يذكر.

^١ أحمد محمد الشنواني، كتب غيرت الفكر الانساني (معجم البلدان) (١٩٩٧)

^٢ حسني محمد نويصر، الآثار الإسلامية (١٩٩٦)

^٣ حسني محمد نويصر، نفس المرجع السابق

٢-١-٣-٣ المسجد الأقصى بعد دخول الإسلام:

فتح الخليفة الثاني عمر بن الخطاب القدس في عام ١٥ هـ (٦٣٦ م) واختلقت المصادر في كون الخليفة عمر بن الخطاب أعاد بناء المسجد الأقصى والإسناد الوحيد المؤيد لأن عمر بن الخطاب أعاد بناءه هو زيارة الرحالة أركلف الذي وصف المسجد وصفا دقيقا كبناء مربع الشكل تقريبا تم بناؤه من عروق خشبية على غرار المسجد النبوي في عهد عمر بن الخطاب وأيضا أقوال المؤرخين الأوروبيين ثيوفانس و إيلياس و نسييس الذين قرروا بأن عمر بن الخطاب بني مسجد للعبادة بالقرب من كنيسة القيامة.

والمسجد الأقصى حاليا ليس هو بالمسجد الأقصى الذي كان في عهد عمر بن الخطاب حيث تعرض المسجد الأقصى لأكثر من هزة أرضية ألحقت به الدمار أكثر من مرة^(١)، ويعتبر هنا إعادة البناء هنا خروج عن مفهوم الحفاظ الكلاسيكي في الحفاظ على المنشأ إلى الحفاظ على المنطقة المقدسة والحدث الديني والذين تم أحيائهم بإعادة بناء المسجد الأقصى.

٢-١-٣-٤ إعادة بناء المسجد الأقصى:

أختلف العلماء في كون القائم ببناء المسجد الأقصى هو عبد الملك بن مروان أو الوليد بن عبد الملك فأثبت العالم كريزول أنه الخليفة الوليد بن عبد الملك ونسب بعض العلماء البناء إلى عبد الملك بن مروان بسبب بنائه لقبة الصخرة في نفس وقت البناء الثالث للمسجد الأقصى عام ٧٢ هـ^(٢).

وفي وقت البناء الثالث للمسجد الأقصى كانت مساحة الجامع مستطيلة وبني بأحجار صغيرة ووزرات رخامية وقال المؤرخون إن بناء المسجد الأقصى كلف الخلفاء آنذاك وقف خراج مصر لمدة سبع سنوات^(٣).

وفي الفترة التي تلت زلزال ١٣٨ هـ (٧٤٧م) وقع جزء من المسجد حدده البعض في سقوط الجزئين الشرقي و الغربي للمسجد الأقصى والبعض الآخر في سقوط السقف والقبة وتم إعادة بناءه سنة ١٤١ هـ (٧٥٨م) الخليفة أبو جعفر المنصور و اختلفت أيضا الأقاويل في طريقة بنائهم إياه فبعضهم نسب أنه بني من ثمن الألواح الذهبية و الفضية التي كانت تكسى بها بوابات

¹ كمال الدين سامح ، العمارة في صدر الإسلام

² كمال الدين سامح ، نفس المرجع السابق

³ حسني محمد نويصر ، الآثار الإسلامية (١٩٩٦)

المسجد و البعض الآخر قال إنه عندما تهدم المسجد الأقصى قال الخليفة أبو جعفر المنصور^(١) إن بيت المال لا يفي ببنائه فكتب إلى سائر الأقاليم بأن يساهم كل إقليم ببناء رواق فيه فبنوه أوثق و أغلظ مما كان ولم يثبت أي الرأيين صحيح (صورة رقم ٢٣).

وحدث زلزال آخر عام ١٦٣ هـ وكان في عصر الخليفة المهدي العباسي أعاد بعده الخليفة بناء المسجد وعمق فيه ظللة القبلة^(٢)، وتبين أن المساحة التي كان عليها المسجد الأقصى في عصر الخليفة المهدي العباسي ١٠٢,٨٠م طول و ٦٠,٢٠م عرض بنسبة ٢:٣ (طول : عرض) وهي النسبة المعتادة للبناء في العصر العباسي ويبدو أن التداخل أيضاً في طريقة البناء فيذهب رأي إلى بنائه من ريع الأوقاف والرأي الآخر إلى بناء كل إقليم لجزء منه ، ولكن الثابت في القول هو تكوين وأسلوب إنشاء المسجد ومحاربه المغطى بصفائح النحاس وكان الممر الاوسط للمسجد مغطى بجمالون خشب مغطى خارجها ببلاطات من الرصاص هذا الممر هو الرواق الأوسع في الخمسة عشر رواق المكونة للمسجد الأقصى والعمودية على جدار القبلة وكل رواق به أحد عشر عقداً وكانت جدران المسجد الداخلية مغطاه بالفسيفساء (صورة رقم ٢٤)، وهنا تأكد خروج مفهوم الحفاظ من الكلاسيكية و اتساع دائرة التعامل مع التراث التي قد تتطلب أحياناً إعادة البناء للحفاظ على القيمة الروحية التي يمثلها المسجد الأقصى والمكانة التي تحتلها أيضاً أرضه المباركة التي شهدت أحداث دينية هامة.

٢-١-٣-٥ المسجد الأقصى في عهد الفاطميين:

في عام ٤٠٦ هـ تعرض المسجد الأقصى لزلزال شديد تهدمت على إثره أجزاء من المسجد وذلك في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله ولكن لم يتم ترميم المسجد إلا في عهد الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله ومن أهم الإضافات التي قام بها الخليفة الظاهر العقود الأربعة الحاملة للقبلة وأكمل التجديدات من بعد الخليفة الظاهر الخليفة المستنصر بالله عام ٤٤٨ هـ (١٠٦٦م). الذي نسب إليه ترميم الحائط الشمالي من المسجد وبعض الأروقة المتصدعة وتم هنا التدخل لإصلاح الضرر مع إضافة بعض أجزاء أحتاجها تكوين المسجد مع استقرار فكر الحفاظ على قيمة المسجد ذاته.

^١ توفيق أحمد عبد الجواد، تاريخ العمارة والفنون الإسلامية (١٩٧٠)
^٢ فريد شافعي، العمارة العربية في مصر الإسلامية (عصر الولاة) (١٩٩٩)

٢-١-٣-٦ المسجد الأقصى أثناء احتلال الصليبيين:

في عهد الخليفة المستعلي الفاطمي أحتل الصليبيون المسجد الأقصى عام ٤٩٣ هـ (١٠٩٩ م) وحول الملك جودفري الصليبي المسجد الأقصى إلى كنيسة ووضع على قبته صليباً ضخماً بدلاً من الهلال واستخدم أقبية أسفل المسجد كأستطبلات للدواب.

٢-١-٣-٧ المسجد الأقصى في عهد الدولة الايوبية:

عندما استرجع السلطان صلاح الدين الأيوبي المسجد الأقصى كان الصليبيون قد حجبوا جدرانه الأصلية بحوائط جديدة لإخفاء الآيات القرآنية وأمر صلاح الدين بإزالتها وإظهار الحوائط الأصلية وأوقف عليه أوقاف لإصلاحه وترميمه ووضع فيه منبراً (صور رقم ٢٥، ٢٦)، وهنا بدأ العمل بفكر الأوقاف الذي سيتم شرحه فيما بعد بالإضافة إلى تحقيق مفهوم الحفاظ بارجاع المسجد لحالته الأصلية.

٢-١-٣-٨ المسجد الأقصى في العصور المملوكية و العثمانية:

توالى العديد من أعمال الصيانة والترميم على المسجد الأقصى في العصور المملوكية و العثمانية ولكنها لم تغير من عمارته التي أستقر تكوينها في العصرين العباسي والفاطمي ويعتبر أهم الإصلاحات هو ما قام به السلطان الظاهر بيبرس البندقداري سنة ٦٦١ هـ (١٢٦٢ م) عندما قام بترميم كل ما تهدم منه ووقف عليه أوقافاً لصيانه ، و في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أهتم السلاطين بفرش المسجد بالبسط ومدته بالشمامد لإضائته وإصلاح كل ما يطرأ عليه من أضرار هذا الحريق. ولم يخرب المسجد مرة أخرى إلا في عام ١٩٦٩ م بسبب الحريق الذي أشعله اليهود فيه ولكنه لم يهدمه أو يغير من تكوينه المعماري (صورة رقم ٢٧) وفي ذلك الوقت أصبح الفكر السائد هو فكر الحفاظ و أسبابه التي تنحصر في :

§ التدخل لإصلاح الضرر

§ التدخل بغرض توسعة المساحة

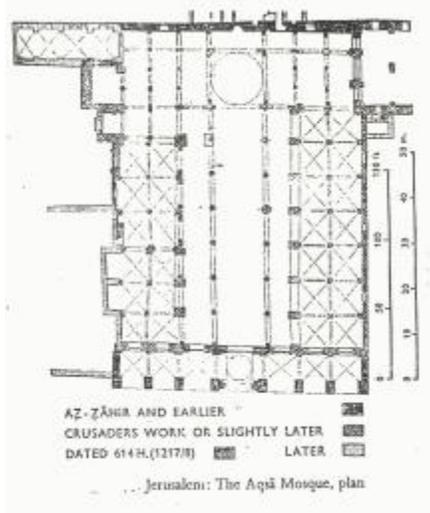
§ التدخل بغرض الحفاظ على وظيفة المسجد وقيمه الروحية

وذلك لكل من المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى ، إلا أن عهد المسجد الأقصى قد حدث تطوراً كبيراً في بداية تكوين ملامح إدارة الحفاظ وظهر ذلك من خلال كل من:

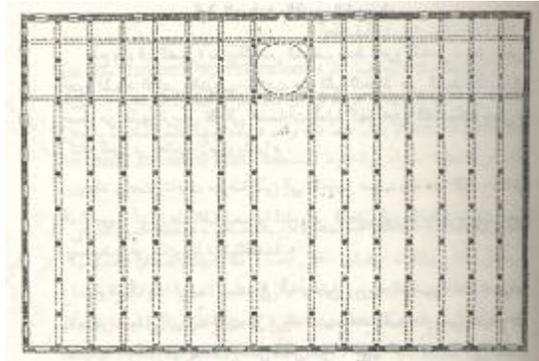
- أ- الشق الخاص بالعملية الإدارية لم يكن بطريقة أو بمنهجية معينة إلى أن جاء العصر الأيوبي وعصر الدولة الأموية التي بهما ظهر نظام الأوقاف ، وذلك لإصلاح الأضرار التي لحقت بالمسجد الأقصى ، ونظام الأوقاف عبارة عن توفير التمويل اللازم لعملية الصيانة من خلال أخذ الربح ويعتبر فكر الأوقاف الأكثر نظاماً في هذه الفترة وهو ما سوف نتعرض له بالتفصيل في الفصل الثالث من الباب الأول.
- ب- أما بالنسبة إلى الهيكل الوظيفي للقائمين على العملية الإدارية كانت في بدء الأمر مقتصرة على الحكام والخلفاء أو من يكلفونه بعملية الحفاظ ثم في عهد الخليفة أبو جعفر المنصور تم تقسيم المسجد إلى أروقة يختص ببناء كل رواق أقليم من الأقاليم وهذا التطور شمل إدارة مجموعة أكبر من الناس من مختلف البلاد وظهر ذلك لأول مرة في اجتماع أكثر من حاكم لتنفيذ عملية الحفاظ تحت إشراف أبو جعفر المنصور مما يعتبر تطور في فكر تنظيم المسؤولين عن عملية الحفاظ وإدارتها ، ثم حدث التطور الثاني بعد اتباع نظام الأوقاف وتطور هيكله الإداري كما سيتم عرضه فيما بعد.
- ج- كان التمويل في البداية من أموال الدولة ومن أموال بيت المال و أصبح فيما بعد تمويلاً من ريع الأوقاف بدءاً من العصر الأيوبي.



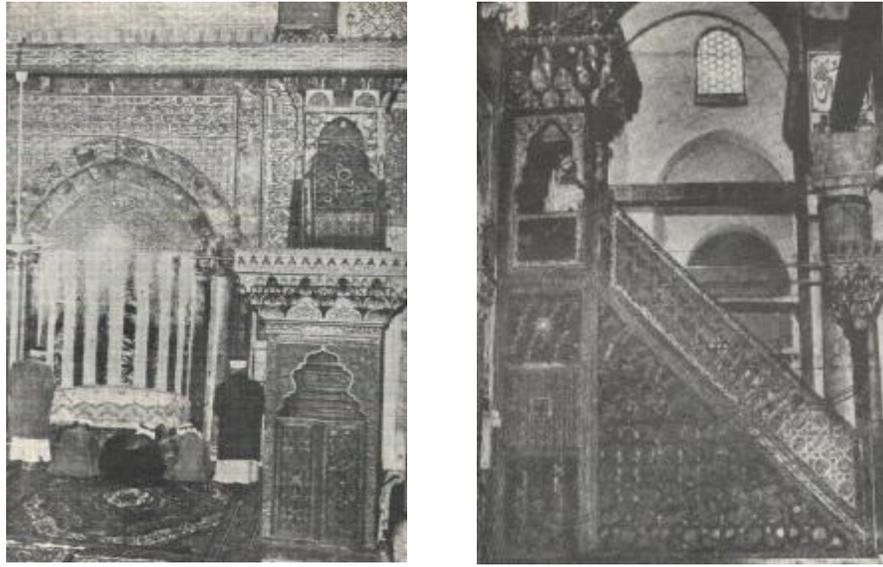
صورة رقم ٢٢ المسجد الأقصى، العمارة في صدر الإسلام، (١٩٩١)



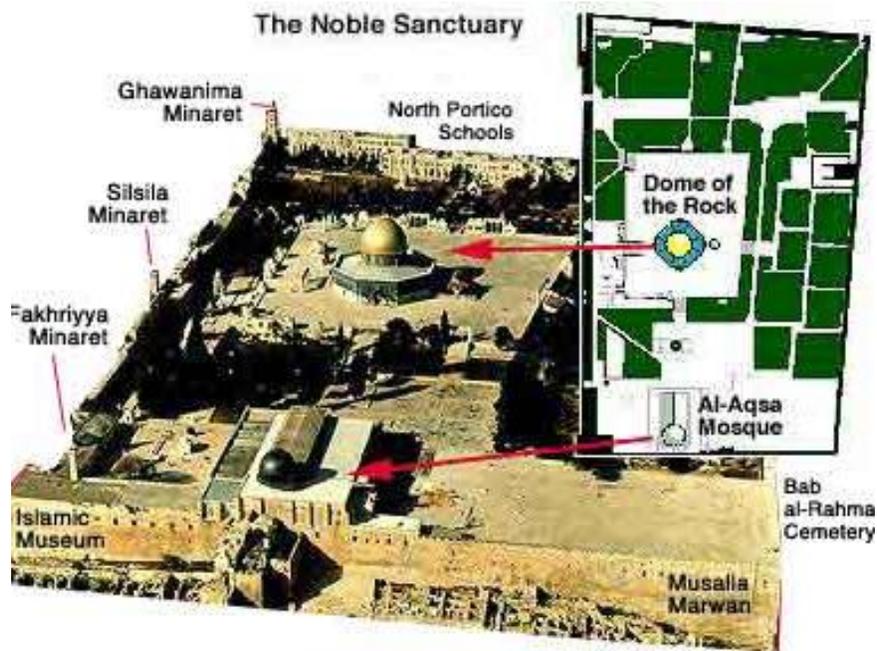
صورة رقم ٢٣ المسجد الأقصى في عام ٦٤١ هجرية، الآثار الإسلامية (١٩٩٦)



صورة رقم ٢٤ المسجد الأقصى بعد توسعات الخليفة المهدي العباسي الآثار الإسلامية، (١٩٩٦)



صور رقم ٢٥، ٢٦ منبر المسجد الأقصى، العمارة في صدر الإسلام (١٩٩١)



صورة رقم ٢٧ حرم المسجد الاقصى وقبة الصخرة في وقتنا الحالي، www.mosquesaroundtheworld.com

المسجد الأقصى	المسجد النبوي	المسجد الحرام	
إصلاح الضرر التوسعة لاستيعاب زيادة العدد الحفاظ بغرض الإبقاء	إصلاح الضرر التوسعة لاستيعاب زيادة العدد الحفاظ بغرض الإبقاء	إصلاح الضرر التوسعة لاستيعاب زيادة العدد الحفاظ بغرض الإبقاء	غرض التدخل
استمرت نفس أفكار الحفاظ الخاصة بإصلاح الضرر والتوسعة ثم العمل بنظام الأوقاف وهي بداية وضع إدارة منظمة للحفاظ	استمرت نفس أفكار الحفاظ علي المسجد الحرام الخاصة بإصلاح الضرر والتوسعة لاستيعاب متغيرات العدد بدون وضع إدارة منظمة في العصور الإسلامية الأولى	بدأ فكرة الحفاظ بالتدخل للإصلاح والتوسعة إلي أن أستقر مفهوم الحفاظ لضمان بقاءه في عهد دولة المماليك	تتبع فكرة إدارة الحفاظ
- الحكام والولاة - حكام الأقاليم تحت إشراف ال خليفة - الإدارة بنظام الأوقاف	- ذوي المكانة في قريش قبل الإسلام - الخلفاء والولاة في العصور الإسلامية المختلفة أو من يوكلونه - الحكومة السعودية في العصر المعاصر	- ذوي المكانة في قريش قبل الإسلام - الخلفاء والولاة في العصور الإسلامية المختلفة أو من يوكلونه - الحكومة السعودية في العصر المعاصر	تطور هيكل القائمين علي إدارة الحفاظ
- بيت مال المسلمين - التمويل من ريع الأوقاف	- في بدء الأمر التمويل من مال سادة قريش - بعد دخول الإسلام من بيت مال المسلمين - في العصر المعاصر من أموال الحكومة السعودية	- في بدء الأمر التمويل من مال سادة قريش - بعد دخول الإسلام من بيت مال المسلمين - في العصر المعاصر من أموال الحكومة السعودية	تطور نظام التمويل

جدول رقم (١) تطور فكر وفلسفة الحفاظ في العالم الإسلامي

الفصل الثاني: تطور فكر وفلسفة إدارة التعامل مع التراث في مصر

يتعرض الفصل الثاني لدراسة تطور فكر وفلسفة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي في مصر عبر العصور الإسلامية المختلفة ، وذلك لاستخلاص العوامل التي نتجت عن التيارات الفكرية والفلسفية والسياسية لكل عصر والتي أثرت في إدارة الحفاظ وبالتالي في تكوين الشخصية المصرية في إدارة الحفاظ ، وسوف يتم اختيار مثال من كل عصر لدراسة التطور الفكري لعملية الحفاظ وإدارتها وتم اختيار الأمثلة كلها من نوعية واحدة وهي المساجد لإمكانية تتبع التطور الفكري فيها عبر العصور ، ولأن المساجد أول ما تم الاهتمام به في مصر الإسلامية نتيجة حث القرآن الكريم على تعميمها

٢-٢-١ جهود إدارة الحفاظ في عهد الخلفاء الراشدين (١٨هـ - ٢٥٦هـ)، (٦٣٩م - ٨٦٨م)

٢-٢-١-١ نشأة الفسطاط

عندما فتح العرب مصر كانت عاصمتها آنذاك الإسكندرية وكان عمرو بن العاص على وشك أن يتخذها عاصمة لحكمه إلا أن الخليفة الثاني لرسول الله عليه الصلاة والسلام عمر بن الخطاب رفض ذلك وأمر بإنشاء عاصمة جديدة لمصر الإسلامية فاختار عمرو بن العاص الفسطاط شمال حصن بابلين وهو ذلك المكان الذي عسكر فيه جنوده عند فتح مصر^(١) (صورة رقم ٢٨) ، وقال عمرو عن مصر وقت فتحها إنها ولاية جامعة تعدل الخلافة وإن أهلها لا يطلبون الرزق في غيرها ولا يسافرون إلى بلد سواها كل هذا بالإضافة إلى ما ذكر في القرآن الكريم والطابع الخاص الذي أمتازت به مصر في ذلك الحين كل هذه الأشياء ما جعلت لمصر هذه المكانة في الإسلام^(٢).

أختط عمرو بن العاص في عهد الخليفة عمر بن الخطاب مدينة الفسطاط حول المسجد الجامع وأقام بجواره داره وأمتدت المدينة شرقاً وجنوباً وشمالاً حيث أعاق مجرى النيل غرباً أمتادها ، وكانت الفسطاط مدينة للإيواء أكثر منها للاستقرار حيث شغلت ترسية القيم الدينية عند الولاة النصيب الأكبر من فكرهم آنذاك^(٣).

^١ حسن الرزاز، طروق مصر المقدسة (١٩٩٧)

^٢ ابن الكندي، فضائل مصر المحروسة (١٩٩٧)

^٣ عبد الباقي إبراهيم، حازم محمد إبراهيم ، المنظور التاريخي للعمارة في المشرق العربي (١٩٨٧)

٢-١-٢-٢ بداية التدخلات على عمارة الفسطاط

أمتدت يد التغيير على مدينة الفسطاط وعلى الجامع العتيق لأول مرة (جامع عمرو بن العاص) في عهد العباسيين ففقد مع هذا التغيير ملامحه الأولى وقت نشأته وتم ترميمه وتم التدخل فيه بغرض إصلاح الضرر.

ومن ضمن هذه التغييرات أهم تغييران أثرا في العمارة الإسلامية ككل فيما بعد وهما إنشاء أربعة أبراج كما في المعبد القديم بدمشق بالأركان الأربعة للمسجد، وكان هذا التغيير نواه لفكرة المآذن التي لم تختفي من المساجد بعدها ، وذلك كان في عهد معاوية أول خلفاء بني أمية وثاني التغييران هو المحراب المجوف الذي أحدثه قررة بن شريك أقتداء بما فعله عمر بن عبد العزيز في المسجد النبوي^(١) ، وسيتم عرض مثال من هذا العصر لدراسة التطور الفكري والفلسفي للحفاظ ومردود ذلك على إدارة الحفاظ.

٣-١-٢-٢ مسجد عمرو بن العاص:

كان الغرض من عمليات التطوير المستمرة هي فكرة التوسعات لاستيعاب العدد نظراً لأنه أنشأ في أول دخول الإسلام إلى مصر ، ومع زيادة عدد المسلمين بمصر أصبح غير كافي برواده فمن هنا نشأت الحاجة إلى عمل توسعة بالمسجد.

و لتزامن جامع عمرو بن العاص مع عهد الخلفاء الراشدين وضح تأثيره الشديد بتخطيط المسجد النبوي الذي سبق عرضه والذي بات النواه التي غيرت تخطيط وتصميم المساجد في العصور التالية له ، ولقد وصفه الرحالة بن بطوطة جامع عمرو بأنه مسجد شريف القدر شهير الذكر تقام فيه الجمعة^(٢) (صورة رقم ٢٩)، ووصف عمارته الرحالة ناصر خسرو بالآتي (والمسجد العتيق قائم على أربع مائة عمود من الرخام الأبيض التي كتبت عليها آيات القرآن الكريم بخط جميل وتحيط بالمسجد الأسواق من كل جانب وعليها تفتح أبوابه)^(٣) .

§ عمارة مسجد عمرو بن العاص:

لقد كانت العمارة الأولى للمسجد بسيطة عبارة عن مستطيل ٥٠ * ٣٠ ذراعاً غطي فيها المسجد بسقف من الجريد و حمل على جذوع النخيل واشترك آنذاك في تحديد قبلته ثمانون صحابياً^(٤) (صورة رقم ٣٠).

^١ مخطوطة مساجد مصر cd

^٢ رحلات بن بطوطة ، زيارة مصر أم البلدان (١٩٩٩)

^٣ شحاته عيسى إبراهيم، القاهرة (١٩٩٩)

^٤ سعاد ماهر ، موسوعة مساجد مصر cd

ويرجع شكل المسجد إلى ترميم مراد بك عام ١٧٩٧ م الذي أضاف فيه مآذنتين إحداهما فوق المدخل الرئيسي^(١)، وأضاف أيضاً المنبر والقبه^(٢) (صور رقم، ٣١، ٣٢)، وهنا كان التدخل بغرض الحفاظ مع إضافة لعنصر جديد تتطلبه فكر العصر. وكان المسجد محل احترام العلماء وفضله أهل القاهرة لإقامة الجمعة فيه^(٣)، وجدد الجامع في عهد محمد علي باشا (عهد مصلحة الاثار) عام ١٨٤٥م وأستكمل ما نقص من أروقه^(٤)، وأيضاً في هذه المرحلة أستمر التعامل مع المسجد بمفهوم الحفاظ ويلاحظ أن المسجد يمر بنفس مراحل المساجد الأولى التي تم عرضها في الفصل السابق نظراً لأنها وجهت فكر الحفاظ بعدها.

وجامع عمرو الأن عبارة عن ساحة مكشوفة يحيط بها ردهات ذات بئكات لأعمدة نظمت في إتجاه عمودي على المحراب (صورة رقم ٣٣) أما العقود فهي مستديرة الشكل ممتدة وتحمل سقفان من الخشب وترتكز على أعمدة مختلفة التيجان نظراً لأنها مأخوذة من كنائس قديمة وأحاط هذا التصميم بصحن مكشوف يبلغ ١٧,٥ م * ٢٩م (صورة رقم ٣٤، ٣٥) وأستمدت كامل أفكار التوسعة لجامع عمرو من توسعة المسجد الحرام والمسجد النبوي^(٥)، وكانت اتجاهات الحفاظ في ذلك الوقت هي التدخل لأصلاح الضرر والتوسعة والأضافات التي قد يفرضها الفكر السائد في ذلك الوقت.

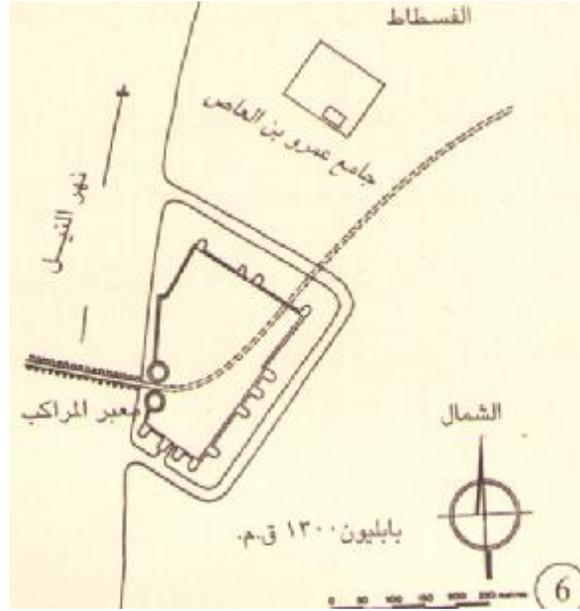
ومن هنا خرجت العمارة الإسلامية بمصر في هذه المرحلة بنتاج تصميمي للمساجد يعتمد على تكوين العناصر حول صحن مكشوف، هذا مع قيام حكام المسلمين بجهود الحفاظ وكان التدخل لا يخرج عن النطاقات الثلاثة التي سبق ذكرها من توسعة أو إضافة أو إصلاح ضرر إلا أن في العصور المعاصرة تم التعامل بإدارة منظمة سيتم التعرض لها في الباب الثاني. من دراسة إدارة جهود التعامل مع التراث في عصر الخلفاء الراشدين ودراسة مسجد عمرو بن العاص بمايلي:

أ- استمرار نفس التيارات الفكرية السابقة والخاصة بالتدخل في حالات التوسعة أو الإضافة أو إصلاح الضرر بدون إدارة معينة لعملية الحفاظ ذاتها وذلك في العصور الإسلامية القديمة.

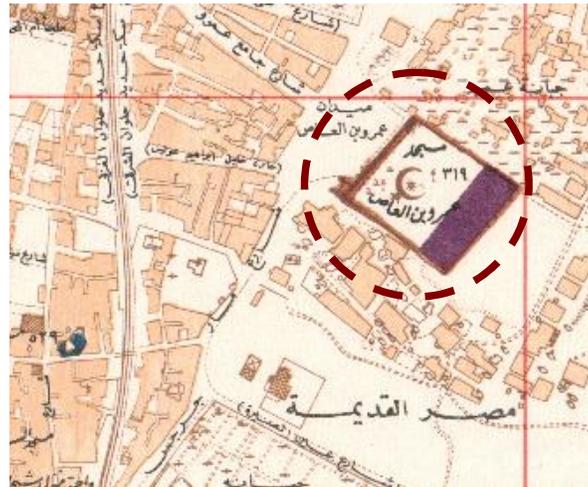
¹ عاصم حسن رزق، أطلس العمارة الإسلامية (٢٠٠٣)
² كمال الدين سامح، العمارة الإسلامية في مصر (١٩٨٧)
³ ستانلي لينبول، سيرة القاهرة (١٩٩٧)
⁴ حسني محمد نويصر، الآثار الإسلامية (١٩٩٦)
⁵ توفيق عبد الجواد، تاريخ العمارة والفنون الإسلامية (١٩٧٠)

ب- أقتصار القائمين على عملية الحفاظ على خلفاء وحكام المسلمين أو مساعديهم الذين قد يسند إليهم بعض أعمال الحفاظ بدون هيكل معين وحتى ظهور نظام الأوقاف.

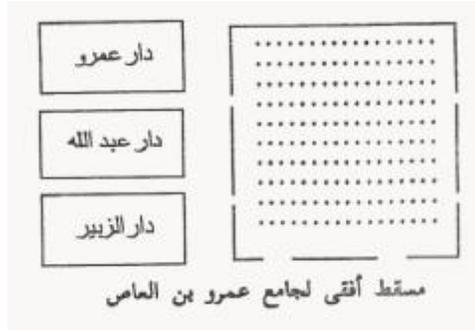
ج- التمويل الخاص بعمليات الحفاظ كان من موارد الدولة أو من بيت مال المسلمين ثم فيما بعد أصبح تمويلاً من ريع الأوقاف.



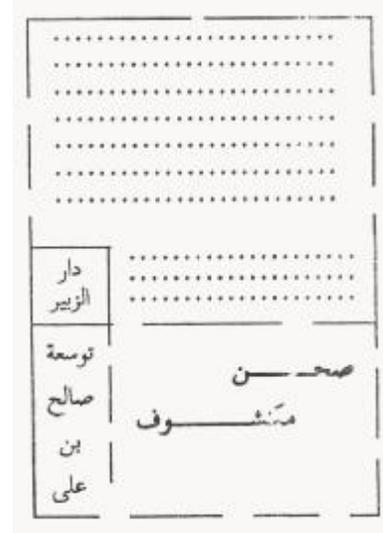
صورة رقم ٢٨ موقع الفسطاط و جامع عمرو بن العاص بجوار
حصن بابليون، القاهرة الخديوية (٢٠٠٢)



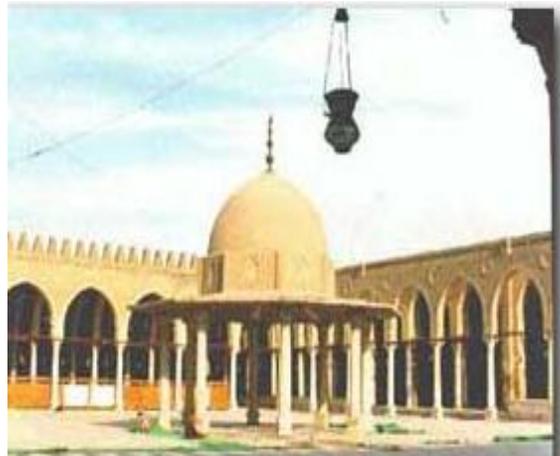
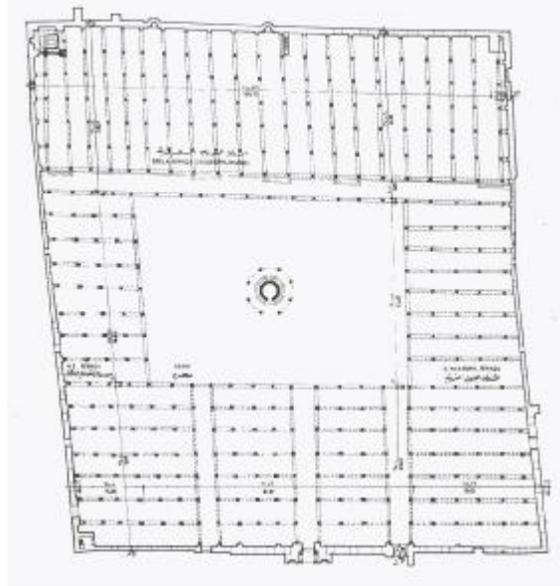
صورة رقم ٢٩ الموقع العام لمسجد عمرو بن العاص ، موسوعة مساجد مصر



صورة رقم ٣٠ للمراحل المختلفة التي مر بها جامع عمرو ،
الأثار الإسلامية (١٩٩٦)



صور رقم ٣٢،٣١ مسجد عمرو بن العاص قديما (www.touregypt.com)



صور رقم ٣٣، ٣٤، ٣٥ المسقط الأفقي الحالي لجامع عمرو ولشكّل صحنه الآن بعد آخر ترميم له من قطاع المشروعات بالمجلس الأعلى للآثار (الصور www.touregypt.com، والمسقط لموسوعة أسس التصميم الحضري)

٢-٢-٢ جهود إدارة الحفاظ في عهد الدولة الطولونية (٢٥٧هـ - ٢٩٢هـ)، (٨٦٨م - ٩٠٥م)

ظهر في عهد أحمد بن طولون التفكير في الحفاظ قبل الإنشاء وكان هذا توجه فكري جديد في ذلك العصر والذي أستدعى من الحكام البحث عن مواد بناء أكثر متانة من المواد الدارجة آنذاك ، وكانت هذه الخطوة من الخطوات الانتقالية في العمارة الإسلامية وظهر ذلك في مسجد أحمد بن طولون الذي تم بنائه بالطوب الأحمر .

ولقد اتضحت في بداية جهود الحفاظ في عهد الدولة الطولونية أن القائمين على عملية الحفاظ هم الحكام والأمراء مثل السلطان حسام الدين لاجين وبدر الدين الجمالي وغيرهما وفي العصر الحديث كان أبرز جهود الحفاظ في عهد لجنة الحفاظ على الآثار العربية التي سيتم شرحها تفصيلا في الباب الثاني.

١-٢-٢-٢ نشأة مدينتي العسكر والقطائع:

بعد هزيمة الدولة الأموية على يد العباسيين في موقعة الزاب بالقرب من الموصل وشرع قواد العباسيين أبو عون وصالح في بناء عاصمة جديدة لمصر بعد أن خربا الفسطاط لمحو حضارتها أختطاً مدينتهما في الموقع الذي عسكرت فيه جنودهم أثناء مطاردة مروان الثاني آخر خلفاء بني أمية.

وعندما قوي النفوذ التركي عند الدولة العباسية آلت ولاية مصر للأمير بايكباك ثم إلى الأمير برقوق وأتاب كلاهما أحمد بن طولون عنه في ولاية مصر وكانت هذه بداية الدولة الطولونية^(١) .

ظلت العسكر داراً للإمارة العباسية الى أن أسس أحمد بن طولون مدينة القطائع في الطرف الشمالي من العسكر (صورة رقم ٣٦) وأقام فيها قصره ثم مسجده^(٢) الذي أقتبس بعض عناصر هذا المسجد من سامراء التي قضى بها شبابه ، ووضح ذلك متجليا في مأذنة الجامع التي تشبه إلى حد كبير ملوية سامراء^(٣) .

٢-٢-٢-٢ مسجد أحمد بن طولون:

كان لمسجد أحمد بن طولون السبق في عصره بسبب استخدام مادة البناء بالأجر وكان إتجاه غير منتشر بالعمارة الإسلامية لبداية شيوع مادة جديدة لا تأتي عليها النيران وذلك ما

¹ شحاته عيسى ابراهيم ، القاهرة (١٩٩٩)

² عبد الباقي ابراهيم ، حازم محمد ابراهيم ، المنظور التاريخي للعمارة في المشرق العربي (١٩٨٧)

³ مخطوطة مساجد مصر cd

يعرف الآن بدراسات مواد البناء ، وكان تخطيطه مماثل لتخطيط المساجد آنذاك من صحن أوسط وأروقه محيطة أما تميزه الشديد كان في المآذنة التي نقلت عن مآذنة سامراء بالعراق ولكن يعتبر أهم تطوير في عمارة هذا العصر هو دراسة ما قبل الإنشاء والخاصة بأختيار الأجر كمادة بناء. أنشا جامع أحمد بن طولون على جبل يشكر عام ٢٦٣هـ^(١) بسبب ضيق الجامع بمدينة العسكر بالمصلين وأنشأ الجامع الجديد بالقطنع التي سميت باسمها هذا لأن أحمد بن طولون أقتطع كل جزء على حده ووزعه على حاشيته^(٢).

§ عمارة مسجد أحمد بن طولون:

ويتكون الجامع من صحن أوسط مكشوف محاط بأربع ظلات أكبرها ظلة القبلة وتحيط بالمسجد زيادات من جهات ثلاث فيما عدا جهة القبلة وكان يقع أيضاً على هذه الجهة دار الإمارة^(٣) (صورة رقم ٣٧) .

طلب أحمد بن طولون من مهندس البناء أن يشيد له مسجداً لا تأتي عليه النيران أو تهدمه مياة الفيضان فإن احترقت مصر بقي وإن غرقت بقي فحقق المهندس رغبته وبناه من الطوب الأجر الأحمر الذي إن احترق ازداد صلابة وإن غرق لم يتأثر مثل تأثر مواد البناء الأخرى ورفع المسجد على دعامات من الأجر أيضاً ولم يدخل فيها أعمدة من الرخام إلا في أعمدة القبلة لإن الرخام سريع التأثر بالنار^(٤) (صورة رقم ٣٨) ،

وتم تصميم مآذنة المسجد كصورة شديدة الشبه بمآذنة سامراء الملوية حيث تتكون مآذنة جامع طولون من قاعدة مربعة يعلوها جزء إسطواني ويلتف حولها درج يوصل إلى الجزء العلوي منها^(٥) (صور رقم ٤٠، ٣٩)، وقد أثار تلك المآذنة جدلاً كبيراً في تاريخ إنشائها فمنهم من ينسب المآذنة لمؤسس الجامع ومنهم من يرى أن الجزء العلوي أضيف في وقت متأخر حيث إن طراز المآذنة وبخاصة الجزء العلوي منها (المبخره) لم يظهر في مصر إلا في عهد المماليك وذلك ما حاول اثباته "هوتكير" إستناداً على عدة أدلة منها إختلاف مادة البناء وإختلاف ذراع القياس (وحدة القياس) بين الجامع والمآذنة^(٦).

¹ توفيق عبد الجواد تاريخ العمارة والفنون الإسلامية (١٩٧٠)

² سهير زكي حواس، القاهرة الخديوية (٢٠٠٢)

³ مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية ، أسس التصميم المعماري والتخطيط الحضري في العصور الإسلامية المختلفة بالعاصمة القاهرة (١٩٩٠)

⁴ شحاته عيسى ابراهيم، القاهرة (١٩٩٩)

⁵ نعمت أسماعيل علام، فنون الشرق الاوسط في العصور الإسلامية (١٩٩٢)

⁶ سناء عبد المقصود، ياسر العسيلي، دراسة لأعمال ترميم مآذنة جامع أحمد بن طولون (٢٠٠٠)

زود جامع أحمد بن طولون بمنبر اندثر مع الزمن، أما المنبر الموجود حالياً فهو من أعمال السلطان لاجين^(١)، وبلغ مجموع ما أنفقه أحمد بن طولون على جامعته مائة وعشرين ألف ديناراً^(٢) وتم التدخل هنا بإضافة عنصر جديد لغرض وظيفة معينة ولم يتم التدخل على عمارة المسجد (صورة رقم ٤١).

§ جهود التعامل مع عمارة مسجد أحمد بن طولون:

أجريت على الجامع العديد من الإصلاحات في عصور مختلفة منها عمارة بدر الدين الجمالي عام ٤٧٠ هـ^(٣) وعمارة السلطان المملوكي حسام الدين لاجين سنة ٦٩٦ هـ ومنها النافورة والمنبر الخشبي الذي لا يزال قائماً إلى الآن، ولكن أهم ما أدخل عليه من إصلاحات ما قامت به لجنة الحفاظ على الآثار العربية في سبيل إعادته إلى حالته الأولى فهدمت ما التصق به من العتاش المجاورة وأعدت طلائه بالجص ورممت ما تداعى من جدرانه^(٤) وتم التدخل لإصلاح الضرر بالإضافة إلى ظهور عامل جديد من عوامل الحفاظ وهو إزالة التعديلات على الآثار (صور رقم ٤٢، ٤٣).

ويعتبر من أهم التطورات التي حدثت في العصر الطولوني هي دراسات ما قبل البناء وإن كان ظهورها ليس تماماً بنفس مفهومها الحالي وذلك في اختيار مادة الطوب الأجر لعملية البناء ونخلص من دراسة إدارة جهود التعامل مع التراث المعماري في العصر الطولوني ودراسة مسجد أحمد بن طولون بما يلي:

أ- بداية ظهور أبعاد جديدة لعملية الحفاظ قبل بناء المنشأ مثل اختيار مواد بناء أكثر قوة لضمان بقاء المنشأ لأكثر فترة ممكنة، وتعتبر الآن دراسات مواد البناء ضمن الدراسات الأولية التي تدرس قبل عمل مشروعات الحفاظ ولكن سبق في هذا العصر أنهم قاموا بهذه الدراسة قبل البناء وليس قبل عملية الحفاظ مع استمرار نفس فكر التدخل لإصلاح الضرر بدون أي تنظيم للعملية الإدارية.

^١ فريد شافعي، العمارة العربية في مصر الإسلامية (عصر الولاة) (١٩٩٩)

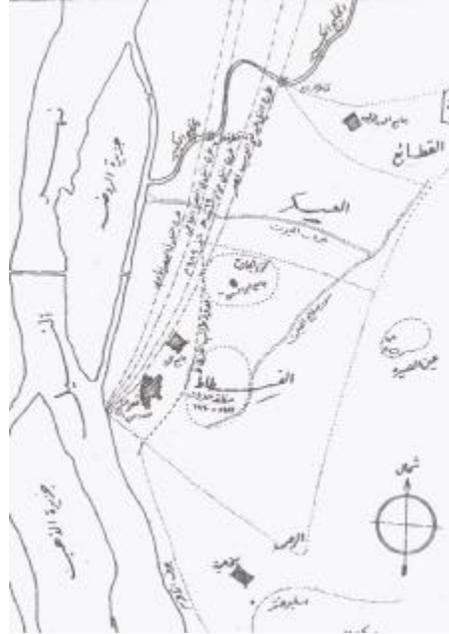
^٢ ستانلي لينبول، سيرة القاهرة (١٩٩٧)

^٣ كمال الدين سامح، العمارة الإسلامية في مصر (١٩٨٧)

^٤ شحاته عيسى إبراهيم، القاهرة (١٩٩٩)

ب- أستمر قيام الحكام و الأمراء بعمليات الحفاظ في بدء الأمر ثم إتسع هيكل القائمين على إدارة الحفاظ في عهد لجنة الحفاظ على الآثار العربية كما سيرد ذكره في الباب الثاني.

ج- التمويل من خزانة الدولة أو من أموال الحكام و الأمراء ثم بنظام الأوقاف في العصور التي تلت العصر الطولوني.

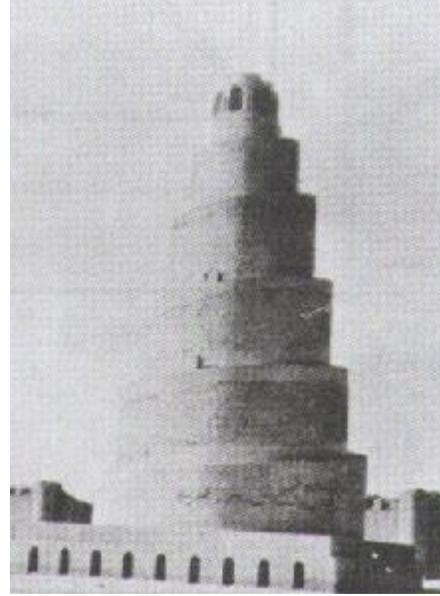
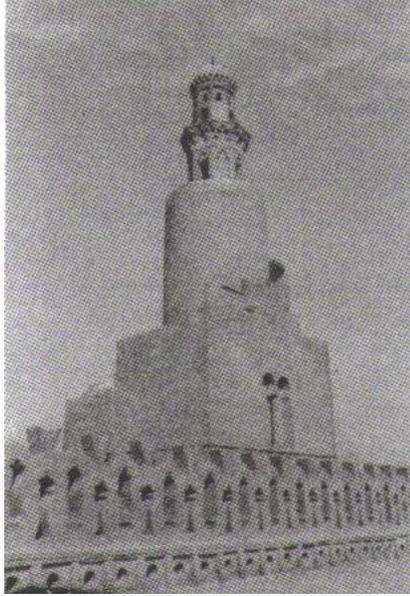


صورة رقم ٣٦ موقع مدينتي العسكر والقطن ، القاهرة (١٩٩٩)

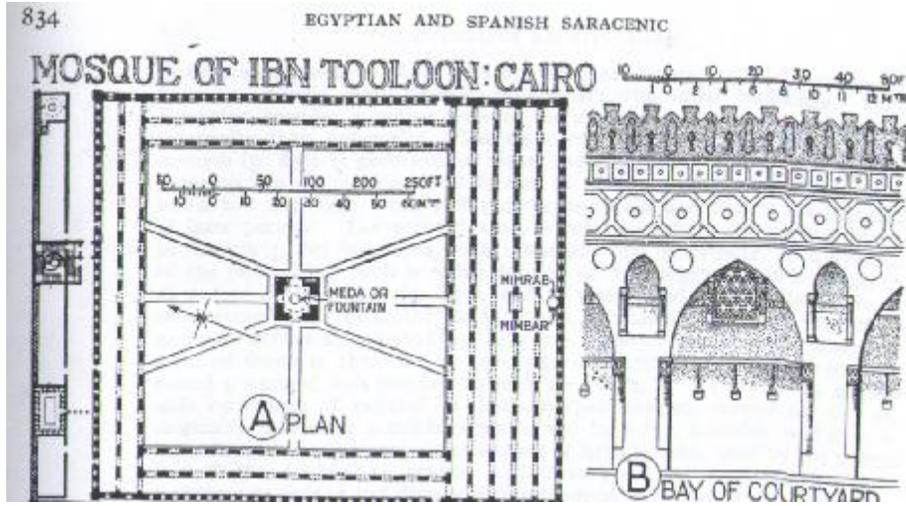


صورة رقم ٣٧ الموقع العام لجامع أحمد بن طولون (موسوعة مساجد مصر)

صورة رقم ٣٨ لمسجد أحمد بن طولون ومآذنته ، القاهرة الخديوية (٢٠٠٢)

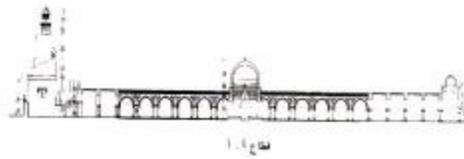
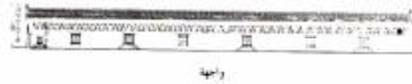
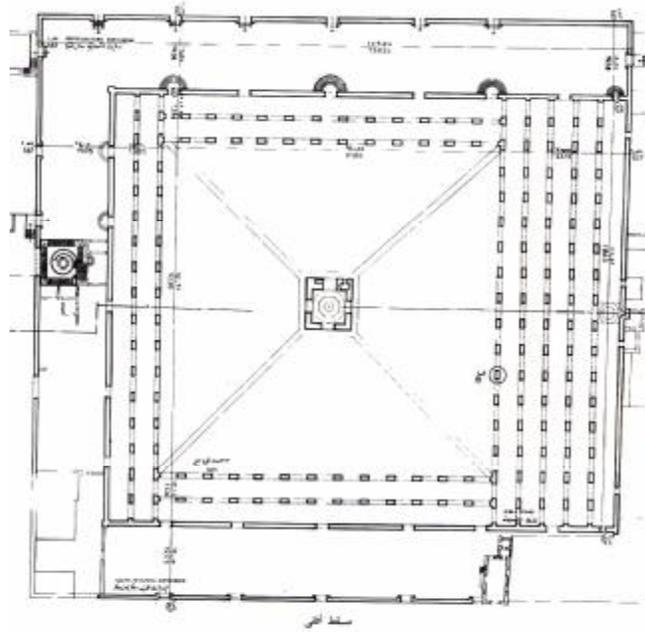


صورة رقم ٤٠،٣٩؛ لمآذنتي جامع سامراء إلى اليمين وجامع أحمد بن طولون إلى اليسار ويظهر التشابه الشديد في تصميمهم ، دراسة لأعمال ترميم جامع أحمد بن طولون (٢٠٠٠)



صورة رقم ٤١؛ توثيق فلتشر لجامع أحمد بن طولون

A History of Architecture



صورة رقم ٤ المسقط الافقي والواجهة الرئيسية وقطاع رأسي لجامع أحمد بن طولون ، موسوعة أسس التصميم الحضري (١٩٩٠)



صورة رقم ٤٣ صحن جامع أحمد بن طولون (www.touregypt.com)

٢-٢-٣ جهود إدارة الحفاظ في عهد الدولة الفاطمية (٣٥٨هـ - ٥٦٧هـ)، (٩٦٩م - ١١٧١م)
يعتبر عصر الدولة الفاطمية من أهم عصور التطور الفكري نظراً لبداية انعكاس الفكر السياسي والديني على العمارة الفاطمية ومن أهم التأثيرات السياسية في ذلك الوقت تأثير فكر الشيعة.

بدأت عملية الحفاظ كسائر العصور السابقة بتمويل من خزانة الدولة أو بتمويل من حكام أو أمراء المسلمين ، إلى أن أتبع نظام الأوقاف في عهد الحاكم بأمر الله عندما أوقف الحاكم وافية مشتركة لكل من جامع الأزهر والمقسي والحكمي أديرت بنظام الأوقاف وبتمويل مصدره الأوقاف وسيتم توضيح نظام الأوقاف في الفصل القادم ، وكانت هذه البداية لاستقرار نظام الأوقاف ولوجود هيكل إداري معني بالعملية الإدارية وبتمويل ثابت مع عدم استقرار شكل النظام الإداري ذاته.

٢-٣-١ نشأة القاهرة:

قدم الفاطميون بحملة عام ٩٦٩م بقيادة القائد جوهر الصقلي وأقاموا القاهرة في الشمال الشرقي للقطائع وحصنوها بالأسوار وقصروا الإقامة فيها على الخليفة وحاشيته وحرصه واستمر عمراتها في ازدياد داخل أسوارها وأقيم فيها الجامع الأزهر عام ٩٧٢م ، ثم بني الوالي فيها قصرين أحدهما للحكم والآخر للإقامة ووصل بينهما بممر سفلي حرصاً على خصوصيته و أمنه^(١)، وسميت المساحة ما بين قصري الحكم والإقامة (بين القصرين) (صورة رقم ٤٤) وأمتد من هذه المنطقة شارع المعز الذي يمثل عصب القاهرة الفاطمية والذي تفرعت منه الطرق والأزقة في كامل المدينة^(٢)، وأقترن العصر الفاطمي بعدة ظواهر معمارية منها استخدام الحجر المنحوت لأول مرة في واجهات المساجد بدلاً من الطوب وتزينت أيضاً واجهات المساجد بالزخارف المنحوتة بالحجر^(٣)، وبلغت مساحة القاهرة حينذاك ١١٠٠ متراً مربعاً تضم داخلها مباني الحكومة ومسكن الجنود والقصرين وغيرها من المباني العامة^(٤).

وكان أول ما قام به جوهر بعد تحصين القاهرة بأسوارها هو وضع أساس الجامع الأزهر وذلك في يوم الأحد الموافق ١٣ من أبريل عام ٩٧٠م وتم بناؤه في ٢٤ من يونيو عام ٩٧٢م وفي عام ٩٨٨م أصبح العلماء يقصدونه من كل حذب وصوب^(٥).

^١ عبد الباقي إبراهيم، حازم محمد إبراهيم، المنظور التاريخي للعمارة في المشرق العربي (١٩٨٧)

^٢ سهير زكي حواس، القاهرة الخديوية (٢٠٠٢)

^٣ مخطوطة مساجد مصر cd

^٤ توفيق عبد الجواد، تاريخ العمارة والفنون الإسلامية (١٩٧٠)

^٥ ستانلي لينبول، سيرة القاهرة (١٩٩٧)

٢-٣-٢-٢ الجامع الأزهر:

عندما فتح جوهر الصقلي مصر باسم الفاطميين كان أول ما فكر فيه أن ينشيء عاصمة للدولة الجديدة ومسجداً.. مدينة يحكمون منها مصر بكل عظمتها ومسجداً لنشر السياسة و المذهب الديني للدولة وهو المذهب الشيعي^(١) فأنشأ الجامع الأزهر (صورة رقم ٤٥).

§ عمارة الجامع الأزهر:

كان أهم ما ميز عمارة الفاطميين بداية ظهور الحليات المنحوتة لتزين واجهات العماير والمساجد وظهر أيضاً تأثير الجامع الأزهر بالمسجد الأقصى في مجازة القاطع عند القبلة وظهور القباب على ركني القبلة وذلك بسبب حب الفاطميين للزخرف الذي ترك أثره على آثار العمارة الفاطمية كانت مساحة الأزهر وقت إنشائه نصف مساحته الحالية التي تبلغ الآن ١٢٠٠٠ متر مربع وكان يتكون من أربعة أواوين يتوسطها الصحن وكان إيوان القبلة مكون من خمسة بائكات ومن أهم ما أمتازت به عمارة المسجد المجاز الذي يخترق الصحن إلى المحراب والذي تنتهي عنده العقود من كلا الجانبين وهذا المجاز ظهر لأول مرة في مصر بالأزهر ، وكان للمسجد قبتان في ركني القبلة إحداهما في الركن الأيمن عن يمين المحراب والأخرى عند الطرف الأيسر^(٢) ، ويلاحظ في الجامع الأزهر أن عقوده مدببة ويوجد على بعضها زخارف نباتية منفذة بالأسلوب الفاطمي^(٣) (صورة رقم ٤٦).

§ جهود الحفاظ على الجامع الأزهر:

أوقف الخليفة الحاكم بأمر الله وقفية مشتركة للحفاظ على كل من الجامع الأزهر وجامع المقسي والجامع الحاكمي قسمت على أن يكون للجامع الأزهر منها ستون سهماً وذلك كما أورده المقرئ في خطه^(٤) ، وأضيف على الأزهر بعد ذلك عدة إضافات منها الأروقة ومدرسة ومكتبة ومآذن منها المئذنة الشهيرة ذات الرأسين والتي تعتبر من أبداع مآذن العالم^(٥) والتي وصفها "ابن إياس" بقوله ومن عمائر القاهرة المآذنة التي أنشأت في الجامع الأزهر وهي برأسين^(٦) (صورة رقم ٤٧)، وما زال الأزهر إلى الآن يمثل أقدم جامعة إسلامية بمصر ولم يأفل نجمه من وقت إنشائه إلى الآن إلا في عهد صلاح الدين الأيوبي لأنه كان يتبع المذهب السني وكان الأزهر يدرس المذهب الشيعي (مذهب الفاطميين) ولم يزدهر ثانية إلا بقدم دولة المماليك

^١ عباس الطرابيلي، شوارح لها تاريخ (٢٠٠٠)

^٢ شحاته عيسى ابراهيم القاهرة (١٩٩٧)

^٣ نعمت أسماعيل علام، فنون الشرق الأوسط في العصور الإسلامية (١٩٩٢)

^٤ سعاد ماهر، موسوعة مساجد مصر cd

^٥ توفيق عبد الجواد، تاريخ العمارة والفنون الإسلامية (١٩٧٠)

^٦ ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور (١٩٩٩)

البحرية^(١)، وكان هنا التعامل مع الجامع الأزهر معظمة بالإضافة حسب الفكر السائد ومتطلبات الوظيفة ثم أستقرت جهود الحفاظ بنظام الأوقاف الذي تولى صيانة الجامع الأزهر بغرض الحفاظ.

استخدم في إنشاء الجامع الأزهر الطوب الأحمر الأجر في الجزء الفاطمي بينما استخدم الحجر في الإضافات المتلاحقة للعصور^(٢).

§ الإضافات التي لحقت بالجامع الأزهر:

مر الأزهر بالعديد من العصور كان أولها بطبيعة الحال عصر إنشائه الفاطمي وكان الوزير الفاطمي يعقوب بن كلي أول من فكر بإتخاذ الأزهر كمعهد للدراسة، وفي عهد الحافظ لدين الله حدثت أول عمارة للأزهر أحيط خلالها الصحن برواق واحد من جميع جهاته وعملت به قبة في رأس مجازه القاطع لأيوان القبلة وأقل نجم الجامع الأزهر كما أشرنا من قبل في عصر الدولة الأيوبية إلى أن جاء عصر دولة المماليك البحرية (عهد السلطان بيبرس) وتولى في عهده الأمير سلار عمارة الأزهر بعد أن تعرض لزلزال ٧٠٢ هـ، ١٣٠٢م والذي تهدمت على أثره أجزاء من الجامع، وفي عهد الناصر محمد بن قلاوون أنشأت بالأزهر المدرستان الطبرسية و الأقبغاوية على جانبي بابه الرئيسي الحالي^(٣)، وفي عهد المماليك الجراكسة أقام السلطان الظاهر برفوق مئذنة طويلة تتناسب مع الأزهر ولكنها مالت فهدمت عام ٨٢٧ هـ وأعيد بناؤها في عهد الأشرف برسباي^(٤)، ولعل أكبر الإضافات التي لحقت بالأزهر إضافات عبد الرحمن كتحدا عام ١١٥٦ هـ - ١٧٥٢م حيث قام الأمير بإضافة ظللة من أربع أروقة تقع إلى الخلف من ظللة القبلة القديمة وألحق بالضلع الجنوبي الغربي من الأزهر الفاطمي مدفنا لنفسه ورواق وباب سماه (باب الصعايد) وباب آخر بالضلع الجنوبي الشرقي أسماه (باب الشوربة) وفي الجهة الشمالية الغربية من الجامع بنى واجهة جديدة ضمت المدرسة الطبرسية و الأقبغاوية ببوابة واحدة أطلق عليها (باب المزينين) (صورة رقم ٤٨)، وجدد الأزهر في عهد الخديوي عباس حلمي الثاني وأضيف إليه الرواق العباسي^(٥) (صور رقم ٤٩، ٥٠، ٥١).

^١ كمال الدين سامح، لمحات من تاريخ العمارة المصرية (١٩٨٦)

^٢ مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، أسس التصميم المعماري والتخطيط الحضري في العصور الإسلامية المختلفة بالعاصمة القاهرة (١٩٩٠)

^٣ عاصم حسن رزق، أطلس العمارة الإسلامية. (٢٠٠٣)

^٤ سعاد ماهر، موسوعة مساجد مصر cd

^٥ حسني محمد نويصر، الآثار الإسلامية (١٩٩٦)

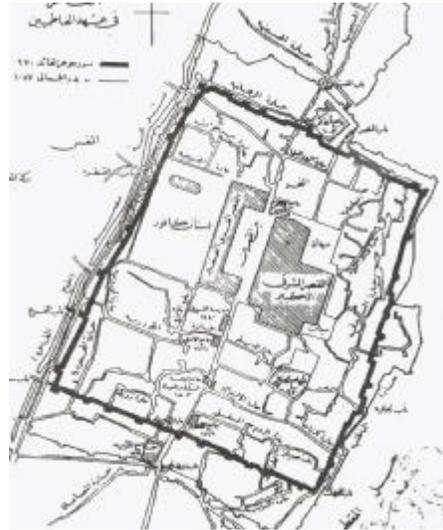
من دراسة إدارة جهود التعامل مع التراث في العصر الفاطمي ودراسة الجامع

الأزهر بما يلي:

أ- النظام الإداري لعملية الحفاظ كان في أول المرحلة مجرد تدخل لإصلاح الضرر أو لإضافة أجزاء كما حدث في إضافة عبد الرحمن كتحدا لضريحه بالجامع الأزهر ثم بدأ في الانتظام بوجود نظام الأوقاف.

ب- أتجه هيكل القائمين على عملية الحفاظ إلى نظام الأوقاف و بإشراف مباشر من الحكام.

ج- استمر نظام التمويل من الأوقاف ومن الحكام و الأمراء.



صورة رقم ٤٤ القاهرة الفاطمية وقصري الحكم، القاهرة (١٩٩٩)



صورة رقم ٤٥ الموقع العام الجامع الأزهر (موسوعة مساجد مصر)

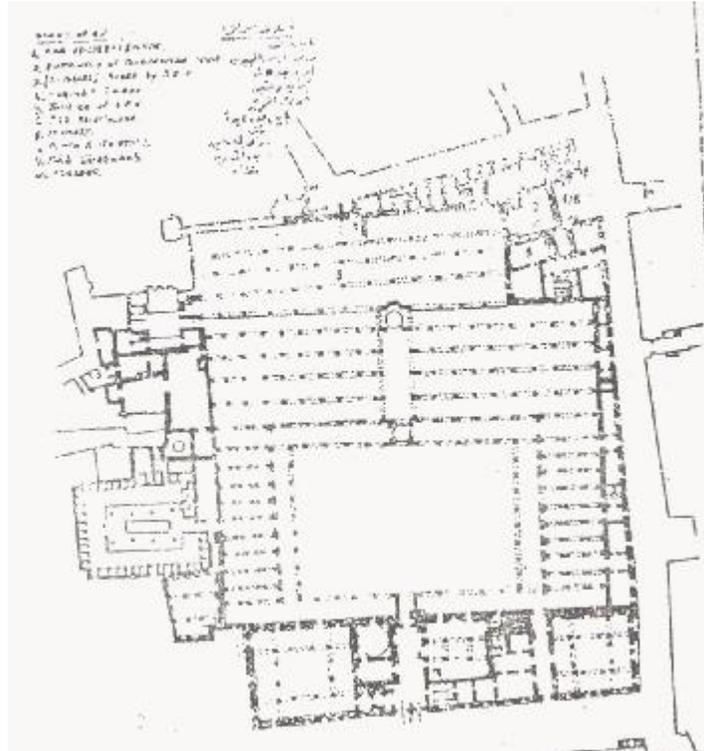
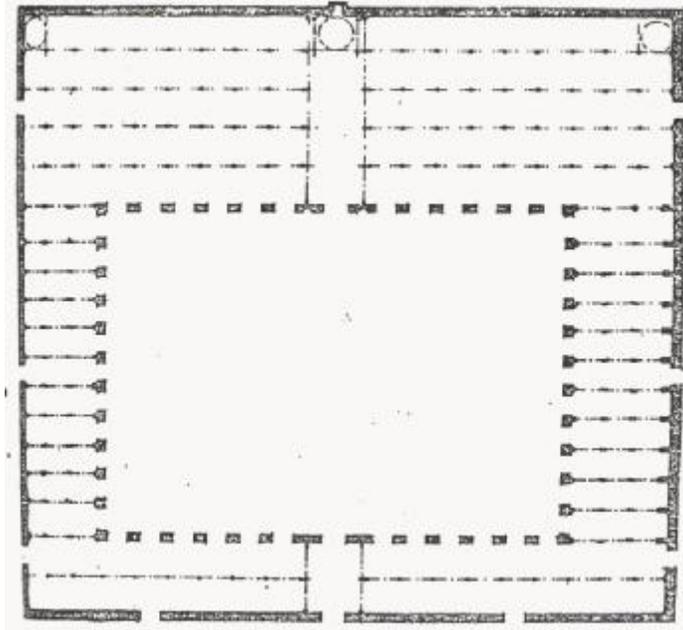
صورة رقم ٤٦ العقود المدببة لجامع الأزهر (www.islamicartnetwork.com)



صورة رقم ٤٧ مآذن الجامع الأزهر
(www.islamicartnetwork.com)



صورة رقم ٤٨ باب المزينيين
صورة رقم ٤٩ وصحن الجامع الأزهر
(www.islamicartnetwork.com)



صور رقم ٥١٠٠ المسقط الأفقي للأزهر وقت انشائه والمسقط بعد الإضافات خلال العصور المتلاحقة ،
الآثار الإسلامية، (١٩٩٦)

٢-٤-٢ جهود إدارة الحفاظ في عهد الدولة الأيوبية (٥٦٧هـ - ٦٥٠هـ)، (١١٧١م - ١٢٥٢م)

أستغلت الدولة الأيوبية التراث المعماري في نشر الفكر السياسي والفلسفي لها ، وظهر ذلك جلياً في بناء المدارس ذات الأربعة أواوين لتدريس المذاهب الأربعة وذلك للقضاء على المذهب الشيعي للدولة الفاطمية السابقة لها.

وأثرت أيضاً الدولة الأيوبية في تخطيط المدينة الإسلامية نظراً لإنها فتحت القاهرة لسكن الشعب بعد أن كانت قاصرة على طبقة الحكام.

وبدأ نظام الأوقاف في التطور في عهد الدولة الأيوبية كما سيرد ذكره في الفصل القادم ، وأصبح نظام الأوقاف هو النظام المعتمد لإدارة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي في عهد الدولة الإيوبية ، وذلك من حيث التمويل وتوفير الفنيين مع تحديد أشخاص للقيام بالإشراف على الأوقاف وبمتابعة مباشرة من الحاكم.

٢-٤-٢-١ نشأة الدولة الأيوبية في مصر:

أستولى الأيوبيين على مصر في سنة ٥٦٧هـ وكان توجههم الأول في هذه المرحلة هو حربهم ضد الصليبيين للدفاع عن بيت المقدس وكان لانشغالهم بهذه الحروب والتوجه إلى العمارة الحربية أثره في ندرة المباني الدينية، وظهرت لأول مرة في مصر الإسلامية المدارس ذات المذاهب الأربعة وذلك للقضاء على المذهب الشيعي السابق للدولة الفاطمية، ولم يبق من آثار مدارس العصر الأيوبي سوى بقايا المدرسة الكاملية والصالحية^(١) ، ويرجع الفضل إلى صلاح الدين الأيوبي في توسعة القاهرة وإحاطتها بالأسوار وإنشاء قلعة الجبل (صورة رقم ٥٢) وعدل أسوارها لتصبح محدبة للخارج ليتفرق العدو على جانبي تحديدها فيسهل النيل منهم^(٢)، وعلى الرغم من أن صلاح الدين الأيوبي لم يقم كثيراً بالقاهرة إلا أن أحداً ممن سبقوه لم يترك فيها مثلما ترك هو من آثار ولعل فتح القاهرة لسكنى الشعب من أهم التغييرات التي مرت بالقاهرة في ذلك الوقت بعد أن كانت القاهرة قاصرة على الخليفة وحاشيته في العصر الفاطمي ، وسيم عرض مثال قبة ومدرسة الصالح نجم الدين أيوب لتتبع فكر الحفاظ في عهد الدولة الأيوبية (صور رقم ٥٣، ٥٤)^(٣).

^١ مخطوطة مساجد مصر cd

^٢ توفيق عبد الجواد، تاريخ العمارة والفنون الإسلامية (١٩٧٠)

^٣ ستانلي لينبول، سيرة القاهرة (١٩٩٧)
شحاته عيسى إبراهيم ، القاهرة (١٩٩٧)

٢-٤-٢-٢ قبة ومدرسة الصالح نجم الدين أيوب:

بدأ صلاح الدين حكمه بمحاولة إزالة آثار الحكم الفاطمي الذي كان ينتهج المذهب الشيعي فأراد صلاح الدين الأيوبي أن يذهب المسلمون عن هذا النهج فبدأ ينشر فكر المذاهب الأربعة مما أثر على عمارة هذه الفترة فانقسمت المدارس الى أربعة إيوانات حول صحن أوسط كل إيوان يدرس مذهب وأصبحت العمارة في ذلك الوقت نتاج الفكر السياسي للدولة الأيوبية ومحاولة إنهاؤها للنهج الشيعي.

بنى الملك الصالح هذه المدرسة عام ٦٤١هـ - ١٢٤٣م كأول مدرسة تدرس المذاهب السنية الأربعة في مصر أما القبة التي دفن فيها والملحقة بالمدرسة فقد أقامتها زوجته شجرة الدر بعد وفاته بالمنصورة أثناء نزله بالصليبيين وعام ٦٤٨هـ - ١٢٥٠م ونقلت فيها جثمانه بعد الانتهاء من بنائها^(١).

§ عمارة قبة ومدرسة الصالح نجم الدين أيوب:

بنيت هذه المدرسة على جزء من أرض القصر الفاطمي الشرقي الكبير من قسمين كانا يزخرا لمسافة مائة متر من واجهتهما الغربية بالنقوش والكتابات^(٢)، وملحق بهذه المدرسة ضريح تعلوه قبة من الطوب وحوائط الضريح من الحجر وتحول الضريح المربع إلى القبة الدائرية عن طريق ثلاث صفوف من المقرنصات^(٣) (صورة رقم ٥٥).

وجمع مسقط المدرسة الصالحية أربعة إيوانات معا في كتلتين حيث جمع كل إيوانين حول صحن في كتلة منفصلة وتضم الكتلة الأولى إيوانين لكل من المذهبيين الشافعي والمالكي والكتلة الأخرى إلى يمين المدخل وتضم إيواني الحنفي والحنبلي و أنتظمت غرف الدارسين والخلوات حول صحن الكتلتين ويفصل بين الكتلتين فراغ كان على هيئة دهليز طويل يربط بين الكتلتين ، وتهدمت الكتلتين الآن بحيث لم يبق منها إلا المأذنة ذات المبخرة و جزء المدخل والضحريح (صورة رقم ٥٦).

^١ مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية، أسس التصميم المعماري والتخطيط الحضري في العصور الإسلامية المختلفة بالعاصمة القاهرة (١٩٩٠)

^٢ عاصم حسن رزق، أطلس العمارة الإسلامية، (٢٠٠٣)

^٣ كمال الدين سامح ، العمارة الإسلامية في مصر (١٩٨٧)

§ جهود الحفاظ على قبة ومدرسة الصالح نجم الدين أيوب:

كانت هذه المدرسة قائمة طبقاً لما أشارت إليه تقارير لجنة حفظ الآثار العربية وكانت تضم القبة وكتلتين بهما أو اوين المذاهب وسبيلا ومصلى ومئذنتين^(١)، ويرجح إنها تهدمت في عصر تالي للجنة حفظ الآثار العربية ولكن لم يتم ذكر تحديداً وقت أو سبب تدهم المدرسة ولم يتم عمل ترميم كامل لها أو إعادة بناء ، و أنحصرت جهود الحفاظ حتى ذلك العصر في التدخل لأصلاح الضرر وبداية تطوير نظام الأوقاف والعمل به (صور ٥٧،٥٨).

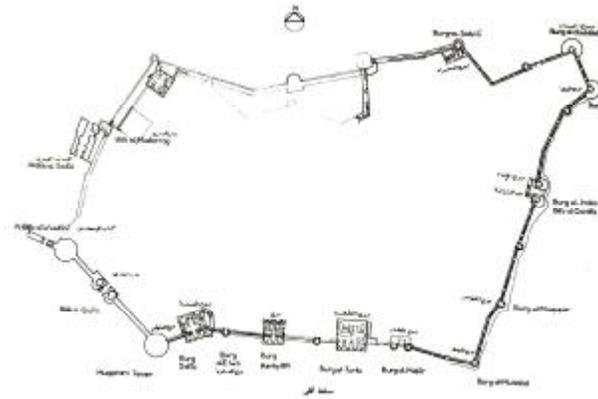
من دراسة إدارة جهود التعامل مع التراث في العصر الأيوبي ومن دراسة قبة ومدرسة الصالح نجم الدين أيوب بما يلي:

- أ- استمرت فكرة التدخل لإصلاح الضرر بإشراف من الأوقاف مع تقلص فكر التوسعات والإضافات ، وذلك بسبب التصميم الخاص بالتأثير الفكري للدولة الأيوبية ، والذي يصعب التعديل عليه حتى لا تختل رمزية تكوينه.
- ب- استمر إشراف الحاكم مباشرة على الأوقاف إلى ان أنشأ ديوان الأحباس.
- ج- التمويل أصبح من أموال الأوقاف وبإشراف مالي من ديوان الأحباس الذي سيتم شرحه في الفصل القادم.

^١ عاصم حسن رزق، أطلس العمارة الإسلامية (٢٠٠٣)



صورة رقم ٥٢ خريطة القاهرة في عهد الدولة الأيوبية، القاهرة (١٩٩٧)

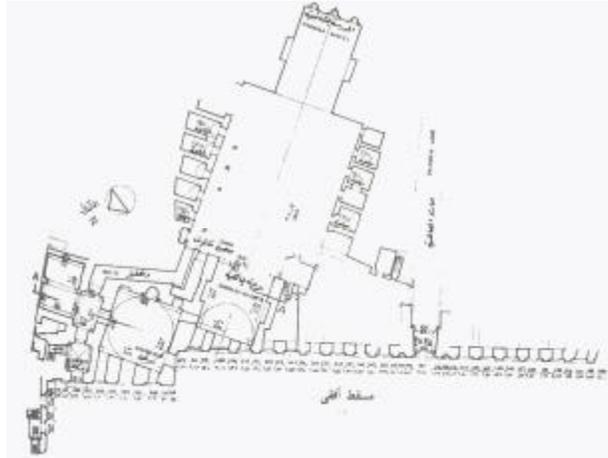


صور رقم ٥٤،٥٣ للأسوار الحربية التي أنشأها صلاح الدين الأيوبي ومسقطها الأفقي بقلعته الحربية

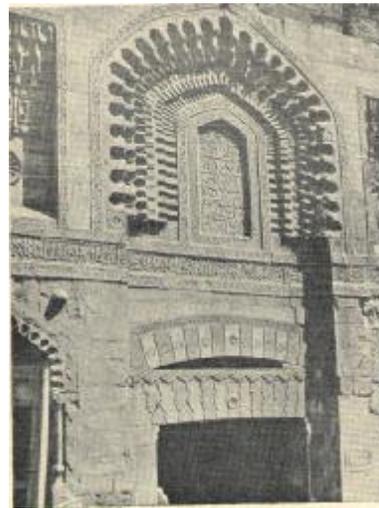
www.islamicartnetwork.com



صورة رقم ٥٥ الموقع العام لقبة ومدرسة الصالح نجم الدين أيوب (موسوعة مساجد مصر)



صورة رقم ٥٦ المسقط الأفقي لبقايا قبة ومرسة الصالح نجم الدين أيوب، أسس التصميم الحضري (١٩٩٠)



صور رقم ٥٨، ٥٧ بقايا المدرسة الصالحية، العمارة الإسلامية في مصر (١٩٩١)

٢-٥-٢-٢ جهود إدارة الحفاظ في عهد دولة المماليك (٥٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ)، (١٢٥٠م - ١٥١٧م)

في عهد دولة المماليك انتشرت فكرة البناء لتخليد الذكرى مع الاستمرار في قيام حكام الدولة بالإشراف على الأوقاف لإصلاح الأضرار التي تطرأ على الآثار فأصبح الأوقاف هو النظام الإداري للحفاظ على التراث المعماري الإسلامي ، وأنتهت تماماً فكرة التوسعات والإضافات لعدم رغبة المماليك في إضافة أي جزء بل كانوا يبنون مباني جديدة لتخلد ذكراهم.

٢-٥-٢-٢ نشأة دولة المماليك:

نشأت دولة المماليك عندما أكثر الملك الصالح نجم الدين أيوب من شراء المماليك وأسكنهم جزيرة الروضة وقربهم إليه فازداد نفوذهم حتى أستطاع عز الدين أيبك المملوكي ان يصل للحكم عن طريق زواجه بشجرة الدر بعد موت زوجها الصالح نجم الدين أيوب وانقسمت دولة المماليك إلى^(١):

أ- عصر دولة المماليك البحرية (٦٤٨هـ - ٨٦٤هـ)،

(١٢٥٠م - ١٣٢٠م)

ب- عصر دولة المماليك البرجية (٧٦٤هـ - ٩٢٣هـ)، (١٣٨٢م - ١٥١٦م)

وبكلاهما أزهرت العمارة بشكل لم يسبق له مثيل في مصر الاسلامية ، وسيتم دراسة مثال لتتبع فكر إدارة الحفاظ في عهد المماليك.

٢-٥-٢-٢ مسجد ومدرسة السلطان حسن:

تطورت العمارة الإسلامية كثيراً بحلول دولة المماليك وذلك بسبب تنافس المماليك واصرارهم على ضرورة إضافة ما يخلد ذكراهم من مباني كانت معظمها من المباني الدينية ولكن من أهم ما يميز دولة المماليك هو بداية ظهور عدة أدوار في المسجد وانتشار إلحاق الأضرحة بالمدارس والمساجد مع استمرار وجود المساقط ذات الإيوانات الأربعة التي تدرس المذاهب الأربعة ، وكان أهم تطور لفترة عمارة المماليك هو وجود الضريح كجزء من تصميم المسجد بالإضافة إلى استقرار المسقط الأفقي من حيث تصميمه المعماري بحيث بدأت فكرة التوسعة بغرض التناسب مع احتياجات المسلمين في التقصص ولكن ظهرت عملية الحفاظ كمنشأ مع تمويل هذه المنشآت بنظام الأوقاف.

^١ توفيق عبد الجواد، تاريخ العمارة والفنون الإسلامية (١٩٧٠)

§ عمارة مسجد ومدرسة السلطان حسن:

ولقد بنى السلطان حسن مدرسته فيما بين عامي (٧٥٧هـ - ٧٦٠هـ)، (١٣٥٦م - ١٣٥٩م) بالحجارة الدقيقة المأخوذة من الأهرامات بارتفاع لم يسبقه به أحد في بناء مساجد مصر في الفترة التي سبقت دولة المماليك البحرية (صورة رقم ٥٩) بارتفاع ١١٣ قدم ومصمم على الشكل الصليبي الذي يدرس المذاهب الأربعة والذي أرسيت قواعده التصميمية من قبل في عصر الدولة الأيوبية^(١) (صورة رقم ٦٠)، وتلتف الأربعة إيوانات الموجودة في المدرسة حول صحن بمنتصفه فسقية مثمثة الشكل (صور ٦١، ٦٢) ويقع المدفن أمام إيوان قبلة المسجد، ويعتبر هذا المبنى مميزاً لارتفاعه لأكثر من دور بحوائطه الحجرية الحاملة ونجد البذخ الشديد والمبالغة في النقوش والزخارف فيه على عكس روح الزهد التي كانت تميز المساجد آنذاك والمطلوبة كي لا تشتت أذهان المصلين كما قطعت دكة المبلغ صفوف المصلين في إيوان القبلة.

§ جهود الحفاظ في عهد المماليك:

ظلت مدرسة السلطان حسن محتفظة بحالتها لم تتدخل فيها يد الزيادة ولم يهدم منها أي جزء^(٢) سوى المآذنة التي تهدمت قبل وفاة السلطان حسن^(٣)، وأسند السلاطين و الملوك مهمة الحفاظ على المساجد للأمرء كما سبق ذكره أما العمارة المملوكية ذاتها تم ترميم معظم أعمالها في عصور معاصرة نظراً لقوة بنائها.

من دراسة إدارة جهود التعامل مع التراث في عهد دولة المماليك ومن دراسة مسجد ومدرسة السلطان حسن بما يلي:

- أ- اتجه النظام الإداري لعملية الحفاظ إلى التنظيم حيث توفر من خلال فكرة الأوقاف الفنيين القائمين بأعمال المرمات مع انتهاء فكرة التوسعات والإضافات كما سبق ذكره مع أنحصار مستوى التدخل لإصلاح الضرر فقط.
- ب- الهيكل الإداري للقائمين على العملية الإدارية اقتصر أيضاً في البداية على الحكام بإشراف مباشر، ثم أشرف الحكام على ديوان الأحباس بالإضافة إلى إسناد هذه المهمة إلى قاضي قضاة المذهب الشافعي.
- ج- التمويل من ريع الأوقاف.

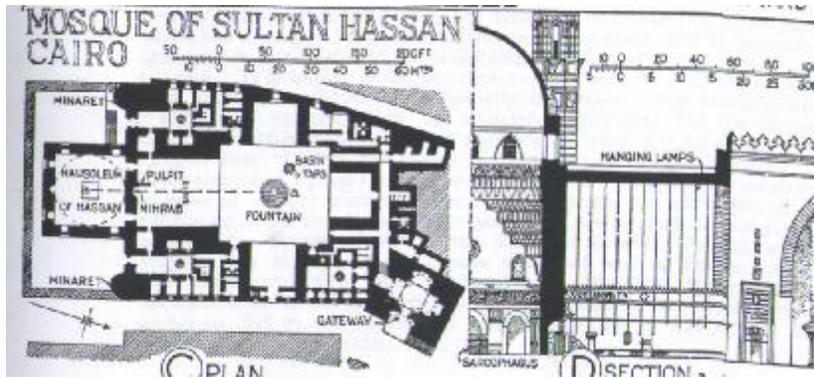
¹ توفيق عبد الجواد، تاريخ العمارة والفنون الإسلامية (١٩٧٠)

² ستانلي لينبول، سيرة القاهرة (١٩٩٧)

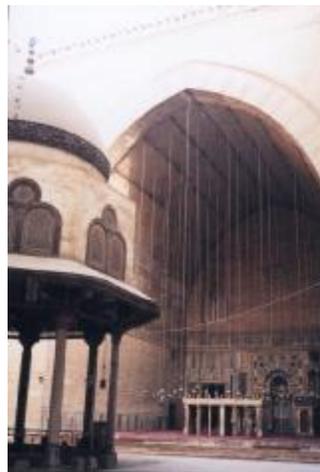
³ مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، أسس التصميم المعماري والتخطيط الحضري في العصور الإسلامية المختلفة بالعاصمة القاهرة (١٩٩٠)



صورة رقم ٥٩ الموقع العام لجامع السلطان حسن (موسوعة مساجد مصر)



صورة رقم ٦٠ المسقط الأفقي لمسجد السلطان حسن ، A History of Architecture



صور رقم ٦٢، ٦١ صحن جامع السلطان حسن والشكل الخارجي له (عن الباحثة)

٢-٢-٦ جهود إدارة الحفاظ في عهد الدولة العثمانية (١٢٢٠هـ - ١٥١٧م)، (١٨٠٥م - ١٥١٧م)، استقرت عمارة المساجد إلى التقسيم حول صحن مكشوف بالإضافة إلى أربعة أواوين ، وأتسع نظام الأوقاف ليشمل العديد من الجوانب الإدارية ساعدت في تنمية الفكر الإداري لجهود الحفاظ فيما بعد.

حدثت في مصر الإسلامية سقطة كبيرة بحلول الدولة العثمانية بسبب إرسال رجال الفن إلى الإسنانة وأيضاً بسبب الفقر الذي حل بشعب مصر أثناء دولة المماليك وبسبب ترفهم الزائد أثناء حكمهم^(١)، واستمر الحال فترة إلى أن استعادت البلاد بعض مواردها ولكن المنتج المعماري لهذه الفترة لم يكن إلا نقل من الروح البيزنطية التي امتازت بها عمارة استنبول وتركيا ككل مسقط رأس العثمانيون(صورة رقم ٦٣) وأول مساجد هذه الفترة مسجد سليمان باشا وأيضاً مسجد سنان باشا ومسجد الملكة صفية ومسجد أبو الذهب وامتازوا جميعاً بالقبعة الكبيرة المسيطرة على الشكل الكلي للمسجد بالإضافة إلى المآذن التي تحمل شكل مخروطي في نهايتها فيما عدا مسجد أبو الذهب.

مع بداية الدولة العثمانية تغيرت العمارة الإسلامية كثيراً تبعاً لبدء الحكم العثماني ونظراً لحرص الحكام العثمانيين لجعل القاهرة جزءاً من بيزنطة فكانت العمارة السائدة في ذلك الوقت ليست إلا نقلاً من العمارة العثمانية بتركيا ولذلك ظهرت في بعض آثارنا الإسلامية بعض سمات العمارة العثمانية مثل استخدام القباب النصف كروية وغيرها من نتاج هذه المرحلة وأيضاً في هذه الفترة لم يتم تغيير المساحة للتوسع ، ولكن أيضاً كما في عهد المماليك استقرت فكرة الحفاظ على المنشأ وهذا التأثير للعمارة العثمانية ما يمكن لمسه في عرض المثال المختار من عهد الدولة العثمانية وهو مسجد سليمان باشا بالقلعة.

١-٦-٢-٢ مسجد سليمان باشا بالقلعة:

كان أصله قبل بناء القلعة مسجداً أنشأه أبو منصور قسطة الأرمني خلال العصر الفاطمي ٥٣٥هـ-١١٤٠م ولكنه تهدم حتى أعاد بناؤه سليمان باشا الخادم، أعاد فيه بناء المسجد على الطراز العثماني ٩٣٥هـ-١٥٢٨م وكان أول مسجد بني على الطراز العثماني في مصر^(٢)(صورة رقم ٦٤).

^١ توفيق عبد الجواد، تاريخ العمارة والفنون الإسلامية (١٩٧٠)
^٢ مخطوطة مساجد مصر cd

§ عمارة مسجد سليمان باشا بالقلعة:

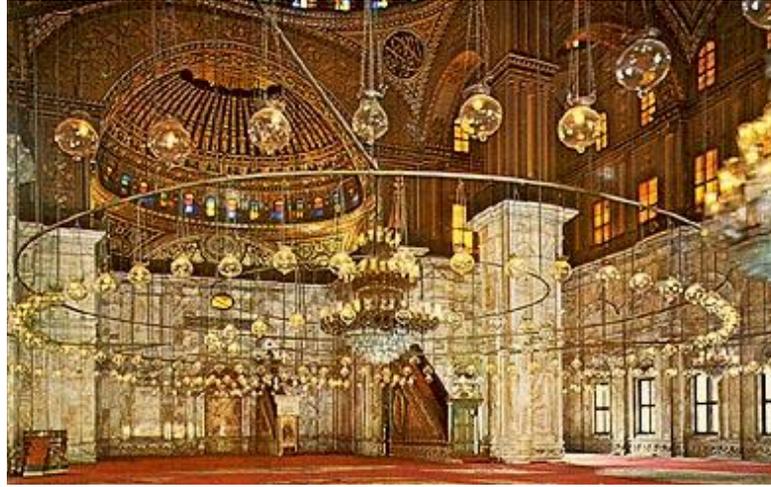
يتكون المسجد من جزئين أحدهما مغطى وهو بيت الصلاة والأخر رواق حول الصحن المكشوف ويسمى الحرم (صور رقم ٦٥،٦٦)، ويتكون بيت الصلاة من مساحة مربعة تقريبا^(١) يحيط بها من ثلاث جهات عدا الجهة الشمالية الغربية ثلاث إيوانات أعمقها إيوان القبلة ويغطي المساحة الوسطى قبة مركزية.

وظهرت لأول مرة في مصر القباب النصف كروية تحيط من ثلاث جهات بالقبلة المركزية ولم يزد بعد عملية إعادة البناء التي أتمها سليمان باشا الخادم أي شيء فيما عدا تدهور بسيط في حالة الأحجار (صور رقم ٦٧،٦٨،٦٩).

أستمرت جهود الحفاظ تدار بفكر الأوقاف في بداية المرحلة ثم بدأ نظام الأوقاف في الضعف بسبب الضرائب التي فرضتها الدولة العثمانية على الأوقاف، وذلك مع أختفاء أعمال التوسعات و الإضافات و أستمر فقط التدخل وقت الحاجة لأصلاح الضرر و للحفاظ على المنشأ. ويمكن أن نخلص من دراسة إدارة جهود الحفاظ في عهد الدولة العثمانية ودراسة مسجد سليمان باشا بما يلي:

- أ- أنتشار فكرة التوثيق للحفاظ على التراث في حجج الأوقاف مما أفاد فيما بعد في صيانة الأجزاء التي اختفت معالمها وأفادت أيضاً في استنتاج الأجزاء المهتمة.
- ب- تطور هيكل القائمين على العملية الإدارية بنظام الأوقاف ليشمل هيكل متكامل شمل متخصصين في شتى المجالات كما سيتم التعرض له.
- ج- التمويل بصفة أساسية من ريع الأوقاف.

^١ عاصم حسن رزق، أطلس العمارة الإسلامية (٢٠٠٣)



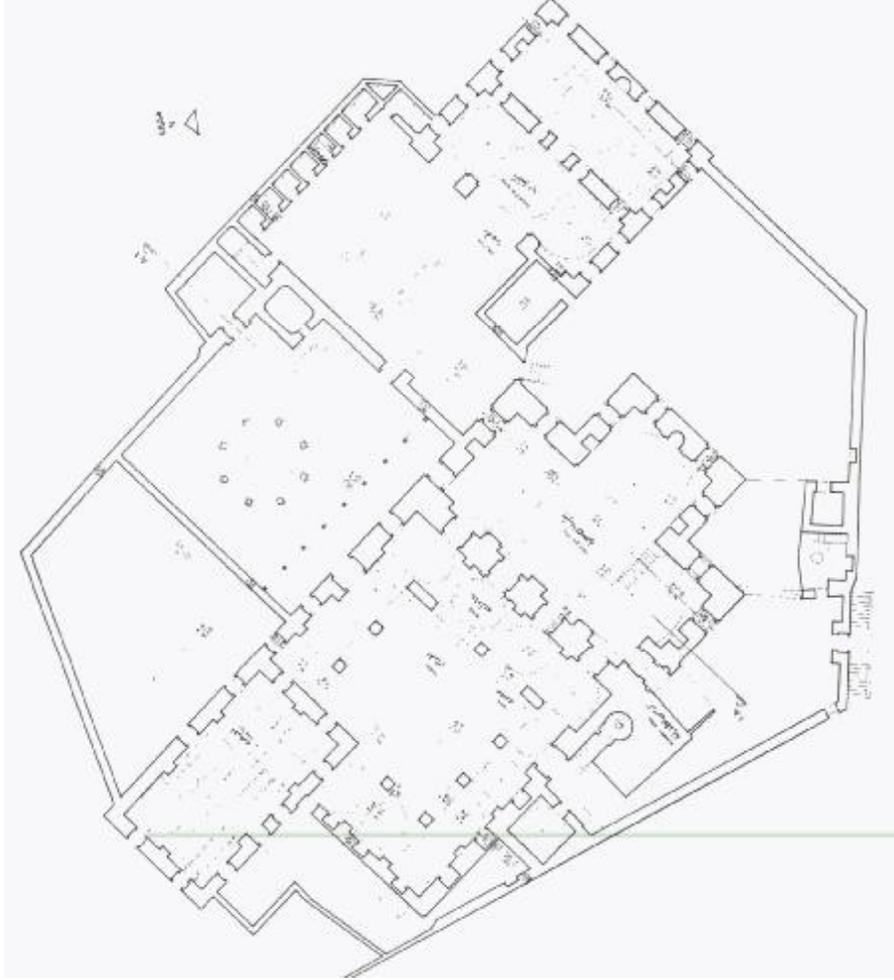
صورة رقم ٦٣ مسجد محمد علي أحد مساجد العصر العثماني (www.islamicartnetwork.com)



صورة رقم ٦٤ الموقع العام للقلعة ومسجد سليمان باشا (موسوعة مساجد مصر)



صور رقم ٦٥، ٦٦ الجزء المغطى للصلاة والصحن بمسجد سليمان باشا ، موسوعة أسس التصميم الحضري (١٩٩٠)



صورة رقم ٦٧ المسقط الأفقي لمسجد سليمان باشا ، موسوعة أسس التصميم الحضري (١٩٩٠)



صور رقم ٦٨، ٦٩ مسجد سليمان باشا قبل وبعد عملية الترميم ،
تراثنا القومي بين التحدي والاستجابة (١٩٨٥)

مما سبق ومن تتبع تطور فكر وفلسفة جهود التعامل مع التراث في مصر عبر العصور الإسلامية يمكن ملاحظة ما يلي:

أ- بدأت فكرة الحفاظ وإدارته بأسلوب غير منظم اقتصر على التدخل لإصلاح الضرر ثم إلى التوسعات لاستيعاب متغيرات عدد المسلمين و أحياناً لإضافة جزء جديد للمنشأ ، ثم بدأت أبعاد جديدة تظهر في العملية الإدارية مثل دراسات مواد البناء والتوثيق بالتوصيف كما جاء في حجج الأوقاف، بالإضافة إلى أنه بعد دخول نظام الأوقاف وتوازنه في عهد الدولة الأيوبية بدأت إدارة الأوقاف في السيطرة على إدارة الحفاظ و التطوير فيها.

ب- تطور هيكل القائمين على عملية الحفاظ من بداية الإشراف المباشر من حكام المسلمين إلى إنشاء هيكل مختص بمشروعات الحفاظ عن طريق الأوقاف و ديوان الأحباس الذي شمل تقسيمات وظيفية عدة.

ج- بدأ نظام التمويل من أموال الدولة إلى أن أصبح من ريع الأوقاف.

ومن خلال العرض السابق للتطور الفكري والفلسفي لجهود إدارة الحفاظ في مصر عبر العصور المختلفة يمكن أن نرى انه في أول العصور الإسلامية نشأت الحاجة إلى الحفاظ لاعتبارات دينية، ثم نشأت الحاجة إلى التدخل المستمر لضمان عدم تدهورها ، وهذا ما تتطلب نظام مستمر لمواكبة استمرار الرغبة في التدخل للإصلاح ، وجاء نتاج ذلك نظام الأوقاف وتطور عبر الزمان ليتناسب مع المتغيرات الفكرية لكل عصر من العصور التالية لوقت ظهوره.

الفصل الثالث: مرحلة الاهتمام بالتمويل بغرض الحفاظ (نظام الأوقاف)

يتعرض هذا الفصل إلى نظام الأوقاف كأول أسلوب منظم لعملية الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي بالقاهرة، وذلك نتيجة تطور فكر وفلسفة إدارة التعامل مع التراث عبر المرحلة السابقة في مصر والعالم الإسلامي والتي نتج نظام الأوقاف عن تتابع تطورها الفكري في عهد الدولة الأيوبية.

لقد نشأت الحاجة إلى الصيانة والحفاظ على التراث المعماري كما سبق عرضه مما أوجد عدة مفاهيم جديدة لعملية الحفاظ، تارة بغرض الاحتفاظ بالمنشأ وتارة أخرى بأيجاد مصدر تمويل لعملية الحفاظ ذاتها بغرض صيانة التراث المعماري الإسلامي ومن هنا جاءت فلسفة الوقف وهو يقوم على حبس بعض المباني المولدة للدخل لخدمة مباني عامة مثل المساجد والحمامات والبيمارستانات وكان لهذا النظام أثره الكبير في الحفاظ على التراث المعماري في مصر الإسلامية وإن كان حل غير قاطع للاعتماد عليه في تمويل عملية الحفاظ نظراً للصيانة التي تحتاجها المباني أو الأحداث الطارئة مثل الزلازل والتي تحتاج عمليات إنقاذ كبيرة للمباني والتي في حالتها لا يستطيع الوقف إيفاء متطلبات صيانة هذه المباني والجدير بالذكر أن نظام الوقف كان يحافظ على التراث المستعمل وغالبا ما يكون من المساجد^(١)، ولم تكن الأوقاف دورها مادي فحسب فلقد لعبت دورا كبيرا في دراسات تاريخ العمارة وذلك لما تتضمنه من أوصاف تفصيلية دقيقة لكثير من العماثر ووحداتها وتفصيلها ومن المرجح أنه تم الاستعانة من قبل كاتبها حجج الأوقاف بالفنيين المتخصصين لوصف الوقف حيث جاء وصف المباني في حجج الأوقاف وصفاً دقيقاً استخدمت فيه ألفاظ لا يستعملها إلا أهل الخبرة وأفاد هذا التوصيف في عمليات الترميم وبخاصة عملية أستكمال الأجزاء الناقصة لبعض الآثار.

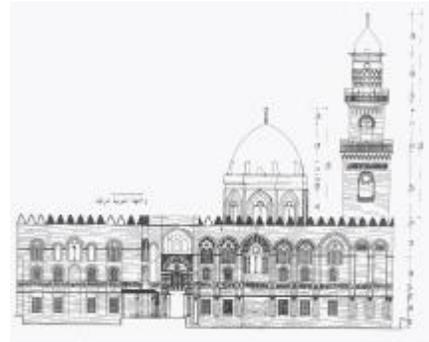
كانت حجج الأوقاف على هيئة ملفات طويلة من رق الغزال أو الورق يصل طولها أحيانا إلى ٤٥ متر وبعرض ٤٠ سنتيمتر مثل حجة قلاوون التي يبلغ طولها ٢٠ متر ومصنعة من الرق وورد بها ذكر مجموعته المتكونة من المدرسة و المدفن و البيمارستان والتي وصفت وصفاً تفصيليا في الحجة وتم الاستفادة من هذا التوصيف في ترميم الآثار^(٢) (صور رقم ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣).

^١ أماني عبد الرحمن أحمد الرئيس، الموثيق والتوصيات الدولية للتعامل مع التراث المعماري والعمراني (٢٠٠٣)

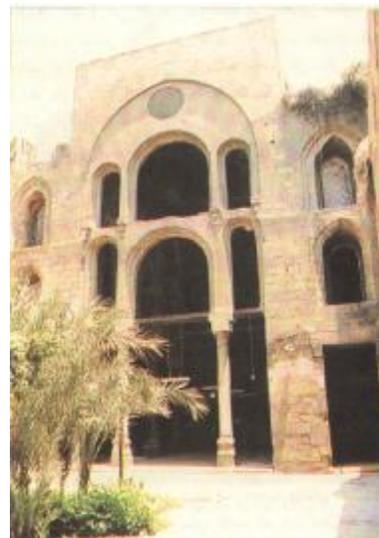
^٢ فريد شافعي، العمارة العربية في مصر الإسلامية (عصر الولاة) (١٩٩٩)



صورة رقم ٧٠ المسقط الافقي لمجموعة قلاوون، موسوعة أسس التصميم الحضري (١٩٩٠)



صورة رقم ٧١ واجهة مجموعة قلاوون، موسوعة أسس التصميم الحضري (١٩٩٠)



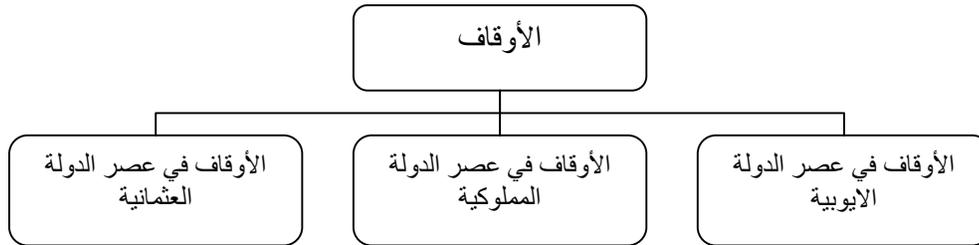
صور رقم ٧٢، ٧٣ الشكل الخارجي لمجموعة قلاوون وأيوان القبلة الداخلي، موسوعة أسس التصميم الحضري (١٩٩٠)

إن الأصل في موضوع الوقف ما عرف عن النبي عليه الصلاة والسلام من قوله لعمر بن الخطاب عندما أراد التقرب إلى الله بأرض فقال له إن شئت حبست أصلها والتصدق بثمرتها ، وهذه هي الفكرة الرئيسية التي يقوم عليها الوقف حبس العين والتصدق بالمنفعة.

ظهر نظام الأوقاف في عهد الدولة الفاطمية وتم وضع نظام إداري له والعمل به بتوسع في عهد الدولة الأيوبية كمحاولة لإيجاد نظام إداري متكامل يشمل كل من الناحية الفنية والمالية والإدارية ، وأخذ فكر الأوقاف في التطور حتى وصل إلى أكمل نظام إداري لمشروعات التعامل مع التراث عرفته مصر خلال عصورها الإسلامية القديمة.

٢-٣-١ الأوقاف على مر العصور الإسلامية:

أصبحت الدولة مسئولة عن الأوقاف الخاصة بالسلطين السابقين أو الأوقاف المجهول أصول وقفها وهذا ما أدى إلى ظهور ديوان الاحباس(الأوقاف).(رسم توضيحي رقم ١)



رسم توضيحي رقم (١) الأوقاف على مر العصور (عن الباحثة)

٢-٣-٢ الأوقاف في عصر الدولة الأيوبية:

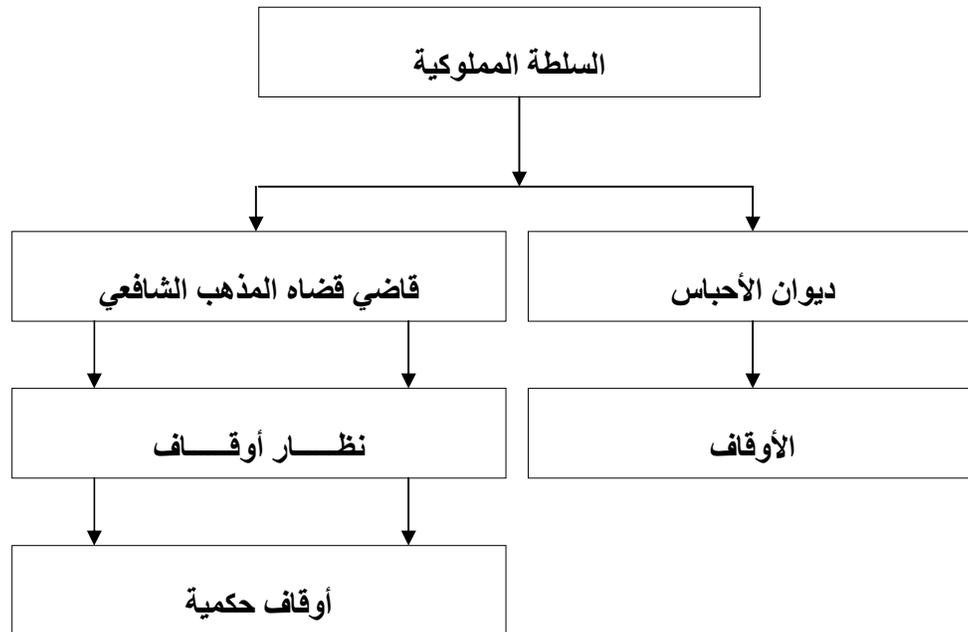
تطور نظام الأوقاف في عصر الدولة الأيوبية و تولى ديوان الاحباس الذي نشأ في العصور الإسلامية السابقة الإشراف على نظام الأوقاف وتنظيم إيراداتها ومصروفاتها وكان لأول مرة يظهر نظام إشراف معين للآثار الإسلامية وبدأ نظام الأوقاف بهيكل إداري متواضع تشرف فيه الدولة على ديوان الاحباس مباشرة والذي يختص بتنظيم معاملات الأوقاف فنياً ومالياً (رسم توضيحي رقم ٢).



رسم توضيحي رقم (٢) الهيكل الإداري لنظام الأوقاف في العصر الأيوبي (عن الباحثة)

٢-٣-٣ الأوقاف في عصر دولة المماليك:

في العصر المملوكي استمر إشراف الدولة على الأوقاف من خلال ديوان الأحباس فضلاً عن إشراف قاضي القضاة للمذهب الشافعي على الأوقاف الحكومية وهي الأوقاف التي انقطع نسل من شرط لهم الواقف النظر على الوقف أو لعدم وجود واقف أصلي واحد لها ويعاون قاضي القضاة في الإشراف على الأوقاف مساعداً يسمى كل منهما ناظر أوقاف (رسم توضيحي رقم ٣) وهنا بدأ الهيكل الإداري في الاتساع سواء من الناحية المالية أو من الناحية المسؤولين عن إدارة الأوقاف وذلك دون تغيير يذكر في الناحية الفنية.



رسم توضيحي رقم (٣) الهيكل الإداري للأوقاف في عصر المماليك (عن الباحثة)

٢ - ٣ - ٤ الأوقاف في عصر دولة العثمانيين:

بدأ فكر إدارة الأوقاف في التطور ولم تعد تقتصر الأوقاف على المباني بل امتدت إلى الأراضي الزراعية ولكن فرض الضرائب على الأوقاف في العصر العثماني أضعف من دورها التي كانت تقوم به في الحفاظ على التراث المعماري^(١). ومن العصر العثماني اتسعت العملية الإدارية للأوقاف فشملت جوانب عديدة لم يتم أخذها في الاعتبار من قبل في أي من العصور الإسلامية السابقة فقد شملت عدة وظائف كما يلي (رسم توضيحي رقم ٤):

أ- **الوظائف الإدارية للوقف:** وتشمل كل من ناظر الوقف أو المتولي وهو المشرف على الوقف وقد يوجد أكثر من ناظر وقف لرقابة الوقف وعدم التلاعب في ريعه وتشمل أيضاً كاتب الوقف أو المباشر وهو مدون حسابات الوقف وضابط لأصوله ومصاريفه وهو الذي يعرض مصاريف الوقف كل سنة على القاضي.

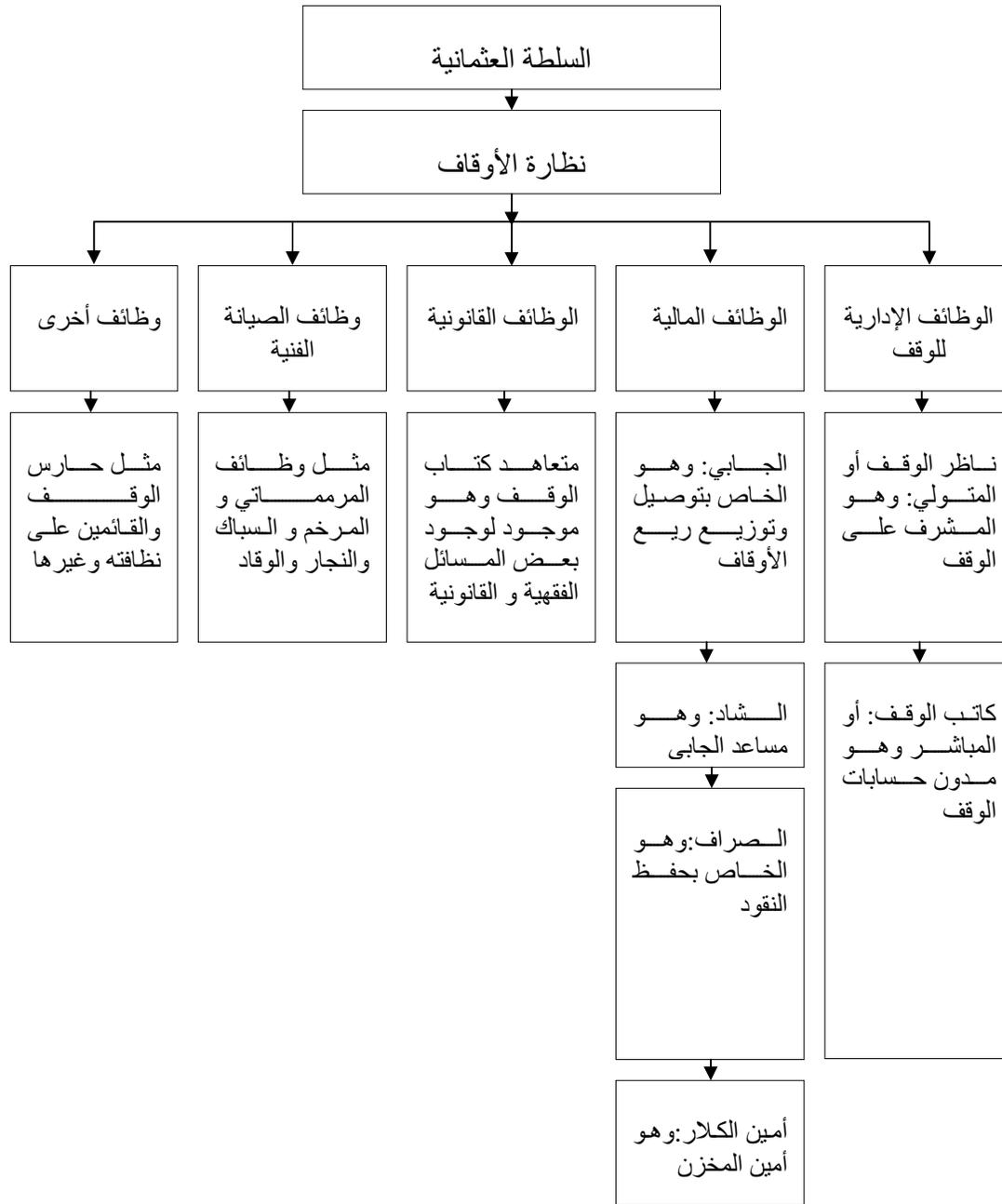
ب- **الوظائف المالية للوقف:** وتشمل الجابي وهو الخاص بتوصيل وتوزيع ريع الأوقاف، الشاد وهو مساعد الجابي، الصراف وهو الخاص بحفظ النقود ويجب أن يكون من أهل الخبرة ليميز المزيف من الأصلي في النقود، أمين الكلار: وهو أمين المخزن لأن بعض الأوقاف ريعها أحياناً يكون في صورة عينية حبوب أو غلال ويجب أن يكون عليها أمين ليحفظها.

ج- **الوظائف القانونية للوقف:** وتشمل متعاهد كتاب الوقف وهو موجود لوجود بعض المسائل الفقهية والقانونية ويجب أن يكون عارفاً بالمكاتيب وأحوالها ويقرأ كل سنة كتاب الوقف على مستحقه.

د- **وظائف الصيانة الفنية:** مثل وظائف المرمماتي و المرخم و السباك و النجار و الوقاد التي كان يستعين بهم ناظر الوقف لإصلاح كل ضرر يستجد على الوقف.

هـ- **وظائف أخرى:** مثل حارس الوقف والقائمين على نظافته وغيرها.

^١ محمد عفيفي، الأوقاف و الحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني (١٩٩١)



رسم توضيحي رقم(٤) الهيكل الإداري لأوقاف العصر العثماني (عن الباحثة)

ومن عرض تطور فكر إدارة الحفاظ بنظام الأوقاف نرى أن هذه المرحلة كانت بداية ظهور العملية الإدارية التي صنفت احتياجات الأثر إلى ناحية إدارية ومالية وقانونية وفنية وغيرها وبدأت في وضع هيكل وظيفي للقيام على الوقف لتتقلنا إلى تطور فكري نقل عملية الحفاظ من الفكر الفردي العشوائي إلى الفكر المنظم فكان بمثابة نقطة تحول في تاريخ إدارة الحفاظ فساهمت الأوقاف فيما يلي:

أ- تنظيم عملية الحفاظ بتصنيف احتياجات الأثر وبالتالي تصنيف النواحي الإدارية التي تحتاجها عملية الحفاظ كخطوة أولى لتحديد الاختصاصات، بالإضافة إلى ظهور التوثيق بالتوصيف في حجج الأوقاف مما ساعد في الإتجاه نحو توثيق التراث.

ب- الهيكل الوظيفي للقائمين على إدارة الحفاظ وأخذ شكل منظم جداً في تقسيمه الإداري في نهاية عصر الدولة العثمانية مما ساعد في أرساء الهيكل الإداري للمرحلة الفكرية الخاصة بالجهود الوطنية فيما بعد.

ج- جعلت فكرة الأوقاف الخاصة بحبس الأصل والاستفادة بالمنفعة دخل منتظم لعملية الحفاظ ولكن مع الحالة شديدة التدهور التي آلت إليها حالة التراث لم يفي هذا النظام بالمتطلبات المالية التي تحتاجها عملية الحفاظ مما أوجب نظام أشمل و أكبر للحفاظ على التراث المعماري الإسلامي ، هذا وبالإضافة إلى فرض الضرائب بدءاً من العصر العثماني والتي اضعفت نظام الأوقاف وكانت السبب في وقف تطوره إلى أن أصبح غير وافي لمتطلبات مشروعات الحفاظ فيما بعد.

الأوقاف في العصر العثماني	الأوقاف في العصر المملوكي	الأوقاف في العصر الأيوبي	
- الحفاظ علي التراث المستعمل (المساجد) بإصلاح الضرر - التوثيق في حجم الأوقاف	- الحفاظ علي التراث المستعمل (المساجد) بإصلاح الضرر - التوثيق في حجم الأوقاف	- الحفاظ علي التراث المستعمل (المساجد) بإصلاح الضرر	غرض التدخل
تطور فكر الأوقاف إداري ليشمل جوانب جديدة إدارية تشمل إدارة المال والتنفيذ وغيرها	ظهر نوع آخر من الأوقاف وهو الأوقاف الحكيمة التي ليس لها واقف أصل واحد مع اتساع الهيكل الإداري نظراً لمتطلبات الحفاظ	تولي ديوان الأحباس الأشراف علي نظام الأوقاف وتنظيم معاملاتها تحت إشراف الحاكم مباشرة	تتبع فكر إدارة الحفاظ
- نظارة الأوقاف - وظائف إدارية تشمل ناظر الوقف وكاتب الوقف - وظائف مالية تشمل الجابي والشار والصراف وأمين الكلار - وظائف قانونية - وظائف صيانة فنية - وظائف أخرى	- الحاكم - ديوان الأحباس - قاضي قضاة المذهب الشافعي - نظار الأوقاف	- الحاكم - ديوان الأحباس	تطور هيكل القائمين علي إدارة الحفاظ
- الجابي - الشار - الصراف - أمين الكلار	- ديوان الأحباس - قاضي قضاة المذهب الشافعي في الأوقاف الحكيمة فقط	ديوان الأحباس	المسئول عن نظام التمويل

جدول رقم (٣) تطور فكر إدارة الحفاظ بنظام الأوقاف

الفصل الرابع: مرحلة تداخل الفكر الغربي ونشأة النزعة الوطنية لجهود

إدارة الحفاظ

٢-٤-١ بداية دخول الفكر الغربي مع قدوم الحملة الفرنسية على مصر

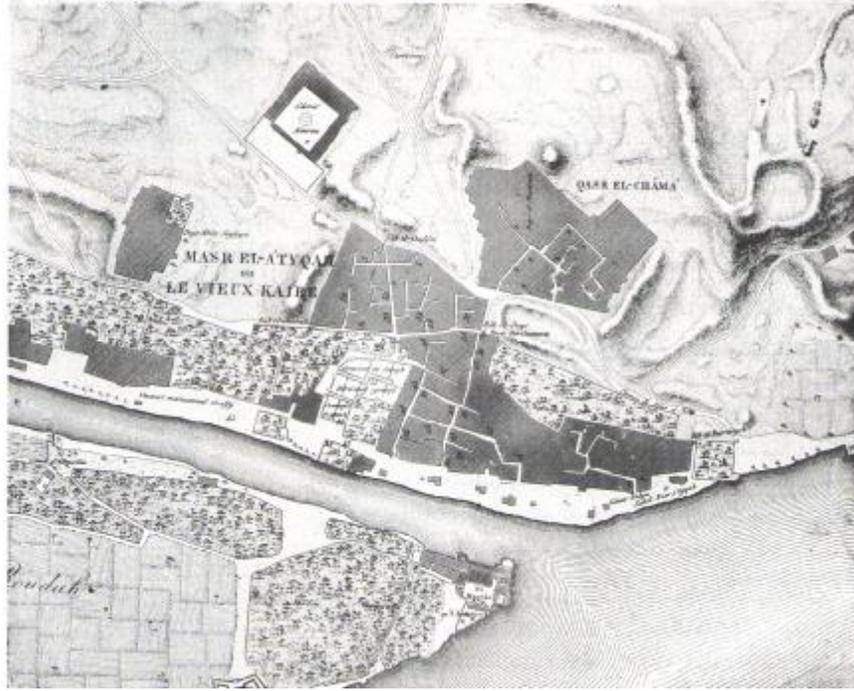
تعتبر مرحلة تداخل الفكر الغربي مع الفكر المصري التي حدثت في عهد الحملة الفرنسية من أهم مراحل التطور الفكري التي مرت بالقاهرة وبمصر بصفة عامة، نظراً لتداخل فكر جديد في عملية الحفاظ وبصفة خاصة في مجال التوثيق، وذلك عندما قامت البعثة العلمية الفرنسية المصاحبة للحملة العسكرية بتوثيق ورسم الآثار تفصيلاً مما حقق مفهوم جديد لعملية الحفاظ وهو الحفاظ على الحدث التاريخي وعناصر الأثر التي كانت يمكن أن تندثر بدون أن نتعرف نحن الدارسون عليها، بالإضافة إلى توجيه نحو دخول التوثيق كجزء لا يتجزأ من عملية الحفاظ.

كان لمجيء الحملة الفرنسية أثره الكبير في بداية تأثير الفكر الغربي على مصر وإدخال عنصر جديد وهو عنصر التوثيق أو التسجيل للتراث والذي ظهر بشكل صغير عن طريق وصف الآثار في حجج الأوقاف، ولكن في عهد الحملة تم توثيق التراث المصري والإسلامي عن طريق علماء الحملة مما لفت أنظار العالم إلى تراث مصر وكان بمثابة إلقاء الضوء الأول على تراث مصر الاجتماعي و المعماري للعالم ككل ومما كان له أثر كبير في وضع القاهرة الإسلامية جنباً إلى جنب على خريطة التراث العالمي مع الحضارة الفرعونية وتعد عملية التوثيق المنظم التي قام بها علماء الحملة الفرنسية من أهم خطوات الحفاظ على تراث مصر^(١)

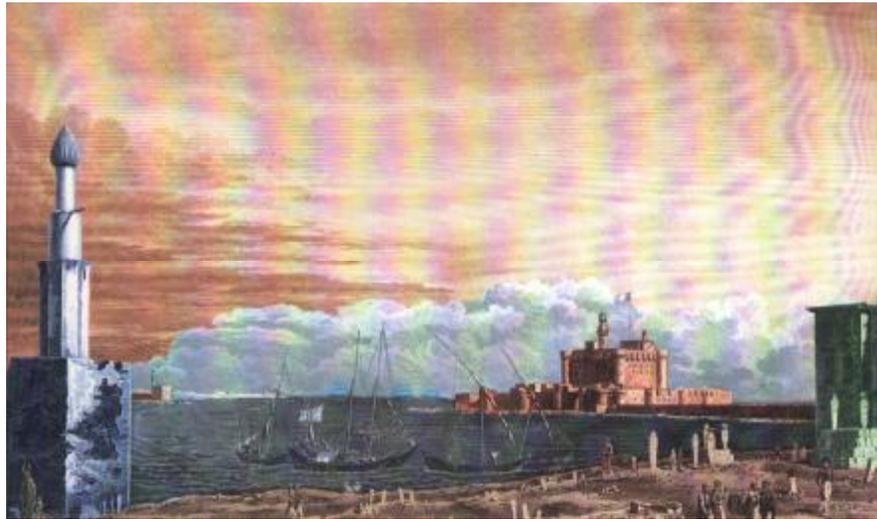
٢-٤-١-١ تسجيل التراث المصري:

عندما بدأ الفرنسيين في تسجيل التاريخ المصري في كتابهم الشهير (وصف مصر) كانوا على وعي كامل بأنهم يقدمون للعالم أيضاً من المعرفة فقدموا بالصور والرسم تسجيلاً فنياً لكل مصر سواء من حياة اجتماعية أو تراث مادي وذلك في إحد عشر مجلداً وأطلساً جغرافياً من ضمنهم مجلدان للحالة الحديثة أثناء الحملة الفرنسية والتي تم فيهما تسجيل القاهرة الإسلامية (صور رقم ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧)،

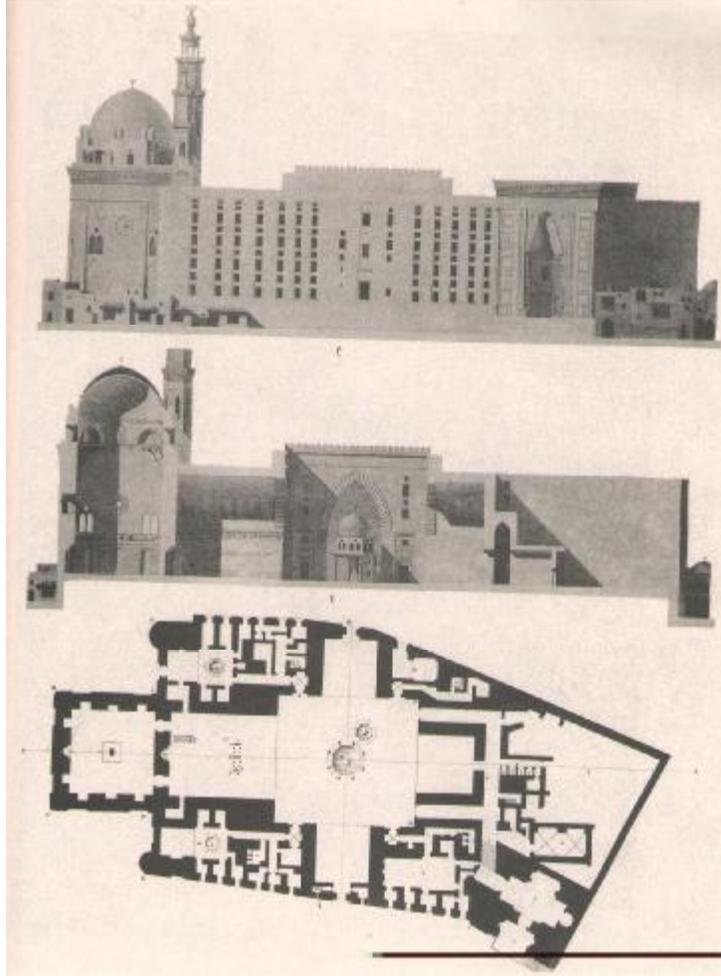
^١ اللجنة العلمية لوزارة الثقافة ، القاهرة التاريخية (٢٠٠٢)



صورة رقم ٧٤ أحد خرائط القاهرة التي قام علماء الحملة الفرنسية بتوثيقها، القاهرة التاريخية (٢٠٠٢)



صورة رقم ٧٥ قلعة قايتباي بالأسكندرية من توثيق علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر (٢٠٠٣)



صورة رقم ٧٦ مسجد السلطان حسن الذي وثق ضمن توثيق الآثار الإسلامية من قبل علماء الحملة الفرنسية، وصف مصر (٢٠٠٣)



صورة رقم ٧٧ سور مجرى العيون وقت توثيق الحملة الفرنسية ، وصف مصر (٢٠٠٣)

وكان معظم مسجلي التراث المعماري للقاهرة التاريخية أثناء وجود الحملة الفرنسية من ضباط الجيش الفرنسي المشتغلين بالهندسة المعمارية مثل بلزاك وسيسيل و بورتان وأيضاً بعض المشتغلين بالطرق والكباري أمثال ديفليه وفاي و جولوا وغيرهم بالمساحة مثل فرانسوا جومار مهندس المساحة و المستودع الحربي^(١) و الذي كان له دور كبير في عملية التوثيق وتنظيم كتاب وصف مصر وساعد كثير هذا الكتاب في لفت نظر أثرياء العالم الى مصر الإسلامية وكان بداية اهتمام البعثات الأجنبية بالحفاظ على تراث مصر^(٢) المعماري والاجتماعي.

بنهاية وجود الحملة الفرنسية في مصر ، وصلت مصر إلى مرحلة جديدة وهي بداية تداخل الفكر الغربي مع الفكر المصري وهذه المرحلة أثرت في تطور فكر الحفاظ وإدارته حيث وجه فكر علماء الحملة الفرنسية إلى أعمال التوثيق مما انعكس على جهود الحفاظ في العصور التالية للحملة الفرنسية ويمكن عرض فكر الحفاظ في عهد الحملة الفرنسية فيما يلي:

أ- ظهور جانب آخر من جوانب عملية الحفاظ وهو الحفاظ بالتوثيق والتسجيل الفوتوغرافي والرسومات المعمارية مما نقل مصر إلى مرحلة جديدة لعملية الحفاظ.

ب- لم تغير مرحلة تداخل الفكر الغربي مع الفكر المصري أثناء الحملة الفرنسية على مصر في الهيكل الإداري الذي استقر في المرحلة الفكرية السابقة الخاصة بالأوقاف ، ولكن أضافت للعملية الإدارية ذاتها مفهوم جديد للتوثيق ودوره في عملية الحفاظ و أثر فيما بعد على مرحلة الجهود الوطنية بوجود التوثيق كخطوة من خطوات تطور فكر إدارة الحفاظ وبالأخص في إدارة ما قبل التنفيذ كما سيتم عرضه في الباب الثاني.

ج- أثرت الحملة الفرنسية في عملية التمويل نظراً لتنبهها العالم لتراث مصر المعماري وأهميته مما شجع العالم بمنح هبات للحفاظ على هذا التراث بالإضافة إلى دور البعثات الأجنبية التي سيرد ذكرها فيما بعد، أي أنه يمكن القول أن الحملة الفرنسية ساهمت بأكثر من وجه لنهضة التراث المعماري في مصر على الرغم من دوافعها الاستعمارية.

¹ زهير الشايب، مقدمة كتاب وصف مصر (الطبعة العربية) (٢٠٠٠)

² أماني السيد عبد الرحمن أحمد الرئيس، المواثيق والتوصيات الدولية للتعامل مع التراث المعماري والعمراني (٢٠٠٣)

٢-٤-٢ نشأة النزعة الوطنية وبداية وضع الأسس التشريعية لتنظيم التعامل مع التراث

نشأت مصلحة الآثار التي وضعت فيها الأسس التشريعية لتنظيم التعامل مع التراث بالأمر العالي من محمد علي باشا الكبير بإنشائها هي والمتحف المصري بالقاهرة إلا أن الأمر لم ينفذ مباشرة، و كانت في هذه الفترة بدأت تأخذ البعثات الأجنبية دوراً كبيراً في عملية الاكتشافات بعد أن لفتت الحملة الفرنسية أنظار العالم بعرضها المفصل لتراث مصر المعماري من خلال كتاب وصف مصر، ولعل من أشهر هذه البعثات بعثة مارييت للتنقيب عن الآثار ومن أهم الاكتشافات إكتشاف حجر رشيد (صور رقم ٧٨، ٧٩) الذي أخذ من مصر بعد اكتشافه ويعرض الآن في المتحف البريطاني، و هذه الفترة من التاريخ كان لها وجه آخر سلبي على مصر بسبب فقد العديد من آثارنا على يد هذه البعثات.

كانت مرحلة مصلحة الآثار أستمراية لتواجد الفكر الغربي الذي وجد أثناء الحملة الفرنسية على مصر ، وظهر ذلك في أنتشار البعثات الأجنبية التي جاءت كرد فعل لكتاب وصف مصر والذي أصاب العالم بولع شديد تجاه هذا التراث وأن كان سبباً لفقداننا الكثير من تراثنا المنقول ، ولكن مع ذلك في نهاية هذه المرحلة ظهر إتجاه مضاد للفكر الغربي فجاء نتاج ذلك النزعة الوطنية التي وجهت المرحلة الفكرية الخاصة بالجهود الوطنية التي بدأت مع وضع الأسس التشريعية التي تنظم التعامل مع التراث كمفهوم جديد من مفاهيم الحفاظ.

تعتبر مرحلة مصلحة الآثار من أهم مراحل التطور الفكري لجهود الحفاظ حيث أنها كانت بداية الجهود الوطنية والحفاظ على التراث المعماري ، شملت هذه المرحلة الفكرية مفهوم جديد للحفاظ وهو الحفاظ على التراث من السرقة والتصدير وذلك بوضع أسس تشريعية تنظم عمليات التعامل مع التراث المعماري في محاولة جادة لحفظ تراث مصر من الضياع وترجع أهمية مرحلة الآثار أيضاً لأنها كانت استمرارية لوجود الفكر الغربي وبداية أعمال البعثات بعد أن وجهت المرحلة السابقة للحملة الفرنسية أنظار العالم إلى تراث مصر وضرورة الحفاظ.



صور رقم ٧٩،٧٨ حجر رشيد بعد الترميم (www.rossetastone.com)

وفي عام ١٨٥٨م أصدر سعيد باشا قرار بجمع الآثار وخصص لها مكاناً في بولاق على ضفاف النيل في أول متحف للآثار المصرية وعين مارييت الفرنسي في نفس العام مأموراً على أعمال الآثار الفرعونية ومسئولاً عن المتحف المصري وساعد ذلك على حماية الآثار من عمليات النهب^(١).

بالرغم من أن هذه الفترة أفقدتنا آثار عدة ولكن كان لها دور كبير في بداية وضع تشريعات للآثار وكانت هي البداية لوضع إطار قانوني تنظيمي يحمي الآثار المصرية. ومن ضمن التشريعات التي ظهرت في هذه الفترة:

- الأمر العالي بإنشاء مصلحة الآثار والمتحف المصري في عهد محمد علي الصادر في ١٥ اغسطس ١٨٣٥م.
- الأمر العالي في عام ١٨٦٩م والخاص بالقواعد التنظيمية للحفائر والتنقيب عن الآثار وأصدره السلطان التركي.
- القانون الصادر في عام ١٨٧٤م التنظيمي للآثار.
- الأمر العالي للخديوي توفيق في ١٨٨٠ لمنع تصدير الآثار^(٢).

وعليه يمكن القول أن هذه المرحلة ساعدت في شقين:

- الشق الاول : بداية الاهتمام العالمي الفعلي بالآثار المصرية بإرسال بعثات أجنبية أثرت فيما بعد في تعليم كوادر مصرية وإنشاء هيئة مصرية مسؤولة عن الحفاظ على الآثار(لجنة حفظ الآثار العربية والتي ظهرت بعد مصلحة الآثار بأعضاء فرنسيين ومصريين).
- الشق الثاني : وضع الأساس التشريعي لتنظيم ووضع الآثار والتعامل معها في إطار قانوني.

¹ أماني السيد عبد الرحمن أحمد الرئيس، المواثيق والتوصيات الدولية للتعامل مع التراث المعماري والعمراني (٢٠٠٣)
² فاروق فائق أرمانبوس، التشريعات المتعلقة بالآثار (١٩٨٢)

ومن عرض فكر الحفاظ في وقت وضع الأسس التشريعية لتنظيم التعامل مع التراث يمكن استنتاج ما يلي:

- أ- بالنسبة للعملية الإدارية أفادت في بداية وضع الأسس التشريعية لتنظيم التعامل مع التراث وبالتالي حققت مفهوماً جديداً آخر للحفاظ.
- ب- لم تغير في هيكل القائمين على العملية الإدارية لأنها لم تتعرض لإدارة الحفاظ، ولكن ساعدت مرحلة مصلحة الآثار في تعليم كوادر مصرية على يد خبراء أجانب ، ولكننا مازالنا نتعامل حتى هذه المرحلة مع حالات فردية ولم يظهر نظام يشمل الحفاظ على التراث ككل.
- ج- ظهر مصدر مالي جديد جاء نتاج الحملة الفرنسية كما سبق الإشارة إليه في الفصل السابق وهو البعثات الأجنبية بالإضافة إلى استمرار ريع الأوقاف كمصدر أساسي.

خلاصة الباب الثاني:

تناول الباب الثاني تطور فكر وفلسفة إدارة التعامل مع التراث المعماري الإسلامي من خلال أربعة فصول كالآتي:

§ الفصل الأول تناول تطور فكر وفلسفة إدارة التعامل مع التراث المعماري في

العالم الإسلامي والذي بدأ فيه التعامل مع التراث بدءاً من التدخل لإصلاح الضرر والتوسعة في المساحة لأستيعاب زيادة العدد فخرجنا من فكر التعامل مع التراث في العالم الإسلامي بمفاهيم أكثر تحرراً للحفاظ خرجت عن مفاهيم الحفاظ الكلاسيكية وظهر ذلك في التوسعات والإضافات و أحياناً إعادة البناء لأن الحفاظ لم يكن حفاظاً فقط على المنشأ بل كان حفاظاً على القيم الروحية والحدث الديني في حد ذاته، مع عدم ظهور هيكل وظيفي معين للقائمين على إدارة الحفاظ أو جهة لإدارة تمويل مشروعات الحفاظ.

§ الفصل الثاني أختص بعرض استمرار تأثير فكر إدارة التعامل مع التراث في

مصر بفكر الإدارة في العالم الإسلامي سواء في التدخل لإصلاح الضرر أو التوسعات أو الإضافات ولكن مع اختلاف التأثير الخاص بالتيارات السياسية والذي ظهر مثلاً في تصميم المساجد في العصر الأيوبي للقضاء على المذهب الشيعي الفاطمي ، وأستمر فكر إدارة التعامل مع التراث يسلك طرق غير منظمة سواء في الإدارة أو التمويل إلى أن ظهر نظام الأوقاف في عهد الدولة الفاطمية وأنتظم في عهد الدولة الأيوبية فنظم التعامل مع التراث سواء من الناحية الفنية أو المالية أو من تنظيم الهيكل الوظيفي للقائمين لتراث مصر.

§ الفصل الثالث ناقش فكر إدارة الحفاظ بنظام الأوقاف مع الاهتمام بالتمويل

بغرض الحفاظ على التراث ، ويعد فكر الأوقاف من أوائل النظم الإدارية في العالم الإسلامي وبدأ في عهد الدولة الفاطمية وشمل بإدارته مصر والعالم الإسلامي وفيه تم تصنيف احتياجات مشروعات الحفاظ مما انعكس على ظهور عدة وظائف للقائمين على إدارة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي.

§ الفصل الرابع تناول تأثير الفكر المصري بتدخل الفكر الغربي متمثلاً في الحملة

الفرنسية التي برغم دوافعها الاستعمارية إلا أنها أفادت في توجيه فكر الحفاظ

نحو أبعاد جديدة من ضمنها التوثيق والاهتمام بالتراث مما ساعد في لفت أنظار العالم إلى تراث مصر المعماري ، وكننتيجة لتنبه العالم إلى هذا التراث بدأت عدة بعثات أجنبية في القدوم إلى مصر لدراسة هذا التراث مما ساعد على تعليم العديد من كوادر مصرية إلا أن هذه الفترة أفقدتنا العديد من تراثنا سواء بالتصدير أو بالنهب و السرقة وكرد فعل لذلك بدأت النزعة الوطنية التي نشأت بدافع الرغبة في حماية تراث مصر وفي هذه الفترة تم وضع أسس تشريعية لتنظيم التعامل مع التراث ومن هنا أخذ الفكر الإداري لمشروعات الحفاظ إتجاه آخر نحو الجهود الوطنية لفكر إدارة مشروعات الحفاظ لتبدأ بذلك مرحلة فكرية جديدة نشأت بعد استقرار مفهوم الحفاظ خلال مرحلة تطور فكر وفلسفة إدارة التعامل مع التراث المعماري الإسلامي.

مرحلة النزعة الوطنية ووضع الأسس التشريعية	مرحلة بداية دخول الفكر الغربي مع قدوم الحملة الفرنسية علي مصر	
- وضع الأسس التشريعية لتنظيم التعامل مع التراث - الاستكشاف عن طريق البعثات الأجنبية	- إصلاح الضرر عن طريق الأوقاف - التوثيق الكامل لتراث مصر	غرض التدخل
تطور فكر الحفاظ ليخرج عن مفهوم الحفاظ علي الأثر مادياً إلي الحفاظ علي الآثار من النهب والسرقة ومنع تصديرها كبداية للنزعة الوطنية والرغبة في حماية التراث	ظهر مفهوم الحفاظ بالتوثيق والتسجيل الذي ساعد بعد هذه المرحلة الفكرية وليس في وقتها وذلك في الاستكمالات وأعمال الترميم بالإضافة إلي تنبيه الحملة الفرنسية العالم لتراث مصر المعماري ودور ذلك في قدوم البعثات الأجنبية ودورها في أعمال الحفاظ الذي سيرد ذكره	تتبع فكر إدارة الحفاظ
- وجود هيئة معنية بالآثار ككل وليس الأوقاف فقط أو التراث المستعمل وهي مصلحة الآثار - إنشاء أول متحف للآثار المصرية لحمايتها من النهب والسرقة - البعثات الأجنبية لإدارة استكشافاتها	استمرت إدارة الحفاظ بنظام الأوقاف واقتصرت أعمال الحملة علي التوثيق بدون التدخل في عمليات الحفاظ الإدارية والتنفيذية	تطور هيكل القائمين علي إدارة الحفاظ
- ريع الأوقاف - تمويل من البعثات الأجنبية	ريع الأوقاف	نظام التمويل في ذلك الوقت

جدول رقم (٤) تطور الفكر لإدارة الحفاظ أثناء مرحلة تداخل الفكر الغربي ونشأة النزعة الوطنية

فكر إدارة التعامل مع التراث في مصر	فكر إدارة التعامل مع التراث في العالم الإسلامي	فكر إدارة التعامل مع التراث في مصر	فكر الحفاظ لمرحلة تداخل الفكر الغربي ونشأة النزعة الوطنية
<p>إصلاح الضرر</p> <p>التوسعة لاستيعاب زيادة العدد</p> <p>الإضافة لإضرار جديدة</p> <p>الحفاظ بغرض الإبقاء</p>	<p>إصلاح الضرر</p> <p>التوسعة لاستيعاب زيادة العدد</p> <p>الإضافة لإضرار جديدة</p> <p>الحفاظ بغرض الإبقاء</p>	<p>إصلاح الضرر</p> <p>التوثيق والتسجيل في حجر الأوقاف</p>	<p>إصلاح الضرر</p> <p>التوثيق</p> <p>وضع الأسس التشريعية لحماية التراث</p> <p>الاستكشاف من قبل البعثات الأجنبية</p>
<p>استمرت نفس أفكار الحفاظ بالإضافة إلى تأثير الظروف السياسية علي البناء وبالتالي علي الحفاظ بغرض إبقاء التراث الذي يتناسب مع الفكر السائد إلي أن وجدت إدارة منظمة نسبياً تمثلت في الأوقاف .</p>	<p>تطور مفهوم الحفاظ بدءاً من التدخل لإصلاح الضرر والتوسعة والإضافات ليخرج عن مفهوم الحفاظ الكلاسيكي بإبقاء المنشأ ذاته بدون التعديل عليه حسب متطلباته الوظيفية وكان الحفاظ علي القيمة الروحية والحدث الديني ذاته من أهم مفاهيم الحفاظ في ذلك الوقت ولم يظهر إدارة منظمة إلا في عهد الأوقاف.</p>	<p>تطور فكر الأوقاف ليحافظ علي التراث المستعمل فقط وساهم من حيث أنه أول إدارة منظمة تضيف احتياجات الأثر وبالتالي وظيفته وإن كان لا يفي بمتطلبات التراث نظراً للربع البسيط ونظراً للمتطلبات الكبيرة التي يستدعيها علاج الآثار بالإضافة إلا أن نظام الأوقاف يحافظ علي المساجد فقط وهناك آثار كثيرة غير المساجد.</p>	<p>تناول تأثر الفكر المصري بدخول الفكر الغربي مع ظهور رد فعل ذلك في قدوم البعثات الأجنبية وفي وضع تشريعات لحماية التراث وهذا ما وجه فكر الحفاظ نحو النزعة الوطنية لإدارة الحفاظ.</p>
<p>الحكام والولاية</p> <p>إدارة الأوقاف</p> <p>الحكومة المصرية في العصر المعاصر</p>	<p>الحكام وذوي المكانة</p> <p>حديثاً الحكومة السعودية</p>	<p>تطور بداية من الحاكم إلي وظائف عديدة تم ذكرها</p>	<p>نظام الأوقاف</p> <p>مصلحة الآثار</p> <p>متحف بولاق</p> <p>الإدارة الأجنبية للبعثات الاستكشافية</p>
<p>بيت المال</p> <p>ربع الأوقاف</p> <p>الحكومة المصرية وأعمال البعثات</p>	<p>أموال سادة قریش</p> <p>بيت مال المسلمين</p> <p>الأوقاف</p> <p>أموال الحكومة السعودية حالياً</p>	<p>بدأ من ديوان الأحماس حتى ظهر هيكل لإدارة التمويل تتمثل في الجابي والشاد والصراف وأمين الكلار</p>	<p>ربع الأوقاف</p> <p>تمويل البعثات الأجنبية</p>

جدول رقم (٥) تتبع تطور فكر وفلسفة إدارة التعامل مع التراث المعماري الإسلامي

الباب الثالث: مرحلة النزعة الوطنية لفكر إدارة مشروعات الحفاظ

عرضنا في الباب السابق الخاص بتطور فكر وفلسفة إدارة التعامل مع التراث بداية من المحاولات الفكرية المختلفة التي نشأت خلال العصور المختلفة للدول الإسلامية التي سبق التعرض لها والتي أقتصرت في بدايتها على التدخل لإصلاح الضرر أو لإضافة أجزاء جديدة ، وأتسمت هذه المحاولات بعدم الانتظام إلى أن أتخذت هيكلاً منظماً إدارياً وهو نظام الأوقاف ، ثم تعرضت جهود الحفاظ فيما بعد لنقلة فكرية بدأت مع دخول الفكر الأجنبي إلى مصر في عهد الحملة الفرنسية وأيضاً في عهد مصلحة الآثار من خلال إنتشار أعمال البعثات الأجنبية في مصر ، وكرد فعل للهيمنة التي بدأ الفكر الأجنبي في استعمالها على التراث المصري سواء بالتصدير أو غيرها من مظاهر العبث بهذا التراث ظهرت النزعة المصرية الوطنية للحفاظ على التراث كنتاج نهائي لمراحل تطور فكر وفلسفة إدارة التعامل مع التراث وينقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول كما يلي:

يتعرض الفصل الاول للنزعة الوطنية لفكر إدارة الحفاظ والتي على أثرها طلبت نظارة الأوقاف تكوين دائرة معارف لفنون صناعتها مما نتج عنه تكوين لجنة الحفاظ على الآثار العربية والذي يتعرض هذا الفصل أيضاً إلى فكرها الإداري للجنة الحفاظ على الآثار العربية والتي حدث في عهدها نهضة فنية كبيرة ، و أنتهت هذه الفترة بتمصير الجهة المنوطة بأعمال الحفاظ نتيجة للفكر الوطني لجهود الحفاظ ، ثم يتعرض الفصل الثاني إلى الفكر الإداري لهيئة الآثار المصرية والدور الكبير الذي لعبته على المستوى الفني والإداري وشهدت وضع أول خطوات مكتوبة لتنظيم مشروعات الحفاظ بالإضافة إلى النهضة الكبيرة في فكر إدارة التمويل، أما الفصل الثالث فيختص بالفكر الإداري للمجلس الأعلى للآثار و تطور الهيكل الوظيفي للقائمين على إدارة الحفاظ ليشمل وزارات كاملة حتى وصلت إدارة الحفاظ إلى منظومة تتناسب مع حجم التراث المصري و متطلباته كنتاج تراكم خبرات المراحل الفكرية التي شهدتها مصر من بداية نشأة الحاجة إلى إدارة الحفاظ.

الفصل الأول : الفكر الإداري لمشروعات الحفاظ في عهد لجنة الحفاظ على

الآثار العربية

كانت البداية الحقيقية لمرحلة الجهود الوطنية في عمليات إدارة الحفاظ عام ١٨٨١م وهو العام الذي تم فيه تكوين لجنة حفظ الآثار العربية التي نشأت بهدف الحفاظ على التراث، فكانت بمثابة نقطة تحول فكري هامة نظراً لأنها من أهم تطورات فكر إدارة الحفاظ على التراث

الإسلامي بالقاهرة والتي قام بها الخديوي توفيق ببناءً على طلب نظارة الأوقاف عام ١٨٨١ م بإنشاء دائرة معارف لفنون صناعتها تجمع بين الكوادر المصرية والأجنبية^(١) نظراً للإحتياج للخبرة الأجنبية في بدء الأمر.

٣-١-١ إدارة الحفاظ في عهد لجنة الحفاظ على الآثار العربية:

كانت بداية فترة لجنة حفظ الآثار العربية استمراراً للمرحلة الفكرية السابقة الخاصة بالتطور الفكري والفلسفي لجهود إدارة الحفاظ وظهر ذلك في تقسيم أعمال الحفاظ في عهد اللجنة إلى جزئين أولهما خاص بالدراسة الأولية والتوثيق وفيه يتم حصر الآثار مع تحديد الأعمال المطلوبة لصيانتها ، ويشمل أيضاً درء الخطورة ودراسة الموقع العام وتاريخ الترميمات السابقة مع دراسة الأنشطة المحيطة وحدود الأثر القديم بالإضافة إلى دراسة الطرز المعمارية والإضافات التي لحقت بالآثر عبر العصور وعرفت كل هذه الأعمال في مجملها بالأعمال التحضيرية ، وثانيهما خاص بالتنفيذ وإصلاح المرمات المحددة سلفاً ، وكانت هذه هي بداية ظهور التوثيق كجزء لا يتجزأ من عملية الحفاظ، وهاتين الخطوتين الخاصتين بدرء الخطورة والتوثيق ظهرا فيما سبق بتطور فكر إدارة التعامل مع التراث في الباب الأول ، هذا بالإضافة إلى أخذ الهيكل الوظيفي للقائمين على إدارة مشروعات الحفاظ وتطويره كما سيتم عرضه في هذا الباب.

بدأت الأعمال الفعلية للجنة حفظ الآثار العربية بتقرير نظارة الأوقاف عام ١٨٨١ م والتي أرسلته للخديوي توفيق تطالب فيه بإنشاء دائرة معارف لفنون صناعتها لما تملكه من ثروة أثرية وأن تمتنع عن أخذ الفنون المعمارية الأوروبية الغير مناسبة لمصر وبناءً على ذلك صدر قانون بتشكيل (لجنة الحفاظ على الآثار العربية) وذلك في عام ١٨٨٢ م كرد فعل لهذا التقرير وتم الأحتذاء بجهود وكالة الحفظ الوطنية الفرنسية كنموذج يقتضى به في الأعمال الإدارية وذلك في بداية عهد لجنة حفظ الآثار العربية^(٢).

كانت لجنة الحفاظ على الآثار العربية في ذلك الوقت تجمع أعضاء مختلفي الثقافات و الجنسيات ولكنهم كانوا يلتقون بتأثير دافع مشترك وهو الشغف بالتراث الأثري العربي الإسلامي في مصر، ولقد سجلت اللجنة حالات العديد من الآثار في تقارير كان لها كبير الأثر في إفادتنا الآن بأستكمال الأجزاء المفقودة من هذه الآثار بالإضافة إلى طبع هذه التقارير في كراسات

^١ أماني السيد عبد الرحمن أحمد الرئيس ، الموثيق والتوصيات الدولية للتعامل مع التراث المعماري والعمراني،(٢٠٠٣).
^٢ أماني السيد عبد الرحمن أحمد الرئيس، نفس المرجع السابق

سنوية بلغ عددها نحو ٣٩ كراسة بدأت في الظهور سنة ١٨٨٣م^(١) وكانت فلسفتها هي الحفاظ على الآثار كلها وخاصة ما يحمل قيمة فنية أو تاريخية أو صناعية مع توثيقها كتابياً وذلك من ما تم أخذه من المرحلة الفكرية السابقة بصفة خاصة من حجج الأوقاف.

ولقد مثل تكوين لجنة الحفاظ على الآثار العربية تغيير شامل في فكر التعامل مع التراث وبخاصة عند قيام اللجنة بتوثيق الآثار الأيلة للسقوط وتزويد المكتبة برسوماتها والاحتفاظ ببعض أجزائها في المتحف ، وفي عام ١٨٩٦م ضمت الآثار القبطية إلى لجنة الحفاظ على الآثار العربية وتم تغيير اسمها إلى لجنة حفظ الآثار العربية والقبطية.

وفي هذه الفترة حدد الخديوي توفيق اختصاصات اللجنة (الدكرينو) فيما يلي:

أ- إجراء اللازم لحصر الآثار العربية القديمة ذات الفائدة الصناعية أو التاريخية.
ب- ملاحظة صيانة تلك الآثار مع إخبار نظارة الأوقاف بالمرمات اللازمة لإصلاح هذه الآثار.

ج- النظر في الرسومات و التصميمات المقترحة لإصلاح هذه المرمات و التصديق عليها مع متابعتها أثناء التنفيذ.

د- حفظ رسومات الأشغال التي تنتهي في كتبخانه الأوقاف وحفظ القطع التي تتخلف عن هذه العمارة بالأنتكانة^(٢) (صور ٨٠، ٨١).

ولقد بذلت اللجنة العديد من الجهود في حصر وتسجيل الآثار الإسلامية مما أسفر عن إعداد فهرس وخريطة للآثار الإسلامية لمدينة القاهرة وقامت اللجنة أيضاً بتحرير بعض الآثار من التعديلات الواقعة عليها.

وفي عام ١٩٣٦م صدر قرار الملك فاروق بنقل لجنة حفظ الآثار العربية من نظارة الأوقاف إلى نظارة المعارف العمومية و أطلق عليها (إدارة حفظ الآثار العربية) وكان أول مجلس أعلى لهذه الإدارة في عام ١٩٣٩م برقم ٢٨٩ وهو الترقيم التالي لأخر إجتماعات لجنة حفظ الآثار العربية أي أن هذا المجلس هو امتداد لها ولكن بتشكيل جديد ولائحة جديدة^(٣)، ثم انتقلت بعد ذلك جميع سلطات إدارة حفظ الآثار العربية إلى مصلحة الآثار العربية.

ويمكن القول أن أعمال الترميم في وقت لجنة حفظ الآثار العربية كانت أعمال تفتقد إلى الدقة العلمية في كثير من الأحيان ويغلب عليها طابع التحرك لدرء الخطر ، فضلا عن أن بعض

^١ فريد شافعي، العمارة العربية في مصر الإسلامية (عصر الولاة) (١٩٩٩)

^٢ أماني السيد عبد الرحمن أحمد الرئيس، الموثيق والتوصيات الدولية للتعامل مع التراث المعماري والعمراني (٢٠٠٣)

^٣ سناء عبد المقصود، دراسة لأساليب ترميم وحفظ الآثار العربية (١٩٩٩)

مواد الترميم أضرت بكثير من الآثار ولكن لا يمكننا مع ذلك أن ننفي الجهود التي بذلتها اللجنة والتي أرست بها بعض القواعد التي تسير عليها مؤسسات الحفاظ على التراث المعماري في مصر^(١) (رسم توضيحي رقم ٥).

٣-١-٢ خطوات إدارة مشروعات الحفاظ في عهد لجنة الحفاظ على الآثار العربية ٣-١-٢-١ الأعمال التحضيرية:

كانت لجنة الحفاظ على الآثار العربية تقوم بأعمال تحضيرية كعنصر تمهيدي لأعمال الحفاظ الإبتدائية لحين اتمام أعمال الدراسات والتحليلات الأثرية والهندسية وذلك كما يلي:

§ أعمال الصلب لتأمين الأثر مثل ما قامت به اللجنة في مسجد الصالح طلائع و المراداني وغيرهما على أن يتم فك هذه الصلبات بعد الانتهاء من أعمال الحفاظ أو بعد درء الخطورة.

§ تسجيل وتوثيق الأثر بالرسومات و الصور الفوتوغرافية ويوضح هذا التسجيل في صورة كتاب يوضح أدق التفاصيل الصغيرة وذلك كما في الكتب التي صدرت لجامع الحاكم ووكالة قايتباي(صور ٨٢،٨٣).

§ إعداد مقاييسات الترميم وكانت تشمل هذه المقاييسات جميع التفاصيل اللازمة للأعمال التنفيذية وكانت تصنف كالآتي:

أولاً: الأعمال العامة مثل:

نزع الملكية

ثانياً: أعمال الحفظ

أعمال الترميم(صور ٨٤،٨٥)

أعمال التقوية

أعمال الحفظ

وكانت تقسم هذه المقاييسات لكل جزء على حدة مثل واجهة الباب العمومي والدهليز - الصحن والإيوانات- المدرسة الحنفية- المدرسة الشافعية..... الخ (مقاييسة مسجد السلطان حسن)^(٢).

§ مراجعة المقاييسات وفيها تتم مراجعة المقاييسة قبل البدء في أعمال التنفيذ وكان المسموح به انذاك ٤ % نقص أو زيادة من القيمة الكلية للمقاييسة ولكن أحيى بعد ذلك الحق في زيادة أو نقصان من ٢٥ % إلى ٥٠ % لإن المقاييسة لأثر ليس له

^١ أحمد قدرى، تراثنا القومي بين التحدي والاستجابة (١٩٨٥)
^٢ سناء عبد المقصود، دراسة لأساليب ترميم وحفظ الآثار العربية (١٩٩٩)

مثيل في العمارة العادية وبالنسبة إلى مقايضة ترميم مسجد السلطان حسن أقرت اللجنة أن هذه المراجعة تقريبية وعليه يكون هناك احتمال زيادة من ٢٥% إلى ٥٠% من القيمة الكلية مع وجود بعض الملاحظات بوجود خطأ في حساب عدد شبابيك القبة^(١).

§ إعداد كراسة التكاليف والتي كانت تقوم اللجنة بإعدادها مع المقايضة فكانت تكتب على سبيل المثال:

تكلفة الإيوان الشرقي لمسجد السلطان حسن	١٣١٠ جنيه
تكلفة المدرسة الحنفية	٣٣٣٠ جنيه
تكلفة المدرسة الحنبلية	١٣١٠ جنيه
تكلفة المدرسة المالكية	١٧٨٥ جنيه
تكلفة المدرسة الشافعية	٣٣٣٠ جنيه

هذا ومع التوجيه أن المقايسات النهائية لا تأتي إلا أثناء التنفيذ^(٢).

§ البرنامج الزمني لأعمال التنفيذ: ويشمل ترتيب الأعمال من الأهم ثم الأقل أهمية وليس بتحديد وقتي للزمن اللازم لإنجاز الأعمال.

٢-٢-١-٣ أعمال التنفيذ

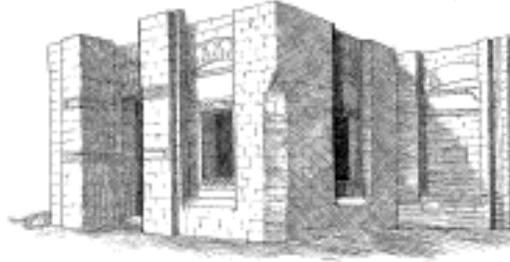
والتي تتم تبعاً لعدة أساليب منها:

- استخدام الروابط و الأحزمة الحديدية
- فك وإعادة بناء أو استبدال الأحجار
- أعمال التقوية
- أعمال تقويم المبنى باستخدام أربطة خشب أو أكتاف حجرية سائدة^(٣) (رسم توضيحي رقم ٦)

^١ كراسات لجنة الحفاظ على الآثار العربية ، كراسة رقم ١٩ صفحة ٢.
^٢ سناء عبد المقصود ، دراسة لأساليب ترميم وحفظ الآثار العربية (١٩٩٩)

Ruins of
Emadallah Alkabirak
At Almakass.

الجمهورية العربية السورية
مديرية الآثار والتراث
محافظة حماه



صورة رقم ٨٠ مدرسة الظاهر ببيرس البندقاري من ضمن لوحات توثيق لجنة الحفاظ على الآثار العربية

وزارة الحرفاء العمومية

لجنة حفظ الآثار العربية

مشروع تخطيط شارع النصارى

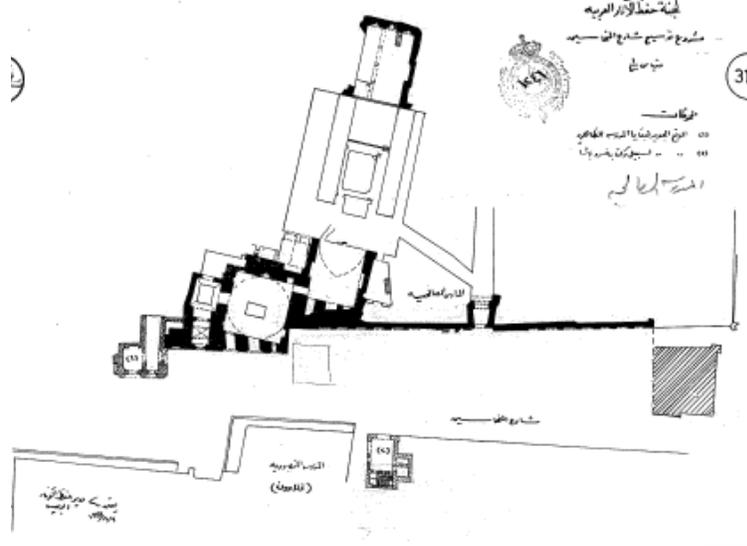
ش. ٣١

31

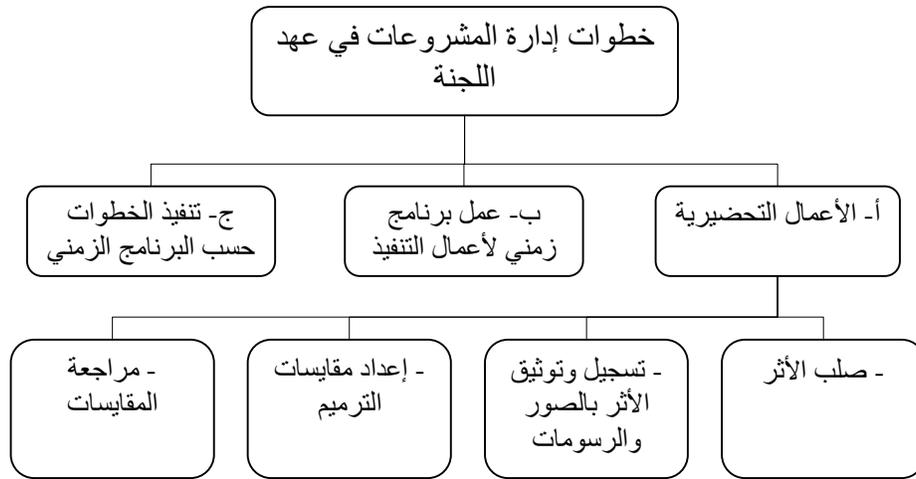


توكا است
٥٥٥ - ٥٥٥
٥٥٥ - ٥٥٥
٥٥٥ - ٥٥٥

المهندس المعماري



صورة رقم ٨١ المسقط الأفقي لمدرسة الصالح نجم الدين أيوب ، لوحات لجنة الحفاظ على الآثار العربية (التوثيق المعماري)



رسم توضيحي رقم (٥) خطوات إدارة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري في عهد لجنة الحفاظ على الأثر العربية

٣-١-٣ الهيكل الوظيفي للقائمين على إدارة الحفاظ في عهد اللجنة:

أوسع هيكل القائمين على إدارة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي في عهد اللجنة وذلك نتيجة زيادة احتياجات إدارة الحفاظ التي تتطلب وظائف عدة ، ولقد قسم الهيكل الإداري الوظيفي إلى كل من :

٣-١-٣-١ رئيس اللجنة: يكلف بإدارة أعمال اللجنة ويطلب انعقاد جلساتها وترتيب المذكرات التي تعرض في الجلسات والتوقيع على قرارات اللجنة ويوقع معه كاتب سر الجلسة واثنان من الأعضاء.

٣-١-٣-٢ كاتب سر الجلسة: يكلف بتحرير المحاضر التي تتلى عند افتتاح الجلسة وكافة التحريرات المطلوبة.

٣-١-٣-٣ نائب كاتب سر الجلسة : يأخذ وظائف كاتب سر الجلسة في حالة غيابه.

٣-١-٣-٤ أمين دفاتر: يسجل تقارير اللجنة ويحفظ الأوراق وعليه أيضاً القيام بحفظ الرسومات طبقاً للبند الرابع من دكرينو الخديوي توفيق.

٣-١-٣-٥ أعضاء اللجنة كل عضو مكلف بملاحظة وحفظ الأثار العربية وتقديم ملاحظاته قبل انعقاد الجلسة بثمانية أيام حتى يمكن أن تعرض على نظارة الأوقاف.

٦-٣-١-٣ القومسيون الأول ويختص بالخطوتين الأولى والثانية من دكرينو الخديوي توفيق وهما حصر الآثار العربية القديمة وملاحظة صيانتها وتحديد المرمات اللازمة.

٧-٣-١-٣ القومسيون الثاني ويختص بالنظر في الرسومات الخاصة بإصلاح المرمات ومتابعة التنفيذ وحفظ الرسومات بعد الإنتهاء من أعمال المرمات وعلى هذا قسم الهيكل الإداري عملية الحفاظ إلى دراسة فنية والخاصة بالقومسيون الأول وفيها ظهرت أعمال التوثيق وأيضاً الدراسة التنفيذية الخاصة بالقومسيون الثاني والتي شملت تنفيذ مقترحات القومسيون الأول.

٨-٣-١-٣ بالإضافة إلى كل من قلم الهندسة الخاص بتنفيذ الرسومات ،قلم الرسم الخاص بعمل الرسومات ،أرشيف اللجنة لحفظ الدفاتر والسجلات مع الفريق الفني الذي يتكون من (مهندس -مرمم -مشرف أعمال- حرفيين- آثاري-فني تسجيل وفريق متابعة وفريق مراجعة وفريق للتدريب الداخلي والخارجي وفريق مالي) ^(١) (شكل توضيحي رقم ٧)

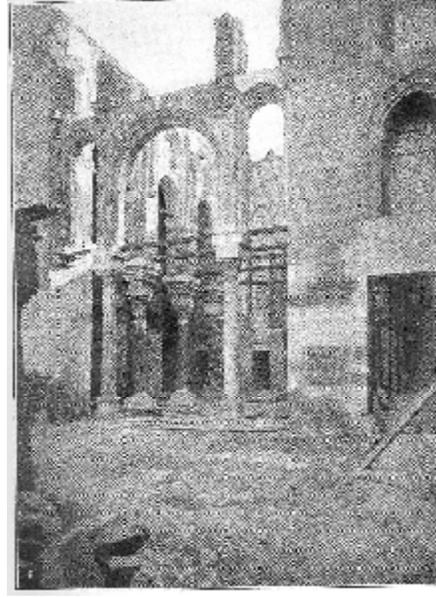
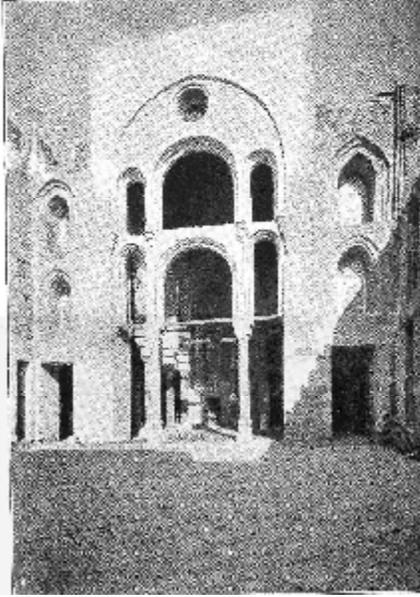
وهذه كانت بداية لاستقرار فكر إدارة الحفاظ على التراث المعماري بمصر وتكوين هيكل إداري وليس العمل بمنطق الفكر أو الفرد الواحد ولم يظهر بعد التنظيم الحالي المعروف بوجود استشاري ومقاول ، بل كانت المرمات تتم على يد فنيين تحت إشراف أعضاء القومسيون الثاني والذين سموا فيما بعد بالقسم الهندسي ثم بالقسم الفني ثم باللجنة الدائمة ومما سبق يتضح مدى الاهتمام الذي قامت به اللجنة لهيكله القائمين على عملية الحفاظ نظراً للتطور الذي حدث في العملية الإدارية في عهدها.

٤-١-٣- نظام تمويل لجنة الحفاظ على الآثار العربية

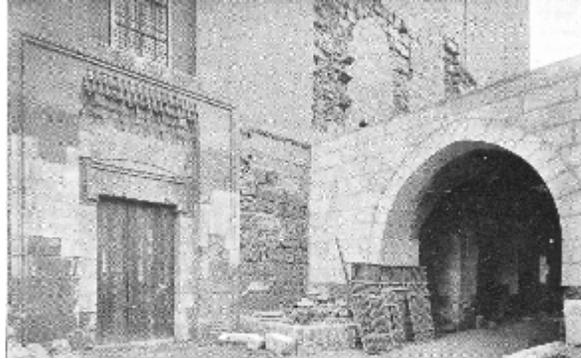
١-٤-١-٣ تمويل اللجنة كان من ريع الأوقاف وقدر لسنة ١٨٨٢ م بحوالي ٧٥٠٠ جنيه مصري بدون مرتبات لأعضاء اللجنة.

٢-٤-١-٣ نفقات الصلب أو الترميم لا تكون على نفقة اللجنة إلا إذا كان الأثر من حقوق نظارة الأوقاف أما إذا كان من حقوق نظارة أخرى أو ملكاً لشخص فينبغي على اللجنة أن تقصر أعمالها على المراقبة الهندسية بدون إنفاق.

^١ سناء عبد المقصود، دراسة لأساليب ترميم وحفظ الآثار العربية (١٩٩٩)

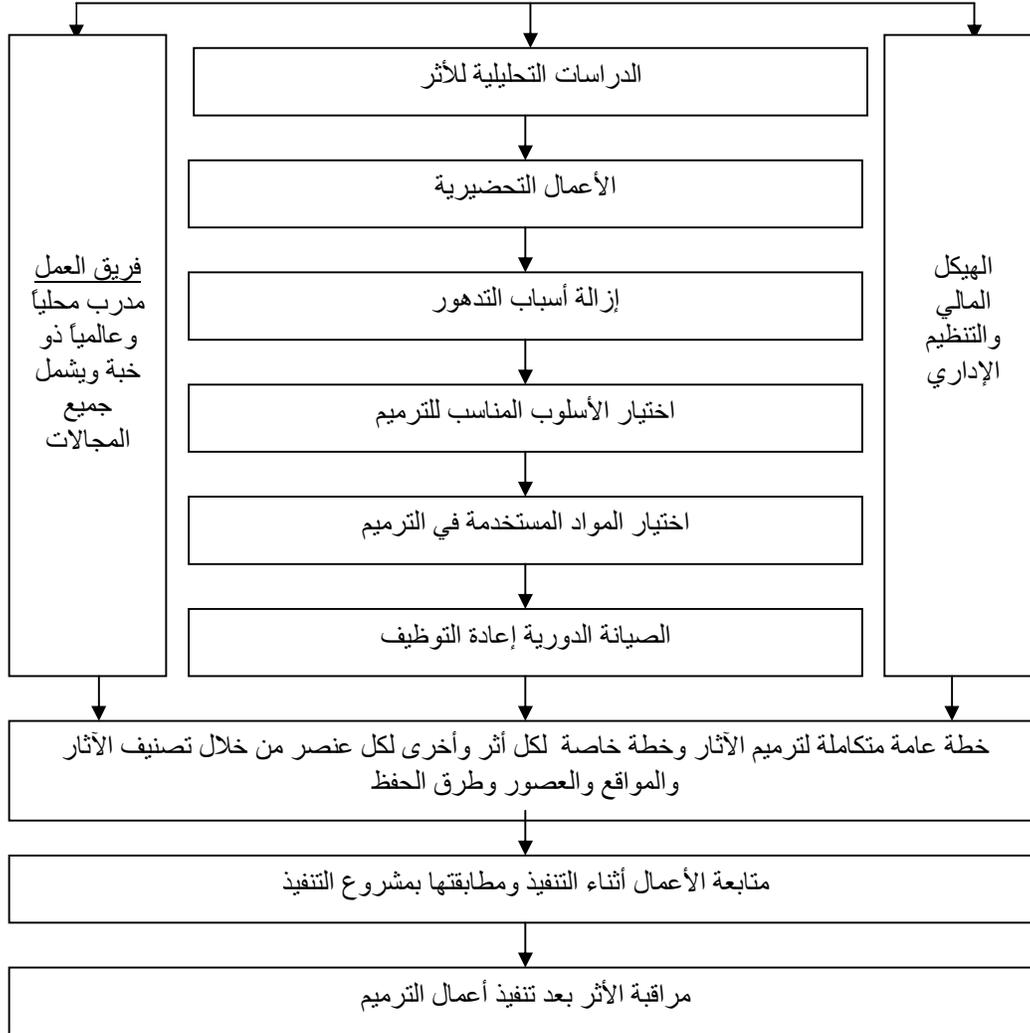


صورة رقم ٨٣،٨٢ مدخل مجموعة قلاوون إلى اليمين قبل الترميم وإلى اليسار بعد الترميم، أرشيف صور لجنة الحفاظ على الآثار العربية (التوثيق الفوتوغرافي قبل وبعد عملية الترميم)

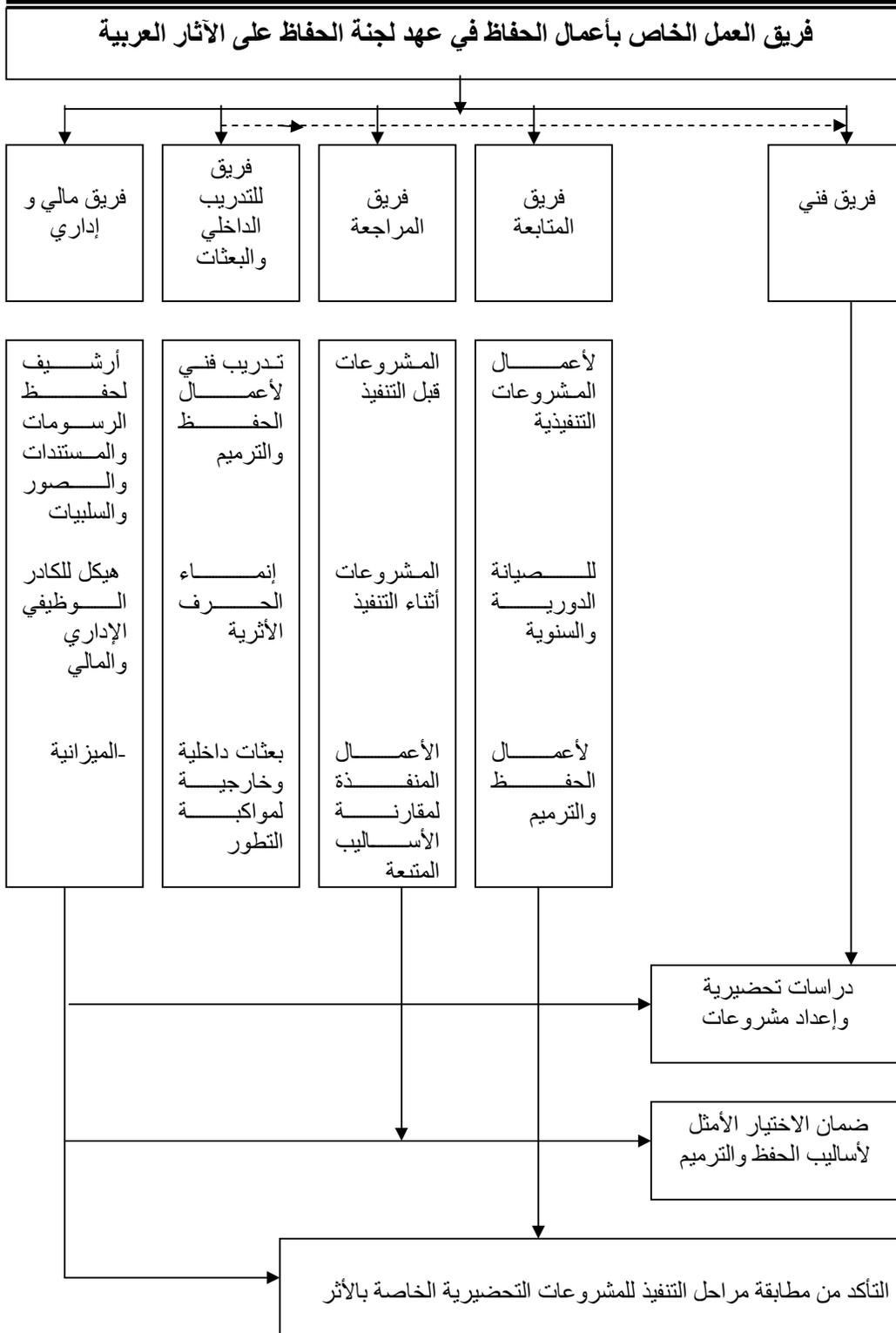


صورة رقم ٨٥،٨٤ صحن مدرسة السلطان حسن قبل عملية الترميم و أثناء تجهيز أعمال الصلبات والتأمين في بداية عملية الترميم، أرشيف لجنة الحفاظ على الآثار العربية

الهيكل التنظيمي لأعمال لجنة الحفاظ على الآثار العربية



رسم توضيحي رقم (٦) الهيكل التنظيمي لأعمال لجنة الحفاظ على الآثار العربية
يوضح تسلسل أعمال اللجنة ، سناء عبد المقصود، دراسة لأساليب ترميم وحفظ
الآثار العربية (١٩٩٩)



رسم توضيحي رقم (٧) هيكل القائمين على عملية الحفاظ في عهد لجنة الحفاظ على الآثار العربية ووظائفهم ، سناء عبد المقصود، دراسة لأساليب ترميم وحفظ الآثار العربية (١٩٩٩)

مما سبق عرضه رأينا أن لجنة الحفاظ على الآثار العربية أحدثت تطوراً كبيراً في فكر إدارة الحفاظ من حيث ما يلي:

§ إدارة مشروعات الحفاظ وظهر تطورها من خلال تقسيم أعمال الحفاظ مثال التقسيم إلى أعمال تحضيرية وكانت نتاج فكري متطور لمفهوم التدخل لاصلاح الضرر بالإضافة إلى تطور التوثيق ثم أعمال التنفيذ.

§ الهيكل الوظيفي للقائمين على إدارة الحفاظ طورته اللجنة واتسع ليشمل عدة وظائف لم تكن موجودة من قبل وانتقل من مجرد تحديد وتوفير الوظائف التي يحتاجها الأثر إلى أن أصبح هيكلاً متكاملًا شمل متغيرات العملية الإدارية التي شهدت مرحلة منظمة نسبياً في عهد اللجنة كنوع من التناسب الطردي بين انتظام إدارة مشروعات الحفاظ في عهد اللجنة وبين هيكل القائمين على هذه الإدارة.

§ نظام التمويل كما سبق عرضه أستمر من خلال وزارة الأوقاف بصفة أساسية. ومن خلال العرض السابق رأينا مدى الجهود التي بذلتها اللجنة لعملية الحفاظ والدور الكبير الذي لعبته في تنظيم إدارة مشروعات الحفاظ من خلال أبعادها الثلاثة فكانت هي بمثابة المرحلة الانتقالية التي نقلت إدارة الحفاظ إلى مرحلة الجهود الوطنية و استحققت أن تكون هي بدايتها خاصة عندما انتقلت اختصاصات اللجنة إلى مصلحة الآثار فكانت أستمراية لأعمال لجنة الحفاظ على الآثار العربية ولكن بإشراف من الحكومة المصرية ، وكانت هذه هي بداية تمصير الجهة المنوطة بأعمال الحفاظ لأول مرة في تاريخ مصر ،فإن كانت بناءً على طلب نظارة الأوقاف لجنة الحفاظ على الآثار العربية هي تمهيد لمرحلة الجهود الوطنية فإن انتقال اختصاصات اللجنة إلى مصلحة الآثار هي البداية الفعلية لمرحلة الجهود الوطنية للحفاظ.

وكان أهم ما يميز هذه الفترة هي هيمنة المصريين على مصلحة الآثار و انتقال القيادة من الأجانب للمصريين بصفة خاصة عند صدور قانون تنظيم مصلحة الآثار الذي أصدره لواء محمد نجيب رئيس جمهورية مصر العربية في ٥ نوفمبر ١٩٥٣م^(١) ، ولقد تم بناءً على هذا القانون تشكيل لجننتين أحدهما للآثار المصرية القديمة والأخرى للآثار الإسلامية وتولت اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية اختصاصات لجنة الحفاظ على الآثار العربية ولكن بسبب تقلص

^١ فاروق فائق أرمانبوس، التشريعات المتعلقة بالآثار (١٩٨٢)

الميزانية المرصودة للآثار ضعفت قدرة مصلحة الآثار على اتباع منهجية لجنة الحفاظ على الآثار العربية^(١).

وفي عام ١٩٥٦م أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قانون رقم ١٨٤ بإنشاء مركز تسجيل الآثار المصرية والخاص بتوثيق الآثار وتسجيل تاريخها والذي مازال قائماً إلى الآن، ولأول مرة تخصص إدارة منفصلة لتوثيق وتسجيل الآثار.

كان التعديل الذي قامت به مصلحة الآثار الذي اختلف عن إدارة الحفاظ في عهد اللجنة كان بفصلها أعمال اللجنة إلى لجتين أحدهما للآثار الإسلامية والأخرى للآثار المصرية القديمة ، فلذلك لم يحدث تغير جوهري في هيكل المصلحة الإداري نظراً لأن في ذلك الوقت لم تخرج مسؤوليات المصلحة عما كان في عهد اللجنة.

حدث تحول كبير في العملية الفكرية لمشروعات الحفاظ ذاتها وهي بدء التفكير الشامل للمناطق الأثرية ككل وليس الفكر الفردي السابق لحالة كل أثر على حدة ، وإن كانت أولويات المصلحة كانت كالتالي:

§ أعمال بعثات التنقيب والحفريات

§ أعمال الحفاظ والترميم

٣-١-٥ تطور فكر إدارة الحفاظ في عهد مصلحة الآثار

٣-١-٥-١ مشروع إعادة تخطيط القاهرة الفاطميين ١٩٦٠م

ظهرت منهجية الفكر الشامل الذي كان من أهم سمات مصلحة الآثار في أهداف مشروعها الخاص بإعادة تخطيط القاهرة الفاطميين عام ١٩٦٠م والمتمثلة هذه الأهداف في كل من:

§ إبراز المعالم الأثرية الغير ظاهرة في هذه المنطقة والمحافظة على المباني التاريخية و إزالة المباني الدخيلة عليها.

§ إيجاد طابع معماري من المباني التي تقع حول المعالم الأثرية بحيث يتناسب مع روح المنطقة وتجعل منها نموذج حياً لما كانت عليه القاهرة قديماً.

§ توفير الاحتياجات الضرورية لخدمة الأغراض السياحية (مطاعم ومكتبات وغيرها)

^١ أماني السيد عبد الرحمن أحمد الرئيس، الموثيق والتوصيات الدولية للتعامل مع التراث المعماري والعمراني (٢٠٠٣)

§ عدم إدخال تغييرات جوهرية سواء كانت تخطيطية أو معمارية إلا بحرص شديد بحيث تتمشى مع حاجات سكان هذه المنطقة من ناحية السكن والعمل مما يدعم نشاطها التجاري والمهني وينهض بمستواها الصحي والاجتماعي والثقافي.

§ استغلال المنطقة استغلالاً سليماً بحيث يعاد بناء المناطق الخربة والمتداعية أو الأراضي الفضاء مع مراعاة أن يكون طابعها متلائماً مع الطابع المتفق عليه في المنطقة بخاصة أنه أتضح أن جزءاً من الأراضي ملكاً للدولة أو أوقاف مما يسهل من تعمير المنطقة^(١).

ولتنفيذ الأهداف السابقة قررت المصلحة ما يلي:

§ معالجة مشاكل المرور بالمنطقة وذلك بإلغاء سير الترام بشارع الأزهر ونقل المخازن الكبيرة ومخازن شركات النقل الضارة إلى مواقع أخرى.

§ التخلية حول مسجد الحسين وإيصال الميدان الواقع أمامه بميدان الأزهر وتوفير أماكن لانتظار السيارات وإعادة بناء الواجهة الواقعة على جانبه بعد توسعته وذلك ليفي بالاحتياجات السياحية والقومية على أن يراعى ففي هذه الأبنية أن يكون لها طابع عربي يجعل من هذا الميدان مركزاً سياحياً.

§ اقتراح شوارع للمرور الآلي داخل المنطقة دون المساس بالمعالم الأثرية قدر الإمكان.

§ البدء في تنفيذ برامج للإسكان على المواقع الفضاء والتي تشغلها مباني الأوقاف المتداعية بقصد توفير مساكن صحية اقتصادية لأهالي المنطقة على أن تتميز بطابع إسلامي.

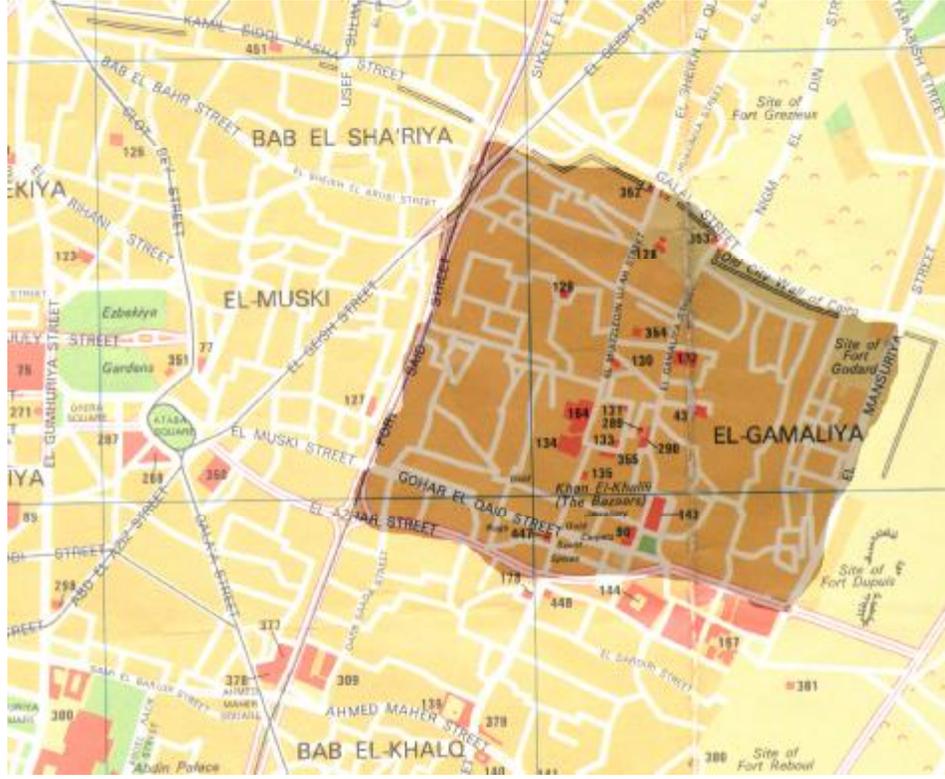
§ إعادة بناء المنطقة المحصورة بين مجموعة قلاوون شمالاً وشارع المعز شرقاً وشارع الموسكي جنوباً وشارع خان أبو طاقية غرباً.

ولقد تم عمل الكثير من الدراسات في هذا المشروع تضمنت دراسة حالات المباني والآثار وتحديد منطقة العمل بين أسوار القاهرة شمالاً وشارع الأزهر جنوباً وبين شارع الدراسة شرقاً وشارع بورسعيد غرباً (صورة رقم ٨٦)

وعلى هذا كان أهم ما خرجت به فترة مصلحة الآثار هو تأكيد سيادة المصريين على عملية الحفاظ كامتداد لما أرسنه لجنة الحفاظ على الآثار العربية في آخر تشكيلاتها بالإضافة إلى

^١ أماني السيد عبد الرحمن أحمد الرئيس، الموثيق والتوصيات الدولية للتعامل مع التراث المعماري والعمراني (٢٠٠٣)

تحديد حدود القاهرة الإسلامية ومحاولة التعامل مع المنطقة ككل (التفكير الشامل) وليس التعامل مع كل أثر كحالة فردية مع نشاط جهود التسجيل والتوثيق لحفظ التراث المعماري.



صورة رقم ٨٦ حدود منطقة الدراسة لمشروع تخطيط القاهرة الفاطميين ، هيئة المساحة المصرية

في عهد مصلحة الآثار أخرج مسمى للجنة الحفاظ على الآثار العربية أختلفت إدارة عملية الحفاظ عن بداية عهد اللجنة اختلافاً طفيفاً إلا أنها أسهمت في توجه فكري جديد شامل للمنطقة الأثرية كلها ظهر ذلك في أهداف مشروع إعادة تخطيط القاهرة الفاطميين مع التطور الكبير الذي طرأ على دراسات ما قبل المشروع وعلى نطاق واسع كما سبق ذكره من عمل دراسات حالات المباني والآثار وتحديد منطقة العمل بين أسوار القاهرة شمالاً وشارع الأزهر جنوباً وبين شارع الدراسة شرقاً وشارع بورسعيد غرباً.

هيكل القائمين على إدارة الحفاظ وكان الهيكل أمتداداً لهيكل لجنة الحفاظ على الآثار العربية مع الفارق الذي ظهر في إنفصال أعمال اللجنة إلى لجننتين أحدهما للآثار الإسلامية والأخرى للآثار المصرية القديمة مع اختفاء القومسيونات الأجنبية التي كانت في عهد اللجنة. التمويل في هذه الفترة تأثر بتقلص الميزانية التي لم تتجاوز عشرين ألف جنيه مصرياً في الوقت الذي قدر فيه المسئولون عن حماية التراث المعماري بما يزيد على عشرة ملايين جنيه مصرياً.

ولكن يمكننا القول أن عهد لجنة الحفاظ على الآثار العربية شهد نهضة فنية في فكر إدارة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري لم يسبق له مثيل في العصور السابقة مما ساعد في توجيه فكر المراحل التالية لعهد اللجنة.

الفصل الثاني : الفكر الإداري لجهود الحفاظ في عهد هيئة الآثار المصرية

كان فكر هيئة الآثار المصرية من أحد أكبر نقاط التحول الهامة في تاريخ فكر إدارة الحفاظ حيث أسهمت الهيئة في وضع إطار فكري منظم للعملية الإدارية شمل هذا الإطار معظم الجوانب الذي يتطلبها مشروع الحفاظ ، كما أن الدور الكبير الذي لعبته البعثات الأجنبية في تمويل مشروعات الحفاظ على التراث يعتبر من النقاط الهامة التي تطورت بتطور الفكر ذاته بداية من البعثات الاستكشافية وصولاً إلى بعثات الترميم الذي سيتم التعرض لها فيما بعد ، مع اعتبار هذه البعثات من أفاق التمويل الجديدة التي ظهرت أثناء عهد هيئة الآثار المصرية.

صدر قرار الرئيس الراحل محمد أنور السادات بإنشاء هيئة الآثار المصرية في عام ١٩٧٦م لتكون تابعة لوزارة الثقافة والتي كان في حينها إسماعيل غانم وزير الثقافة^(١) ، وتم نقل جميع الاختصاصات الخاصة بالآثار الإسلامية و القبطية و القديمة إلى هيئة الآثار المصرية.

ومع بداية مرحلة هيئة الآثار المصرية بدأت أعمال البعثات الأجنبية في الظهور بشكل كبير وتولت بعض أعمال الترميم لمشروعات فردية وكانت هيئة الآثار المصرية هي المشرفة على عمليات الحفاظ والترميم بأعمال البعثات، وتم تشجيع هذه البعثات كنوع من أنواع موارد التمويل لمشروعات الحفاظ ، وأرست هيئة الآثار المصرية فكر منظم لمشروعات الحفاظ يعتبر من أهم إنجازات الهيئة والذي صاغته في دليل إعداد مشروعات صيانة وترميم الآثار.

ولقد شجع الرئيس البعثات الأجنبية على التنقيب و اعتبر التمويل الأجنبي للبعثات من ضمن أحد الموارد الشرعية لتمويل هيئة الآثار المصرية وكانت هذه المرحلة متوجهة إلى تشجيع هذه البعثات للاستفادة من هذا التمويل ولكن ليس بنفس الهيمنة السابقة للقيادات الأجنبية والتي أنتهت بتمصير قيادات الحفاظ وإدارته في عهد مصلحة الآثار كما سبق عرضه في الفصل السابق ، ويظهر مدى اهتمام مصر في عهد الهيئة وتشجيعها للبعثات الأجنبية من خلال انتشار بعثات الترميم في هذا الوقت مثل:

- المركز البولندي وتم من خلاله ترميم مدرسة الأمير قرقماس.
- المعهد الألماني للآثار الشرقية ومن أعماله ترميم مدرستي الأمير مقال وتتر الحجازية وغيرهما.
- المعهد الثقافي الإيطالي للترميم و من أعماله ترميم قبة سنقر السعدي و سمعخانة الدراويش المولوية.

^١ فاروق فائق أرمانبوس ، التشريعات المتعلقة بالآثار (١٩٨٢)

• طائفة البهرة وهم مسلمي الشيعة بالهند وقامت بترميم جامع الأقمر و الحاكم وغيرهما^(١).

وبعد هذه الفترة أنضمت مصر إلى إتفاقية الحفاظ على التراث العالمي ١٩٧٣م ثم تقدمت هيئة الآثار المصرية في عام ١٩٧٨م لوضع القاهرة التاريخية و بعض الآثار الفرعونية إلى قائمة التراث العالمي إلى أن تم ضمهما فعلا إلى قائمة التراث في عام ١٩٧٩م^(٢). وللتعرف على الفكر السائد أثناء فترة هيئة الآثار المصرية سيتم عرض أحد مشروعات البعثات للتعرف على نوعية فكر الترميم الذي تتبعه هذه البعثات وكأحد العوامل الفكرية التي تعرضت لها إدارة الحفاظ في مصر وسيتم عرض مشروع ترميم سمعانة الدراويش المولوية التي قام بترميمها المركز الثقافي الإيطالي(صور ٨٧،٨٨).

١-٢-٣ ترميم سمعانة الدراويش المولوية:

يعتبر هذا المشروع من المشروعات المتميزة في الترميم لأنه ترك كل عصر من عصور الترميم كما كان بالأصل مع تمييز القديم من الحديث ومحاولة إظهار جميع عصور الترميم^(٣)، وتلك الأعمال تمت طبقا لما جاء في وثيقة نارا للأصالة التي أقرت بضرورة أن يرى المشاهد أصل الشيء وأن يميزه^(٤).

١-١-٢-٣ مرحلة تأهيل القائمين على المشروع و الدراسات

أتجه الفكر الإداري لمشروع الحفاظ على سمعانة الدراويش في بدايته بتأهيل القائمين على إدارة مشروع الحفاظ فبدأت أعمال الترميم في سمعانة الدراويش بتأهيل الفنيين والحرفيين المصريين وقام مركز الترميم الإيطالي بإتاحة الخبراء و المعدات و المواد الإستهلاكية ثم تلى ذلك بداية تنظيم الفكر الإداري بتقسيم مشروع الترميم إلى مراحل بداية بعمل الدراسات على مواد البناء و التربة والأساسات مع تسجيل مراحل التدهور ، واستغرقت مجموعة الدراسات هذه عدة سنوات^(٥) (صور ٨٩،٩٠).

¹ أماني السيد عبد الرحمن أحمد الرئيس، الموثيق والتوصيات الدولية للتعامل مع التراث المعماري والعمراني (٢٠٠٣)

² www.worldheritagelist.com

³ المركز الإيطالي المصري، ترميم سمعانة الدراويش المولوية بالقاهرة (١٩٨٨)

⁴ Nara Document of Authenticity (www.icomos.com)

⁵ المركز الثقافي الإيطالي، مدرسة سنقر السعدي و المتحف المولوي (١٩٨٨)

٣-٢-١-٢-٣ مرحلة التنفيذ

بعد مرحلة الدراسات التي قام بها المركز الثقافي الإيطالي بقيادة جوزيبي فانفوني بدأت مرحلة التنفيذ إزالة الأتربة أسفل السمعانة بعد تدعيم المباني بدعامات خاصة في نفس وقت عمل الحفريات أسفل المبنى وذلك بوضع هذه الدعامات كأساسات جديدة للمبنى (صور رقم ٩١،٩٢) مع ترميم جميع عناصر المسرح الخشبي و مع الاحتفاظ بجميع محاولات الترميم التي تمت في العصور السابقة وبخاصة ترميم لجنة الحفاظ على الآثار العربية.

وبالنسبة لترميم السمعانة ونظراً لتجاورها مع مدرسة سنقر السعودي ولأن الدراويش المولويون استخدموا أساسات هذه المدرسة لبناء السمعانة تم تقسيم عملية الترميم إلى مراحل ثلاثة هي كالآتي (شكل توضيحي رقم ٨).

§ المرحلة الأولى : وتمت بعمل تدعيم كامل للأساسات مدرسة سنقر السعودي وتأمين الأجزاء الهيكلية التي أضافها الدراويش لإنشاء مبنى السمعانة (صور ٩٣،٩٤).

§ المرحلة الثانية : عمل حفريات أسفل السمعانة وكان يجب تفادي أي حركة للتربة أسفل المبنى لذا تم تعليق المبنى على هياكل معدنية لتثبيتته وإسناده على التربة المستقرة وذلك على عمق معين من الأرض وأتاحت هذه الحفريات اكتشاف فسقية وبئر أسفل السمعانة كانا من ضمن تكوين مدرسة سنقر السعودي قبل تهدم بعضها وبناء السمعانة فوقه (صور ٩٥،٩٦).

§ المرحلة الثالثة : وهي الخاصة بأعمال تقوية جميع العناصر وتثبيتها^(١).

^١ المركز الثقافي الإيطالي ، ترميم سمعانة الدراويش المولوية (١٩٨٨)



رسم توضيحي رقم (٨) مراحل مشروع ترميم سمعانة الدراويش

ولإن هذا المشروع ذو طبيعة خاصة استمر العمل فيه أكثر من ثلاثين عاماً وحتى الآن وذلك بسبب تحويله إلى مدرسة للترميم فهو لم يتم ترميمه بالكامل لأن كل جزء يتم عمل اختبارات عليه أولاً قد تمتد لعدة سنوات ويتدرب أيضاً فيه المرممين في ترميم بعض أجزائه مما يجعل المبنى مسرحاً للعديد من مدارس الترميم (صورة ٩٧).

لذا يمكن أن نستنتج أن التنفيذ لم يتم على أساس خطة زمنية ولكن تم على خطة مراحل عمل فقط^(١).

وبعد عرض مشروع ترميم سمعانة الدراويش المولوية نستطيع أن نتعرف على الفكر الإداري لأحد مشروعات البعثات الأجنبية والذي ظهر من خلال ما يلي:

أ- الفكر الإداري لمشروعات البعثات تم على خطة مراحل عمل وغير مرتبطة بخطة زمنية معينة ولكن أرتبط بخطة ترميم مرحلية وضعت على أساس نتائج الدراسات الأولية وهذه الدراسات الدقيقة من أهم الإضافات التي اضافتها لنا البعثات الأجنبية.

ب- يتم تأهيل القائمين على مشروع الحفاظ عن طريق متخصصين في شتى المجالات و أفادت هذه البعثات في تعليم بعض الكوادر المصرية التي ساعدت في إدارة الحفاظ في غير مشروعات البعثات.

^١ جوزيبي فانفوني، لقاء شخصي بتكية الدراويش

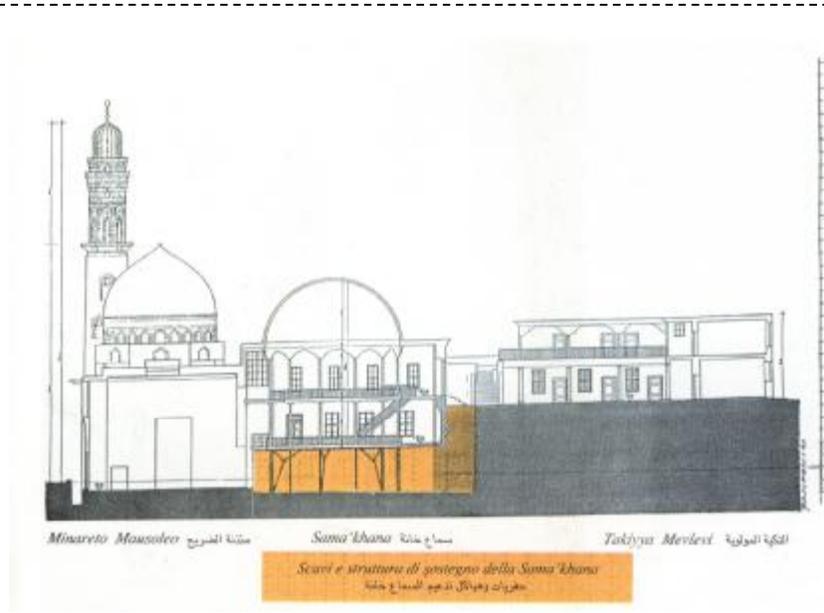
ج- أفادت البعثات أيضاً كأحد الموارد الشرعية لتمويل مشروعات الحفاظ حيث أنه فيما سبق لم يكن التمويل المطلوب متوفراً.



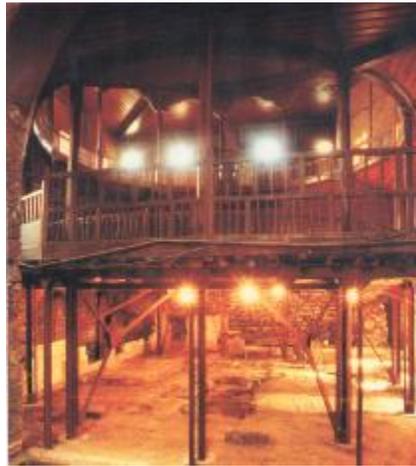
صور رقم ٨٨،٨٧ مجموعة الدراويش وإلى اليسار
مدرسة سنقر السعدي ، مدرسة سنقر السعدي والمتحف
المولوي (٢٠٠٠)



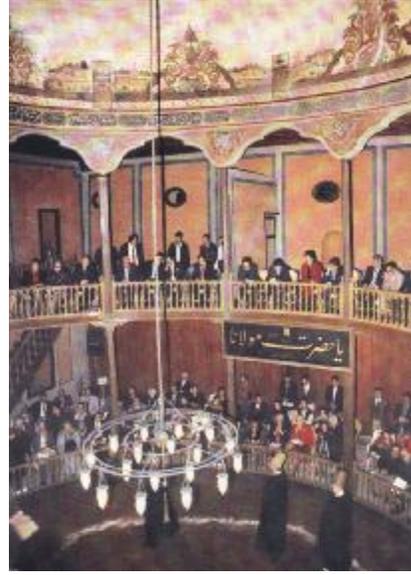
صورة رقم ٨٩ مسرح الدراويش أثناء الإعداد لمشروع الترميم، مدرسة سنقر
السعدي والمتحف المولوي (٢٠٠٠)



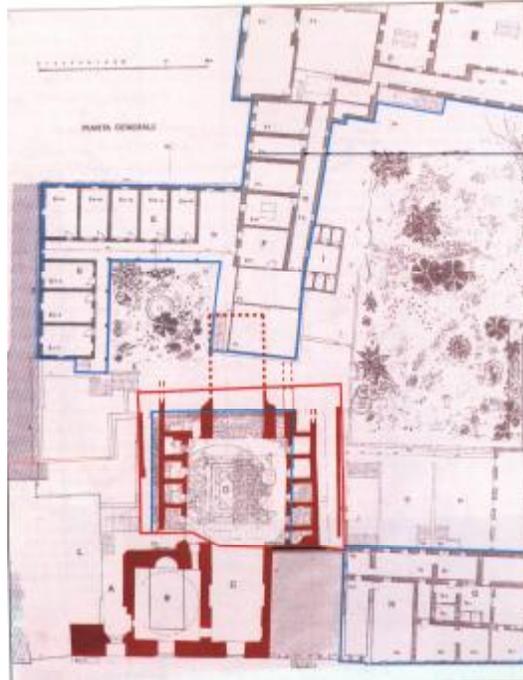
صورة رقم ٩٠ قطاع بمدرسة سنقر السعدي وتكية الدراويش ، مدرسة سنقر السعدي والمتحف المولوي (٢٠٠٠)



صور رقم ٩٢،٩١ الهيكل المعدني المستخدم في رفع مسرح الدراويش والفسقية المكتشفة أثناء الحفريات أسفله، مدرسة سنقر السعدي والمتحف المولوي (٢٠٠٠)



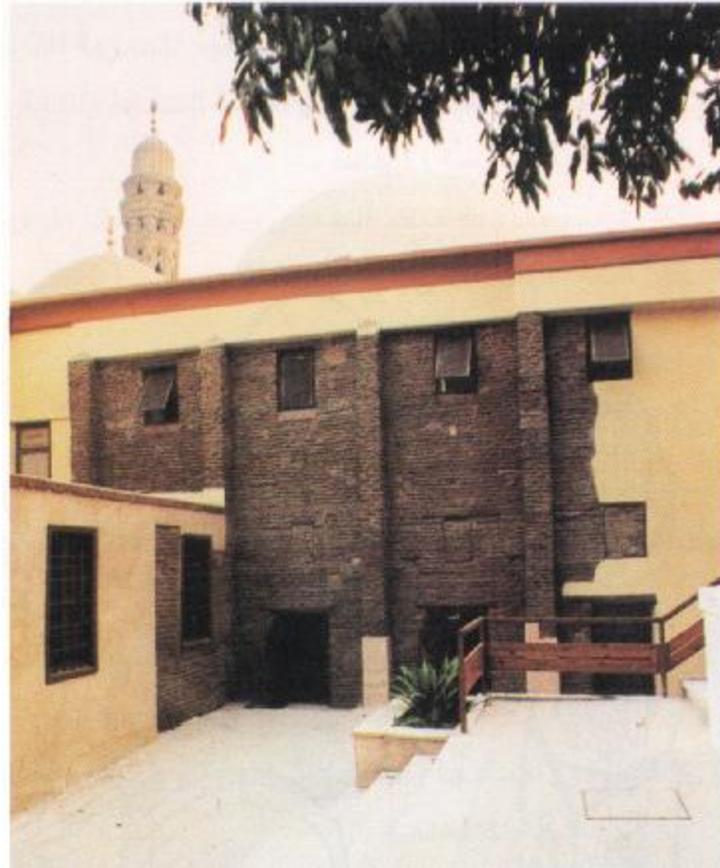
صور رقم ٩٤،٩٣ إلى اليمين مسرح الدراويش أثناء افتتاحه بعد أعمال الترميم وإلى اليسار الهياكل المعدنية لتثبيت والعقود المعدنية المماثلة للتصميم القديم لهذا الجزء من مدرسة سنقر السعدي واستخدام المعدن لتمييز القديم من الجديد، مدرسة سنقر السعدي والمتحف المولوي (٢٠٠٠)



صورة رقم ٩٥ المسقط الأفقي لمدرسة سنقر السعدي الملونة بالأحمر وتكية الدراويش باللون الأزرق ، مدرسة سنقر السعدي والمتحف المولوي (٢٠٠٠)



صورة رقم ٩٦ البئر المكتشف والفسقية أثناء أعمال الحفريات أسفل مسرح الدراويش ، مدرسة سنقر السعودي والمتحف المولوي (٢٠٠٠)



صورة رقم ٩٧ واجهة عليها آثار جميع أعمال الترميم التي تمت في عهود سابقة مع الإحتفاظ بكلا من طبقة البياض والطوب حسب عصري ترميم مختلفان بمسرح الدراويش من الواجهة الجانبية ، مدرسة سنقر السعودي والمتحف المولوي (٢٠٠٠)

٣-٢-٢ خطوات أعمال الترميم:

صاغت هيئة الآثار المصرية فكرها الإداري على أكثر من مرة بدأت بالخطوات التي تنظم التعامل مع التراث المعماري على عدة مستويات مع التأكيد على ضرورة عمل دراسات ما قبل التنفيذ وسميت هذه الخطوات بخطوات أعمال الترميم نشرتها الهيئة في الكتاب الصادر عنها الخاص بمنجزات ١٩٨٢م- ١٩٨٥م^(١) ويمكن عرض هذه الخطوات فيما يلي:

§ يجب أن يتم تسجيل الأثر من جميع النواحي الأثرية والمعمارية والفنية متضمناً أعمال التطوير بكل الوسائل المتاحة (ضوء مرئي- أشعة فوق بنفسجية.....ألخ).

§ يتم عمل دراسات مكثفة بكل الوسائل العلمية المتاحة للتعرف على طبيعة الأثر بالتحاليل الكيميائية والدراسات الجيولوجية و لمعرفة التركيب الجيولوجي و الكيميائي لنقوشه وعمره الزمني ، وأيضاً يجب دراسة الظروف التي أدت إلى تدهور عناصر الأثر وعوامل تلفه.

§ يتم دراسة جميع المواد الأصلية ودراسة المواد السابق استخدامها في أعمال الترميم وإجراء التجارب عليها بالاستعانة بأحدث ما وصلت إليه تجارب الآخرين لإختيار أنسبها و أكثرها صلاحية لأعمال الترميم مع تلافي ما تسبب عنها من أضرار.

§ دراسة الطرز المعمارية للأثر وكيفية الحفاظ عليها دون تغيير معالمها أو طمسها ، وتحديد إذا كان هناك ضرورة لاستكمالها أم الاكتفاء بما هو قائم فعلاً.

§ بعد انتهاء جميع هذه الدراسات تجتمع مجموعة العمل من جميع التخصصات لوضع الخطوات التنفيذية لترميم هذا الأثر ، وتكون هذه المجموعة هي المسؤولة فيما بعد عن متابعة أعمال الترميم و إتخاذ أي قرار بتغيير أسلوب العمل وفقاً لما تتطلبه حالة الأثر وفقاً للمحددات والنقاط العريضة التي وضعت من خلال اللجان العليا.

§ يجب أن يعاد توظيف الآثار في بعض أغراض إجتماعية مفيدة ، غير أن مثل هذا الاستخدام لا ينبغي أن يثر أو يغير من مظهر المبنى أو زخرفته.

^١ أحمد قنري و آخرون، تراثنا القومي بين التحدي والاستجابة (١٩٨٥)

§ تتضمن صيانة الأثر حماية البيئة التي يقع في نطاقها حيث ينبغي الحفاظ عليها كما هي فلا يسمح فيها ببناء أو تعديل أو هدم يؤثر على بيئة الأثر.

§ لا ينفصل الأثر عن التاريخ الذي يقوم علماء عليه ولا عن البيئة التي نشأ فيها فلا يسمح فيها بتحريك أثر أو بعضه إلا إذا كان ذلك ما يقتضيه إنقاذ الأثر أو تسوغه مصلحة قومية أو دولية عظمى.

§ لا تنزع من الأثر أعمال النحت أو التصوير أو الزخرفة لأنها أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الأثر إلا إذا كانت هذه هي الوسيلة الوحيدة لضمان صيانه.

§ ينبغي احترام ما دخل على مر العصور من إضافات صحيحة على المبنى الأثري ، ذلك أن وحدة الطراز ليست هدف الترميم ، فإذا أشتمل المبنى على أعمال بعضها فوق بعض من عصور مختلفة فقد يباح في حالات استثنائية الكشف عن الطبقات السفلى إن كان ما يزال متواضع القيمة وكان ما يكشف عنه على قدر عظيم من الأهمية التاريخية والأثرية والجمالية ، وفي حالة من السلامة بحيث تسوغ الإزالة.

§ عند القيام بترميم جزء قديم فإن الاهتمام الأكبر ينصب على التصميم المعماري أساساً فالفكر المعماري يأتي في مرتبة أهم من المواد المستخدمة في البناء والتي تكون غير متوفرة في العصر التي تجرى فيه عملية الترميم.

§ النقوش الجدارية و الآثار المنقولة بصفة عامة نظراً لتعدد المواد والخامات المصنوعة منها و اختلاف أشكالها تحتاج إلى نوع من الترميم و إلى تكنولوجيا خاصة تشمل كل من:-

○ الخط النظري وهو دراسة الآثار بصفة عامة والإمام بفروعها المختلفة مع دراسة أسباب تدهورها.

○ الخط التطبيقي الذي يتطلب العلم و الدراية الشاملة بالفنون والصناعات المختلفة^(١).

مما سبق عرضه نرى أن هذه النقاط مثلت بداية وضع إطار فكري لمشروعات الحفاظ في عهد هيئة الآثار ، شددت فيه الهيئة على أهمية دراسات ما قبل المشروع ومراعاة بيئة الأثر ومن هنا أتضح الفكر الشامل للحفاظ على كامل المنطقة التاريخية و البيئة المحيطة ، كما سبق في فترة

^١ أحمد قنري و آخرون، تراثنا القومي بين التحدي والاستجابة (١٩٨٥)

مصالحة الآثار في أواخر عهد لجنة الحفاظ على الآثار العربية والتي بدأت العمل بالفكر الشامل لكامل المنطقة التاريخية.

٣-٢-٣ ثورة المعلومات وظهور الميكروفيلم:

من أهم التغيرات التي حدثت في فكر إدارة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي بعد أن تم الاهتمام بدراسات ما قبل التنفيذ وبتنظيم مرحلة التنفيذ سواء في خطط الترميم أو الخطط الزمنية أو خطط التمويل هي الثروة العلمية الكبيرة التي تخلفها مشروعات الحفاظ من مشاكل ومعوقات وكيفية التغلب عليها ، هذا بالإضافة إلى التوثيق الفوتوغرافي والمعماري لحالات الآثار قبل و أثناء وبعد تنفيذ مشروعات الحفاظ وذلك ما قاد الهيئة للبحث عن وسيلة لحفظ هذه الكنوز من العلم ، وهذا سبب اختيار حفظ الوثائق بالمصغرات الفيلمية أو الميكروفيلم وبدأت الهيئة بفضل هذه التقنية في إتباع ما يلي:

- § تصوير كنوز الدولة وتراثها الحضاري
- § تبادل الأفلام الميكروفيلمية مع الهيئات والجامعات الأخرى
- § إنشاء مكتبة ميكروفيلمية لتراث مصر الضخم
- § تصوير كل الرسوم الهندسية والزخرفية بالميكروفيلم لمعظم الآثار
- § تصوير البرديات والمخطوطات والوثائق التاريخية
- § تصوير الكتب الأثرية القديمة والتي يخشى عليها من التداول ومن أشهرها كتاب وصف مصر

٣-٢-٤ دليل إعداد مشروعات صيانة وترميم الآثار :

ونظراً لحرص الهيئة على صياغة فكرها الإداري الخاص بمشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي وظهر ذلك في وضعها لخطوات أعمال الترميم بالإضافة إلى الطرق الحديثة في حفظ المعلومات ، فلقد قامت هيئة الآثار المصرية بوضع ضوابط تنظيمية لمشروعات الحفاظ تحت اسم دليل إعداد مشروعات صيانة وترميم الآثار والذي تم فيه تقسيم الأعمال إلى:

§ مشروع ترميم جزئي

يختص بدراسة مجال محدد بهدف إيجاد الحلول العلمية والهندسية لعلاج أضراره الحالية مثل دراسة تأثيرات المياة الجوفية أو السطحية أو الرطوبة على الأثر.

§ مشروع ترميم شامل

ويشتمل على دراسات لأكثر من مجال ترميم ، ويجب أن يشترك في كل مجال متخصصين فيه للعمل جميعاً معاً كفريق متكامل.

§ مشروع فك وإعادة بناء

وقد يكون جزئياً أو كلياً ويختص بفك عنصر معماري أو أكثر كحل اضطراري لا بديل له وهذه النوعية من المشروعات تتطلب احتياطات وضمانات كبيرة بالإضافة إلى الإمكانيات العالية التي يجب أن تتوفر لدى القائمين بالإعداد والتنفيذ.

§ مشروع الصيانة الدورية والنظافة

ويختص بالمباني الأثرية السليمة أو التي أستكملت كافة أعمال الترميم بها ، ويهدف إلى تحديد الاجراءات والخطوات اللازمة للصيانة الدورية لمختلف مكونات المبنى وتوقيتاتها بالإضافة إلى أساليب هذه الصيانة.

§ مشروعات الوقاية

تتناول محددات الوقاية اللازمة للأثر مثل أخطار الحريق وغيرها.

§ مشروعات تأهيل الوسط المحيط بالأثر

وهي تتناول تخطيط وتنسيق الوسط المحيط بالأثر وهي بشكل عام تتعامل مع الوسط البصري وعناصر التشكيلية.

ويعتبر هذا التصنيف من التطورات الفكرية الهامة لأن كل نوعية من هذه المشروعات تتطلب نوع خاص من التدخل مما انعكس على تحديد هيكل القائمين على إدارة مشروعات الحفاظ وعلى تنفيذ أعمال الترميم حسب متطلبات كل مشروع ويتم ذلك في مرحلة ما قبل التنفيذ:

صنفت هيئة الآثار المصرية أيضاً مشروعات الترميم إلى دراسة تاريخية أثرية و إلى دراسات الرفع وتقرير الوضع الراهن للأثر وكلاهما يختصا بدراسات ما قبل التنفيذ ثم أخيراً مشروع الترميم ويشتمل على الحلول والاجراءات المقترحة وفيها خطط الترميم والخطط الزمنية ويمكن عرض تصنيف هيئة الآثار المصرية لمشماتل مشروع الترميم⁽¹⁾ كما يلي:

الجزء الأول: الدراسة التاريخية والأثرية

§ يشمل الوصف التاريخي مزود بالرسومات الهندسية و الصور يوثق

كافة المراحل التاريخية التي مرت وأثرت بالأثر.

¹ معاذ أحمد عبد الله، علي غالب أحمد غالب، دليل إعداد مشروعات صيانة وترميم الآثار (١٩٩١)

§ تقرير فني عن مواد وأسلوب البناء الأصلي وهي عبارة عن دراسة
أثرية هندسية للمراحل المتعاقبة على الأثر.

الجزء الثاني: دراسات الرفع وتقدير الوضع الراهن للأثر

§ الرفع المساحي (صورة ٩٨)

§ الرفع المعماري (صورة ٩٩)

§ الرفع الفوتوغرافي (صور ١٠٠، ١٠١)

§ الجسات واختبارات المواد والترتبة

§ أعمال الرصد (صورة ١٠٢)

الجزء الثالث: مشروع الترميم (الحلول والإجراءات المقترحة)

§ أعمال الترميم المعماري والإنشائي (صور ١٠٣، ١٠٤)

§ أعمال الترميم الدقيق

§ أعمال عزل الرطوبة

§ أعمال تجديد وترميم التركيبات الصحية

§ أعمال ترميم وتجديد وإنشاء نظم الإضاءة الصناعية

§ مشروعات خفض منسوب المياه

§ مشروعات حقن التربة

§ مشروعات إزالة الرطوبة والأملاح

§ الأعمال التكميلية

§ مشروعات النظم الخاصة ومقاومة الحريق

§ إعداد مستندات مشروعات الترميم

§ خطة الإشراف على التنفيذ

§ التسليم^(١) (شكل توضيحي رقم ١٠)

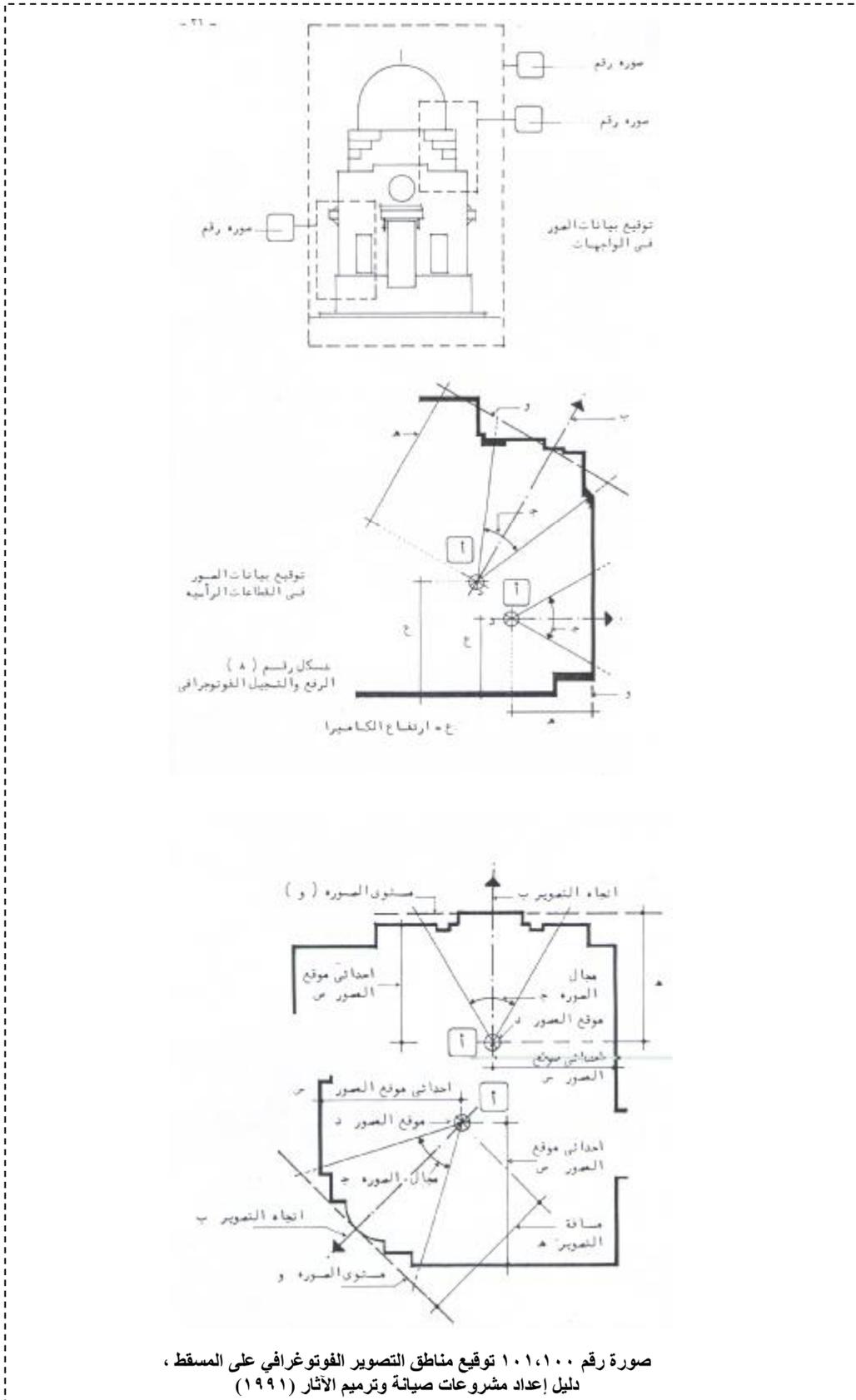
^١ معاذ أحمد عبد الله، علي غالب أحمد غالب، دليل إعداد مشروعات صيانة وترميم الأثار (١٩٩١)

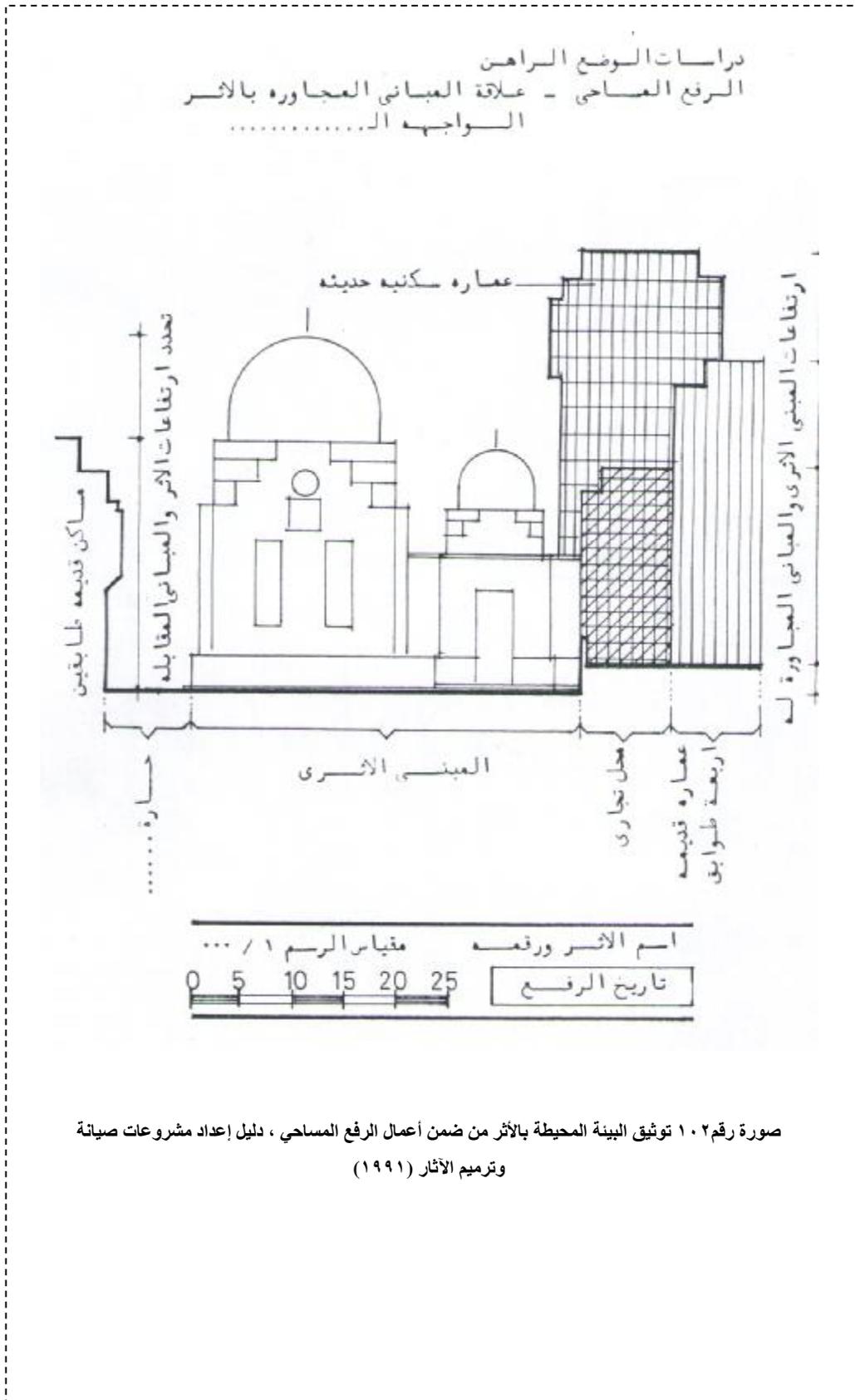
ويمكننا القول أن الفكر الإداري لهيئة الآثار المصرية والذي تأثر بالنتائج الفكرية الذي تراكم من الخبرات الإدارية والتطورات الفكرية التي سبقت الهيئة وخلال مرحلة النزعة الوطنية لفكر مشروعات الحفاظ حقق الهوية المصرية في الحفاظ على التراث المعماري بدون الاعتماد على الهيئات أو الإدارات الأجنبية مما ساعد على استقرار الفكر الإداري لمشروعات الحفاظ في عهد المجلس الأعلى للآثار.



صورة رقم ٩٨ أعمال توثيق الموقع العام ، دليل إعداد مشروعات صيانة وترميم الأثار (١٩٩١)





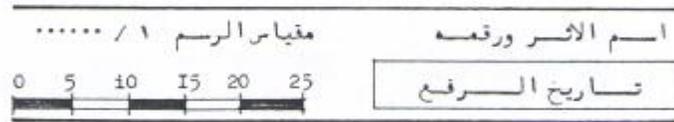
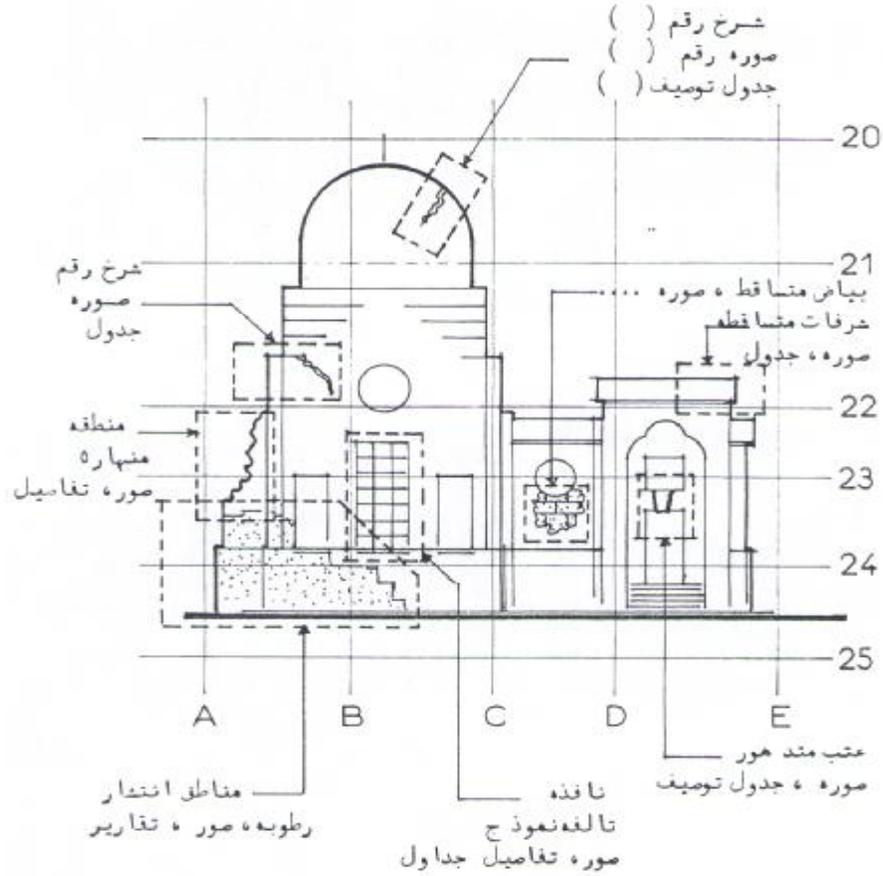


صورة رقم ١٠٢ توثيق البيئة المحيطة بالأثر من ضمن أعمال الرفع المساحي ، دليل إعداد مشروعات صيانة وترميم الأثار (١٩٩١)

- ٣٢ -

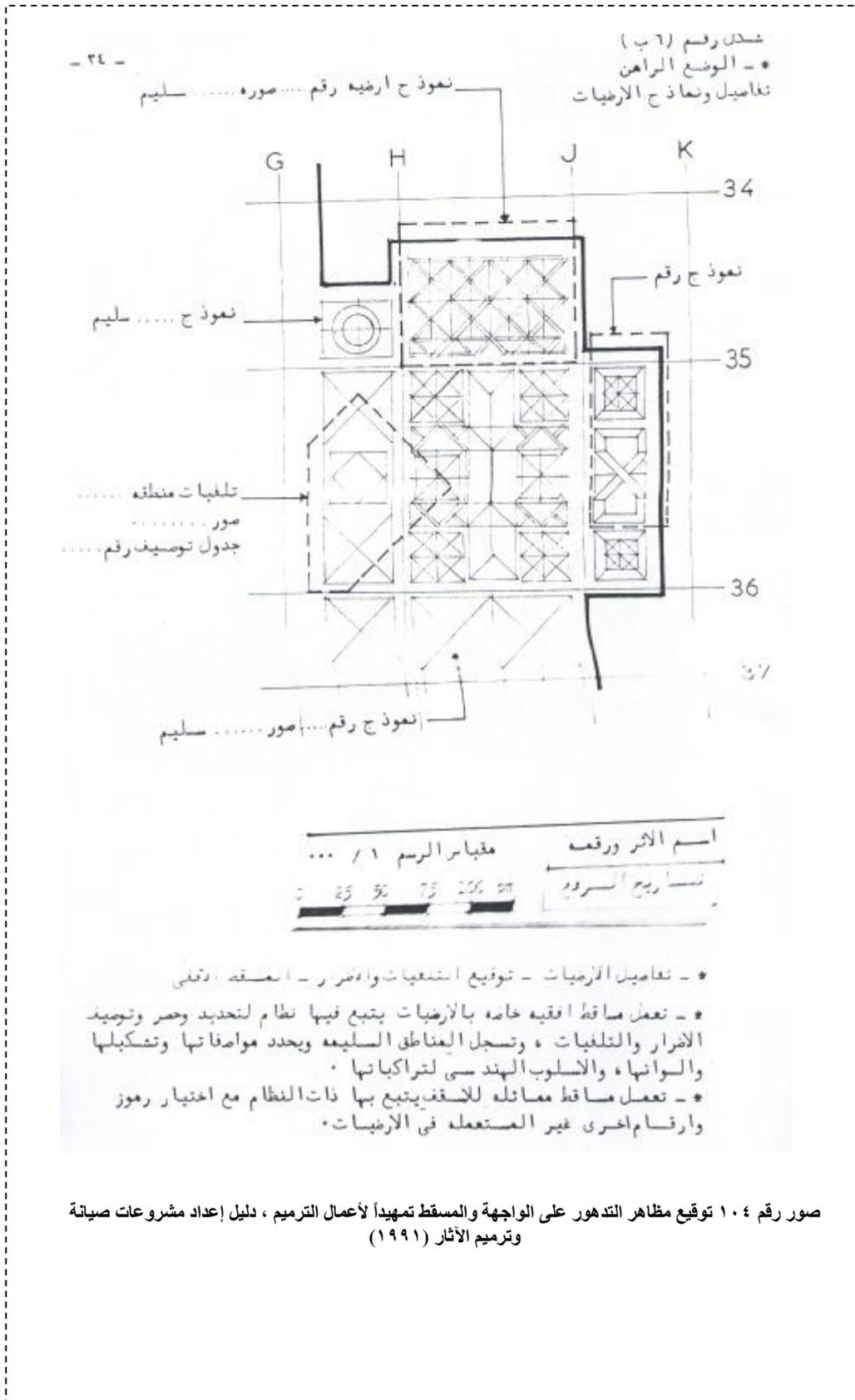
شكل رقم (٦)

* دراسات الوضع الراهن - نماذج الاضرار والتلفيات



الواجهه ال..... مناطق حصر الاضرار والتلفيات

صور رقم ١٠٣ توقيع مظاهر التدهور على الواجهة والمسقط تمهيدا لأعمال الترميم ، دليل إعداد مشروعات صيانة وترميم الأثار (١٩٩١)



ويمكن تتبع الفكر الإداري لمشروعات الحفاظ وتطوره منذ بدايته في عهد الهيئة من خلال وضع خطوات لعملية الترميم لتسيير عليها وهذه الخطوات ما أقرته الهيئة كمنهج لها قبل وضع ضوابطها الخاصة بمشروعات الحفاظ المتمثلة في دليل إعداد مشروعات صيانة وترميم الآثار ، ووجهت الهيئة في هذه الخطوات نحو ضرورة أعمال الدراسات والتوثيق الذي حدث به ثورة هائلة بظهور الميكرو فيلم ، ثم في عام ١٩٩١م بعد أن وضع الدليل نظمت جميع أوجه التعامل مع مشروعات الحفاظ وإدارتها عن طريق تحديد وظائف فريق العمل والمقاول بالإضافة إلى تحديد الأعمال المطلوبة والتوثيقات وخطط الترميم بتوقيتاتها مما أحدث تطور كبير في الفكر الإداري لمشروعات التعامل مع التراث المعماري الإسلامي بالقاهرة.

تطور الهيكل الوظيفي القائمين على عملية الحفاظ ليشمل جهة مشرفة والمعروفة باسم الاستشاري تقوم بإعداد ودراسة المشروع مع وجود مشرف دائم من قبل الهيئة أثناء تنفيذ مشروع الترميم ويعمل هذا المشرف تحت إشراف المختص بهذا القطاع من هيئة الآثار ، وفي هذه الفترة بدأ ظهور هيكل معد للمشروع أو الاستشاري كمرحلة متطورة تتطلبها إدارة مشروعات الحفاظ على أن تتولى الجهة الدارسة للمشروع الإشراف عليه مع وجود متخصص من كل المجالات من قبل الهيئة لضمان تنفيذ خطط الترميم بتوقيتاتها على الوجه الأكمل.

أحدثت هيئة الآثار المصرية تطوراً كبيراً في فكر إدارة التمويل حيث أسهمت هيئة الآثار في تجديد موارده والاعتماد على مصادر جديدة لم تستخدم من قبل مما سبب الانتعاش لمشروعات الحفاظ نظراً لتوافر احتياجاتها المالية وذلك من خلال ما يلي:

§ اعتبار البعثات الأجنبية مورد مالي جديد شرعي لتمويل عمليات الحفاظ.

§ فتح مناطق أثرية ومتحفية جديدة للزيارات مما زاد من عدد المترددين وبالتالي من إيرادات دخول هذه الأماكن الأثرية كالتالي:

. عام ١٩٧٨م قدر عدد الزوار المصريين والأجانب بـ ٣،١٦٤،٤٦٣ وبلغت الإيرادات ١،٦٧٩،٩٠٤ مليون جنيه.

. عام ١٩٧٩م قدر عدد الزوار المصريين والأجانب بـ ٣،٩١٦،٧٥٦ وبلغت الإيرادات ٢،٦٥٦،٧٦٧ مليون جنيه.

. عام ١٩٨٠م قدر عدد الزوار المصريين والأجانب ب
٤,٥١٢,٢٧٥ وبلغت الإيرادات ٤,٥٨٣,٠٠٧ مليون
جنيه.

. عام ١٩٨١م قدر عدد الزوار المصريين والأجانب ب
٤,٨٤٢,٠٢٦ وبلغت الإيرادات ٥,١٧٩,٥٩٦ مليون
جنيه.

. عام ١٩٨٢م قدر عدد الزوار المصريين والأجانب ب
٥,٠٠٣,٢٥٩ وبلغت الإيرادات ٦,٨٦٦,٦١٣ مليون
جنيه.

. عام ١٩٨٣م قدر عدد الزوار المصريين والأجانب ب
٥,٩٧٩,٥٠٥ وبلغت الإيرادات ١١,٢٨٩,٣٣٠ مليون
جنيه.

. عام ١٩٨٤م قدر عدد الزوار المصريين والأجانب ب
٦,٨٥٢,٦٨٧ وبلغت الإيرادات ١٢,٨٦٩,٨٨٣ مليون
جنيه.

§ الزيادة في رسوم التذاكر للزوار الأجانب بعد فتح أماكن جديدة لتغطية
نفقات الهيئة.

§ تدبير موارد بالعملة الصعبة عن طريق تنظيم سلسلة من المعارض
الأثرية في أوروبا و أمريكا واليابان اختيرت فيها القطع المناسبة والتي
تحتل التغليف والنقل والسفر وهذه المعارض درت على الهيئة عدة
ملايين من الدولارات^(١).

وهذا التنظيم الجيد لموارد الهيئة أدى إلى تمويل مشروعات الحفاظ من الموارد الذاتية
للهيئة مع الاعتماد أحياناً على الهبات والمساعدات الخارجية والتي تتدفق في صندوق خاص
يسمى (صندوق تمويل مشروعات المتاحف والأثار).

^١ أحمد قدرى و آخرون، تراثنا القومي بين التحدي والاستجابة (١٩٨٥)

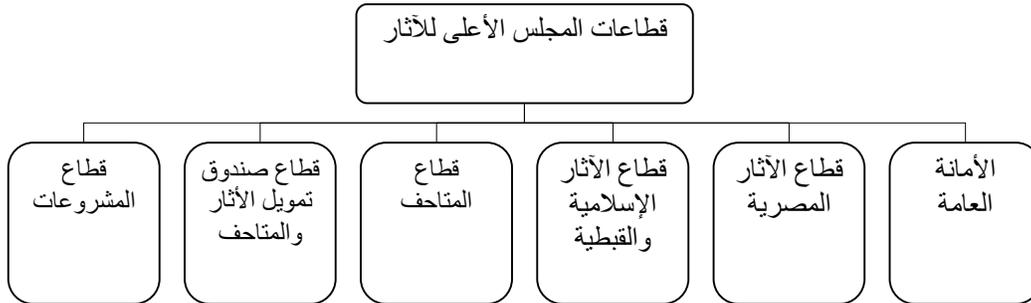
ومما سبق يتضح أن هيئة الآثار المصرية استطاعت أن تحدث تطوراً كبيراً في أكثر من مجال من مجالات الحفاظ لعل من أهمها على المستوى الفني والتنفيذي التأكيد على دور دراسات ما قبل التنفيذ وتنظيم خطط ومشتملات مشروع الترميم ، أما على المستوى الإداري فوضع جهة دراسة للمشروع تتولى الإشراف بطاقم من المتخصصين يشرف على مقاول يتبعه مجموعة من الإستشاريين لوضع مقترحات وحلول مشكلات الترميم التي لم تظهر أثناء وضع الدراسات الأولية أو دراسات ما قبل التنفيذ بالإضافة إلى إشراف متخصص من الهيئة مع الالتزام بالخطط المعتمدة من خبراء الهيئة ومتابعة تنفيذها كل ما سبق أصقل الفكر الإداري لمشروعات الحفاظ كنتاج تعاون كل هذه الخبرات مما ساعدنا على أتباع أسس علمية سليمة لم تتبع بمثل هذا النظام قبل عهد هيئة الآثار المصرية ، هذ بالإضافة إلى الدور الكبير الذي أسهمت به الهيئة في تطوير فكر إدارة التمويل.

الفصل الثالث : الفكر الإداري لمشروعات الحفاظ في عهد المجلس الأعلى للآثار

تم إنشاء المجلس الأعلى للآثار بعد ظروف عصيبة مر بها التراث المعماري الحضاري لمصر وذلك بعد زلزال ١٩٩٢م الذي نبه إلى حالة الإهمال التي أعترت الآثار جميعاً وذلك لغياب خطط ترميم شاملة للمناطق التاريخية تستوعب حالات الطوارئ و لغياب التنسيق مع جميع الجهات المعنية بالتراث وليس الهيئات المسؤولة عن الحفاظ فقط.

من هنا كانت نشأة المجلس الأعلى للآثار لوضع كل إمكانيات إدارة التراث في يد جهة واحدة كي تحقق أقصى و أكفاً استفادة من جميع الموارد المتاحة ، بالإضافة إلى أن مصر في ذلك الوقت حظت بإهتمام دولي للحفاظ على التراث ككل من قبل العديد من الجهات و الهيئات الأجنبية.

وعندما تعددت أوجه التراث الحضاري لمصر استلزم ذلك انفصال كل جانب من جوانب هذا التراث بإدارة منفصلة لإمكانية السيطرة على هذا التراث الجم وتلبية احتياجاته ، وتم الانفصال على هيئة ستة قطاعات تتبع جميعها المجلس الأعلى للآثار الذي أنشأ عام ١٩٩٤م ليتولى مهام هيئة الآثار المصرية برئاسة وزير الثقافة ، وكان قطاع المشروعات هو القطاع التنفيذي المسئول عن إدارة مشروعات الحفاظ (شكل توضيحي رقم ٩).



رسم توضيحي رقم (٩) قطاعات المجلس الأعلى للآثار (عن الباحثة)

وبانفصال قطاعات المجلس الأعلى للآثار وبدأ قطاع المشروعات في تنفيذ مشروعات الحفاظ طبقاً للخطط المعتمدة، ولأول مرة انفصلت بذلك الإدارة الهندسية عن قطاعات الآثار^(١).

^١ أماني السيد عبد الرحمن أحمد الرئيس، المواثيق والتوصيات الدولية للتعامل مع التراث المعماري والعمراني (٢٠٠٣)

ولعل من أهم تطورات الفكر الإداري في عهد المجلس الأعلى للآثار هو اتساع هيكل القائمين على إدارة الحفاظ ليشمل وزارات كاملة تكافتت كلها من أجل الحفاظ على هذا التراث. وإلى جانب قطاع المشروعات المنوط بتنفيذ مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي استمرت أيضاً أعمال المنح والبعثات في تنفيذ بعض المشروعات لتتقسم بذلك مشروعات الحفاظ على التراث إلى جزئين أولهما المشروعات التي أسندت للقطاع ليتولى فيها الإشراف على التنفيذ وثاني هذه المشروعات هي مشروعات المنح والبعثات الأجنبية والتي تتولى هذه الهيئات فيها الإشراف على التنفيذ وذلك مثل مشروع توثيق وترميم بيت السحيمي الذي قام بترميمه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وذلك كمشروع إسناد مباشر للدكتور أسعد نديم لتنفيذه ذاتياً والإشراف عليه^(١) وسيتم عرض مشروع ترميم مدرسة عبد الغني الفخري لتتبع الفكر الإداري لمشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي في عهد المجلس الأعلى للآثار.

١-٣-٣ مشروع ترميم مسجد ومدرسة عبد الغني الفخري (البنات)

١-١-٣-٣ الموقع

يقع مسجد ومدرسة عبد الغني الفخري المعروفة باسم جامع البنات بشارع بورسعيد (شارع الخليج المصري سابقاً) (صورة رقم ١٠٥)، وأولت لجنة الحفاظ على الآثار العربية هذا الأثر عناية كبيرة وأجريت فيه العديد من الترميمات والإصلاحات منها:

٢-١-٣-٣ الترميمات السابقة

- عام ١٨٩٣م إصلاح أشغال المباني والنجارة والنحاس
- عام ١٨٩٥م عمل بعض الترميمات المعمارية بالمنارة وغيرها من الأعمال
- عام ١٨٩٦م أشغال الدهانات وترميم المسجد والمنارة
- عام ١٨٩٧م أعمال الرخام بالأرضيات وتجديد الواجهه والمنبر
- عام ١٩٠٥م أوقفت مصلحة الاوقاف وقف لإصلاح المسجد من ريعه

٣-١-٣-٣ مظاهر التدهور

- تدهورت حالة المسجد نتيجة عدة أسباب منها:
- هبوط غير منتظم بالأساسات نتيجة لإنضغاط التربة أسفل الحوائط لضعف التربة وتخلخل منسوب المياه الجوفية أسفلها
- حركة المرور الكثيفة بشارع بورسعيد

^١ اللجنة العلمية لوزارة الثقافة، القاهرة التاريخية (٢٠٠٢)

- تسرب المياه من شبكات التغذية والصرف
- تهالك طبقات العزل الأفقي والطبقات أعلاها مما يؤدي إلى تراكم مياه الأمطار على الأسطح وذلك أثر على حالة الأسقف الخشبية المزخرفة
- تأثير زلزال أكتوبر ١٩٩٢م والشروخ والميل في الحوائط اللذان نتجا عن الزلزال^(١)

٣-١-٤ دراسات ما قبل التنفيذ

- بدأ المشروع بأعمال الصلب ودرء الخطورة لتأمين المبنى نتيجة الإزاحات وحركة المسجد بعد زلزال ١٩٩٢م (صورة ١٠٦)، ثم استمرت نفس الاتجاهات الخاصة بفكر إدارة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي والتي طورتها الهيئة والمتمثلة في دراسات ما قبل التنفيذ التي أنقسمت إلى:
- إعداد وتجهيز البيانات الخاصة بالدراسات التاريخية وتقارير الترميمات السابقة وكذا التوثيق القديم للعناصر الموجودة بالمسجد
- تسجيل المشاكل ومظاهر التدهور لعمل تصور كامل لحالة الأثر (صورة ١٠٧)

- الرصد والتوثيق المساحي للأثر والبيئة المحيطة حوله
- بالإضافة إلى عمل دراسات متكاملة وأبحاث واختبارات فنية ومعملية مثل:
- دراسات التربة والأساسات والإتزان الإنشائي
- الدراسات الخاصة بأعمال الترميم المعماري والدقيق ودراسات الكهرباء والتغذية والصرف

٣-١-٥ التنفيذ

- تلى مرحلة الدراسات وضع خطة العمل نتيجة هذه الدراسات التي على أساسها يتم تحديد زمن التنفيذ وتحديد الهيكل الوظيفي المطلوب ومن ناحية التنفيذ فتمت طبقاً للتتابع الآتي:
- أعمال تدعيم الأساسات وتم ذلك بعمل خوازيق أبرية وحقن الحوائط أعلى المخدات الخرسانية
- أعمال الترميم المعماري للحوائط والأرضيات والأسقف الخشبية والدرج وأعمال النجارة (صور رقم ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥)

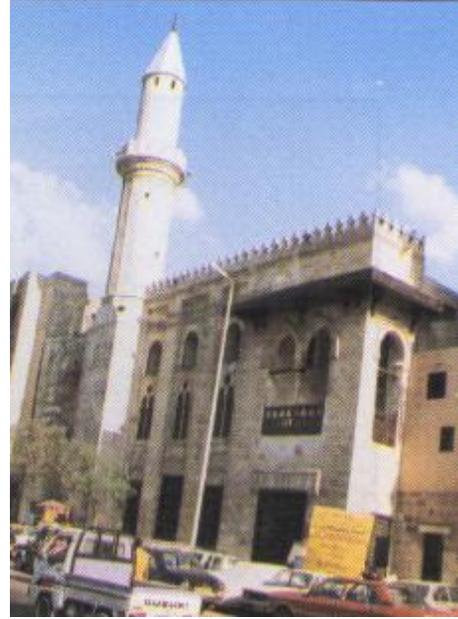
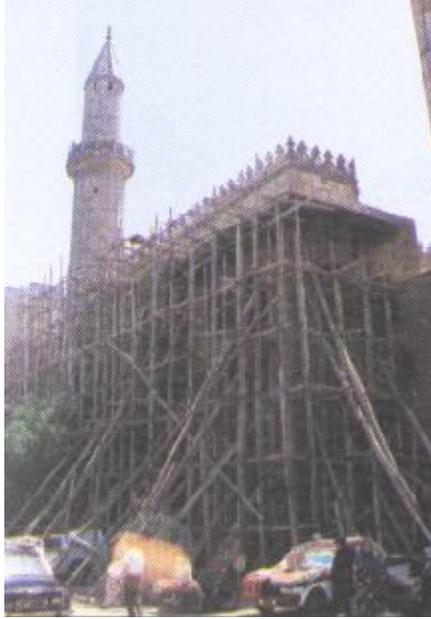
^١ المجلس الأعلى للأثار، مسجد ومدرسة عبد الغني الفخري (جامع البنات) (١٩٩٩)

- . الأعمال الصحية واستبدال شبكات الصرف والتغذية
- . الأعمال الكهربائية وتغيير لوحات الاضاءة وتركيب وحدات إضاءة جديدة
- . أعمال الترميم الدقيق
- . إزالة التعديلات على الأثر^(١) (شكل توضيحي رقم ١٠)

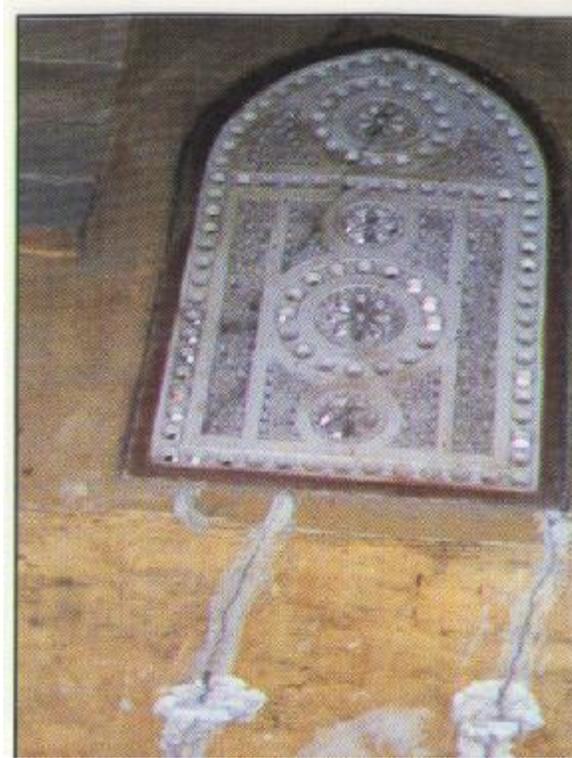
^١ المجلس الأعلى للآثار، مسجد ومدرسة عبد الغني الفخري (جامع البنات) (١٩٩٩)



رسم توضيحي رقم (١٠) مراحل مشروع ترميم مسجد ومدرسة عبد الغني الفخري (عن الباحثة)



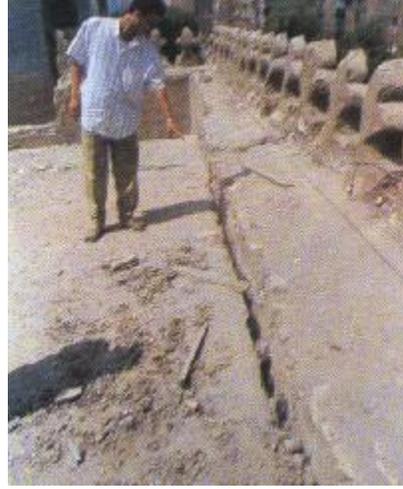
صور رقم ١٠٦،١٠٥ أعمال الصلوات أثناء بداية أعمال الترميم و إلى اليمين بعد الترميم ، عن كتاب
مسجد ومدرسة عبد القني الفخري (جامع البنات) ١٩٩٩



صورة رقم ١٠٧ طبقة البياض المتدهورة ويظهر عليها بعض الشروخ ، عن كتاب مسجد
ومدرسة عبد القني الفخري (جامع البنات) ١٩٩٩



صور رقم ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١ مدرسة عبد الغني الفخري قبل وبعد الترميم ، عن كتاب مسجد ومدرسة عبد الغني الفخري (جامع البنات) ١٩٩٩



صور رقم ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥ مدرسة عبد الغني الفخري قبل وبعد الترميم ، عن كتاب مسجد ومدرسة عبد الغني الفخري (جامع البنات) ١٩٩٩

مما سبق عرضه لاحظنا استمرار نفس مبادئ الفكر الإداري لهيئة الآثار المصرية في تنظيم العملية الإدارية بترتيب الأولويات بدءاً من أعمال درء الخطورة ثم عمل الدراسات والتوثيق إلى وضع خطة المشروع والتنفيذ الذي يتم وفقاً للخطة الموضوعية ويتم متابعة التنفيذ من قبل وزارة الثقافة ممثلة في جهاز إشراف متخصص في شتى مجالات الحفاظ بالإضافة إلى استشاري مشرف على الأعمال وهو القائم بأعمال الدراسات وأيضاً مقاول منفذ يتبعه طاقم من الاستشاريين لوضع مقترحات وحلول مشكلات المشروع التي لم تظهر أثناء إعداد الدراسات وتعرض هذه الحلول على اللجنة الاستشارية لوزارة الثقافة لاعتماد هذه الخطط للتنفيذ، هذا ومع استمرار نفس موارد التمويل التي كانت موجودة خلال فترة هيئة الآثار المصرية ولكن مع التوسع في عمل المعارض الدولية، ويلاحظ استمرار الدعامات الفكرية التي ارستها هيئة الآثار المصرية في كل من تنظيم العملية الإدارية وتنظيم الهيكل الوظيفي للقائمين على مشروع الحفاظ بالإضافة فكر التمويل مما يؤكد على الاستفادة من الخبرة التراكمية السابقة و استخدامها وتطويرها في عهد المجلس الأعلى للآثار.

خلاصة الباب الثالث:

انقسم الباب الثالث إلى ثلاثة فصول أختص الفصل الأول بالفكر الإداري في عهد لجنة الحفاظ على الآثار العربية بدأت من هنا النزعة الوطنية لفكر مشروعات الحفاظ في الظهور والذي ظهرت من خلال طلب نظارة الأوقاف لإنشاء دائرة لفنونها وصناعاتها ومن هنا نشأت لجنة الحفاظ على الآثار العربية التي أحدثت تطور كبير في تحديد متطلبات مشروعات الحفاظ وعلى أساس تحديد هذه المتطلبات قسمت هيكلها الوظيفي إلى القومسيون الأول والقومسيون الثاني، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بالتوثيق والرفع المعماري مما ساعد في حفظ بيانات العديد من الآثار والأستفادة بها في أستكمال ما فقد من هذه الآثار عن طريق هذه التوثيقات سواء المعمارية أو الفوتوغرافية ولم يظهر تطور كبير من ناحية التمويل وتعتبر فترة مصلحة الآثار آخر فترات لجنة الحفاظ على الآثار من أهم التطورات أيضاً نظراً لأتجاهها لتأكيد مفهوم النزعة الوطنية الخاصة بفكر إدارة الحفاظ عند أخذ القرار بتمصير الجهة المنوطة بأعمال الحفاظ هذا من الجانب الإداري مع أتجاه الفكر نحو الفكر الشامل لكامل المنطقة كما ظهر في مشروع إعادة تخطيط قاهرة الفاطميين لتخطو بذلك إدارة الحفاظ نحو الفكر المتكامل للمنطقة التاريخية، مع استمرار نفس الفكر التنظيمي للهيكل الوظيفي للقائمين على إدارة الحفاظ فيما عدا انفصال اللجنة إلى لجنتين أحدهما للآثار الإسلامية و الأخرى للآثار المصرية مع أختفاء القومسيونات الأجنبية.

تناول الفصل الثاني أنتقال أعمال لجنة الحفاظ على الآثار العربية إلى هيئة الآثار المصرية والتي بالوصول إليها استقرت النزعة الوطنية لإدارة الحفاظ وذلك بعد تمصير الهيئة في فترة مصلحة الآثار وبدأت الهيئة من هنا التطوير في الفكر الذي أرسته لجنة الحفاظ على الآثار العربية و أحدثت نهضة على كافة المستويات فنياً في تحيد خطوات أعمال الترميم وتنفيذياً بوضعها دليل إعداد مشروعات صيانة وترميم الآثار أما على المستوى الإداري والهيكل الوظيفي للقائمين على إدارة مشروعات الحفاظ فأعدت أكثر من جهة تعاونت جميعاً لخدمة مشروعات الحفاظ مع الأهتمام الشديد بمرحلة الدراسات ووضعت لها جهة خاصة للقيام بها بالإضافة إلى طاقم الخبراء الذي يتبع الهيئة و آخر يتبع المقاول بخلاف طاقم الاستشاريين الذي يتبع الجهة الاستشارية لتتكاتف كل هذه الخبرات نحو انقاذ تراث مصر، هذا بالإضافة إلى ثورة الميكروفيلم و حفظ هذه الخبرات و التوثيقات والنهضة الكبيرة التي أحدثتها الهيئة في فكر التمويل.

أما الفصل الثالث فعرض الفكر الإداري للمجلس الأعلى للآثار الذي نشأ نتيجة تعدد أوجه التراث الحضاري التي استلزمت تعدد الجهات الادارية ومع أن هيئة الآثار لعبت دوراً

كبيراً في فكر إدارة الحفاظ وأحدثت نهضة كبيرة على كافة المستويات إلا أنها لم تكن معدة لاستيعاب حالات الطوارئ وذلك ما حدث أثناء زلزال ١٩٩٢م ومن هنا كان وجود المجلس الأعلى للآثار لوضع أمكانيات إدارة التراث في يد جهة واحدة مع الأستمرار على نفس الخطوات التي وضعتها الهيئة من حيث تنظيم الهيكل الوظيفي للقائمين على إدارة الحفاظ ومن حيث فكر إدارة التمويل ، ولكن الاختلاف الكبير في وضع كافة الوزارات المعنية بتراث مصر معاً في هيكل وظيفي واحد تحقيقاً للفكر الشامل الذي بدأته مصلحة الآثار لتصل مصر إلى أكمل نظم إدارة الحفاظ منذ بداية نشأة إدارة الحفاظ في مصر في عهد المجلس الأعلى للآثار.

المجلس الأعلى للآثار	هيئة الآثار المصرية	لجنة الحفاظ علي الآثار العربية	
استمرت نفس أفكار إدارة الحفاظ الخاص بفهم الهيئة فيما عدا التوجه نحو مشروعات الحفاظ علي كامل مناطق التراث وليس التفكير في الآثار كحالات منفردة .	تطور فكر الحفاظ وإدارته كثيراً فتم وضع خطوات لتنظيم أعمال الترميم ثم تم وضع ضوابط تنظيمية نظمت جميع أوجه التعامل مع مشروعات الحفاظ مع الاهتمام بأعمال التوثيق والدراسات.	ظهر فيه تقسيم أعمال شديدة الخطورة أو الأعمال التحضيرية كجزء أول لمشروع الحفاظ بالإضافة إلي تطور أعمال التوثيق والتنفيذ مع اتجاه آخر في هذه المرحلة نحو الفكر الشامل لكامل المنطقة التاريخية كما ظهر في مشروع زيادة تخطيط قاهرة الفاطميين.	الفكر الإداري لمشروعات الحفاظ
شمل هيكل القائمين علي مشروعات الحفاظ في شرحه للدراسات بخلاف المقاول المنفذ هيئة الآثار كنتاج لتطور فكر الحفاظ في عهد الهيئة بالإضافة إلي اللجان الدائمة بوزارة الثقافة لاعتماد خطط الحفاظ.	شمل هيكل القائمين علي مشروعات الحفاظ في شرحه للدراسات بخلاف المقاول المنفذ هيئة الآثار كنتاج لتطور فكر الحفاظ في عهد الهيئة.	اتسع هيكل القائمين علي مشروعات الحفاظ لينقسم إلي قومسيون أول وثاني تبعاً لتقييم مشروعات الحفاظ أختص الأول بأعمال الحصر والتسجيل والتوثيق ووضع خطط الترميم والآخر أختص بإدارة أعمال التنفيذ.	تطور هيكل القائمين علي مشروعات الحفاظ
استمرت نفس أفكار التطوير الخاصة بفكر التمويل الذي أرسته الهيئة ولكن بتوسع في نفس الاتجاهات.	تم الاعتماد علي مصادر تمويل جديدة في عهد الهيئة من ضمنها فتح أماكن ومزارات جديدة وعمل معارض دولية وتمويل البعثات مما ساعد في حدوث نهضة لفكر إدارة التمويل لمشروعات الحفاظ .	ظل معتمداً علي ريع الأوقاف وعلي أعمال البعثات الأجنبية.	نظام التمويل
- التنسيق بين الوزارات لتحقيق الخطط التنموية للمناطق التاريخية.	- عدم استيعاب الطوارئ كزلزال ١٩٩٢ . - عدم الاتجاه نحو الحلول الشاملة لكامل المنطقة التاريخية.	- التفكير في الآثار كحالات فردية - ضعف نظام التمويل - السيطرة الأجنبية علي المشروعات بثقافة أجنبية	أهم سلبيات هيئات الحفاظ علي التراث

جدول رقم (٦) الهيئات المسؤولة عن إدارة الحفاظ منذ نشأته في مصر

الباب الرابع: عرض تجارب تطبيقية لإدارة مشروعات

الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي

من خلال الباب السابق الذي تم التعرض فيه للجهود الوطنية لعملية الحفاظ رأينا تواصل الفكر الإداري الناتج عن المراحل التاريخية المختلفة لجهود الحفاظ ومع تطور هذا الفكر تطور بالتالي الهيكل الوظيفي للقائمين على إدارة مشروعات الحفاظ مع التطوير المستمر لنظام التمويل الخاص بمشروعات الحفاظ ، ولقد أستوجبت حالة التراث المعماري وجود مشروعات شاملة للحفاظ تهتم بالمنطقة ككل ونظراً لظروف التراث المعماري الإسلامي ومتغيراته العديدة التي تطلبت وجود نظام إداري يتسم بالمرونة لمواجهة أي مستجدات تواجه مشروعات الحفاظ كما حدث في عدم قدرة هيئة الآثار في مواجهة نتائج زلزال ١٩٩٢م مما استدعى إنشاء المجلس الأعلى للآثار وكان طبيعياً أن يقوم الفكر الإداري للمجلس الأعلى للآثار علي الدعامات التي أرسنها المراحل الفكرية السابق التعرض لها ،ومن هنا وجب دراسة نموذج يعكس فكر إدارة الحفاظ الحالي كنتاج نهائي للمراحل التاريخية المختلفة وذلك من خلال دراسة فكر المجلس الأعلى للآثار في الأهتمام بكامل المنطقة التاريخية وذلك من خلال مشروع تطوير القاهرة التاريخية ، ولكي نتمكن من دراسة هذا المشروع ومتطلباته يجب أولاً أن نتعرف على حجم المشكلة التي واجهت التراث المعماري بعد زلزال ١٩٩٢م وقبل أنقاذ العديد من الآثار على يد المجلس الأعلى للآثار ، و أيضاً سيتم عرض نموذج من مشروعات التراث العالمي وهو مشروع إعادة إحياء حلب القديمة للتعرف على الفكر الإداري لمشروعات الحفاظ خارج مصر ، ومن خلال عرض هاتين التجريبتين سنحاول التوصل إلى محاور تطور الفكر الإداري لنصل إلى نظم أكثر مناسبة لتراثنا المعماري ، وتم اختيار التجريبتين نظراً لأنهما من المشروعات المسجلة كمناطق تراث عالمي، مع التركيز على إدارة الحفاظ على المناطق التاريخية في كلا النموذجين لأستخلاص عوامل تنمية و تطوير المناطق التاريخية .

الفصل الأول : دراسة فكر إدارة مشروع الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي

بالقاهرة التاريخية

نشأ مركز دراسات وتنمية القاهرة التاريخية لتعميق الوعي الثقافي والتراثي للمنطقة التاريخية وللتوجيه نحو نظرة شاملة للتراث ككل فيعتبر هذا المشروع مركز متخصص في عمليات التخطيط والتنمية يعتمد علي مجموعات عمل متخصصة وهو تابع للمجلس الأعلى

للآثار، ويختص بدراسة وتوجيه وتنسيق كافة أعمال تنمية القاهرة التاريخية للوصول إلي الهدف الفعلي للمشروع وهو إعلان القاهرة التاريخية كمحمية تراثية وإنشاء قاعدة بيانات حديثة لها معتمدة علي تقنيات نظم المعلومات الجغرافية بالإضافة إلي تفعيل مبدأ المشاركة الشعبية وإعادة استخدام الآثار⁽¹⁾، وللبدء في هذا المشروع تم اتخاذ بعض خطوات هامة لتكون هي البداية الفعلية لمشروع تطوير القاهرة التاريخية.

٤-١-١ الدراسات الأولية قبل تنفيذ مشروعات الحفاظ

٤-١-١-١ إعداد دراسة تاريخية وأثرية شاملة عن المباني الأثرية بداية من وثيقة إنشاء الأثر مروراً بالتغيرات المعمارية التي تمت علي الأثر بعصوره التاريخية ثم مروراً بتوثيق وتجميع كل أعمال الترميم التي تمت في المبني حتي الوقت الحالي مع تجميع كل الوثائق والصور الفوتوغرافية - كراسات لجنة حفظ الآثار - الرسومات المعمارية للمباني من خلال الرحالة والحملة الفرنسية ثم رسومات لجنة حفظ الآثار .

٤-١-١-٢ حصر مظاهر التدهور الواضحة بالمباني الأثرية مظاهر تدهور معمارية - مظاهر تدهور إنشائية - مظاهر تدهور بيئية - مظاهر تدهور زخارف، وقد تمت أعمال التوثيق والحصر لمظاهر التدهور لتحديد الإطار العام والفكر الأمثل لمشروع الترميم الذي يجرى إعداده بمعرفة المكاتب الاستشارية المتخصصة .

٤-١-١-٣ تأهيل عدد من المكاتب الاستشارية المتخصصة وكذا المراكز الهندسية والبحثية بالجامعات المصرية المتخصصة للعمل في هذا المجال وقد تم تأهيل عدد ٩ مكاتب استشارية ومركز علمي من إجمالي ٤٧ مركز متقدم من خلال مسابقة تم طرحها داخل مصر .

٤-١-١-٤ تأهيل عدد من شركات المقاولات للعمل بالمشروع تكون لها سابقة الخبرة في مجال ترميم الآثار أو أي من مقوماته التقنية والمادية حيث تم تأهيل عدد ٨ شركات كبرى - عدد خمس شركات منها تعمل فعلاً في مجال الترميم وثلاثة منها ليس لديها خبرة سابقة ولكن لديها المقومات التقنية والمادية للأستعانة بكل الخبرات المطلوبة سواء كانت خبرات محلية أو دولية من إجمالي ٥٢ شركة تقدمت للمسابقة .

٤-١-١-٥ اختيار مجلس علمي من كل الخبرات في مجال الحفاظ والصيانة من الجامعات المصرية والمجلس الأعلى للآثار لتولي المسؤولية العلمية لمراجعة مشروعات الترميم التي

¹ خالد عبد العزيز عثمان عبد العزيز، تفعيل إدارة الحفاظ (نموذج لإدارة وتمويل وتنفيذ مشروعات الحفاظ)، (٢٠٠٤)

يقوم الإستشاري بإعدادها وكذا متابعة أعمال التنفيذ بالمواقع تضم في عضويتها أكثر من ٢٠ خبير وأستاذ جامعي في مجال ترميم المواقع الأثرية والمباني الأثرية .

٤-١-١-٦ إعداد خطة عمل طبقاً للمواثيق والأعراف الدولية تمثل منهج العمل والخطوط العريضة وفلسفة مشروعات الترميم^(١) .

٤-١-٢ سياسات ومحاور مشروع الحفاظ على القاهرة التاريخية

استكمالاً للدراسات الوافية التي أسندتها مشروعات الحفاظ تم اتخاذ عدة سياسات ومحاور لتنمية القاهرة التاريخية بهدف الارتقاء بالبيئة العمرانية العامة لها وذلك بالتوازي مع النهوض بالبيئة الاقتصادية والعمرانية .

من الناحية العمرانية هدف مشروع تطوير القاهرة التاريخية هو الحفاظ علي الثروة الأثرية بتقسيم القاهرة التاريخية إلي مجموعات أثرية لكل منها بؤرة خاصة يمكن عمل تنمية عمرانية بها عن طريق ربط هذه البؤر بمسارات ثقافية وسياحية هامة لتكون هذه البؤرة هي محور التنمية للمنطقة المحيطة ككل .

هذا بالإضافة إلي أن مشروع التنمية والتطوير للقاهرة التاريخية هدف إلي تحويل المناطق التراثية إلي نقط جذب سياحية تستقطب أستثمارات لتنعش حركة النمو الاقتصادي بما لا يتعارض مع الطبيعة الأثرية للمنطقة مثل معاهد التدريس الحرفي والصناعات التقليدية ولتحقيق هذه السياسات تم تحديد مجموعة من الأسس العامة التي يستوجب مراعاتها ودراستها لتحقيق هذه السياسات وهي :

§ دراسة المشاكل العمرانية للمحيط العمراني المباشر والأشمل للمكونات

الأثرية بالمنطقة وذلك لتحديد سبل التعامل العمراني والبصري والاجتماعي والاقتصادي

§ تأكيد عوامل ومقومات التكامل بين مناطق الدراسة بعناصرها ومكوناتها

حتى تشمل القاهرة التاريخية ككل

§ استنباط نسيج حضري نابع من المراجع التاريخية للمنطقة يمكن من خلاله

التعامل مع المواقع الخربة بالمنطقة كإحياء الأنماط العمرانية التاريخية مثل المسكن والربيع والوكالة والخانقاه وغيرها

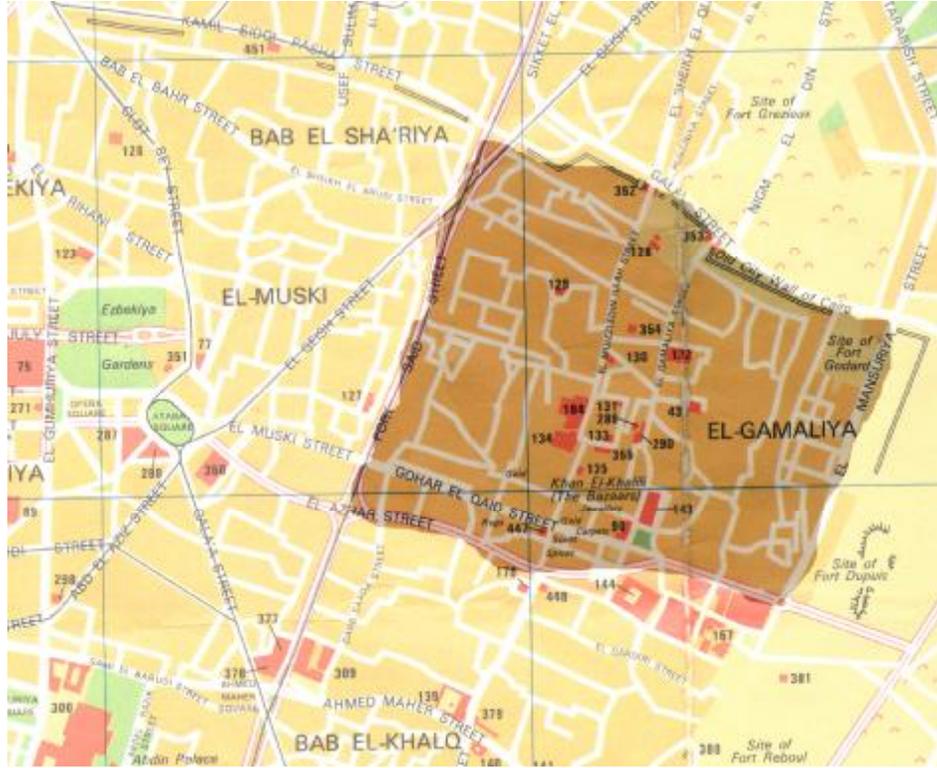
^١ اللجنة العلمية لوزارة الثقافة ، القاهرة التاريخية (٢٠٠٢)

- § إحياء الطابع الوظيفي التراثي للمنطقة باعتبارها من أهم وسائل تحقيق الارتقاء بالطابع العمراني والمعماري وتحقيق إيجابيات العلاقة التأثيرية بين المنطقة كبيئة معاشة وبين الفرد كمتعايش لتحقيق عوامل الانتماء ومفاهيم الحيوية العمرانية
- § ترشيد مسارات الحركة الآلية بالمنطقة وذلك من خلال تحديد درجاتها ومستويات الحركة مع التقليل ما أمكن من الحركة الآلية ومراعاة الأعراف التخطيطية والعمرانية هذا إلى جانب تجنب المرور العابر في المنطقة
- § التوافق بين التشيكلات المعمارية والعمرانية لما هو مقترح وبين ما هو قديم وتراثي عند التعامل مع العناصر المضافة لكتلة المنطقة البنائية
- § عدم المبالغة في الخلطة والتفريغ حول مباني الآثار بالمنطقة بغية إبرازها وإنما يتأتي التعامل معها بأدراجها في بنية المنطقة ودراسة العلاقة بينها وبين ما يمكن اقتراحه من أنشطة مستجدة في المنطقة
- § دراسة الصورة البصرية والذهنية للمنطقة بحيث يمكن من خلالها تحديد المداخل والمسارات للمستعملين والسائحين وبالصورة التي تزيد من ثراء المكون التراثي بالمنطقة
- § إحياء الوكالات المتخصصة القديمة في إنتاج وبيع سلعة معينة لزيادة القدرة التنافسية التي تؤدي إلي تحسين نوعية الإنتاج وخفض الأسعار ودعم الطابع الخاص للمكان مع دعم شارع المعز ببعض الأنشطة السياحية والخدمية كالفنادق ومناطق العرض والمطاعم والكافتيريات والمقاهي
- § تفعيل دور المؤسسات غير الحكومية و المشاركة الشعبية للأستفادة بطاقات وإمكانيات كل من المجتمع المحلي و المؤسسات الأهلية غير الحكومية اعتماداً على مفهوم الشراكة التنموية بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص
- § التثقيف و التوعية الحضارية التي تتوجه إلى السكان المقيمين و السائحين و الزوار لإحياء المعاني و الأحداث المرتبطة بالقاهرة التاريخية لخلق نواة الحفاظ عليها من خلال هذه البرامج الخاصة بالتوعية

٣-١-٤ حدود المنطقة التاريخية

تحتل القاهرة التاريخية مساحة ٨٧,٣ كيلو متر مربع ويقطنها حوالي ٣١٠,٥٠٠ نسمة وحدد الكثير حدودها بين باب الفتوح شمالاً وجامع أحمد بن طولون جنوباً وشارع بورسعيد غرباً وطريق صلاح سالم شرقاً (صورة ١٢٧)، ولكن عندما ننظر إلى الآثار الإسلامية التي حوتها القاهرة التاريخية نجد العديد من الآثار خرج عن نطاق المنطقة المحددة من قبل مثل قلعة صلاح الدين الأيوبي ومقابر المماليك وأنوية الفتح الإسلامي الأول عند فتح مصر عام ٦٤١ هـ المتمثل في مدينتي الفسطاط والعسكر^(١).

^١ اللجنة العلمية لوزارة الثقافة ، القاهرة التاريخية (٢٠٠٢)



صورة رقم ١٢٧ خريطة توضح حدود المنطقة الشمالية من القاهرة التاريخية والتي بدأت فيها المرحلة الأولى للإنقاذ والترميم ، هيئة المساحة (٢٠٠٢)

وظهرت بالقاهرة التاريخية أكثر من محاولة حفاظ سبق ذكرها في الباب الأول وظهر في هذه المراحل السابقة لعمليات الحفاظ العديد من المشكلات التي مازال لها عميق الأثر حتى الآن، والتي كانت السبب في محاولة عمل حفاظ شامل لكل الآثار الإسلامية وليس لآثار معينة وذلك لأن هذه المشكلات عامة وتتطلب حلول منظمة وشاملة لجميع الآثار ، وبعد التعرض للدراسات التي قام بها المشروع وكما سبق ذكره كان ضروري أن نتعرف على المشكلات التي يعاني منها التراث لمعرفة نوع الإجراءات المطلوبة للتعامل مع هذه المشكلات ولتحديد اتجاهات الفكر الإداري لمشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي.

٤-١-٤ التحديات و المشكلات التي تواجه المنطقة التاريخية بالقاهرة

نتيجة لغياب المخططات الملائمة لتنمية المنطقة فقد أثر ذلك سلباً عليها مما جعلها تعاني من التدهور والتداعي بسبب افتقاد مبانيها إلى الصيانة الدورية بالإضافة إلى قصور شبكة البنية الأساسية والمشكلة الأكبر هي تضارب القرارات بين اختصاصات الأجهزة الإدارية المختلفة المسؤولة عن المنطقة مما يؤخر قرارات ارتقاء وتطوير هذه المنطقة ويمكن تفصيل هذه المشاكل كالآتي^(١) (شكل توضيحي رقم ١٢) :

٤-١-٤-١ المشاكل الناجمة عن وجود سكان بالمبنى الأثري:

- صعوبة إخلاء المباني الأثرية من السكان وخاصة بوجود قانون حماية الآثار مادة ١٣ والذي لا يجيز نزع الملكية للعقار الأثري ولكن تؤول مسؤولية الحفاظ عليه إلى المالك بعد أن يسجل كآثر وذلك لمالكي الآثار بأوراق رسمية(صور ١٢٨،١٢٩)
- عدم قدرة سكان المبنى الأثري على القيام بأعمال الصيانة و المتابعة التي تحتاج إلى كوادر فنية خاصة ومدربة لصيانة الأثر وقد يسبب غياب الوعي بقيم التراث المعماري إلى إهمال هذه المباني خاصة وهي مملوكة لأفراد(صور ١٣٠،١٣١)
- صعوبة إجراء أعمال التجديد والترميم للمباني الأثرية الأهلة بالسكان(صورة ١٣٢) نظراً لضيق المكان وعرقلة العمليات الفنية بالإضافة إلى الخطورة التي تتواجد في الآثار بسبب قدمها وتداعي معظمها، بالإضافة إلى التكوين المعماري

^١ اللجنة العلمية لوزارة الثقافة ، القاهرة التاريخية (٢٠٠٢)

للعمارية الإسلامية مثل السراييب والطرقاات والأقبيية ومعظم العناصر التي يشتهر بها الأثر الإسلامي مما قد لا يتيح حرية الحركة إلا في حالة إخلاء الأثر .
غياب الخدمات والمرافق بالمباني الأثرية مما أدى إلى اجتهاد السكان ذاتياً لإيفاء متطلباتهم مثل مد مواسير الماء والكهرباء وإدخال الصرف الصحي ،
(صور ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥)
وذلك أدى إلى زيادة تدهور المباني الأثرية وزيادة منسوب المياه الجوفية وهي أكبر المشكلات التي تواجه الأثار^(١) .

٤-١-٤-٢ المشاكل الناجمة عن تكديس السكان بالمنطقة التاريخية:

- الضغط على المرافق مما قد يسبب إنهيارها ويضر بالأثار
- زيادة النمو العشوائي للمساكن نتيجة التكدس السكاني والأسر الممتدة التي تصر على العيش في نفس المكان مما يضطرها لإضافة أجزاء على البناء الاصيل لتفي بأحتياجات قاطنيها (صورة ١٣٦)
- ظهور المباني الحديثة يشوه المناطق الأثرية بصريا ولا يتناسب مع القيمة التاريخية والجمالية لهذه المناطق الأثرية ، والبناء الحديث الممتد لأدوار عديدة يمثل عبئاً سكنياً زائد على المرافق نظراً لاستيعاب هذه العمارات عدد أكبر من السكان (صورة ١٣٧)
- وسائل المواصلات الحديثة تسبب تلوث للبيئة الأثرية لتفاعل عوادم السيارات مع الهواء فتؤثر بالتالي على الأحجار والطوب وهما المكونان الرئيسيان لمعظم الأثار الإسلامية^(٢)
- وجود حركة دائمة داخل المبنى من قاطنيه مما قد يؤثر على سلامة الأثر وأيضاً أعمال التغييرات (السابكة) التي تؤثر سلباً على الأثر
- التعديلات التي تتم على المبنى الأثري وفقاً لمتطلبات السكان المعيشية وذلك بارتجال معالجات وتعديلات مستمرة بالأثر مثل تكييف المكان وغيرها
- وجود سكان بالأثر لا يحقق الاستفادة القصوى منه بسبب أنه يحد من إمكانيه استخدامه

¹ سهير زكي حواس، المشاكل التي تواجه الحفاظ على التراث بالمناطق ذات القيمة التاريخية والأهله بالسكان في قلب القاهرة (١٩٩٣)
² سهير حواس ، نفس المرجع السابق

٤-١-٣ مشكلة المياه الجوفية

تأثرت معظم مباني القاهرة التاريخية بالتغيرات البيئية المحيطة بها ومن ضمنها مشكلة المياه الجوفية وازدياد نسبها بفعل الرطوبة المتسربة للمباني الأثرية من المياه تحت السطحية كأحد مصادر التدهور الرئيسية ونظراً لحجم هذه المشكلة وتأثيرها الكبير على الآثار ظهرت عدة هيئات معنية بدراساتها مثل :

- أ- معهد بحوث المياه الجوفية
 - ب- الهيئة القومية للاستشعار عن بعد
 - ج- الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي
 - ح- وزارة الثقافة
 - خ- الجامعات ومراكز البحوث
- قامت هذه الهيئات بعمل جسات لكل وحدة أثرية وأنشأت قاعدة بيانات أوجدت تصوراً مبدئياً للمشكلة وأسلوب حلها كالآتي:

- تصور لمصادر المياه الجوفية وأماكنها، (صور ١٣٨، ١٣٩)
 - تحديد التباين في نوعيتها وإنعكاس ذلك على مواد البناء والإتزان الإنشائي للآثار المتأثرة بمشكلة المياه الجوفية
 - تحديد أوجه القصور في البيانات الموجودة وكيفية إستكمالها
 - وضع رؤية لأساليب الحل والعلاج وترجمة ذلك لحل المشكلة لكل آثار القاهرة التاريخية
- نتجت عن هذه الدراسات أنه يوجد خزان مياه جوفية أسفل القاهرة الكبرى ويمكن تقسيم موارد هذا الخزان كما يلي:

- مياه متسربة من شبكات الصرف الصحي و شبكات التغذية بالمياه ويعرفها معا باسم المياه تحت السطحية Super Surface Water (صورة ١٤٠)
- مياه رشح متسربة من خلال طبقات التربة المسامية والقادمة من نهر النيل والقنوات المائية الموجودة في القاهرة
- مياه متجمعة من الامطار والسيول متسربة من خلال مسامية التربة أو من خلال الطبقات الصخرية التي تعاني من نظم الفواصل والشقوق وتشكل ما يعرف هيدرولوجياً بالخزانات الجوفية

ومن خلال نتائج هذه الجسات التي تم عملها على منطقة القاهرة التاريخية تم استنباط ما يلي:

- هناك إتجاه لمسار المياة من الشمال والشمال الشرقي إلى ناحية الجنوب
- أن منسوب سطح المياة أعلى من منسوب سطح المياة بنهر النيل ويوجد فرق منسوب من ٢م الى ٤م تقريباً
- يتباين مقدار وشكل وسرعة تيارات المياة المرصودة

ومما سبق وبدراسة الوضع الجيولوجي للمنطقة المحيطة بالقاهرة الكبرى وبالتالي القاهرة التاريخية ظهر تواجد بعض الفوالق الممتدة إلى جبال البحر الاحمر مقترنة ببعض الوديان والمخدرات التي تصل إلى النيل وبالتالي إلى إقليم القاهرة الكبرى هذا وبالإضافة إلى بعض العيون التي تزيد من هذا الخزان أيام الأمطار وصولاً إلى مناطق الدويقة ومنشأة ناصر القريبة من القاهرة التاريخية^(١).

٤-٤-١-٤ عوامل التلف بأنواعها

- عوامل التلف الميكانيكي

- أ- الرياح والعواصف من عوامل التعرية وتسبب النحر للأحجار وللمباني الأثرية خاصة في أثناء حملها حبيبات رمال ذات صلابة عالية
- ب- الإتلاف البشري وينقسم إلى:
 - . الحرائق وهي تسبب ضرراً بالغاً بالمباني الأثرية خاصة ان معظم مواد البناء في المباني الأثرية قابلة للاشتعال بدرجة كبيرة خاصة الأسقف الخشبية بالإضافة إلى أنها تحدث تحولات كيميائية في مواد البناء الأخرى ولعل من أهم الآثار التي تأثرت بالحريق قصر الجوهرة بالقلعة
 - . الحروب والتي قد يلجأ العدو فيها لتدمير تراث الدول المعماري لمحو حضارة هذه البلاد كما حدث في الحرب العالمية الثانية التي تم فيها تدمير العديد من المباني التاريخية
 - . أعمال الهدم والتخريب وينتج هذا عن طريق ضعف الرقابة على المباني الأثرية مما قد يسبب نهب كنوزها أو مد المرافق فيها يساعد على تلفها وغير ذلك من أعمال التخريب

^١ اللجنة العلمية لوزارة الثقافة ، القاهرة التاريخية (٢٠٠٢)

. الترميم الخاطيء الذي قد يؤدي إلى طمس معالم البناء أو تغيير

عناصره مما يسبب التلف للأثر كما في الترميمات الأسمنتية التي

أحدثتها لجنة الحفاظ على الآثار العربية في منطقة آثار القلعة

ج . الأمطار والسيول تسبب تفكك لمونة البناء وتساقط ملاط الحوائط وقد تسبب

ضياح النقوش والألوان وغيرها من خلخلة المبنى وتآكل حجارته تآثراً بالسيول

د. الزلازل والصواعق الزلازل قد تهدم المباني الأثرية بالكامل أو تتسبب في

تساقط أجزاء منها وذلك ما حدث عام ١٩٩٢ في الزلزال الذي ضرب القاهرة

وتسبب في الضرر لمعظم آثارنا الإسلامية أما الصواعق فقد تسبب الحرائق

للمبنى الأثري وقد عرضنا فيما قبل عن تأثير الحرائق على المباني الأثرية

- عوامل التلف الفيزيوكيميائي

أ- التفاوت في درجات الحرارة مما يسبب العديد من المشاكل للأحجار وللأسطح

الخارجية للآثار مثل إنهيار ترابط حبيبات هذه الأحجار مما يجعلها سهلة التأثر

بالرياح والعواصف بالإضافة إلى التأثير الكبير الذي يسببه هذا التفاوت على طبقات

الملاط الأثري (صور ١٤١، ١٤٢)

ب - التذبذب في منسوب مياه الرشح والنشع وهو يعتبر من العوامل التي تسبب

تلف بالغ في الآثار فتجمع مياه الرشح خاصة في الأماكن القريبة من مجاري المياه

تسبب تلف الأساسات بالإضافة إلى مشكلة المياه الجوفية وتأثيراتها التي سبق

التحدث عنها

ج - التغيرات الكبيرة في معدلات الرطوبة النسبية التي قد تسبب تفاعلات مع

الأسطح الخارجية للأثر وتسبب تبلور للأملاح في خارجها (صورة ١٤٣) فتصبح

الطبقات الخارجية هشة نتيجة سحب بعض المواد المكونة أثناء التفاعل مع الرطوبة

النسبية في الجو مما يسبب إضعاف صلابة الأحجار ومونة البناء وملاط الحوائط

- عوامل التلف البيولوجي

أ- النباتات والتي تسبب بذورها التي قد تستقر في الشقوق والفواصل التلف وذلك

لنموها في هذه الشقوق التي قد تكون جزء من حائط أو فاصل بين كتلتين من المبنى

الأثري وقد يسبب هذا النمو التصدع للمبنى أو قد يسبب له تآكل لمواد بنائه بسبب الإفرازات التي تفرزها خلايا الجذور

ب - **الحيوانات** ومن أكثر تأثيراتها تلف فضلاتها التي تتركها على الأثار وتسبب تحلل بعض مواد البناء أو الجحور التي تحفرها في الجدران أو تحت الأرض عند الأساسات مثل الفئران والوطاويط

ج - **الحشرات** مثل النمل الأبيض والنحل وتأثيراتها البالغة بسبب عمل أعشاشهما في حوائط الأثر وبخاصة تأثير النمل الأبيض على تآكل الأخشاب

د - **الكائنات الدقيقة** وتأثيرها يكون بتفاعلها مع الأسطح الخارجية للأثر سواء بإفراز مواد قلووية أو حمضية مما يخل بالمحتوى الكيميائي للأسطح ويسبب تلفها^(١) (شكل توضيحي رقم ١٣)

بالإضافة إلى مشاكل أخرى قانونية و تنفيذية ومالية و غيرها تتعرض لها مشروعات الحفاظ

^١ عبد المعز شاهين ، ترميم وصيانة المباني الأثرية (١٩٨٦)



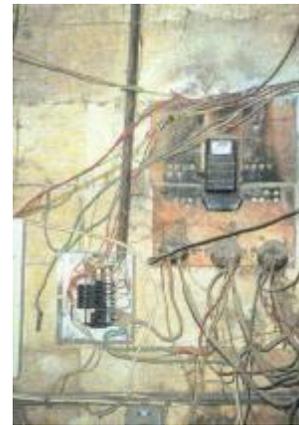
صور رقم ١٢٨، ١٢٩ إلى اليمين قبة أحمد القاصد ويظهر بالأثر حالته الناشئة عن وجود سكان وإلى اليسار وكالة قايتباي وبها أنبوبة بوتاجاز قد تؤدي إلى كارثة بالأثر



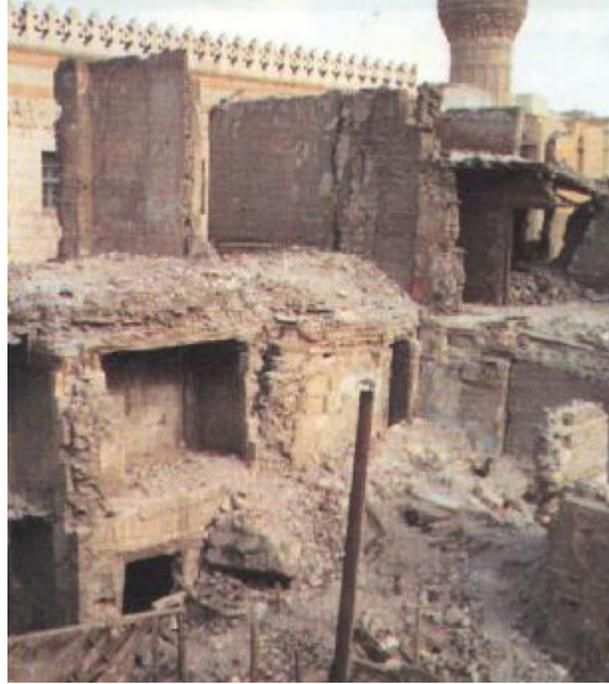
صور رقم ١٣٠، ١٣١ إفتقاد الأثار إلى الصيانة الجيدة التي تحتاجها إلى اليمين سبيل أمين أفندي هيزع وإلى اليسار قبة أحمد القاصد ، القاهرة التاريخية (٢٠٠٢)



صورة رقم ١٣٢ وكالة أودة باشا والعشش الموجودة بداخلها مما يسبب عرقلة عملية الترميم ،القاهرة التاريخية (٢٠٠٢)



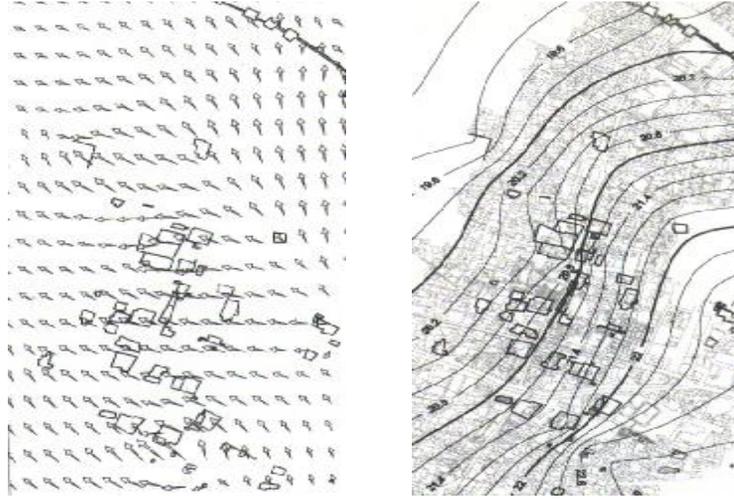
صور رقم ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥
إستحداثات السكان لمد الصرف
الصحي والكهرباء داخل الأثار ،
القاهرة التاريخية (٢٠٠٢)



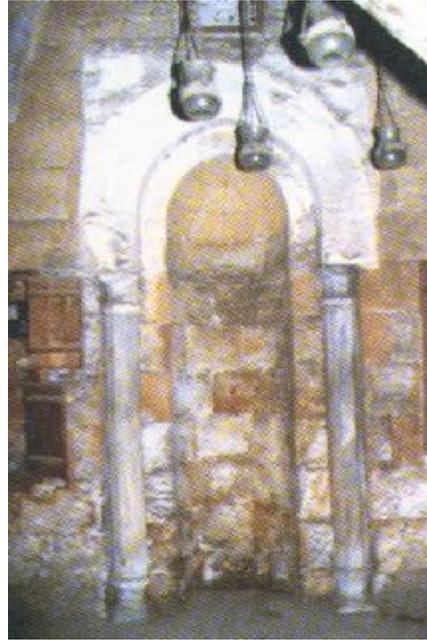
صورة رقم ١٣٦ وكالة قايتباي التي كانت سكن للعديد من الأسر مما أدى إلى تدهورها ثم إنهيار أجزاء منها نتيجة سوء الإستعمال ، القاهرة التاريخية (٢٠٠٢)



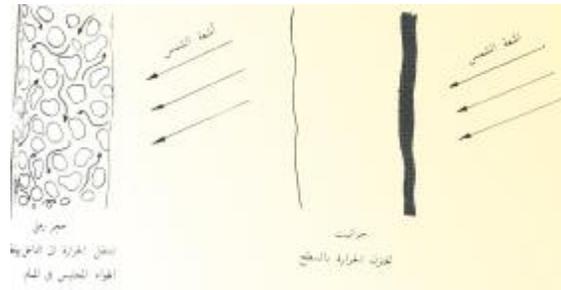
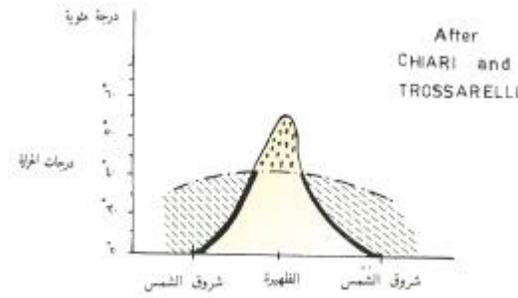
صورة رقم ١٣٧ مسجد المؤيد شيخ والمباني الحديثة التي شوهدت مجاله البصري ، القاهرة التاريخية (٢٠٠٢)



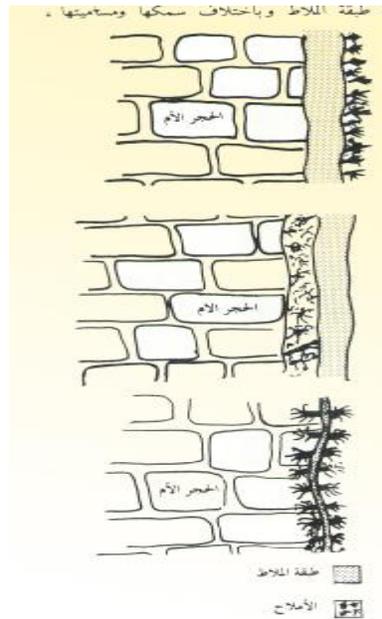
صور رقم ١٣٨، ١٣٩ إلى اليمين الخريطة الكنتورية لمناسيب المياه الجوفية بالبيزومتات وإلى اليسار اتجاهات ومعدل أنحدار المياه الجوفية، القاهرة التاريخية (٢٠٠٢)



صورة رقم ٤٠ توضح مظاهر تدهور وظهور أملاح بفعل المياه تحت السطحية، القاهرة التاريخية (٢٠٠٢)



صورة رقم ١٤٢،١٤١ التغيرات الناتجة عن تغير درجات الحرارة، ترميم و صيانة المباني الأثرية (١٩٩٥)



صورة رقم ١٤٣ تأثير الأملاح على الأحجار ترميم و صيانة المباني الأثرية (١٩٩٥)

من العرض السابق يمكننا القول بأن المشاكل التي تواجه التراث المعماري بالقاهرة

التاريخية والمتمثلة في:

- . المشاكل الناجمة عن وجود سكان بالمبنى الأثري
- . المشاكل الناتجة عن تكديس السكان بالمنطقة الأثرية
- . مشكلة المياه الجوفية والمشاكل التي تنتج عنها
- . التلف بأنواعه والتدهور الشديد الذي يسبب التلف للآثار الإسلامية

أثرت على كل من :

أ- العملية الإدارية ذاتها حيث أن مثلاً المشاكل الناجمة عن وجود سكان بالمبنى الأثري يتمثل حلها في إخلاء السكان الموجودين وبالتالي توفير مساكن بديلة لهم مع تحديد مدى الضرر الموجود بالآثار ووضع خطط لعلاجهم مع إمكانية عدم اكتشاف جميع أوجه الضرر الحادث للآثار نتيجة تجديدات السكان التي تخفي أوجه الضرر سواء بالدهانات أو غيرها، والمشاكل الناتجة عن تكديس السكان بالمنطقة الأثرية تتطلب خلخلة السكان بالمناطق الأثرية وبالتالي هدم المباني وإعادة بناء ما يناسب المنطقة الأثرية أو عمل إسكان له طابع خاص يتناسب مع الطابع الأثري وبالتالي يجب أن يؤخذ هذا في الاعتبار في ترتيب عملية الإدارة هذا بالإضافة إلى مشكلة المياه الجوفية التي تتطلب حل شامل لجميع الآثار وليس حل فردي ويجب أن يتم تنسيق حل المشكلة مع جميع الهيئات المسؤولة عنها لضمان حلها بشكل سليم، وأيضاً مشكلة التلف التي قد تضطر المخطط إلى وضع خطط بديلة نظراً إلى عدم وضوح تأثير عوامل إلا بعد البدء فعلياً في العلاج.

ب- الهيكل الوظيفي للقائمين على إدارة الحفاظ وتأثر المشاكل والتحديات التي تواجه عملية الحفاظ لضرورة توافر كوادرات تستطيع أن تتعامل مع المستجدات والمشاكل التي تواجه عملية الحفاظ، بالإضافة إلى إجادة التعامل مع نوعيات التلف المختلفة التي تصيب الآثار فذلك يتطلب كوادرات جيدة ليست تجيد الفكر الترميمي فحسب ولكن يجب أن تتميز بسعة أفق وإدارة جيدة للتغلب على التحديات والمشكلات التي تواجه مشروعات الحفاظ والتي قد تظهر أثناء التنفيذ مما يتطلب حلول سريعة ومرنة تقبل التعديل أن أستدعى الأمر.

ج- نظام التمويل تأثر أيضاً بالمستجدات والمشكلات التي تواجه مشروعات الحفاظ مما يسبب الأرتباك للميزانية المرصودة للمشروع، مما يستدعي نظام تمويلي أشمل وأكبر ليستوعب المتغيرات المالية التي تستدعيها حلول المشكلات التي تواجهها مشروعات الحفاظ مثل ماتم في

توفير تمويل لأنقاذ آثار النوبة فيجب أن يتم التفكير في إنشاء صندوق بتمويل مصري للطوارئ التي قد توجه التراث وتتطلب تدخل سريع .
ومما سبق كان ضروري أن نتعرض للتحديات و المشكلات التي تواجه مشروعات الحفاظ قبل أن نتعرض الفكر الإداري لمشروع الحفاظ على القاهرة التاريخية وذلك لكي ندرك الحالة التي آلت إليها مشروعات الحفاظ وللتعرف على حجم مشكلاتها ، وذلك مما أستدعى تكاتف جميع هيئات الدولة لمواجهة ما يتعرض إليه التراث الآن.

٤-١-٥ مشروع الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي بالقاهرة التاريخية

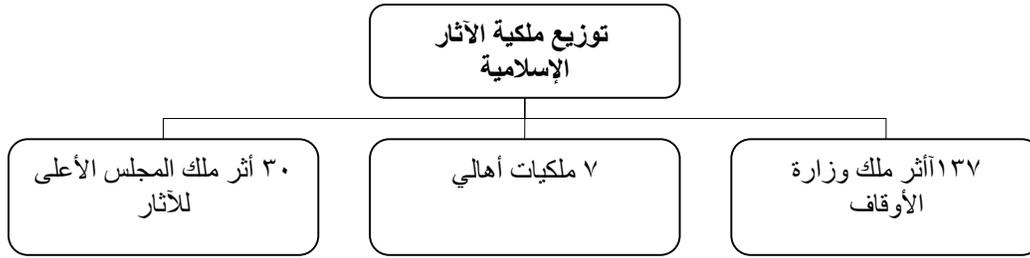
بدأ مشروع تنمية وتطوير القاهرة التاريخية حينما أعدت وزارة الثقافة ورقة عمل للعرض على الحكومة المصرية. منحت هذه الورقة دراسات شاملة للقاهرة التاريخية إلى أن صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٥٢ في مايو ١٩٩٨ بتشكيل مجموعة عمل على المستوى الوزاري تتضمن كل من وزارة الأوقاف ووزارة الإسكان والتعمير ووزارة التخطيط والحكم المحلي ووزارة الداخلية ووزارة النقل ومحافظة القاهرة برئاسة وزارة الثقافة ومهمة هذه المجموعة الإشراف على وضع خطة عمل ومنهج لإعداد دراسات متكاملة لمشروع تنمية وتطوير القاهرة التاريخية^(١)، ومن هنا نشأ فريق عمل مركز معلومات القاهرة التاريخية الذي ضم عدد كبير من المتخصصين بدأوا في التحديد المبدئي لحدود المنطقة التاريخية المقصودة بخطة التنمية والتطوير^(٢) وهي كالتالي:

- . الحد الشمالي سور القاهرة الشمالي وبوابتيه
- . الحد الجنوبي باب زويلة وشارع أحمد ماهر
- . الحد الشرقي شارع صلاح سالم
- . الحد الغربي شارع بورسعيد

وتحديد هذه الحدود كان مبدئياً في ذلك الوقت لأنه تم توسيع هذا النطاق فيما بعد فشملت القاهرة التاريخية آثار خارج الحدود السابقة مثل جامع أحمد بن طولون خارج باب زويلة وغيره من الآثار.

وخرج مركز معلومات القاهرة التاريخية بالنتائج التالية:
المنطقة بها ١٧٤ أثر إسلامي وقبطي ١٠ تم الإنتهاء منهم و ١٥ تحت الترميم عن طريق قطاع المشروعات التابع للمجلس الأعلى للآثار والبعثات الأجنبية بالإضافة إلى أن ملكيات هذه الآثار موزعة كالاتي (رسم توضيحي رقم ١١):

¹ خالد عبد العزيز عثمان عبد العزيز، تفعيل إدارة الحفاظ (نموذج لإدارة وتمويل وتنفيذ مشروعات الحفاظ)، (٢٠٠٤)
² أماني السيد عبد الرحمن أحمد الرئيس، الموثيق والتوصيات الدولية للتعامل مع التراث المعماري والعمراني (٢٠٠٣)



رسم توضيحي رقم (١١) توزيع ملكيات الآثار الإسلامية (كتاب القاهرة التاريخية)

بالإضافة إلى وجود ١٠٦٤ إشغال وتعددي على المباني الأثرية وبدأ مركز معلومات القاهرة التاريخية بوضع العناصر الرئيسية التي تحتاجها الخطة التنموية الشاملة لتطوير القاهرة التاريخية كالأتي:

§ تغيير محاور المرور بالمنطقة التاريخية للحد من التلوث و الضجيج و تأثيرات حركة النقل الثقيل

§ وضع البرامج التنفيذية لحماية المباني الأثرية والتاريخية

§ إعداد دراسات لتطوير وتنمية المنطقة التاريخية ككل

§ إعداد دراسات شبكات المرافق والبنية التحتية للمنطقة التاريخية^(١)

وذلك ما أوجب خطة شاملة على مستوى جميع الوزارات وليس وزارة الثقافة فقط

ويمكن تعريف أختصاصات كل وزارة في مشروع التطوير والتنمية للقاهرة التاريخية كالأتي :

١-٥-١-٤ الجهات المعنية بالمشروع وأختصاصاتها

- وزارة النقل والتعمير ومحافظة القاهرة وأختصاصها كالأتي:

الأجراءات الخاصة بالمرور

§ تغيير محاور المرور بالمنطقة من خلال:

§ إنشاء نفق سيارات أسفل شارع الأزهر الذي يقطع النسيج العمراني للقاهرة

التاريخية ويفصلها إلى جزئين

§ دراسة المحاور الموجودة ومحاولة الاستفادة منها لأقصى حد

^١ اللجنة العلمية لوزارة الثقافة ، القاهرة التاريخية (٢٠٠٢)

§ استخدام محاور بديلة كمحور الجمالية ومحور باب الوزير لتخفيف ضغط المرور داخل المنطقة الاثرية

§ إزالة كوبري الازهر العلوي وكوبري المشاة و الأسوار الفاصلة بين شمال وجنوب القاهرة وتحويلها إلى منطقة واحدة تمتد من شارع بورسعيد وحتى الأزهر والحسين وتخصص للمشاة

- الجهاز التنفيذي لمرافق القاهرة بالاشتراك مع محافظة القاهرة ووزارة النقل والتعمير وأختصاصاتهم كالآتي:

الأجراءات الخاصة بتطوير البنية التحتية

§ وتمت بعمل دراسات شبكات المرافق و البنية التحتية ودراسة إمكانية تحسينها أو استبدالها جزئياً أو كلياً ثم التنفيذ⁽¹⁾

- وزارة الثقافة

وأختصاصها كالآتي:

§ تقوم بعمل برنامج تنفيذي لحماية وصيانة الآثار بعد عمل الدراسات اللازمة لذلك التي سوف يتم شرحها تفصيلاً فيما بعد

§ إعداد الدراسات التنسيقية لأعمال التنمية بالقاهرة التاريخية وتطوير مناطقها ومعالمها المختلفة وعمل الخطة الشاملة والتجهيز للتنفيذ

ووضعت وزارة الثقافة البرنامج التنفيذي لمشروع تطوير وتنمية القاهرة التاريخية إستناداً الى ثلاث محاور هي:

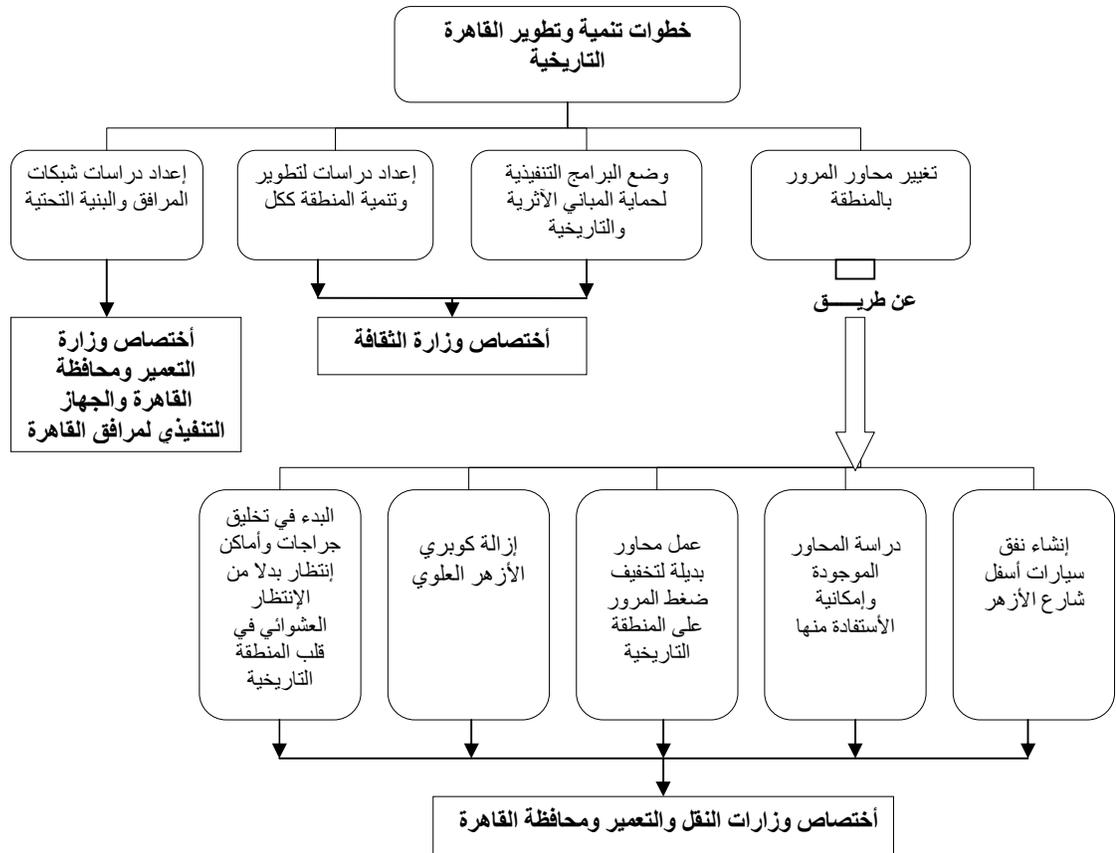
أ- حماية المباني الأثرية وصيانتها وأنقاذها وهي أولوية درء الخطورة التي ظهرت في عهد اللجنة في صورة الأعمال التحضيرية.

ب- العمل بفكر ترميمي متكامل للقاهرة التاريخية ككل وليس بفكر حماية أثر واحد وهي ما بدأ في أواخر عهد اللجنة فترة مصلحة الآثار.

ج- تقسيم منطقة العمل طبقاً لأولوية أحتياجها وخطورتها ويتم ذلك عن طريق مراحل هي كالآتي :

¹ خالد عبد العزيز عثمان عبد العزيز، تفعيل إدارة الحفاظ (نموذج لإدارة وتمويل وتنفيذ مشروعات الحفاظ)، (٢٠٠٤)

- المرحلة الأولى: ٤٧ مبنى أثري مقسمين إلى مناطق أثرية وهي بمنطقة الغوري والدرب الأحمر والأزهر والحسين
- المرحلة الثانية: ٢٥ مبنى أثري مقسمة إلى منطقتين أثريتين هما منطقة النحاسين وبيت القاضي
- المرحلة الثالثة: ٤٤ مبنى أثري مقسمة إلى منطقتين أثريتين هما منطقة الجمالية والخرنفس (رسم توضيحي رقم ١٢)
- المرحلة الرابعة: ٣٣ مبنى أثري مقسمة إلى منطقتين أثريتين هما منطقة باب زويلة ومنطقة باب الوزير^(١)



رسم توضيحي رقم (١٢) خطوات تنمية وتطوير القاهرة التاريخية وأختصاصات الوزارات المشتركة بالمشروع (نظم بواسطة الباحثة عن كتاب القاهرة التاريخية)

^١ اللجنة العلمية لوزارة الثقافة ، القاهرة التاريخية (٢٠٠٢)

ولكي نتمكن من دراسة وحفظ البيانات الخاصة بالآثار الإسلامية بالقاهرة التاريخية أعتمد مشروع تطوير القاهرة التاريخية على ثلاث محاور أساسية للتطوير والتنمية للمنطقة التاريخية هي:

المحور الأول : إعداد أطلس شامل لمنطقة القاهرة التاريخية متمثلاً في شكل خرائط وبيانات ومعلومات رقمية .

المحور الثاني : استخدام أحزمة البرامج في إعداد قواعد البيانات الأساسية وتحليل المعلومات المكانية واستنتاج المؤشرات في عمليات تطوير وتنمية المناطق .

المحور الثالث : إعداد تطبيق مباشر لإستخدام نظم المعلومات الجغرافية لمتخذي القرار بالمناطق وهذا سيتم من خلال توظيف قواعد البيانات وصياغتها في شكل تطبيقات تساهم في بناء منظومة معلوماتية مكانية تدعم اتخاذ القرار بوجه عام والقرارات المكانية بوجه خاص .

٤-١-٥ وحدة نظم المعلومات الجغرافية :

تقوم هذه الوحدة علي أساس استخدام منظومة معلوماتية متكاملة وذلك باتباع منهجية نظم المعلومات الجغرافية كأداة فعالة تساهم في إعداد قواعد البيانات المكانية وربطها بقواعد البيانات الوصفية وهذه المنظومة تهدف إلي المساهمة في إتخاذ القرارات وخاصة المكانية لما لها من سهولة في استرجاع البيانات وتحديثها وتحليلها بأساليب متعددة .

والإطار العام الذي يحكم طبيعة العمل بهذه التقنيات الحديثة ويعمل علي رفع كفاءة استخدام هذه التقنية يتضمن ما يلي :

§ برمجيات نظم المعلومات الجغرافية

§ أجهزة الحاسب الآلي

§ جمع البيانات

§ تجهيز خرائط مساحية

§ تحليل البيانات واستنتاج المؤشرات

ومن أهم المهام الأساسية لهذه الوحدة هو إنشاء قاعدة بيانات مكانية مرتبطة بقاعدة بيانات وصفية تقوم بعمل توصيف للمكان المراد الاستفسار عنه كما تهتم بوضع وضبط قواعد البيانات الخاصة بمنطقة القاهرة التاريخية ذلك باستخدام برامج قواعد بيانات مثل ACCESS وصياغتها وتحديث البيانات وتجهيز خرائط تفصيلية ذات مرجعية مكانية لإعداد قواعد البيانات وتحديث ما هو قائم للدراسات التاريخية والبيئية والعمرانية بالإضافة إلي الدراسات الاجتماعية

والاقتصادية ودراسات البنية الأساسية كما تفيد نظم المعلومات الجغرافية أيضاً في إنشاء مرجعية للتوثيق التاريخي وفي تنفيذ مجموعة من التحليلات المكانية لدعم مراحل التطوير والحفاظ وإدارة المشروعات في المرحلة الجارية من الأعمال مع إعداد التدريبات والنماذج الرياضية لعمليات التحليل .

٤-١-٥-٣ الأطلس الرقمي لمناطق الدراسة :

أستخدمت تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية كأداة فعالة لإنتاج أطلس رقمي لمنطقة القاهرة التاريخية بوجه عام لدراسات الهيكل العمراني للمناطق ودراسات أستعمالات الأراضي وتحديد مناطق الأرتقاء والحفاظ بها كما يتم أستخدامها في دراسات مواقع الآثار والمباني المميزة والأنشطة الاقتصادية بالمنطقة وتحليل الوضع الاجتماعي والسكانية .

لذلك كان هناك ضرورة لبناء قواعد البيانات الخاصة بمنطقة الدراسة لما لها من أمكانيات لتحديث البيانات واسترجاعها وأنتاج خرائط الدراسات وهذه الأداة تهدف إلي المساهمة في إتخاذ القرارات بالإضافة إلي المساهمة في إجراء التحليلات المكانية للتحقق من العلاقات المكانية لجميع الدراسات التي تمت للمنطقة وقد تم التعامل مع الدراسات (دراسات تاريخية ، عمرانية ، اجتماعية ، واقتصادية) لأعداد تصور للهيكل العام لمنطقة الدراسة والخروج بمؤشرات تساهم في أعداد خطط التطوير والتنمية ذلك تم باستخدام أسلوب الطبقات بحيث تم وضع كل عنصر من عناصر الدراسات في طبقة^(١) .

هذا بالإضافة إلى دراسة كل من المباني والمواقع ذات القيمة التاريخية بالمنطقة لوضع أسلوب منظم للتعامل مع هذه الثروة العمرانية والحفاظ عليها من التدهور وهذه الدراسة تهدف إلى حصر وتحديد التكوينات البنائية والفراغية والمسارات الهامة بالإضافة إلي المباني والمنشآت ذات القيمة المتميزة كخطوة أساسية في سبيل وضع أسلوب منظم للتعامل مع هذه الثروة العمرانية وحمايتها من التدهور والاندثار مع تحديد الكيفية التي سيتم بها حماية هذه المناطق والمواقع وصيانتها وتنظيم أستخدامها .

وتتناول هذه الدراسة التعريف بهذه المواقع والمباني وتصنيفها وتقييم مدي أهميتها وتحديد مواقعها ودورها كعلامات هامة في محيطها العمراني ورصد حالاتها الراهنة وتعتمد هذه الدراسة علي تحديد مجموعة من المعايير اللازمة لحصر وتوثيق وتصنيف المواقع والمباني ذات

^١ اللجنة العلمية لوزارة الثقافة ، القاهرة التاريخية (٢٠٠٢)

القيمة ثم أستقرأ التطور العمراني والمعماري بهدف تحديد وتعريف العناصر التاريخية الهامة ثم تتعرض الدراسة إلي تحليل تكوين وعناصر هذه المباني بالإضافة إلي توثيقها وتسجيلها . كما تتضمن الدراسة تحليل المشكلات العمرانية والمعمارية الحالية لهذه المباني ومحيطها العمراني مع صياغة الأساليب المناسبة للتعامل مع المناطق ذات القيمة من خلال وضع سياسات التصميم والحفاظ العمراني الملائمة وطرح سياسة مناسبة للتحكم في النمو العمراني بهذه المناطق بالإضافة إلي الاشتراطات البنائية العامة للحفاظ علي ودعم الطابع المعماري لهذه المناطق كما تتناول الدراسة أيضاً الأساليب المناسبة والآليات اللازمة للحماية والصيانة والترميم وبعد تقسيم القاهرة التاريخية كانت الخطوة التالية هي البدء في أعمال الحفاظ على هذا التراث المعماري الإسلامي الفريد في القاهرة مع الإستعانة بالخبرة التراكمية السابقة التي نتجت عن المراحل الفكرية السابق عرضها، ويمكن عرض فكر الحفاظ لمشروع تطوير القاهرة التاريخية كما يلي:

٤-١-٥-٤ دراسة تنظيم الفكر الإداري لمشروعات الحفاظ بالقاهرة التاريخية

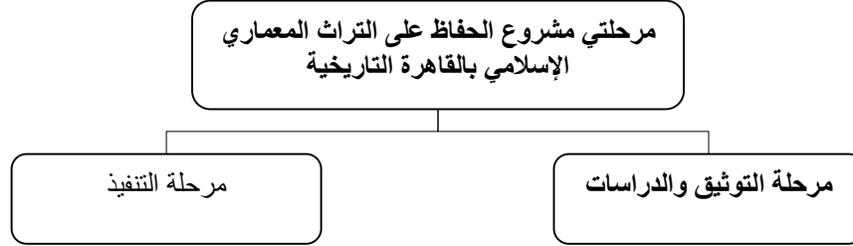
وأستوجب ذلك عدة خطوات تمهيدية للتمكن من بداية تنفيذ مشروع الحفاظ هي كالتالي

(رسم توضيحي رقم ١٣):



رسم توضيحي رقم (١٣) الخطوات التمهيدية لمشروع الحفاظ على القاهرة التاريخية (عن الباحثة)

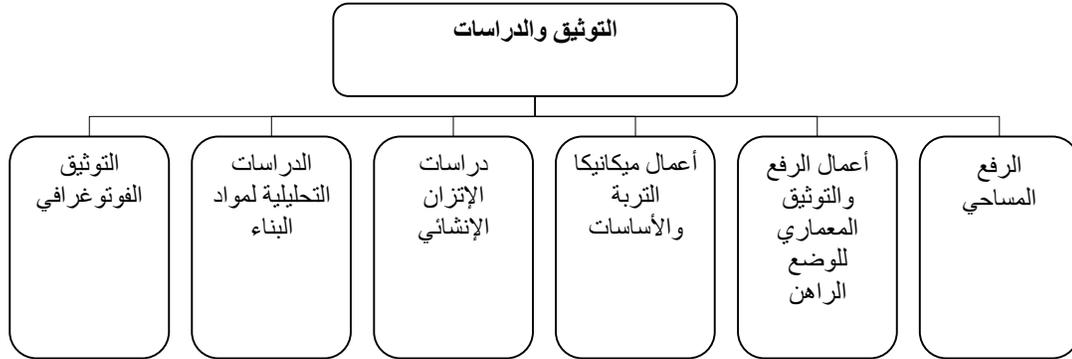
وهذه الخطوات التمهيديّة مثلت الخطوة الأولى في مشروع تنمية وتطوير القاهرة التاريخية وكانت البداية لأعمال الحفاظ فيها التي بدأت للمنطقة التاريخية والتي يمكن أن تقسم إلى مرحلتين أولهما مرحلة التوثيق والدراسات وثانيهما مرحلة التنفيذ (رسم توضيحي رقم ١٤) :



رسم توضيحي رقم (١٤) مراحل مشروع الحفاظ على القاهرة التاريخية (عن الباحثة)

- مرحلة التوثيق و الدراسات

وتشمل كل من الرفع المساحي و أعمال الرفع والتوثيق المعماري للوضع الراهن وأيضاً أعمال ميكانيكا التربة والأساسات و دراسات الأتزان الإنشائي هذا و بالإضافة إلى الدراسات التحليلية لمواد البناء و أعمال التوثيق الفوتوغرافي (رسم توضيحي رقم ١٥):



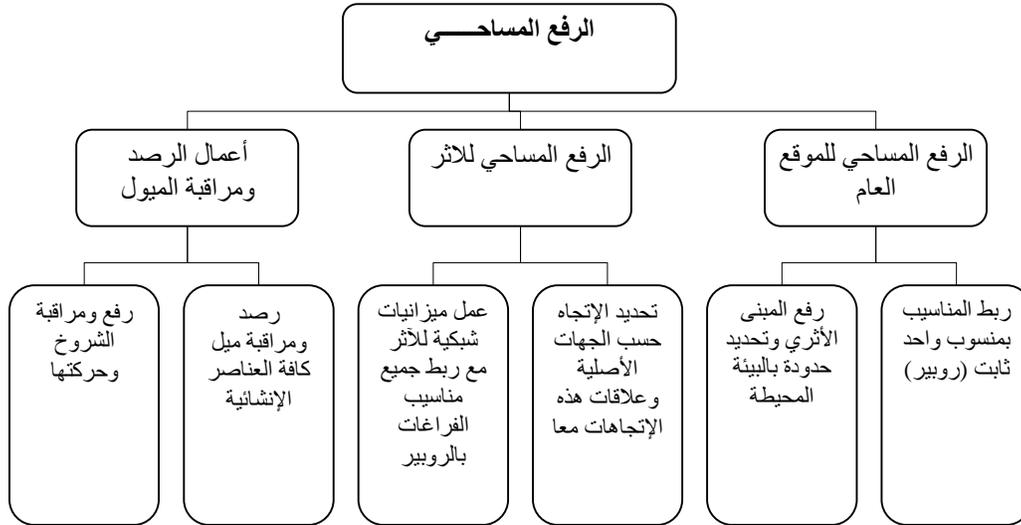
رسم توضيحي رقم (١٥) خطوات مرحلة التوثيق والدراسات (عن الباحثة)

ويمكن تفصيل هذه النقاط كالتالي:

- الرفع المساحي وينقسم إلى:

§ رفع مساحي للموقع العام وفيه يتم ربط المناسب بمنسوب واحد ثابت (روبير) بالإضافة إلى رفع المبنى الأثري وتحديد حدوده بالبيئة المحيطة

- § رفع مساحي للأثر ويتم فيه تحديد الاتجاه حسب الجهات الأصلية مع تريبط علاقات هذه الاتجاهات معاً هذا بالإضافة إلى عمل ميزانيات شبكية للأثر مع ربط جميع مناسيب الفراغات بالروبير
- § أعمال الرصد ومراقبة الميول ويتم فيها رصد ومراقبة ميل كافة العناصر الإنشائية مع رفع ومراقبة الشروخ وحركتها (رسم توضيحي رقم ١٦)

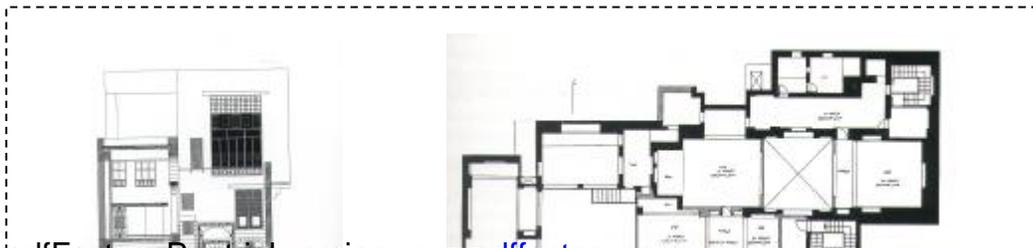


رسم توضيحي رقم (١٦) خطوات أعمال الرفع المساحي (عن الباحثة)

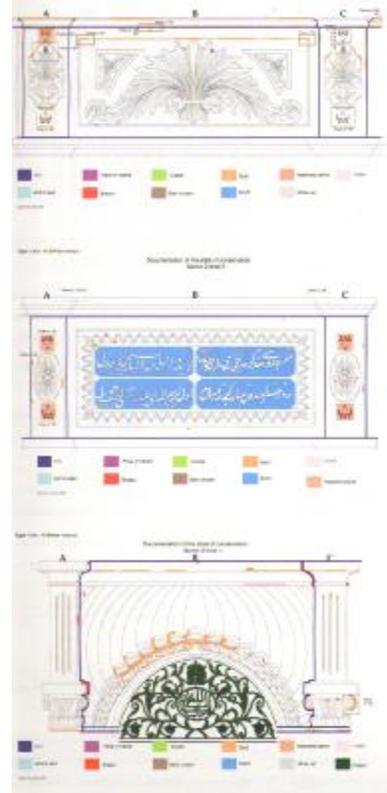
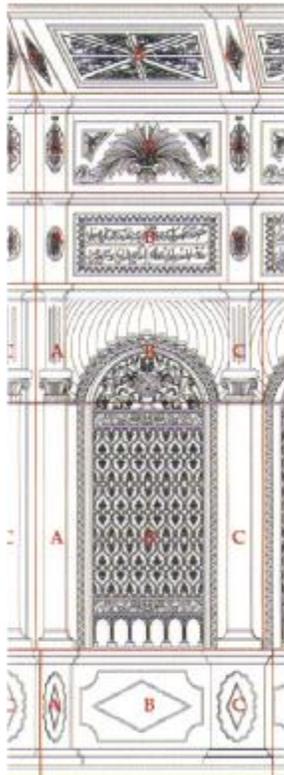
- أعمال الرفع والتوثيق المعماري للوضع الراهن

ويشمل:

- إعداد جميع الرسومات الهندسية من مساقط و قطاعات موضح عليها مظاهر التلف والشروخ والمناسيب وجميع البيانات
- رفع التفاصيل المعمارية والزخرفية لجميع العناصر المعمارية للأثر (صور ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠)

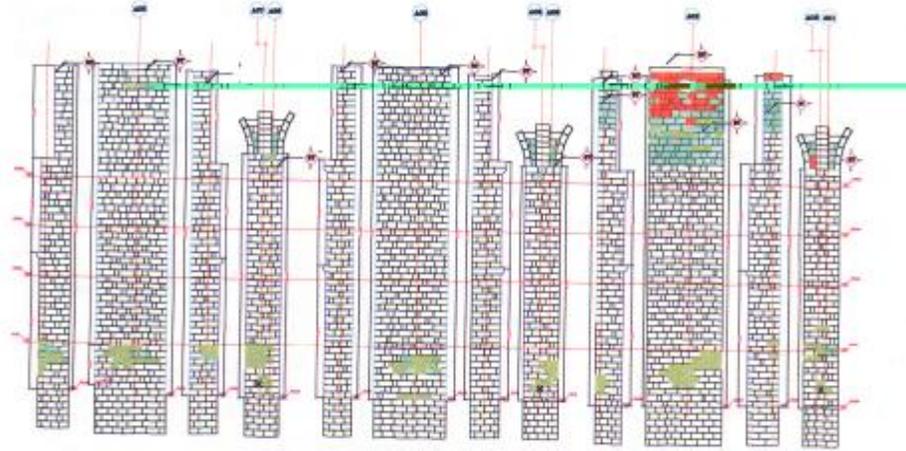


صورة رقم ١٤٥،١٤٤ التوثيق المعماري لمنزل الست وسيلة ، القاهرة التاريخية (٢٠٠٢)



صورة رقم ١٤٦، ١٤٧ - للتوثيق المعماري لعناصر الترميم الدقيق لواجهة مسجد السلحدار

، القاهرة التاريخية (٢٠٠٢)



صورة رقم ١٤٨ توثيق واجهة سور مجرى العيون ، القاهرة التاريخية (٢٠٠٢)



صورة رقم ١٤٩ المسقط الأفقي لمراحل الترميم بسور مجرى العيون ، القاهرة التاريخية (٢٠٠٢)

- أعمال ميكانيكا التربة والأساسات

وتشمل:

- . عمل دراسات للتربة ونوعيتها وقدرة تحملها مع اقتراح أساليب تدعيم الأساسات
- . دراسة حركة المياه تحت السطحية ومدى تأثيرها على الأساسات

- دراسات الإتزان الإنشائي

وتشمل:

- . عمل تحليل للأحمال لكافة العناصر الإنشائية
- . تقديم خطة لتدعيم العناصر الإنشائية وتقويتها ومراقبتها

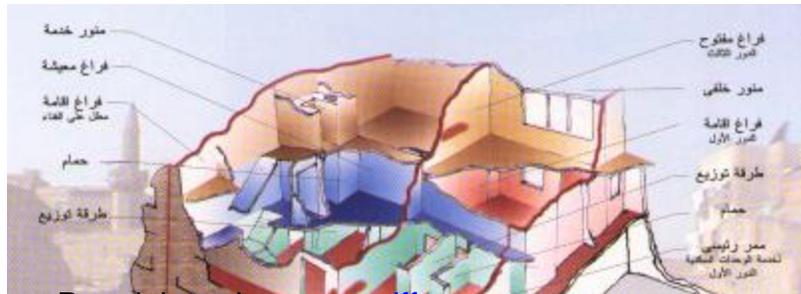
- الدراسات التحليلية لمواد البناء

وتشمل:

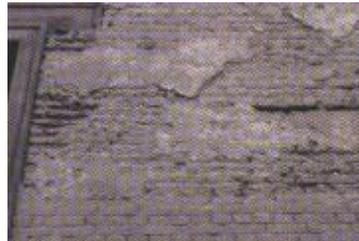
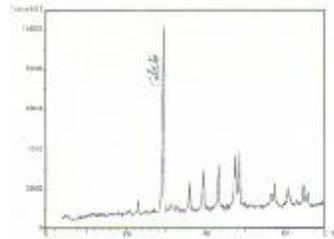
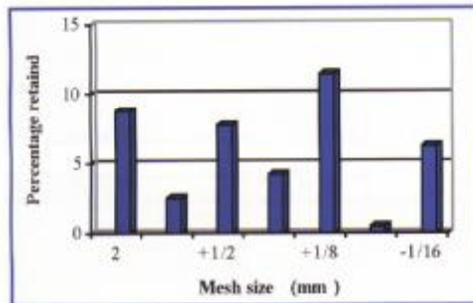
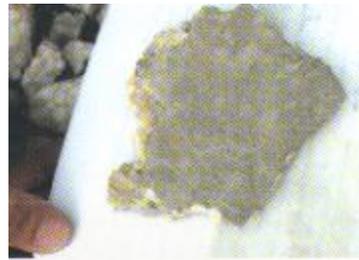
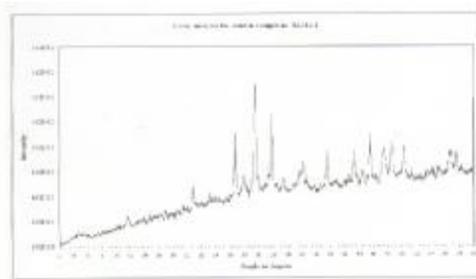
- . عمل توصيف لمواد البناء المستخدمة في المباني الأثرية
- . تحديد خواص مواد البناء الهندسية (صور ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤)
- . تحديد مظاهر تدهور هذه المواد مع وضع اقتراحات معالجتها⁽¹⁾

- التوثيق الفوتوغرافي لجميع واجهات وعناصر الاثر (صور ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧)

هذا وبالإضافة إلى دراسة تحديث وتجديد كل من خطوط التغذية والصرف والكهرباء ودراسات ومتطلبات أعمال الترميم الدقيق



صورة رقم ١٥٠ التحليل المعماري لوكالة أودة باشا ، القاهرة التاريخية (٢٠٠٢)

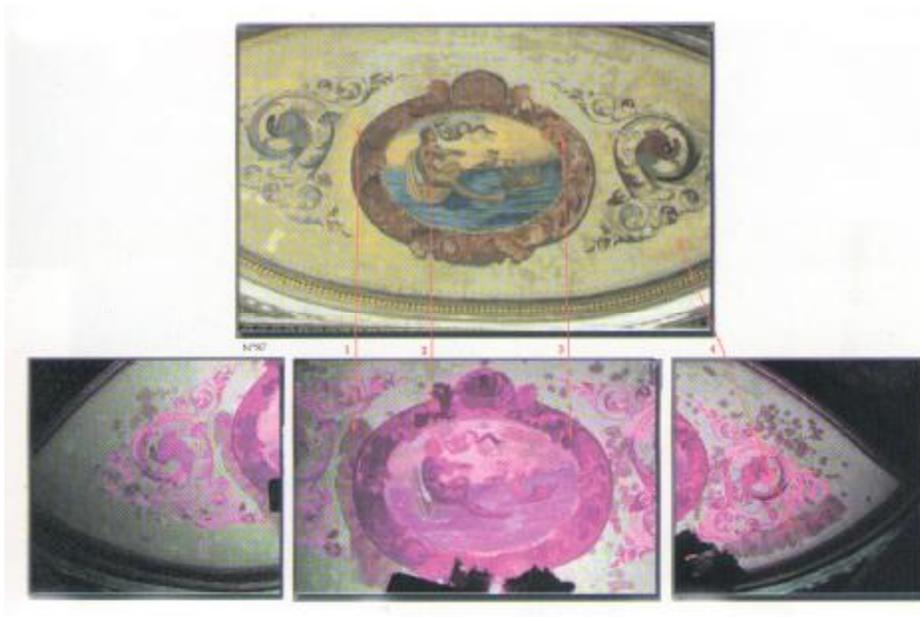


صور رقم ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤ تجارب اختبار عينات بياض جامع أحمد بن طولون إلى اليمين وإلى اليسار تجارب تحليل عينة مون الحجر ، القاهرة القديمة (٢٠٠٢)





صور رقم ١٥٥، ١٥٦ التوثيق الفوتوغرافي للزخارف والواجهات
القاهرة التاريخية (٢٠٠٢)



صورة رقم ١٥٧ الكشف عن الألوان الحقيقية للزخارف بالاشعة تحت الحمراء
بسراي محمد علي، القاهرة التاريخية (٢٠٠٢)

- مرحلة التنفيذ

وتنقسم هذه المرحلة الى فترتين هما:

§ مرحلة التنفيذ قبل تسليم الموقع للشركة المنفذة

§ مرحلة التنفيذ بعد تسليم الموقع للشركة المنفذة (رسم توضيحي رقم ١٧، ١٨)



ويمكن تفصيل مرحلة التنفيذ كالآتي:

أ: المرحلة قبل تسليم الموقع للشركة

يتم تجهيز المشروع قبل البدء في إعداد الأشتراطات والمواصفات و الطرح فيمر المشروع بعدة مراحل تجهيزية هي كالآتي:

. دراسة الجدوى

وتتمثل في تحديد أهداف المشروع ومدى نفعيته والفنيات المطلوبة ومردود ذلك على الشق الإقتصادي والاجتماعي ولكن في مشروعات الحفاظ على التراث تكون الجدوى ثقافية هدفها هي الحفاظ على القيم وعلى التاريخ الذين ينقلهما المبنى الأثري

. تجميع المعلومات الأساسية عن المشروع

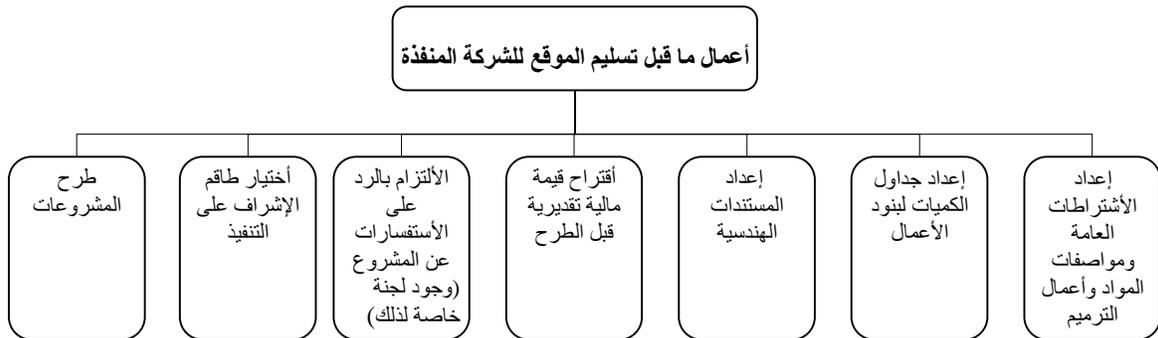
وهي ما ينتج عن مرحلة التوثيق والدراسات والأطلاع على كافة المعلومات المتاحة عن تاريخ الأثر وأعمال الترميم السابقة له

. دراسة المشروع

يعد الأستشاري أفضل الحلول الفنية وأساليب الترميم والخطة المقترحة للتنفيذ بالإضافة إلى تحديد المواد التي يقترح استعمالها في الترميم وتنتهي هذه النقطة بإعداد الرسومات طبقا للوضع الراهن

بعد ذلك يتم تجهيز مستندات الطرح وبداية الدخول إلى مرحلة التنفيذ كما يلي

(رسم توضيحي رقم ١٩):



رسم توضيحي رقم (١٨) الأعمال التي تتم قبل تسليم الموقع للشركة المنفذة (عن الباحثة)

* إعداد الاشتراطات العامة ومواصفات المواد والأعمال الترميمية

تسمى بمراسة الشروط ومواصفات ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

- . **الشروط العامة** وهي الشروط العامة التي تحكم مشروعات التشييد مثل حدود مسؤولية المقاول عن الأعمال المنفذة وحدود مسؤولية وكلاء المقاول ومسئولية المالك عن تسديد الالتزامات المادية للمقاول ومسئوليات الاستشاري^(١) ، ويمكن تقسيم هذه الشروط إلى جزئين هما:
- **شروط المناقصة**: وهي التي تحدد الغرض من العقد وطريقة تقديم العطاءات والجهة التي يقدم إليها وميعاد التقديم والتأمينات المطلوبة ومدة سريان العطاءات

- **شروط التعاقد**: وهي الاتفاق الكتابي الذي يشمل الشروط الخاصة بالأعمال وطريقة تسديد المبالغ التي تستحقها الأعمال^(٢) ، وتعرف الشروط الخاصة بأنها كل ما يضعه المالك زيادة أو توضيحا للشروط العامة وذلك لكل ما يتعلق بعلاقة المالك والمقاول والاستشاري ولم ينص عليه أو لم يكن واضحا في الشروط العامة

. **المواصفات الفنية** وتنقسم بدورها إلى قسمين:

- **مواصفات عامة** : وهي مواصفات الأعمال الموجودة بالكود المصري للأعمال (مواصفات مركز بحوث الاسكان والبناء التابع لوزارة الاسكان)
- **مواصفات خاصة** : وهي التي يضعها المالك أو الاستشاري وتكون خاصة بالمشروع محل التعاقد شريطة ألا تتعارض مع المواصفات العامة

* إعداد جداول الكميات

يتم تقسيم الأعمال إلى بنود موصف بها العمل والمطلوب تنفيذه ويمكن أن تحل محل المواصفات إذا كانت مكتوبة بطريقة توصيفية مفصلة ويتم تحديد الكميات لبنود الأعمال تقريبا ويضيف المقاول عليها الأسعار لكافة بنود الأعمال^(٣)

¹ عادل السمدوني، أساسيات إدارة المشروعات (٢٠٠٢)

² السيد عبد الفتاح القصي، عقود ومواصفات الأعمال الإنشائية (١٩٩٥)

³ اللجنة الدائمة لإعداد المواصفات المصرية العامة لبنود الأعمال ، عقد المقولة (٢٠٠١)

*** إعداد المستندات الهندسية**

يتم إعداد الرسومات الهندسية وتقدم ضمن مستندات العطاء ليتمكن المقاول من الدراسة الوافية للمشروع قبل البدء في وضع الأسعار على قوائم الكميات

*** اقتراح قيمة تقديرية للمشروع قبل الطرح**

وكذلك التكلفة الفعلية لكل نسخة من المشروع وفيها يتم وضع الأسعار من جهة المالك طبقاً لأسعار وقت الطرح وذلك لامكانية تقييم أسعار المقاول

*** الإلتزام بتفسير أي توضيحات أو ملاحظات**

تنشأ قبل أو بعد أو أثناء العمل يتم الرد عليها من جهة المالك

*** اختيار طاقم الإشراف على التنفيذ**

من جهة المالك على أن يكون ذو خبرة ويشمل جميع التخصصات المطلوبة لنهوض أعمال الترميم^(١)

*** طرح المشروعات**

يلي جميع المراحل السابقة طرح المشروعات (رسم توضيحي رقم ١٩) والتي يعلن

عنه بإحدى الطرق الآتية:

^١ اللجنة العلمية لوزارة الثقافة ، القاهرة التاريخية (٢٠٠٢)



رسم توضيحي رقم (١٩) أساليب طرح المشروعات (عن الباحثة)

* التقديم بالعطاء:

تحصل شركات المقاولات على مستندات المشروع وهي الشروط والمواصفات وكراسة الكميات وجميع الرسومات الخاصة بالمشروع ثم تقدم الشركة عطاءها بعد دراسة المستندات ووضع الأسعار ويتم تقديم سابق الخبرة للشركة صاحبة العطاء بالإضافة إلى السجل الضريبي وأوراق تسجيل الشركة وما قد يطلب من مستندات أخرى

* التأمين الابتدائي:

تقدم الشركة صاحبة العطاء قيمة ١ % من مجموع قيمة العطاء أو خطاب ضمان من أحد البنوك بقيمة هذا المبلغ ويرد هذا المبلغ لمن يرسو عليه العطاء بعد سداد التأمين النهائي المطلوب أو يصادر ما لم يسدد التأمين النهائي ويعدل عن التعاقد^(١)

* تقييم وقبول العطاءات:

تقيم العطاءات على أساس كل من :

. المركز المالي للسنوات الثلاثة الأخيرة

^١ السيد عبد الفتاح القصي، عقود ومواصفات الأعمال الإنشائية (١٩٩٥)

- . معيار التخصص (ترميم آثار) في الهيكل الفني والمعاون للشركة
- . الخبرة في مشروعات ترميم مماثلة
- . الأجهزة الفنية المعاونة في مجال التخصص
- . التصنيف في الأعمال المتخصصة أو المختلفة
- . تقييم الفكر التخصصي للشركة ومحددات تطويرها للمشروع

وتم قبول العطاء الذي يرى المالك أنه أحسن ماديا وفنيا

* ترسية العطاءات:

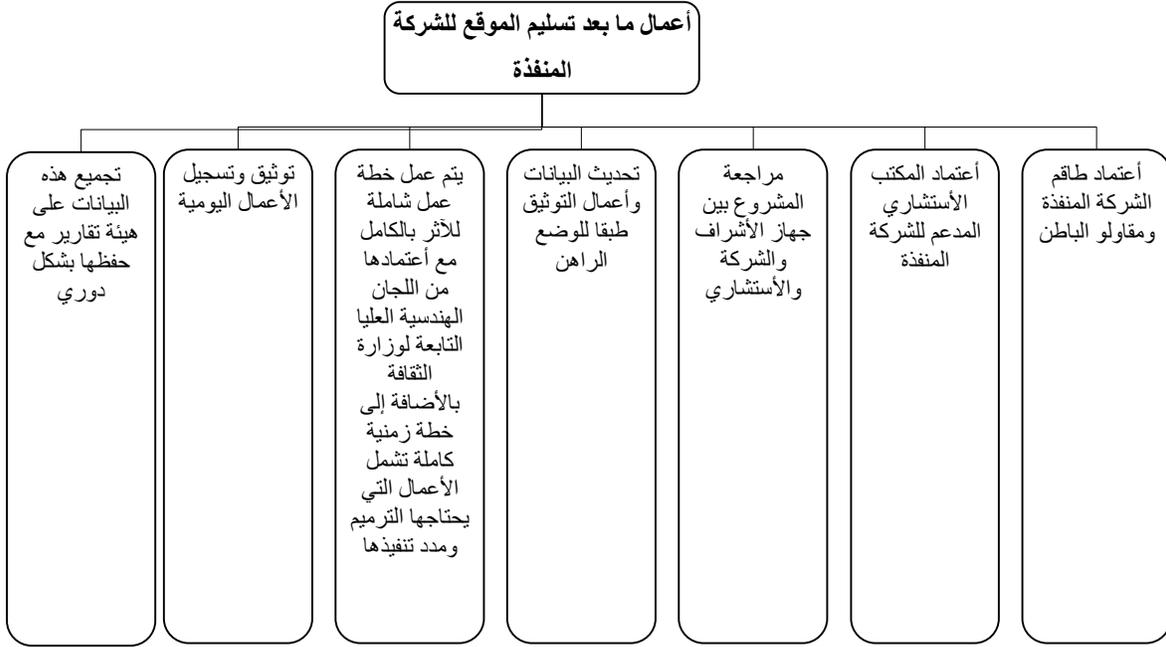
تخطر الجهة المالكة بعد ترسية العطاءات واختيار العطاء الأفضل المقاول، وذلك بعد نجاح العطاء في مجموع المظروفين المالي (الخاص بالقيمة التقديرية المالية للمشروع) والمظروف الفني (الخاص بسابقة الخبرة للشركة واقتراح خطة الترميم وتنفيذ المشروع ودراساته التي يقوم بها المقاول)

* التأمين النهائي:

يجب بعد أن ترسل الجهة المالكة أخطار كتابي يفيد بقبول عطاء المقاول أن يدفع المقاول مبلغاً ٥ % من قيمة العطاء بصفة تأمين لتنفيذ العمل على الوجه الأكمل أو خطاب ضمان من البنك لهذه القيمة^(١)، وبذلك تبدأ المرحلة الثانية السابق ذكرها بتسليم الموقع للمقاول بحضور المالك (رسم توضيحي رقم ٢٠)

^١ السيد عبد الفتاح القسبي، عقود ومواصفات الأعمال الإنشائية (١٩٩٥)

ب- المرحلة بعد تسليم الموقع للشركة المنفذة



شكل توضيحي رقم (٢٠) الأعمال التي تتم بعد تسليم الموقع للشركة المنفذة (عن الباحثة)

ويمكن تتبع أسلوب التنفيذ في مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي

بالقاهرة التاريخية كالآتي:

قبل البدء في أعمال التنفيذ

- في بداية العمل يتم تقديم خطة عمل شاملة لكل أعمال الترميم للأثر ، وهذه المرحلة تحتاج إلى مرونة في العمل نظراً لأنه في بدء الأمر لا تتضح جميع جوانب و متغيرات عملية الترميم التي قد تخل بجزء أو بمعظم الخطة الموضوعية.
- يقدم المقاول خطة زمنية لأعمال التنفيذ الوارد ذكرها في خطة العمل لأعمال الترميم ونظراً لظهور أي مستجدات من التي سبق التنويه عنها قد لا تكون الخطة الزمنية مطابقة لما وضع ولذلك يتم تعديلها دورياً.
- يتم تحديث التوثيق الفوتوغرافي والمعماري قبل أعمال التنفيذ مع عمل أكواد لفراغات الأثر لتحديد لها .

- يقدم المقاول خطط عمل شهرية زمنية تشمل الأعمال التي سوف يتم تنفيذها خلال الشهر وطبقاً للبرنامج الزمني بعد تقديم الخطة الشهرية يلتزم المقاول بتنفيذها ويقدم خلال هذا الشهر تقارير أسبوعية مصورة تشمل الآتي : -
 - . التوثيق المعماري والفوتوغرافي للأعمال المنفذة خلال الأسبوع .
 - . أوامر الشغل التي صدرت خلال الأسبوع طبقاً لترتيب العمل .
 - . الكمية المنفذة لكل عمل خلال الأسبوع .
 - وفي نهاية كل شهر يتم تقديم تقرير شهري يشمل
 - تجميع للتوثيق المعماري والفوتوغرافي الصادر عن التقارير الأسبوعية
 - المشاكل والصعوبات التي واجهت التنفيذ خلال الشهر وكيفية التغلب عليها مع توثيق المشكلة معمارياً وفوتوغرافياً وتحديد سببها وتصنيفها سواء معمارياً أو إنشائياً أو أثرياً
- وهكذا يتم متابعة الأعمال تفصيلاً وحفظها في ملف الترميم للأثر ويتم حفظها على قاعدة بيانات بالإدارة كتوثيق كامل لأعمال الترميم إلى إنتهاء الأعمال .
- وأثناء سير العمل تمر لجان متابعة بصفة دورية تتابع سير العمل وتحل معوقات ومشاكل التنفيذ كل في مجاله وتنقسم إلى :-
- لجنة إنشائية
 - لجنة معمارية
 - لجنة أثرية
 - لجنة لأعمال الرصد المساحي
- وتوثق أيضاً محاضر هذه اللجان أساليب حل المشاكل والمعوقات وترسل إلى الإدارة الفنية لتلافي حدوث المشكلات في أي أثر آخر ونظراً لأن مشروعات الحفاظ على التراث المعماري تختلف في طبيعتها عن أي مشروعات أخرى لذلك يجب أن يتسم الفكر الإداري الخاص بمشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي بالمرونة حتى لا يحدث اختلال لمشروع الحفاظ عند ظهور أي مستجدات وذلك من خلال ما يلي:
- أ- يمكن إضافة مدة على زمن المشروع في حالة وجود ما يستدعي ذلك ويدرج لها خطة زمنية تدرج في الخطة الزمنية الأصلية وتعديل الخطة الأصلية على أساس المستجدات

على أن يتم هذا الموضوع تحت قيود وبعتمادات لجان خاصة للتحجيم من الاستخدامات الخاطئة لهذه الصلاحية

ب- يتم مراعاة تحديد البنود وكمياتها بدقة شديدة ويوصي بعمل كمية احتياطية لكل بند بالمقايسة تستعمل في حالة نفاذ الكمية المحددة للبند والعبرة بالقياس على الطبيعة وتتم هذه العملية أيضاً باعتماد السلطات المختصة وبأرفاق تقرير لمبررات الزيادة في الكميات

ج- يوصي بتجميع جميع البنود الموجودة والتي تستخدم في أعمال ترميم الآثار الإسلامية مثل أعمال الحجر وأعمال الخشب وغيرها لتحديد توصيف كل بنود الأعمال وعمل مقايسة يمكن اختيار البنود التي تحتاجها أعمال تنفيذ خطة الترميم وذلك كمقايسة مرجعية نظراً لتشابه معظم البنود التي تحتاجها أعمال ترميم الآثار الإسلامية وذلك لمحاولة استحداث بنود وبعد اختيار البنود يتم أخذ التصديق عليها من السلطات المختصة د- بعد دراسة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي وأثناء العمل يتم استحداث بنود لم تكن موجودة أصلاً في المقايسة وذلك للحاجة إليها وعدم وضوح كامل أبعاد خطة الترميم إلا أثناء التنفيذ وهي المرونة المطلوبة في تعديل الخطة لاختيار أكثر الحلول مناسبة للأثر وهذا الحل قد لا يكون المحدد من البداية في خطة الترميم ولكن يتم تنفيذ ما هو أكثر إفادة للأثر مع توفير المرونة السابق الحديث عنها لتنفيذ الحل الجديد المختار ، لذلك بدراسة هذه المشروعات يوصي بتجميع كامل البنود التي استحدثت في جميع المشروعات الخاصة بالحفاظ على التراث المعماري الإسلامي ووضعها كبنود مسعرة في مقايسة بنود احتياطية تستعمل عند الحاجة إليها بأعتماد السلطات المختصة بالمقايسات وبالبنود المستحدثة

هـ- في حالة خروج البند المستحدث عن مقايسة البنود الاحتياطية يتم عمل مقايسة ملحقه بالبنود المستحدثة تعتمد من السلطات المختصة

و- يراعى تحقيق المرونة بمعنى القابلية للتعديل في حالة ظهور اي مستجدات خاصة بمشروعات الحفاظ على التراث المعماري والإسلامي بالقاهرة التاريخية في كل من الخطط الزمنية وخطط الترميم مع تقديم خطط جديدة لكل ما يستجد وبناءً عليه تعدل خطط الترميم والخطط الزمنية بإدخال الخطط الجديدة فيها ويوصي بمراجعة الخطط

الترميمية شهرياً لإدخال كل ما يستجد بصفة فورية حتى لا ترتبك العملية الإدارية لمشروع الحفاظ وهذا هو المقصود بالمرونة

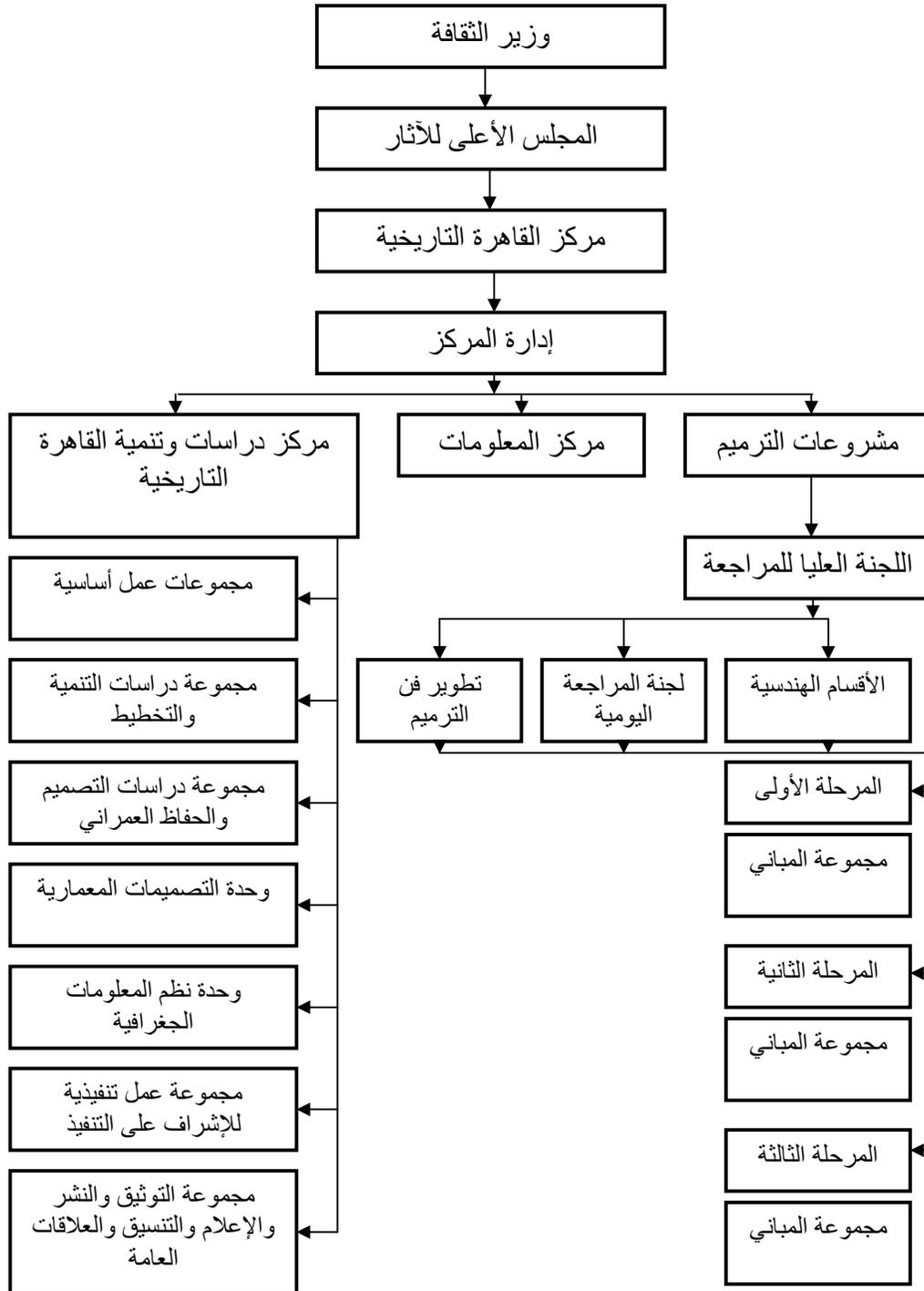
ز- يجب توفير مصدر تمويل دائم كصندوق لتمويل مشروعات الحفاظ مصدره من أستعمالات المشروعات التي تم الأنتهاء منها ومن مختلف لموارد الأخرى وذلك لمواجهة أي مستجدات أو ظروف طارئة قد تواجه مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي كما حدث في زلزال ١٩٩٢م.

ومن العرض السابق رأينا تطور الفكر الإداري لمشروع الحفاظ على القاهرة التاريخية والذي تميز بما يلي:

أ- العملية الإدارية وانقسمت إلى قسمين أولهما التوثيق والدراسات الذي يشمل جميع جوانب الأثر واصبح جزءاً لا يتجزأ من مشروع الحفاظ وهو المبدأ الذي أرسى منه المراحل السابقة لجهود الحفاظ والقسم الآخر التنفيذ ويتم تنفيذ الحلول المقترحة للحفاظ فيه ويشمل المرحلة من بدء الإعداد لمستندات المشروع المحتملة وحتى انتهاء أعمال الترميم ومن خلال ما سبق نري بوضوح انتظام العملية الإدارية وأتجاهها نحو الجوانب العلمية المنظمة لإدارة الحفاظ مع ملاحظة استمرار العوامل التي نتجت عن المراحل المختلفة السابقة نظراً لأن ما نحن عليه الآن ليس أكثر من تطور نتاج تراكم جهود وخبرات مشروعات الحفاظ السابقة التي تعرضنا لها في البابين الأول والثاني

ب- الهيكل الوظيفي للقائمين علي العملية الإدارية تطور الهيكل الإداري لعملية الحفاظ ليشمل عدة جهات وزارية كل في أختصاصها نظراً لأن مشروع تطوير القاهرة التاريخية يشمل عدة جوانب أخرى مثل علاج البنية التحتية والمرور وغيرها خارج نطاق عمل وزارة الثقافة وذلك ما تطلب وجود هيكلين الأول علي مستوي الوزارات المعنية بمشكلات القاهرة التاريخية والهيكل الثاني علي مستوي هيكل مشروع القاهرة التاريخية ذاته وهذا التطور في هيكل القائمين علي عملية الحفاظ أتسع ليشمل كل هذه الجهات لأول مرة في عهد المجلس الأعلى للآثار كنتاج لتطور الهيكل الإداري للهيئات المنوطة سابقاً لإدارة مشروعات الحفاظ والتي تم عرض تطور هيكلها فيما سبق (شكل توضيحي ٢١) .

الهيكل الإداري لمشروع الحفاظ على التراث المعماري بالقاهرة التاريخية



رسم توضيحي رقم (٢١) الهيكل الإداري لمشروع تطوير القاهرة التاريخية ، خالد عبد العزيز عثمان عبد العزيز ، تفعيل إدارة الحفاظ (نموذج لإدارة وتمويل وتنفيذ مشروعات الحفاظ) ، (٢٠٠٤)

ج- نظام التمويل : شملت عملية التطور التي ظهرت في مشروع القاهرة التاريخية جميع أوجه عملية الحفاظ من جانب إدارة عملية الحفاظ ذاتها ومن جانب تطور هيكل القائمين علي عملية الحفاظ وكان بالضرورة أن تشمل عملية التطور الوجه الثالث لعملية الحفاظ وهو نظام التمويل الذي تطور بدوره ليوازي حجم مشروع الحفاظ علي القاهرة التاريخية ويغطي احتياجاته فأصبح نظام التمويل يعتمد علي موارد المجلس الأعلى للآثار مثل المعارض الدولية وتذاكر المزارات التي زاد المجلس الأعلى للآثار من عمل المعارض وأفتتاح الجديد من المزارات التي يقوم مشروع القاهرة التاريخية بترميمها لتدر الدخل بحيث يعاد استخدامه في المشروعات التي ما زالت تحت الترميم **MONEY RECYCLE** بالإضافة إلى الاعانات الدولية من الهيئات المهمة بالتراث المعماري الإسلامي .

الفصل الثاني:دراسة فكر إدارة مشروع إعادة إحياء حلب القديمة:

تم تسجيل مدينة حلب على قائمه التراث العالمي ١٩٨٦م نظراً لما تحتويه من آثار عديدة أو أوابد كما يطلق عليها في حلب ، وفي عام ١٩٩٢م اشتركت الحكومة الألمانية مع الحكومة السورية (مجلس مدينة حلب) في افتتاح مشروع إعادة إحياء حلب القديمة .

وقيل عن أوابد مدينة حلب أنها تشكل مع أوابد القاهرة القاعدة الأساسية لكل دراسة عن فن العمارة الإسلامية^(١) ، وكانت مشكلة حلب متشابهة إلى حد ما مع مشكلة المناطق التاريخية بالقاهرة وذلك نظراً لتشابه أسباب التدهور والتي من بينها اختراق الشوارع العريضة للمنطقة التاريخية وتقسيمها داخلياً فيما بينها ، ولكن مشروع إعادة إحياء حلب القديمة مختلف في كونه يستهدف تحسين البيئة المحيطة بوضع استراتيجيات لتطوير ظروف المعيشة لسكان المنطقة القديمة مما جعل المشروع أحد المخططات التنموية وليس مشروع حفاظ فحسب^(٢).

واجهت مدينة حلب القديمة العديد من التحديات بصفة خاصة في أواخر القرن التاسع عشر عندما بدأت الأحياء ذات الأنماط الغربية في التخطيط تظهر بالقرب من المنطقة التاريخية. ولقد سبب تدخل التخطيط الحديث في أضرار بالغة نتيجة فشله في أخذ الطابع الخاص للنسيج العمراني التقليدي بعين الاعتبار وظهر ذلك من خلال الشوارع العريضة التي فصلت أحياء كاملة عن بعضها بالإضافة إلى انتشار الأبنية متعددة الطوابق بداخل النسيج العمراني ، هذا بالإضافة إلى زيادة حركة المرور والتلوث.

لذلك فيمكننا القول أن حلب أصبحت مدينتين في مدينة واحدة ، أولها المدينة القديمة والأخرى التي نمت باختلاف كبير عن المدينة القديمة في بنائها^(٣).

نتيجة لكل ما سبق هجر السكان المناطق التاريخية مما أدى إلى تخفيض قيمة العقارات و أسعار الأراضي بها وبالتالي تم الاتجاه نحو تنمية مناطق جديدة و إهمال تطوير المناطق التاريخية^(٤)

٤-٢-١ سياسات مشروع إعادة إحياء حلب القديمة:

٤-٢-١-١ أهم السياسات العامة

§ يجب أن يتم حماية المنطقة التاريخية كمنطقة سكنية مناسبة لحياة سكانها

¹ سليم عبد الحق وأخرون، قضايا حفظ الآثار والمواقع الأثرية والاستفادة منها ، (١٩٥٣)

² الحكومة السورية و الألمانية، مخطط العمل الأول ، إعادة إحياء منطقة باب قنشرين (٢٠٠٣)

³ Stefano Bianca, Urban Form in The Arab World (2000)

⁴ www.gtz.org

- § المراقبة ضرورية لحماية التراث المعماري والعمراني التاريخيين
- § توفير المعلومات اللازمة لرفع الوعي والفهم العامين حول القضايا المهمة في المنطقة
- § تنفيذ المشروعات وتطبيق النشاطات الحيوية سيرفع مستوى المعيشة إلى مستوى مماثل للمدينة الحديثة وللحفاظة على القاعدة الاقتصادية الحيوية
- ٢-١-٢-٤ سياسات استعمال الأراضي
- § يعتمد تأسيس نطاقات استعمال الأراضي ضمن الدراسة على التفريق بين أصناف الشوارع مع تعيين استعمالات أراضي مناسبة لكل صنف من أصناف الشوارع
- § يتم الحفاظ على الطابع السكني وذلك بتخصيص الأزقة الصغيرة والأزقة غير النافذة للاستعمال السكني
- § يتم تخصيص مناطق تجارية مختلطة على طول الشوارع النافذة المحورية والتي تؤدي مباشرة إلى الأسواق فيوجه النمو المتوقع للفعاليات التجارية بشكل منظم
- § تم تعزيز مناطق سكنية مختلطة على جوانب الشوارع النافذة غير المحورية ، حيث يسمح فيها بنسبة من الدكاكين الصغيرة من الغرف الأمامية للعقارات وفق معايير تصميمية محددة
- § العقارات التاريخية المسجلة أو المتميزة معمارياً فقدتم توقيعها على مخطط استعمال الأراضي الملزم مستقبلاً، ويكون أي تغيير في وظائفها خاضعاً لموافقة اللجنة الفنية
- ٣-١-٢-٤ سياسات تطوير السكن
- § يجب أن تدعم أعمال صيانة وترميم المساكن بالتسهيلات المادية والقانونية نظراً لأن أغلب السكان من ذوي الدخل المنخفض
- § يجب إعادة توزيع الكثافة السكانية على عدد مناسب من السكان وتحسين أحوال المعيشة نظراً لتأثر الأحوال المعيشية للسكان سلباً من جراء الازدحام السكاني لمعيشة أكثر من عائلة في نفس المنزل مما يؤدي إلى تقسيم العقار داخلياً
- § يتم تشجيع المصادر الخاصة للسكان لترميم المنازل التقليدية عبر إدخال تحسينات عامة في المنطقة والتأكيد على أن استثمارات السكان لن تتأذى في المستقبل من نتائج استعمالات غير متوقعة للأراضي جوارهم

٤-٢-١-٤ سياسات التطوير الاقتصادي

- § يجب أن يتم تحقيق الاستفادة الاقتصادية للسكان بدرجة أولى في مشروع الإحياء و أن يؤدي المشروع إلى رفع مستوى دخلهم ، لذا فإن الو رشات التي يمكن أن تشارك في الإحياء يجب أن تنضم إلى عملية الإحياء
- § يتم توضيح أبعاد العمل للسكان و المؤسسات المحلية ومساعدتهم على الانضمام إلى أعمال الإحياء كما يتوقع أن تنشأ نشاطات منتجة للدخل من السياحة
- § الفعاليات التجارية تتسبب أحياناً في آثار مؤذية مثل الضجيج و الدخان ، ويتم استبعاد هذه النشاطات تدريجياً مع التفكير بضرائب تصاعدية على الأنشطة المؤذية أو إغلاقها تماماً

٤-٢-١-٥ سياسات تطوير البيئة

- § جاري إصلاح وتجديد شبكة الصرف الصحي الذي من شأنه أن يحسن العديد من المشكلات البيئية ، حيث أن التسرب من الشبكة يؤثر سلباً على الوضع الحالي
- § يجب رفع وعي السكان بخصوص التخلص من النفايات الصلبة ، وتم تصنيع حاويات خاصة بلون محدد لتوزع على أماكن مخصصة لجمع القمامة
- § يقترح التفكير الجاد بنظام ضريبية بيئية تصاعدي للفعاليات المؤذية بحيث يتحمل أصحاب الورش عبء التلوث الناتج عن ورشهم^(١)

٤-٢-١-٦ سياسات المرور والنقل

- § تحديد شوارع ذات اتجاه وحيد للسماح بتسيار مستدير لحركة المرور ،لذا تحدد اتجاهات المرور باتجاه وحيد على الشوارع الرئيسية النافذة بينما يتم منع مرور الآليات من الشوارع الصغيرة
- § يتم تحديد ساعات مرور التخديم
- § يجب تخصيص أماكن لمواقف السيارات ، وتنظيم المرور هناك و إن كان المحور الجنوبي أمام باب قنشرين لا يسبب تلف فيزيائي حقيقي فلذلك يمكن الاستعانة بالطرق الموجودة والتي لا تضر بالمنطقة التاريخية^(٢)

¹ الحكومة السورية و الألمانية، مخطط العمل الأول ، إعادة إحياء منطقة باب قنشرين (٢٠٠٣)

² Stefano Bianca, Urban Form in The Arab World (2000)

٧-١-٢-٤ سياسات تطوير البنية التحتية

وتشمل البدء في أعمال شبكة الصرف الصحي وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تحسين على عدة مستويات للأوضاع البيئية

٨-١-٢-٤ سياسات تطوير البنية الاجتماعية التحتية

يتم التخطيط لمشروع عملي في هذا السياق لإنشاء مركز اجتماعي ، والتفكير في إمكانية التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص في هذا المجال

٩-١-٢-٤ سياسات الحفاظ على المباني التاريخية

§ تم الاتفاق مع مديرية الأوقاف على برنامج لإحياء المباني الدينية

§ يتم إعداد دراسة لإمكانية وإعادة توظيف الأبنية التاريخية

§ تم اختيار نطاقات و مشاريع العمل مع الأخذ بالاعتبار أن يكون جزء من مجال الأعمال يختص بالترميم الأثري

§ لتشجيع القطاع الخاص على الخوض في أعمال الإحياء يجب توفير الدعم الفني وتسهيل إجراءات الحصول على رخص ترميم

١٠-١-٢-٤ سياسات المشاركة الشعبية

§ لا يقترح الخوض في تجارب المشاركة أثناء تنفيذ الأعمال ويتم تدخلها للتخطيط والمراقبة و ذلك لعدم وجود سوابق للأعمال الجماعية على مستوى البنية الاجتماعية المحلية

§ يجب توعية السكان والمستفيدين من الإحياء بقيم المشاركة الشعبية من خلال برنامج للعلاقات العامة^(١)

٢-٢-٤ التحديات التي تواجه مشروع الأحياء

§ غياب الخدمات بالمنطقة التاريخية

§ اختراق الشوارع للنسيج العمراني للمنطقة التاريخية مما أدى تقسيمها

§ ظهور المباني متعددة الطوابق في المنطقة التاريخية

§ التلوث و الضجيج الناتجين عن سوء الاستخدام و المرور

§ تراجع الظروف المعيشية في المنطقة التاريخية

¹ الحكومة السورية و الألمانية، مخطط العمل الأول ، إعادة إحياء منطقة باب قنسرين (٢٠٠٣)

- § ضعف الموارد المالية اللازمة لإجراء عمليات الإحياء و الترميم
- § عدم وجود طابع معين أو نظام بناء للمباني الجديدة في المناطق التاريخية
- § غياب الوعي الثقافي بأهمية المناطق التاريخية و الآثار
- § الهجرة خارج المناطق التاريخية مما أنعكس على اهتمام السكان بمحيطهم المعيشي
- § تدهور حالة البنية التحتية للمنطقة التاريخية
- § سوء حالة المباني التاريخية نتيجة التخريب و الإهمال
- § سوء الحالة الإنشائية للمساكن داخل المناطق التاريخية مما يشكل خطورة على المباني التاريخية^(١)

٤-٢-٣ مشروع إعادة إحياء حلب القديمة

تعددت المشروعات الطموحة لإحياء المدينة القديمة بحلب التي من بينها مشروع إحياء منطقة باب قنسرين ومشروع إحياء المنطقة الخاصة بباب الفريخ والذي تم فيه إعادة تنمية الركن الشمالي الغربي من المدينة القديمة والذي شارك فيه العديد من أساتذة الجامعة بالتعاون مع محافظ حلب^(٢)، وكان الهدف من مشروع الإحياء استمرارية المدينة القديمة بشكلها ومضمونها التقليدي يعتمد على حيويتها الاجتماعية والاقتصادية وقدرة سكانها على صيانة وإحياء منازلهم وأحيائهم السكنية. ولكن ظروف ومعطيات القرن العشرين أحدثت تغييرات جذرية في هذا التطور التاريخي. فانعدام الموارد والهجرة إلى خارج المناطق التاريخية أدت إلى انخفاض كبير في قدرة السكان على الاهتمام بمحيطهم المعيشي، مما يستدعي مفهوماً جديداً في الإدارة العمرانية لمعالجة الوضع الحالي.

ولذلك فقد تم وضع استراتيجية عامة لإحياء المدينة القديمة ونظراً للطبيعة المعقدة للإحياء العمراني واحتوائه على فعاليات متعددة ومتداخلة إضافة إلى كلفته العالية فقد قررت بلدية حلب طلب المساعدة. ودعت الحكومة الألمانية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمشاركة، ورد الطرفان بالإيجاب وبهذا ولد المشروع.

¹ www.gtz.org

² Stefano Bianca, Urban Form in The Arab World (2000)

- ملكيات الأبنية التاريخية في المنطقة.

تختلف ملكية الأوابد التاريخية منها ٢٥ مبنى تتبع لجهات حكومية منها ١٨ مبنى تابع لمديرية الأوقاف و ٤ مباني تتبع لمديرية الآثار ، وواحدة (كنيسة الشيباني) تابعة لإدارة حصر التبغ.

ثم تم الاتفاق مع مديرية الأوقاف على برنامج لترميم مبانيها التاريخية وحمايتها ضمن نطاق منطقة العمل ، ويتم التنسيق بين مديرية الأوقاف ومدينة حلب ضمن خطة زمنية تبدأ عام ١٩٩٧م وتستمر ثلاث سنوات حيث يتوقع أن تصل نفقات أعمال الترميم خلالها إلى أكثر من عشرين مليون ليرة سورية، ويتم جمع الأموال من ميزانية الأوقاف حسبما توافق عليه وزارة الأوقاف ، ومن التبرعات التي تجمع من أموال الصدقات و الزكاة عند مراكز العبادة ، ومن التبرعات التي يمكن تحصيلها من أفراد القطاع الخاص^(١).

٤-٢-٣-١ الأهداف العامة مشروع إعادة إحياء حلب القديمة

- § اتخاذ خطوات فورية لمعالجة المشاكل الملحة لسكان المدينة القديمة مثل الإصلاحات الطارئة لمنازل ذوي الدخل المحدود والمباشرة بإصلاح البنية التحتية التالفة. ويؤمل بأن تشجع هذه الأعمال السكان على المشاركة الفعالة في أعمال التحسين.
- § المباشرة بخطة تطوير اعتماداً على التحليل المفصل للأوضاع الفيزيائية والاقتصادية والاجتماعية، حيث ينظم هذا المخطط استعمالات الأراضي بطريقة توازن بين متطلبات التطوير ومتطلبات الحفاظ، ووضع أولويات للتنفيذ وفق الضرورة وحسب توفر الإمكانيات التمويلية وبمشاركة القطاعين العام والخاص في العملية.
- § خلق نظام مؤسسي له قدر معقول من الاستقلالية قادر على إدارة كافة الأعمال البلدية اليومية ومراعاة وتطوير المدينة القديمة. يتطلب هذا العمل تطوير القوانين والأنظمة الإدارية وتدريب عناصر المشروع وتأسيس نظام إدارة للمعلومات بهدف تأمين الاستمرارية الذاتية بعد انتهاء مراحل المشروع الممولة عالمياً.
- § تأمين مشاركة كافة الجهات المحلية والدولية ذات العلاقة وتوسيع مصادر التمويل.
- § المباشرة بالتنفيذ خلال مراحل الدراسة وتقييم النتائج لتبنيها في تطوير عملية التخطيط تبعاً لهذه النتائج

^١ الحكومة السورية و الألمانية، مخطط العمل الأول ، إعادة إحياء منطقة باب قنسرين (٢٠٠٣)

٤-٢-٣-٢ الإجراءات الخاصة بالمرور

خلقت الشوارع الحديثة التي تم فتحها ضمن النسيج التقليدي للمدينة استعمالات جديدة للأراضي على طول الشوارع الرئيسية، والتي بدورها عملت كنقاط جذب للمزيد من حركة السيارات والمركبات. إن شبكة الشوارع الحديثة لم تنفذ بشكل كامل، فقد أوقفت عملية إنشاء وشق شوارع جديدة كنتيجة لاعتبار المدينة جزءاً من التراث العالمي. وهكذا فإن شبكة الطرق الحالية سهلت زيادة حركة المرور إلى الداخل ولم تراع تفريغها، وخاصة المرور العابر الذي شكل مشكلة حقيقية. وكانت النتيجة النهائية تشتت حركة المرور المغادرة عبر الشوارع الضيقة وبشكل عشوائي.

§ تعريف شبكة مرور عابرة في الشوارع الرئيسية على طول الشوارع المحيطة بالمركز التاريخي القديم.

§ فصل شبكة الشوارع الرئيسية عن الشبكة الفرعية المارة عبر المناطق التاريخية. حيث خصصت هذه الأخيرة لأغراض الخدمة المحلية.

§ توحيد اتجاهات السير لتجنب الاختناقات المرورية

§ تأمين مواقف للسيارات في محيط المدينة القديمة

§ التأكيد على أولوية النقل العام على الطرق الرئيسية

§ تقليل حركة المرور عن طريق إعادة تصميم مسطحات الشوارع

§ تحديد ساعات تفريغ وتحميل البضائع التجارية

§ البدء بحملات توعية عامة للتعريف بالمفاهيم المرورية الجديدة (صورة رقم ١٥٨)

٤-٢-٣-٣ الإجراءات الخاصة بالبنية التحتية

أحد المسببات الرئيسية لتدهور الحالة الإنشائية للمباني هو تسرب المياه من شبكات البنية التحتية. فالمياه (المالحة والحلوة) التي تتسرب تحت الأساسات تؤدي إلى هبوطها بشكل تفاضلي مما يؤدي إلى أضرار إنشائية في المباني. هذا بالإضافة إلى ارتفاع المياه بفعل الخاصة الشعرية إلى مناسيب كبيرة في الجدران. مما خلق آفات مختلفة في الحجارة بغض النظر عن المشكلات الناجمة عن ظهور نباتات في البنية الحجرية، وكان لا بد من التنسيق بين عدة جهات ولكن وبشكل عام تم تطوير برنامج صيانة ضمن نطاق ميزانية البلدية للتأكيد على الصيانة الدورية والملائمة للشبكات المنفذة حديثاً^(١) (صورة رقم ١٥٩).

¹ www.gtz.org

٤-٣-٢-٤ نظام المعلومات الجغرافي

يتعامل المشروع مع كمية كبيرة من المعلومات كالمعلومات التفصيلية لما يبلغ حوالي ١٦٥٠٠ قطعة أرض بالإضافة إلى الدراسة السكانية العامة وسجلات الأوبد الأثرية التاريخية وشبكات البنية التحتية والمواصلات وحركة المرور والمعلومات البيئية مما يتطلب منهجية خاصة لإدارة هذه المعلومات. وقد تقرر في المراحل التخطيطية المبكرة للمشروع اعتماد نظام المعلومات الجغرافي لهذا الهدف.

لوضع خريطة أم تم التنفيذ بواسطة المسح الضوئي لمخططات الكاداسترو وتحويلها إلى معادلات نقطية. تعود مخططات الكاداسترو الخاصة بالمدينة القديمة إلى فترة الانتداب الفرنسي (1928-1931) وقد تم مسح ما يبلغ ٦٤ لوحة من مقياس ١/٥٠٠، واستعملت هذه الخرائط كأساس للتخطيط اللاحق في المدينة. حيث تم تحديد التدخلات الحديثة وتوقعها على الخريطة. وتم طرح نظام العمل المشترك كوسيلة لمعالجة النواحي الفنية والنواحي الإدارية لإدارة المعلومات. وقد شملت الفكرة الرئيسية الأسس التالية:

§ ضرورة استعمال خريطة واحدة كأساس لعمل كل القطاعات، ويقوم معالج بياني حاسوبي وحيد بإدارة تخزين المعلومات.

§ يكون كل قطاع مسؤولاً عن إنتاج بياناته وتدقيقها، وهذه المعلومات ستكون في متناول المستعملين المؤهلين وذلك من خلال الحاسب.

يمثل تطبيق نظام المعلومات الجغرافي في مدينة حلب القديمة حالة خاصة لاستعمال نظام المعلومات الجغرافي في الإدارة العمرانية، حيث مكن المخططين من فهم أفضل للمضمون العمراني والمدراء العمرانيين من تقديم خدمات أفضل كما أتاح للهيئات التنظيمية أسلوباً أفضل لتخزين تقاريرهم وملفاتهم وتوثيق المواضيع المتعلقة بالتراث والإدارة العمرانية (صورة رقم ١٦٠)

٤-٣-٢-٤ مراحل المشروع^(١)

§ المرحلة البدائية: (١٩٩٢ – ١٩٩٤) التحضير والمسح:

○ المسح البياني للمنطقة، وقد جرى خلالها العديد من الدراسات والمسوحات لتقييم

الوضع الراهن للمدينة القديمة وتحديد أولويات مناطق التدخل.

§ المرحلة الأولى: (١٩٩٤ – ١٩٩٧) التخطيط والمشاريع الرائدة

○ تطوير آليات إعادة الإحياء: حيث استعمل مخطط عام وشامل يأخذ بكل نواحي الإدارة العمرانية (استعمال الأراضي، السكن، المرور، البنية التحتية، الخدمات الاجتماعية، ترميم وصيانة الأوابد الأثرية والمشاركة الشعبية) كما تم في هذه المرحلة تطبيق المخططات العامة بشكل تفصيلي أكثر على مستوى مناطق التدخل. وبدأ العمل على برامج مبكرة لتأمين قروض صغيرة لمساعدة ذوي الدخل المحدود في الصيانة الطارئة لمنازلهم. وضعت معايير المشاركة في مناطق التدخل لتحديد الاحتياجات وأولويات التدخل ومراقبة النتائج. كذلك تم الاتصال بمؤسسات أخرى معنية للبدء بمشاريع مشتركة.

§ المرحلة الثالثة (١٩٩٧ - ٢٠٠٠) إقامة المؤسسة والإجراءات:

○ مرحلة التطبيق الأولى: حيث تم تحسين نظام التخطيط نتيجة للخبرة المكتسبة من التطبيق الميداني (البنية التحتية، الخدمات الاجتماعية، حركة المرور، الواجهات العمرانية) كما مكن الاتصال بالأطراف المعنية من دراسة الرؤية المتوقعة للاقتصاد العمراني في المدينة القديمة. وتطور نظام القروض الصغيرة ليشمل ترميم المنازل والصيانة المعمارية. أكدت برامج العمل المركز والشامل على ضرورة إقامة مؤسسة لها قوام إداري دائم، والتي تمثلت بإقامة مديرية المدينة القديمة. وقد خضع طاقم المشروع لدورات مكثفة. وتم تبني نظام المعلومات الجغرافي.

§ المرحلة الرابعة: (٢٠٠١-٢٠٠٤) وسائل تطوير الإدارة المستدامة والتمويل:

○ مرحلة التطبيق الثانية: بدأ اختبار مشاريع التمويل الجديدة لتشجيع المشاريع الصديقة للبيئة. وتمت دراسة مشاريع السكن بالتفصيل لإتاحة فرصة التمويل من قبل شركاء آخرين. وقد تم القيام ببرمجة عملية صيانة البنية التحتية للتأكيد على فعالية الإدارة، كذلك تنظيم حركة المرور بعد الأخذ بعين الاعتبار التطور العمراني العام للمدينة ككل. ويتولى طاقم المشروع الدور الإداري من خلال هذه المقاربة المعقدة الشمولية لعملية إعادة الإحياء العمراني.

٤-٢-٣-٦ دراسة تنظيم الفكر الإداري لمشروع إحياء حلب القديمة

§ التخطيط و الإدارة العمرانية

- الإدارة العملية: وهو نظام مؤسسي مرن مفوض بإدارة الموقع ضمن إطار قانوني مؤلف من الأنظمة العمرانية والإرشادات الفنية والأنظمة المالية
- إدارة المعلومات: حيث يتم استخدام نظام المعلومات الجغرافي لإدارة المعطيات التحليلية والمسقطية المعقدة والمتشابكة، مما يمكن من مراقبة العمل بشكل مستمر ووضع تقارير عن تقدم سير العمل^(١).
- إدارة مناطق التدخل: تم تمييز ثلاث مناطق عمل وتصميم برامج تدخل وذلك بعد التشاور مع المجموعات المستفيدة والتحليل العمراني المعمق، وتم التنفيذ بشكل متتابع. وبذلك تكون ثلاث مناطق في طور إعادة إحياء شاملة، ولكن الأهم من ذلك أن فريقاً من المدراء العمرانيين المحليين المؤهلين قد تم تحضيرهم لقيادة هذه المشاريع الرائدة في بقية أرجاء المدينة القديمة.

- التطور الاجتماعي (صورة رقم ١٦١)

§ النظام الإداري والمالي للمشروع

إن المشروع من حيث المبدأ جزء من مجلس مدينة حلب فلقد أنشئ من قبل مجلس المدينة عام ١٩٩٢. وتشارك الحكومة الألمانية في أعمال المشروع عبر الوكالة الألمانية للتعاون التقني كنظير ومساهم، ويشارك الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي كمولد مشارك.

إن محافظ حلب هو الرئيس الرسمي للمشروع. وقد تم إنشاء قسم خاص هو مشروع إعادة إحياء حلب القديمة مهمته تنفيذ المهام الملقاة على عاتقه. ثم تطور ليصبح "مديرية المدينة القديمة"، يمثل مديرها المحافظ ويدير المشروع. تقوم البلدية بتأمين كوادر المشروع وتلبية احتياجاتهم، كما تؤمن نسبة معقولة من الدعم المالي للسكن والقروض الصغيرة وتجديد البنى التحتية ضمن إطار التنفيذ.

إن الوكالة الألمانية للتعاون هي المسؤولة عن المساعدة الألمانية في المشروع. فهي تؤمن قسماً كبيراً من التمويل للقروض والتجهيزات الفنية وتدريب الكوادر.

^١ الحكومة السورية و الألمانية، مخطط العمل الأول ، إعادة إحياء منطقة باب قنسرين (٢٠٠٣)

ويشارك الصندوق العربي في تمويل الخبرات الخارجية وتدريب العناصر والتجهيزات الفنية.

§ مبدأ التخطيط

لقد اعتمد المشروع منذ البداية مبدأ التخطيط الذي يعتمد على الشمولية ونظام "الخطة المتكاملة". وطبعاً فإن التخطيط الشمولي لا يقتصر على التحليل والدراسة النظرية فحسب بل تتناول التطبيق المبدئي. اتبع المشروع النظام الألماني الشهير للتخطيط وهو "مبدأ التيار المعاكس" حيث يبدأ التخطيط الشامل من القمة نزولاً إلى القاعدة بينما يبدأ التطبيق من القاعدة ويرقى إلى القمة.

§ تنظيم عملية التخطيط :

لقد قسم المشروع إلى أقسام عديدة وكل قسم مسؤول عن منطقة تخصصه ولكنها تتكامل تحت الخطة العامة عبر مستويات الإدارة. ٧٠% من أعضاء المشروع الأربعين هم عبارة عن مختصين يعملون بدوام كامل لدى بلدية حلب. و٢٥% من الأعضاء عبارة عن خبراء محليين يعملون بدوام جزئي، من جامعة حلب على سبيل المثال، ويتم تمويلهم عبر صندوق العربي أو/عن طريق الوكالة الألمانية للتعاون. وهناك ٥% فقط من الخبراء الدوليين معظمهم من ألمانيا يتولون مهاماً على أسس شهرية أو أسبوعية بينما ينفرد خبير ألماني واحد بعقد عمل دائم بصفته رئيس الفريق الألماني.

§ الحماية البيئية في المنطقة التاريخية

تشكل مدينة حلب القديمة فرصة نادرة لدراسة العلاقة بين الإنسان والظروف البيئية من خلال منظومة تاريخية تقليدية. ومع ذلك فإن هذا التوازن الحرج قد أختل بشدة مع دخول التكنولوجيا والاقتصاد الحديثين وأسلوب الحياة المعاصرة. فقد أدى تحول البيوت القديمة إلى محلات مفرزة وتغيير نظام التدفئة وزيادة الضغط الاقتصادي الموجه للسياحة والتدفق الكبير لحركة المرور إلى تراجع كبير في البيئة العمرانية^(١)

في مواجهة هذه المشكلات الملحة باشر المشروع برنامجاً بيئياً يعتمد على النموذج المطروح في "المفكرة المحلية ٢١" لخصر المشاكل البيئية بشكل كلي. ويعتبر التعاون والمشاركة بين جميع الأطراف المعنية عنصراً رئيسياً في هذا العمل. أهم الموضوعات التي تمت مناقشتها هي:

○ الإطار التشريعي الجديد: يعتبر التشريع البيئي عنصراً أساسياً للتحكم ومراقبة

التلوث. كما تعتبر صياغة هذه التشريعات وتطويرها المستمر مهمة أولى في هذا

المجال. لقد عمل المشروع مع النظام الحكومي المحلي لتطوير برنامج تشريعي بيئي رائد بخصوص التحكم بالضجيج، ويتم العمل حالياً في وضع تشريع لمراقبة التلوث الهوائي والتحكم به.

○ التلوث الهوائي: يعتبر المرور ونظام التدفئة المنزلي من المسببات الرئيسية لزيادة التلوث الهوائي في حلب. فالمركبات الموجودة قديمة جداً وهي تعمل عادة على البنزين الحاوي على الرصاص أو الديزل ذو النسبة العالية من مادة الكبريت. أما أجهزة التدفئة المنزلية فهي غالباً ما تكون حراقات ضئيلة المردود بالنسبة إلى استهلاكها للمازوت. عمل المشروع على قياس نسبة التلوث في كامل المدينة القديمة. وأشارت النتائج إلى الحاجة الماسة إلى طرح بدائل أقل إضراراً بالبيئة، ولذلك فإن المشروع يعمل حالياً على التعريف بالمركبات الكهربائية وذات نظام الوقود المزدوج لاستعمالها في منطقة الأسواق كبداية رائدة.

○ التلوث بالضجيج: إن التدفق المستمر لحركة المرور هو المصدر الرئيسي للضجيج في البيئة العمرانية، فقد رصدت مستويات عالية من الضجيج باستعمال نظام المعلومات الجغرافي، ومكنت هذه المعلومات من ربط ظاهرة تراجع المناطق السكنية بالمناطق التي تعاني من مستوى ضجيج مرتفع. وتم البدء بحملة توعية للتقليل من الضجيج مرفقة بضوابط تشريعية محلية خاصة تم التقيد بها لمعالجة هذه المشكلة.

○ برنامج زيادة المناطق الخضراء: لا يحتوي النسيج التقليدي للمدينة القديمة على حدائق ومساحات خضراء كبيرة، فالبقع الخضراء الوحيدة تتواجد على شكل مستنبتات صغيرة في وسط الأفنية الداخلية. ولهذا السبب فإن نسبة المناطق الخضراء في الفراغ العمراني أقل من المعدلات الوطنية. شرع المشروع ببرامج عديدة لإصلاح هذا الوضع منها المحاولات الجادة لاستعادة بعض المساحات التقليدية العامة وإعادة زرع الأشجار والنباتات من جهة، والتخطيط لتحويل المناطق الغير مستغلة في محيط المدينة القديمة إلى حدائق عامة وملاعب للأطفال كما في تلة السودا في القسم الجنوبي من جهة أخرى. وأبعد من ذلك فقد خاص المشروع في عدة مشروعات تجريبية مثل "شجرة لكل أرض دار" و "اخضرار الأسطح لعزل حراري أفضل".

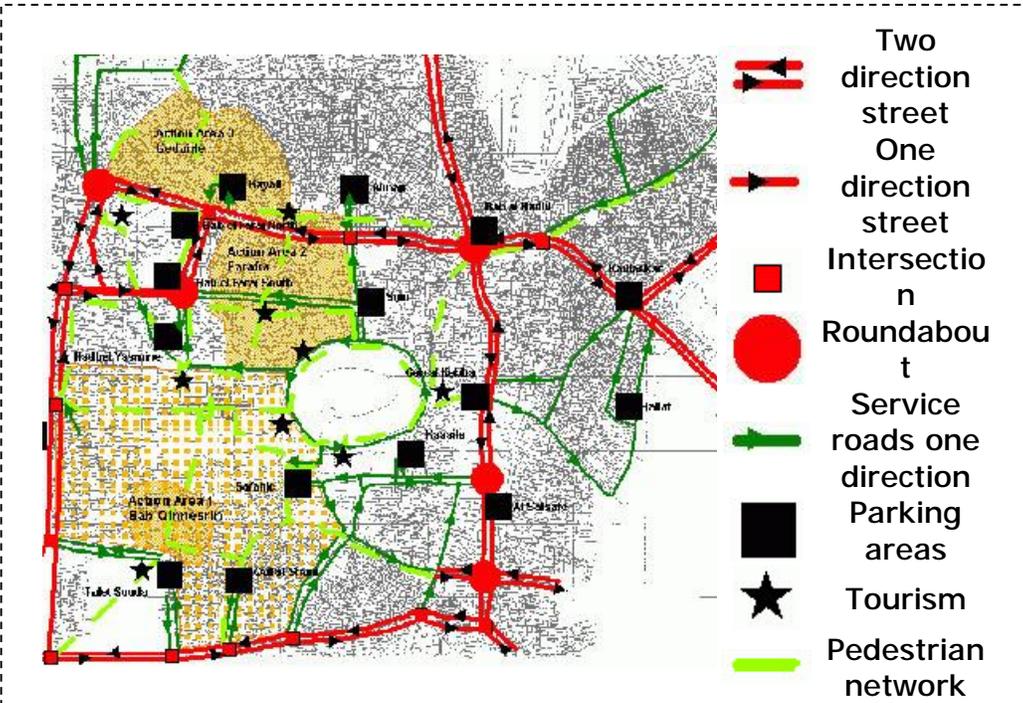
- تلوث المياه والترربة: ثبت أن المياه الجوفية في المدينة القديمة ذات مستوى مرتفع من التلوث، وعزي ذلك إلى تسرب المياه المالحة من شبكة الصرف الصحي وإلى طرح الفضلات الناتجة عن المذابح الغير نظامية ضمن المجاري. ستتكفل عملية معاينة واستبدال شبكة البنية التحتية للمدينة القديمة بوقف تلوث المياه الجوفية وبتزويد مياه عذبة نقية للسكان. كما عزي تلوث التربة أيضاً إلى نشاطات بعض الصناعات والمحلات المفترزة (تصليح السيارات، المصابغ الكيميائية... الخ) وبدأ المشروع برنامجاً رائداً لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تحسين أدائها البيئي.
- استعمال الطاقة: يمثل هذا الموضوع حيزاً رئيسياً للبحث والتحري لأي برنامج بيئي. فتحليل الاستعمالات النهائية للطاقة قد يساعد على إدارة الحفاظ على الطاقة بالإضافة إلى كبح التأثيرات الجانبية الملوثة. إن تأسيس بدائل اقتصادية عملية أصبح جزءاً من تحليل أوسع حول استخدام الطاقة في مناطق التدخل.
- الفضلات الصلبة: يرجع تجمع الفضلات الصلبة في المدينة القديمة إلى صعوبة وصول عربات جمع القمامة إلى المناطق السكنية هذا بالإضافة إلى عدم توفر خطة واضحة لإدارة عملية جمع الفضلات. فالفضلات ترمى بشكل عشوائي وغالباً ما تتجمع في زوايا الشوارع قرب مصارف المياه، مما يخلق مشكلات صحية وجمالية. بدأ المشروع بالعديد من الحملات بالتعاون مع السكان ومستعملي هذه المناطق لوضع برنامج لجمع القمامة. وتم وضع حاويات إضافية في مناطق العمل واتفق في اجتماعات عامة على ساعات لجمع القمامة للتأكيد على العلاقة القوية بين مجلس المدينة و السكان.
- تعد المشاكل البيئية من المواضيع المعقدة التي تتطلب تعاون جميع الأطراف المعنية. لذلك فإن التوعية العامة تعتبر من الأمور الأساسية التي يجب العمل عليها على كامل الأصعدة العامة والرسمية، هذا بالإضافة إلى وجود اعتقاد شائع خاطئ بأن المشكلات البيئية هي مشكلات موضعية، فقد أدرك فريق المشروع أن برنامج إدارة بيئية فعال يجب أن يكون جزءاً من مشروع أكبر، لذلك بدأ العمل على مشروع رائد للتحضير "المفكرة المحلية ٢١" للمدينة ككل حيث تلعب المدينة القديمة دور الريادة في التغيير^(١).

ومما سبق عرضه من دراسة مشروع إعادة إحياء حلب القديمة نستنتج أن غاية هذا المشروع هو تقوية إمكانية مدينة حلب و مجتمعا المحلي لإدارة عملية الإحياء و التي لم تشمل فقط إحياء المناطق التاريخية و لكن كان التوجه الفكري نحو تنمية و تطوير مدينة حلب بأكملها من مختلف الأوجه اقتصادياً و اجتماعياً و بيئياً و غيرها، وكان من ضمن هذه الأوجه هو الحفاظ على المناطق التاريخية ، لذلك فالاختلاف ما بين مشروع الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي بالقاهرة التاريخية و إعادة إحياء مدينة حلب القديمة هو أن أولوية المشروع الخاص بالقاهرة هو الحفاظ و إنقاذ المباني و المناطق التاريخية ثم بعد ذلك و حسب المخطط الموضوع بعد أنتهاء أعمال الحفاظ سيتم عمل تنمية شاملة حسب متطلبات و ظروف المنطقة التاريخية و بما يتناسب مع الآثار ، أما المشروع الخاص بحلب فكان التوجه الفكري نحو تنمية و تطوير المنطقة مع الاهتمام بالمنطقة التاريخية كجزء من مخطط التنمية و كبادرة اهتمام مع مراعاة تهيئة الظروف للتطور المستقبلي لاقتصاد المنطقة مع التأكيد على ضرورة استرجاع النفقات المصروفة عن طريق إعادة الاستخدام للتمكن من تكرار التجربة، ومن هذا لمسنا تنظيم الفكر الإداري لمشروع إعادة إحياء مدينة حلب القديمة و الذي تميز بما يلي:

أ- العملية الإدارية و شملت إدارة عملية الإحياء بمساعدة مجلس مدينة حلب و برئاسة محافظها و عملت في اتجاهات عديدة من بينها تطوير البنية التحتية و المرور و التطور الاجتماعي و تطوير الأبنية التاريخية كجزء من مخطط المدينة و ذلك لتكوين الطابع التاريخي لحلب ، ولأنها سيؤثر ترميمها على الهيئة العامة لها بالإضافة إلى الاستغلال السياحي و نشر الإشعاع الثقافي عن طريق هذه المباني ، و لكن إدارة عملية الإحياء كانت مشتركة ما بين الحكومة الألمانية و الحكومة السورية و كانت الإدارة تتجه نحو إدارة تخطيط أكثر منها إدارة حفاظ و إن كانت المنطقة التاريخية هي محور الاهتمام و دخلت في مخطط التنمية كجزء أساسي من إمكانيات التطوير.

ب- الهيكل الوظيفي للقائمين على عملية الإدارة و شمل مجلس مدينة حلب بالاشتراك مع الحكومة السورية و كانت المشاركة الشعبية تمثل جزء من الهيكل نظراً لأن تطوير و ترميم المساكن كان جزء من مخطط المشروع.

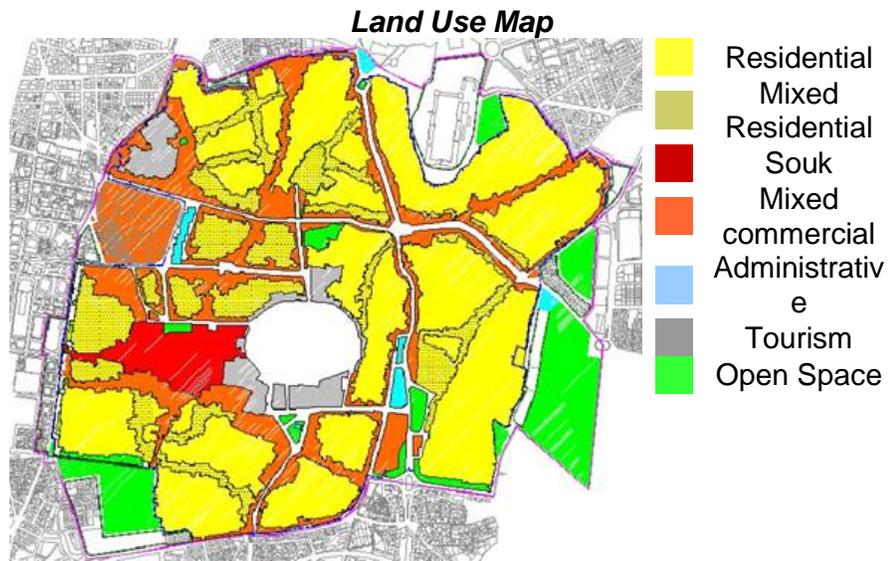
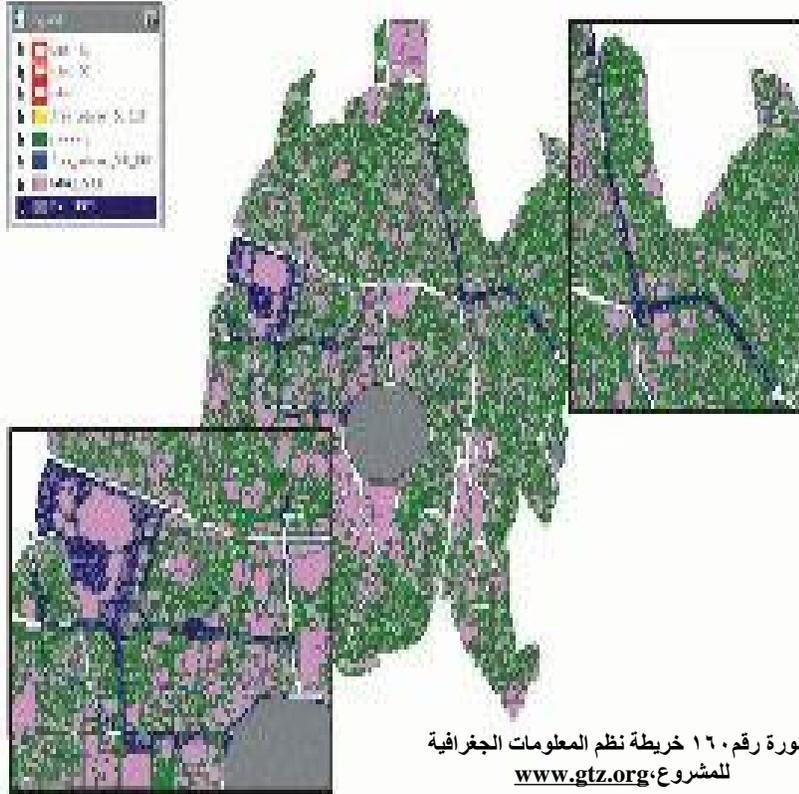
ج- نظام التمويل تم عن طريق تمويل الحكومة الألماني بالإضافة إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الحكومة السورية و تميز هذا النظام بتوفير قروض للسكان و ذلك لترميم مساكنهم بجانب ميزانيات ترميم و إعادة إحياء المباني التاريخية.



صورة رقم ١٥٨ خريطة المرور بمدينة حلب، www.gtz.org



صورة رقم ١٥٩ إصلاح البنية التحتية بمدينة حلب، www.gtz.org



صورة رقم ١٦١ خريطة أستعمال الأراضي بمنطقة الدراسة، www.gtz.org

خلاصة الباب الرابع

من العرض السابق للدراسة التطبيقية الخاصة بعرض مشروع الحفاظ على القاهرة التاريخية نري التطور والتقدم الذي حظت به جهود الحفاظ للوصول إلى ما هي عليه الآن واستقرار كل من هيكلها عملية الإدارة وهيكل القائمين عليها بالإضافة إلى تطور نظام التمويل لهذه المشروعات أي أن النظام الحالي التي استقرت عليه إدارة الحفاظ من خلال أوجهه الثلاثة نجح في تغطية وتلبية احتياجات التراث إلى حد كبير من خلال ما يلي :-

أ- تطور فكر العملية الإدارية ظهر وذلك من خلال الاهتمام بالدراسات والتوثيق مع أتساع مفهوم الدراسات ليشمل الدراسات المساحية وأعمال التوثيق المعماري وأعمال ميكانيكا التربة والأساسات بالإضافة إلى دراسات الاتزان الإنشائي والدراسات التحليلية لمواد البناء وأخيراً التوثيق الفوتوغرافي في هذا نري أن العملية الإدارية انقسمت لتشمل جزأين إدارة ما قبل التنفيذ وهي الخاصة بترتيب وتحضير الدراسات وأعمال التوثيق الفوتوغرافي كجزء لا يتجزأ من عملية الحفاظ وأيضاً إدارة التنفيذ ذاتها التي قسمت بدورها إلى مرحلتين أولها هي المرحلة التحضيرية التي تسبق التنفيذ الفعلي وهذه المرحلة التحضيرية تشمل إعداد الاشتراطات وجداول الكميات والمستندات الهندسية مع اقتراح قيمة مالية تقديرية مع اختيار طاقم الإشراف وصولاً في النهاية لأعمال طرح المشروع ثم الترسيه ثاني خطوة في مرحلة التنفيذ هي بعد تسليم الموقع للشركة وتبدأ من تسليم الموقع للشركة واعتماد طاقم التنفيذ وطاقم الاستشاريين، ثم تبدأ مراجعه المشروع وترتيب البيانات مع عمل خطة شاملة للأثر مع متابعة أعمال التوثيق المعماري والفوتوغرافي دورياً وصولاً إلى التوثيق النهائي ومن هنا نري أن الخبرة التراكمية السابقة عبر العصور المختلفة هي ما أوصلت جهود الحفاظ إلى هذه المنظومة الجيدة التي راعت معظم ظروف التراث المعماري الإسلامي في مصر وتغلبت على سلبيات الهيئة السابقة، وشملت بفكرها معظم جوانب نهضة جهود الحفاظ هذا بالإضافة إلى إدخال عامل المرونة والقابلية للتعديل على النظام الإداري كما سبق ذكره للتمكن من إضفاء التوازن على العملية الإدارية عند ظهور أي مستجدات أو متغيرات تواجه عملية الحفاظ .

ب- تطور الهيكل الوظيفي للقائمين على العملية الإدارية ليشمل عدة مستويات وزارية وليس هيكلاً صغيراً ضمن وزارة كما رأينا في المراحل السابقة وذلك لأن مشروع شامل مثل مشروع الحفاظ على تطوير القاهرة التاريخية معنى بالمنطقة التاريخية ككل يجب أن يتم فيه

تعاون كل الهيئات والوزارات الخاصة بمحاور تنمية المنطقة تظهر لأول مرة في جهود الحفاظ هيكل يشمل بعض الوزارات برئاسة رئيس الوزراء كما رأينا فيما سبق وتقرع من هذا الهيكل هيكل مشروع القاهرة التاريخية التابع للمجلس الأعلى للآثار بتخصصاته المختلفة وذلك نتاج تطور هيكل القائمين على العملية الإدارية ليشمل حكومة بأكملها مما يعكس دور الوعي التراثي الذي آل إليه المستوى الفكري في مصر في عهدنا الحالي .

ج- لمسنا تطور نظام التمويل في نفس الاتجاهات السابقة التي أرسنها هيئة الآثار المصرية ولكن بتنمية كل هذه المحاور مع افتتاح آفاق سياحية جديدة وعمل معارض دولية ،بالإضافة إلى الإسهامات والتبرعات الدولية في توفير التمويل اللازم لعملية الحفاظ .

أما بالنسبة لمشروع إعادة إحياء مدينة حلب القديمة فلمسنا ما يلي:

أ- تطور فكر إدارة الحفاظ ليشمل المناطق التاريخية بسكانها ضمن مخطط تنموي واحد من ضمن أجزاء الحفاظ على المباني التاريخية و المناداة باستخدام الطابع السكني المناسب للمباني الجديدة داخل النسيج العمراني للمناطق التاريخية بالإضافة إلى الاهتمام بعمل خدمات للسكان وجعل المناطق التاريخية بيئة صالحة سكنياً بدوت تعارض مع الأبنية التاريخية.

ب- لم يظهر هيكل دائم لمشروعات الحفاظ و لكن تشكل هيكل على مستوى جيد مؤقتاً للمشروع شمل أطراف من الحكومة الألمانية و مجلس مدينة حلب بالإضافة إلى اشتراك الصندوق العربي كمول للخبرات الأجنبية.

ج- مولت أطراف المشروع عملية إعادة الإحياء مع الاهتمام باحتياجات السكان و محاولة عمل تسهيلات مالية لتوفير قروض للسكان لأعمال الترميم

النتائج و التوصيات

من خلال أبواب وفصول البحث أتضحت مراحل تطور إدارة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري التي نشأت كرد فعل للرغبة في بقاء التراث والتي قسمت إلى مرحلتين أولها مرحلة التطور الفكري والفلسفي لجهود الحفاظ وثانيها مرحلة الجهود الوطنية في عمليات الحفاظ وتابعنا تراكمها عبر العصور لتقودنا في النهاية إلى تعاون جميع هيئات الدولة وتكاتفها معا من أجل هدف واحد هو حماية تراث مصر ومن ما سبق خرجنا بالنتائج التالية:

- § التعاون والتنسيق بين أكثر من جهة تنفيذية يساعد في الوصول إلى حلول لمشاكل المناطق التاريخية بصورة أشمل و أعمق.
- § عمليات الحفاظ الحالية خرجت عن مفهوم الحفاظ الكلاسيكي و اتسعت لتشمل مفاهيم أخرى مثل إعادة البناء و عمليات الأحياء و إعادة الأستخدام.
- § الحفاظ على المناطق التاريخية أستطاع في بعض البلدان أن يكون جزء من المخطط التنموي و أن لم يدخل بشكل كامل كمخطط مستقل.
- § مبادئ إدارة الحفاظ عبر العصور و التي أستقرت في المرحلة الفكرية الحالية ستخطو نحو إعلان إدارة الحفاظ كفرع من فروع الإدارة عالمياً وذلك مع التطوير المستمر له.
- § الوصول إلى قاعدة عريضة من البيانات الخاصة بجميع أوجه إدارة و تنمية التراث العمراني فتح مجال جديد لمراكز المعلومات نحو تصدير المعرفة الخاصة بعلم الحفاظ و إدارته.
- § النسيج العمراني للمناطق التاريخية نتاج تاريخي لتطور و تداخل العصور يعكس أحداث سياسية و اجتماعية ساهمت في تشكيل ملامح المنطقة.
- § التعامل مع المناطق المعلنة كمناطق تراث عالمي تتطلب سياسات خاصة للحفاظ تستطيع أن توازن بين الحفاظ و إعادة الأستخدام بما يحقق التقدم المستمر للمنطقة.
- § عمليات الحفاظ والترميم بالمناطق التاريخية لم يقتصر فقط على تحسين حالة المباني التراثية لأغراض السياحة بل أنتقل إلى التفكير في التأكيد على القيم التراثية و تعميق الوعي الثقافي بالتاريخ الذي تنقله لنا هذه المناطق.
- § بدء التفكير في الجوانب الأقتصادية والاجتماعية بالمناطق التاريخية أنعكس على وضع خطط إعادة الإستخدام و إن كانت أولوية الأستخدام بما لا يضر الأثر أكثر منه الأستخدام لجلب عائد اقتصادي أعلى.

§ هناك اختلافات جوهرية بين مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الاسلامي

ومشروعات الإنشاء والترميم الاعتيادية هي:

- . مرحلة تحضير ما قبل المشروع والتي تتميز فيها مشروعات الحفاظ على التراث المعماري بالتوثيق ودراسات ما قبل المشروع السابق ذكرها عبر المراحل التاريخية المختلفة.
- . اختلاف النشاطات (Activities) نفسها في مشروعات الحفاظ على التراث المعماري عن أي مشروع وذلك نظراً لاختلاف طبيعة العمل مثل ترزير الشروخ وغيرها من الأنشطة المختلفة من أنشطة الآثار.
- . الاكتشافات وما يستجد على طبيعة المشروع مما يؤثر في خطط الترميم والخطط الزمنية.
- . إدارة الحفاظ الآن نتاج تراكمي لفكر الحفاظ السابق الذي سبق عرضه أضيف في كل عصر بعد جديد أدى إلى تكوين مجموعة من العوامل تطورت و أخذت الشكل الحالي المكون لفكر إدارة الحفاظ.
- . الإدارة الحالية لمشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي يجب أن تحتوي على مرونة في تنفيذ الخطط الإدارية نظراً للمستجدات التي تواجه عملية الحفاظ مثل المكتشفات أو غيرها.
- . مشروعات الحفاظ في مصر ذات طبيعة وظروف خاصة ولا يجب اعتبار أي تعديل يتم على العملية الإدارية للحفاظ تقصير من أي نوع نظراً لأنه صعب توقع ما قد تواجهه العملية الإدارية من مستجدات أثناء التنفيذ لمشروع الحفاظ مثل إعادة اكتشاف الصهاريج أسفل المنازل والأسبله مما تسبب في بعض التغييرات في خطط الترميم وبالتالي الخطط الزمنية لمشروعات الحفاظ في هذه الأماكن.

وعلى هذا ومن خلال عرض تطور إدارة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري

الإسلامي في القاهرة يوصي بالآتي:

علي المستوي الثقافي والتنموي

§ منطقة القاهرة التاريخية بكامل نواحيها الاقتصادية والاجتماعية والحرفية وكل القيم التي

تحملها هذه المنطقة يجب أن تعلن كمحمية تراثية أثرية .

- § يجب أن تدخل تنمية المناطق التاريخية في المخطط التنموي للدولة وأن تدرج في الخطط
المرحلية للتنمية التي تشمل تطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمناطق السكنية.
- § لتحقيق التكامل والتنسيق بين جميع الوزارات والجهات المعنية بالتراث المعماري
وبادارته يجب أن يتولي جهاز واحد جميع مهام إدارة العمران والتراث بدءاً من التخطيط
والتنفيذ ووضع الخطط التنموية حتى لا يحدث تضارب في القرارات بما يؤثر سلباً علي
المنطقة التاريخية وعلي مناطق التراث بصفة عامة .
- § يتم عمل تنظيم أدارى لعمران المنطقة التاريخية عن طريق تحديد أستعمالات الأراضي
بالمنطقة وتحديد الكثافة البنائية والسكانية بالإضافة إلى التحكم في طابع وارتفاعات
المباني بما يتناسب مع المنطقة التاريخية .
- § تعميق الوعي الثقافي لقيم التراث وأهميته لتوجيه المواطنين نحو المشاركة في الحفاظ
علي هذا التراث .
- § عمل إعادة تأهيل للمباني السكنية داخل المناطق التاريخية مع الاستعانة بالمشاركة
الشعبية والتي تمت في مشروعات الحفاظ السابقة فيما بعد ولكن الهدف هنا هو زيادة
دور المشاركة الشعبية لتعميق الوعي الثقافي مع الحفاظ علي المباني ذات القيمة
المعمارية في المناطق التاريخية .
- § ضرورة إصدار ضوابط بنائية خاصة بالمناطق التاريخية تشمل المشكلات التي واجهت
مشروعات الحفاظ علي التراث علي أن تراعي كل أثر حيث أن اشتراطات الارتفاعات
مثلا بجانب أثر ارتفاعه ٢٠ متر غير الاشتراطات التي يجب أن تكون لأثر ارتفاعه ٣
أمتار .
- § ضرورة توفير مصادر تمويل أخرى لمشروعات الحفاظ مثل تنمية الحرف الصناعية
واليدوية داخل المناطق والتي لا تضر بها مع أخذ نسب من هذه الأنشطة لخدمة التراث
مقابل توفير أماكن لهذه الحرف مثل الحرف التي تمارس في وكالة كحلة ووكالة
السلحدار وغيرها من الآثار .
- § عمل صندوق تمويل للحالات الطارئة لخدمة مشروعات التراث المعماري يستخدم عند
الحاجة إلى تدخل سريع.
- علي المستوي الإداري

- § يجب تشجيع تبادل الخبرات بين مصر والعالم ما بين الكوادر الإدارية والتنفيذية للإستفادة من جميع الخبرات لرفع كفاءة النظام الإداري والتنفيذي لمشروعات الحفاظ علي التراث مع أخذ فقط ما يمكن أن يتناسب مع طبيعة التراث في مصر .
- § يجب عمل برامج تدريبية متخصصة لتدريب الكوادر العاملة في إدارة مشروعات الحفاظ وأيضاً في الكوادر التنفيذية لمشروعات الترميم .
- § عمل قاعدة بيانات للنظام الإداري لكل مشروع من مشروعات الحفاظ للإستفادة منه بالإضافة إلى إدخال الدراسات والتوثيقات الخاصة بالتراث ومشكلات الترميم علي قاعدة بيانات شاملة لخدمة جميع مشروعات الحفاظ علي التراث المعماري وذلك للإستفادة بالخبرات السابقة في الترميم .
- § يجب الحفاظ علي التاريخ الذي ينقله التراث وذلك بالإبقاء علي كل الإضافات الأثرية التي تدخل علي الآثار لأنها في حد ذاتها تعتبر تفسير للتاريخ ودلائل علي أحداث تاريخية مما يجعلها جزء لا يتجزأ من الأثر .
- § يمكن إضافة مدة على زمن المشروع في حالة وجود ما يستدعي ذلك ويدير لها خطة زمنية تدرج في الخطة الزمنية الأصلية وتعديل الخطة الأصلية على أساس المستجدات على أن يتم هذا الموضوع تحت قيود وبعتمادات لجان خاصة للتحجيم من الاستخدامات الخاطئة لهذه الصلاحية
- § يتم مراعاة تحديد البنود وكمياتها بدقة شديدة ويوصي بعمل كمية احتياطية لكل بند بالمقاييس تستعمل في حالة نفاذ الكمية المحددة للبند والعبرة بالمقياس على الطبيعة وتتم هذه العملية أيضاً باعتماد السلطات المختصة وإرفاق تقرير لمبررات الزيادة في الكميات
- § يوصي بتجميع جميع البنود الموجودة والتي تستخدم في أعمال ترميم الآثار الإسلامية مثل أعمال الحجر وأعمال الخشب وغيرها لتحديد توصيف كل بنود الأعمال وعمل مقاييس يمكن اختيار البنود التي تحتاجها أعمال تنفيذ خطة الترميم وذلك كمقاييس مرجعية نظراً لتشابه معظم البنود التي تحتاجها أعمال ترميم الآثار الإسلامية وذلك لمحاولة استحداث بنود وبعد اختيار البنود يتم أخذ التصديق عليها من السلطات المختصة
- § بعد دراسة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي وأثناء العمل يتم استحداث بنود لم تكن موجودة أصلاً في المقاييس وذلك للحاجة إليها وعدم وضوح كامل

أبعاد خطة الترميم إلا أثناء التنفيذ وهي المرونة المطلوبة في تعديل الخطة لاختيار أكثر الحلول مناسبة للأثر وهذا الحل قد لا يكون المحدد من البداية في خطة الترميم ولكن يتم تنفيذ ما هو أكثر إفادة للأثر مع توفير المرونة السابق الحديث عنها لتنفيذ الحل الجديد المختار ، لذلك بدراسة هذه المشروعات يوصي بتجميع كامل البنود التي استحدثت في جميع المشروعات الخاصة بالحفاظ على التراث المعماري الإسلامي ووضعها كبنود مسعرة في مقايسة بنود احتياطية تستعمل عند الحاجة إليها باعتماد السلطات المختصة بالمقايسات والبنود المستحدثة.

§ في حالة خروج البند المستحدث عن مقايسة البنود الاحتياطية يتم عمل مقايسة ملحقه بالبنود المستحدثة تعتمد من السلطات المختصة.

§ يراعى تحقيق المرونة في مشروعات الحفاظ على التراث المعماري والاسلامي بالقاهرة التاريخية في كل من الخطط الزمنية وخطط الترميم مع تقديم خطط جديدة لكل ما يستجد وبناءً عليه تعدل خطط الترميم والخطط الزمنية بإدخال الخطط الجديدة فيها ويوصي بمراجعة الخطط الترميمية شهرياً لإدخال كل ما يستجد بصفة فورية حتى لا ترتبك العملية الادارية لمشروع الحفاظ.

§

قائمة المراجع العربية:

- ١) إبراهيم عبد الرشيد نصير ، إدارة مشروعات التشييد ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، (٢٠٠٠)
- ٢) أبن الكندي ، فضائل مصر المحروسة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، (١٩٩٧)
- ٣) أبن بطوطة، رحلات أبن بطوطة (زيارة مصر أم البلدان) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، (١٩٩٩)
- ٤) أحمد البطريق، عبد العزيز محمود، رقابة مشددة على البعثات الأجنبية، جريدة الأهرام القاهرة ، ١٨ فبراير (٢٠٠٣)
- ٥) أحمد عبد الوهاب السيد، صيانة وإعادة استخدام المباني الأثرية وذات القيمة، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، (١٩٩٠)
- ٦) أحمد فخري، الأهرامات المصرية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة (١٩٨٢)
- ٧) أحمد قدرى وآخرون، تراثنا القومي بين التحدي والإستجابة، مطبعة هيئة الآثار المصرية، القاهرة ، (١٩٨٥)
- ٨) أحمد محمد الشنواني ، كتب غيرت الفكر الإنساني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، (١٩٩٧)
- ٩) أسامة أحمد إبراهيم مسعود ، تفعيل عملية الحفاظ فى المناطق ذات القيمة الحضارية مع ذكر خاص لحالة القاهرة الكبرى، بحث غير منشور ، القاهرة ، (٢٠٠٤)
- ١٠) أسامة صادق المشنب ، مبادئ الإدارة العلمية ، مكتبة عين شمس، القاهرة (١٩٩٥)،
- ١١) أسعد نديم ، مشروع توثيق وترميم بيت السحيمي ، المجلس الأعلى للآثار ، القاهرة ، (١٩٩٧)
- ١٢) الحكومة السورية و الألمانية، مخطط العمل الأول ، إعادة إحياء منطقة باب قسرين (مشروع إعادة إحياء حلب القديمة)، محاضرات ٢٠٠٣ ماجستير
- ١٣) السيد عبد الفتاح القصبى ، عقود ومواصفات الأعمال الإنشائية ، دار الكتب العلمية ، القاهرة ، (١٩٩٥)

- ١٤) اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ بالقاهرة
- ١٥) اللجنة الدائمة لإعداد المواصفات المصرية العامة لبنود الاعمال ، عقد المقاوله ، مركز بحوث الإسكان والبناء ، القاهرة ، (٢٠٠١)
- ١٦) اللجنة الدائمة لإعداد المواصفات المصرية العامة لبنود الاعمال ، عقد خدمات استشارية هندسية للدراسات والتصميمات والإشراف المستمر على التنفيذ ، مركز بحوث الإسكان والبناء ، القاهرة ، (٢٠٠١)
- ١٧) اللجنة العلمية لوزارة الثقافة ، القاهرة التاريخية ، مطابع المجلس الأعلى للآثار ، القاهرة ، (٢٠٠٢)
- ١٨) المجلس الأعلى للآثار ، دليل الآثار الإسلامية بمدينة القاهرة ، مطابع المجلس الأعلى للآثار ، القاهرة ، (٢٠٠٠)
- ١٩) المركز الإيطالي المصري للترميم والآثار ، أنشطة من أجل ثقافة الحفاظ على التراث ، المعهد الثقافي الإيطالي بالقاهرة ، القاهرة ، (١٩٩٩)
- ٢٠) المركز الإيطالي المصري للترميم والآثار ، مدرسة سنقر السعدى والمتحف المولوى ، المعهد الثقافي الإيطالي بالقاهرة ، القاهرة ، (٢٠٠٠)
- ٢١) تقي الدين أحمد بن علي المقرئ ، صفحات من تاريخ مصر " المواعظ والأعتبار بذكر الخطط والآثار " المعروف بالخطط المقرئية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، (١٩٩٨)
- ٢٢) أماني السيد عبد الرحمن أحمد الريس ، المواثيق والتوصيات الدولية للتعامل مع التراث المعماري والعمراني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الهندسة ، (٢٠٠٣)
- ٢٣) إيناس محمد نبوي ، أصول الإدارة ، دار الجامعة للطباعة والنشر ، القاهرة ، (٢٠٠٢)
- ٢٤) إيهاب إبراهيم محمد مغاوري ، إدارة تنفيذ المشروعات الهندسية ودور الحاسب فى تطويرها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الهندسة ، (١٩٩٢)
- ٢٥) إيهاب إبراهيم محمد مغاوري ، منهج مقترح لتقييم وتطوير أداء إدارة تنفيذ مشروعات البناء والتشييد (دراسة تطبيقية على مشروعات الإسكان) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الهندسة ، (٢٠٠١)

- ٢٦) توفيق عبد الجواد ، تاريخ العمارة و الفنون الإسلامية ، دار وهدان للطباعة والنشر ، القاهرة ، (١٩٧٠)
- ٢٧) جميل عبد القادر أكبر ، عمارة الأرض في الإسلام ، دار القبلة للثقافة ، القاهرة (١٩٩٢)
- ٢٨) حازم محمد حامد عويس ، تأهيل المناطق التاريخية والتراثية ودورها في مستقبل المدينة ، اللجنة العلمية الدائمة للعمارة و التصميم العمراني ، بحث غير منشور ، القاهرة ، (٢٠٠٤)
- ٢٩) حسن الرزاز ، طرق مصر المقدسة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، (١٩٩٧)
- ٣٠) حسني محمد نوبصر ، الأثار الإسلامية ، مكتبة نهضة الشروق ، القاهرة ، (١٩٩٦)
- ٣١) خالد عبد العزيز عثمان عبد العزيز ، تفعيل إدارة الحفاظ (نموذج لإدارة وتمويل وتنفيذ مشروعات الحفاظ) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الهندسة ، (٢٠٠٤)
- ٣٢) رونالد ليوكوك ، الحفاظ على القاهرة الإسلامية ، ندوة التوسع العمراني ، (١٩٨٤)
- ٣٣) ستانلي لينبول ، سيرة القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، (١٩٩٧)
- ٣٤) سعاد يوسف حسين بشندي ، الاتجاهات الحديثة لتحسين البيئة العمرانية للمناطق التاريخية ، اللجنة العلمية الدائمة للعمارة و التصميم العمراني ، بحث غير منشور ، القاهرة ، (٢٠٠٤)
- ٣٥) سليم عبد الحق وآخرون ، قضايا حفظ الأثار والمواقع الأثرية والاستفادة منها ، مديرية الأثار العامة في سوريا ، سوريا ، (١٩٥٣)
- ٣٦) سمير سيف اليزل ، الترميم المعماري ، القاهرة ، (١٩٨٨)
- ٣٧) سمير سيف اليزل ، تسجيل التراث المعماري والبيئي ، المؤتمر العلمي العاشر لتقديم العلوم بالجامعة الأمريكية ببيروت ، لبنان ، (١٩٨٧)
- ٣٨) سمية بهي الدين محمد ، استراتيجية الترميم والحفاظ على المباني الأثرية والمباني ذات القيمة بهدف تنمية الوعي الحضاري القومي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية الهندسة ، (٢٠٠٣)

- ٣٩) سناء إبراهيم عبد المقصود، دراسة أساليب ترميم وحفظ الآثار العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية الهندسة ، (١٩٩٩)
- ٤٠) سناء عبد المقصود وآخرون ، دراسة لأعمال ترميم مأذنة جامع أحمد بن طولون ، مطابع أنترناشيونال برس ، القاهرة ، (٢٠٠٠)
- ٤١) سهير زكي حواس ، الصيانة والمحافظة و التحكم فى العمران و دورها فى أستمرا حياة العناصر البنائية والبيئة العمرانية ذات القيمة (مدخل إلى التجديد و الأرتقاء الحضري) ، ورقة بحثية للمؤتمر العلمي الثالث ، جامعة الازهر ، كلية الهندسة ، القاهرة ، (١٩٩٣) ،
- ٤٢) سهير زكي حواس ، القاهرة الخديوية (رصد وتوثيق عمارة و عمران القاهرة منطقة وسط المدينة) ، مركز التصميمات المعمارية ، القاهرة ، (٢٠٠٢)
- ٤٣) سهير زكي حواس ، المشاكل التى تواجه الحفاظ على التراث بالمناطق ذات القيمة التاريخية والأهله بالسكان فى قلب القاهرة ، ورقة بحثية لمؤتمر الحفاظ على التراث المعماري في الأردن و العالم العربي، عمان ، (١٩٩٣)
- ٤٤) شحاته عيسى إبراهيم ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، (١٩٩٩)
- ٤٥) شريف محمد صبري العطار ، صيانة المباني مدخل لإدارة وتخطيط أعمال صيانة المباني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الهندسة ، (١٩٩٥)
- ٤٦) صفى الرحمن البار كفوري ، الرحيق المختوم ، دار الحديث ، القاهرة ، (١٩٩٧)
- ٤٧) عادل السمادوني ، أساسيات إدارة المشروعات ، مجموعة محاضرات ، جامعة حلوان ، القاهرة ، (٢٠٠٢)
- ٤٨) عاصم حسن رزق ، أطلس العمارة الإسلامية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، (٢٠٠٣)
- ٤٩) عباس الطرابيلي ، شوارع لها تاريخ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، (٢٠٠٠)
- ٥٠) عبد الباقي إبراهيم ، المنظور التاريخي للعمارة فى المشرق العربى ، مركز التخطيطات التخطيطية والمعمارية ، القاهرة ، (١٩٨٧)

- ٥١) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، (٢٠٠١)
- ٥٢) عبد المعز شاهين ، ترميم وصيانة المباني الأثرية والتاريخية ، وزارة المعارف السورية، ١٩٨٦ ، سوريا ، (١٩٨٦)
- ٥٣) عصمت محمد حسن ، جوانب من الحياة الاجتماعية لمصر من خلال كتابات الجبرتي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، (١٩٩٩)
- ٥٤) علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، (٢٠٠٠)
- ٥٥) علي حسن ، الموجز فى علم الآثار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، (١٩٩٣)
- ٥٦) علي محمد عبد الوهاب و أخرون ، الإدارة العامة (الأسس العلمية وتجارب التطبيق) ، كتاب منشور بجامعة عين شمس، كلية التجارة ، القاهرة ، (١٩٩٦)
- ٥٧) فاروق فائق ارمانبوس ، التشريعات المتعلقة بالآثار ، هيئة الآثار المصرية ، القاهرة ، (١٩٨٢)
- ٥٨) فريد شافعي ، العمارة العربية فى مصر الإسلامية (عصر الولاة) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، (١٩٩٩)
- ٥٩) قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون حماية الآثار وقرار وزير الدولة للثقافة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٤ فى شأن بعض الأحكام المنفذة لقانون حماية الآثار، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، (١٩٨٥)
- ٦٠) كمال الدين سامح ، العمارة الإسلامية فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، (١٩٨٧)
- ٦١) كمال الدين سامح ، العمارة فى صدر الإسلام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، (١٩٩١)
- ٦٢) كمال الدين سامح ، لمحات من تاريخ العمارة المصرية منذ أقدم العصور وحتى العصر الحديث ، مطبعة هيئة الآثار المصرية ، القاهرة ، (١٩٨٦)
- ٦٣) كمال حامد طلبية ، خطة تطوير الإدارة الهندسية بقطاع المشروعات التابع للمجلس الأعلى للآثار ، خطة غير منشورة ، القاهرة ، (١٩٩٧)

- ٦٤ لجنة الحفاظ على الآثار العربية ، كراسات اللجنة ، القاهرة ، (١٨٨٣)
- ٦٥ لجنة وزارة الثقافة ، التعليمات والشروط الخاصة لمقدمى العطاءات ، المجلس الأعلى للآثار ، قطاع الآثار الإسلامية والقبطية، القاهرة ، (١٩٩٧)
- ٦٦ محمد أيمن عاشور، التقنيات الحديثة في مشروع توسعة المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة، مجلة مدينة العدد ٣ يوليو ، القاهرة ، (١٩٩٨)
- ٦٧ محمد بن أحمد بن أياس الحنفي ، بدائع الزهور في وقائع الدهور، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، (١٩٩٩)
- ٦٨ محمد سعيد رمضان البوطي ، فقه السيرة النبوية مع موجز لتاريخ الخلافة الراشدة ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة ، (٢٠٠١)
- ٦٩ محمد عفيفي ، الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، (١٩٩١)
- ٧٠ محمد ماجد خلوصي، الإدارة التنفيذية لمشروع التشييد والتحكم في التكلفة والوقت ، القاهرة ، (١٩٩٦)
- ٧١ محمد محمود عويضة ، صيانة المباني ضرورة للحفاظ على الثروة القومية ، مجموعة محاضرات، جامعة القاهرة ، (٢٠٠٢)
- ٧٢ مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية ، العمارة الإسلامية الحربية وتأثيرها على العمارة المعاصرة ، مجلة عالم البناء، عدد أكتوبر ، القاهرة ، (١٩٨٥)
- ٧٣ مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية، ترميم الآثار الإسلامية بالقاهرة ، عالم البناء عدد مارس ، القاهرة ، (١٩٨٣)
- ٧٤ مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية، عمارة المسجد النبوي ، عالم البناء العدد ١٦٩ اغسطس، القاهرة ، (١٩٩٥)
- ٧٥ مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية ، موسوعة أسس التصميم المعماري والتخطيط الحضري في العصور الإسلامية المختلفة بالعاصمة القاهرة ، منظمة العواصم الإسلامية ، القاهرة ، (١٩٩٠)
- ٧٦ معاذ أحمد محمد عبد الله ، آلية التوافق بين الحفاظ البيئي والأثري ، اللجنة العلمية الدائمة للعمارة و التصميم العمراني ، بحث غير منشور ، القاهرة ، (٢٠٠٤)

- ٧٧) معاذ أحمد محمد عبد الله وآخرون، دليل إعداد مشروعات الصيانة وترميم الآثار ، هيئة الآثار المصرية ، القاهرة ، (١٩٩١)
- ٧٨) نادية يوسف، ترميم ١١٢ أثراً إسلامياً وقبطياً ويهودياً بعد زلزال ١٩٩٢ ، جريدة الأهرام، ١٨ فبراير ، القاهرة ، (٢٠٠٣)
- ٧٩) نعمت إسماعيل علام ، فنون الشرق الأوسط في العصور الإسلامية ، دار المعارف (طبعة خامسة) ، القاهرة ، (١٩٩٢)
- ٨٠) وزارة الأوقاف ، مخطوطات مساجد مصر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، (٢٠٠٠)
- ٨١) وزارة الأوقاف ، مساجد مصر وأوليائها الصالحين ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، (٢٠٠٠)

List of English References:

- 1) Ahmed Ouf, **Urban Conservation Concepts For The New Millennium in The United Arab Emirates** , Zayed Center For Heritage and History ,2000
- 2) Ahmed Ouf, **Urban management for Development in older city districts** , Sharjah forth international urban planning symposium, Sharjah city 7-10 April 2001_
- 3) Banister Fletcher, , **A History of Architecture** ,Oxford ,1924,seventh edition
- 4) Cresswell, **Early Muslim Architecture**, 2 vol, Oxford, 1962
- 5) David Burstein, Frank Stasiowski, **Project Management for The Design Professional**, 1982
- 6) E.F.L.Brech, **Construction Management in Principles and Practice**, 1971
- 7) Eurlng R.K.Loraine, **Construction Management in Developing Countries**, 1992
- 8) Forrest Wilson & others, **Architecture Fundamental issues**,1990
- 9) Garold D.Oberlender, **Project Management for Engineering and Construction**, 1993
- 10) George T.Heery, **Time, Cost and Architecture**, 1975
- 11) **Icomos charters**, www.icomos.org
- 12) John Ruskin, **The Seven Lamps Of Architecture**, 1849
- 13) M.Pete Spinner, **Elements of Project Management Plan Schedule and Control**, 1992
- 14) Juka Jukilehto, **a History of Architectural conservation**, Butterworth, Heinemann, (1999)

- 15)Nayree Hampikian,**challenge facing conservation projects in Historical Cairo**,9th conference of Egyptian Architects, Architectural Heritage and Urban Development (April 1999) Union of Egyptian Architects, society of Egyptian Architects, Cairo Egypt.
- 16)Nahoum Cohen, **Urban Planning Conservation and Preservation**, McGraw-Hill companies_(2001)
- 17) R.E.Cavert, **Introduction to Building Management, 1970**
- 18) Roy Pilcher, **Principles of Construction Management**, 1992
- 19) Stefano Bianca, **Urban Form in The Arab World**, Thames & Hudson (2000)
- 20)Zahi Hawas (Supreme Council of Antiques) (2000) ,**site Management and Conservation " Egyptology at the down of the twenty first century** (eds) (2003) , the American University in Cairo press,Cairo

Internet Sites

- 21)**www.awkaf.com**
- 22)**www.islamicart.com**
- 23)**www.islamicartnetwork.com**
- 24)**www.islamic_council.org**
- 25)**www.icomos.com**
- 26)**www.icrom.com**
- 27)**www.mosquesaroundtheworld.com**
- 28)**www.touregypt.com**
- 29)**www.unesco.com**
- 30)**www.worldheritagelist.com**
- 31)**www.gtz.org**

الملخص العربي

من العرض السابق للبحث نرى تطور إدارة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري عبر الأزمان الإسلامية المختلفة والتي قسمت إلى مرحلتين أولها مرحلة التطور الفكري والفلسفي لجهود الحفاظ وثانيها مرحلة الجهود الوطنية في عمليات الحفاظ وما ظهر من خلال هذا العرض تطور جهود الحفاظ بداية من الحاجة إلى عمليات الحفاظ في بدء الأمر لدفع الضرر الذي يلحق بالمباني ذات القيمة إلى تطور المفهوم فيما بعد إلى فكرة التوسع لاستيعاب أعداد المسلمين فكانت هذه هي البداية لفكر الحفاظ في العالم الإسلامي.

ثم حدثت نقطة تحول كبيرة وهي ظهور نظام الأوقاف الذي أحدث طفرة فكرية كبيرة من خلال تنظيم إدارة الحفاظ فنياً ومالياً بالإضافة إلى ظهور هيكل للقيام على عملية الحفاظ بدءاً بوظائف محدودة إلى أن وصل في نهاية العصر العثماني إلى هيكل كبير يشمل معظم الوظائف التي تحتاجها متطلبات عملية الحفاظ آنذاك.

انتقلت جهود الحفاظ فيما بعد إلى ظهور مفاهيم جديدة نتيجة تحول فكري جديد وذلك في وقت الحملة الفرنسية الذي أثر اندماج الفكر الغربي مع الفكر المصري في تكوين أبعاد جديدة لعملية الحفاظ أهمها التوثيق واعتباره جزءاً لا يتجزأ من عملية الحفاظ وأثرت هذه المرحلة على العالم بأكمله وليس على القاهرة فقط وذلك لتنبه الحملة الفرنسية العالم بأهمية التراث المعماري المصري والإسلامي وجاء نتاج ذلك العديد من البعثات الأجنبية لدراسة وللحفاظ على هذا التراث وكان من أهم إنجازات هذه البعثات هو الدور الذي لعبته في ذلك الوقت والخاص بتعليم الكوادر المصرية.

ومع اتساع نطاق الاهتمام بالتراث نشأت الحاجة إلى وجود هيئة مسئولة عن هذا التراث وفي هذا الوقت ظهرت مصلحة الآثار التي أرسيت نوع جديد من مفاهيم الحفاظ وهو إدارة التعامل مع التراث من الناحية التشريعية وذلك بداية خلق النزعة الوطنية للحفاظ على حضارة مصر التي ينقلها التراث فأستحقت مصلحة الآثار أن تبدأ بنهايتها مرحلة الجهود الوطنية لفكر إدارة الحفاظ والمرحلة الجديدة أخذت إرشادات المرحلة السابقة لها وهي مرحلة تطور فكر وفلسفة إدارة الحفاظ كبداية أضافت عليها وحققت من خلال تراكم الخبرات عبر عصور مراحل تطور فكر وفلسفة إدارة الحفاظ نظام جيد أحدث ثاني أكبر تطور بعد نظام الأوقاف وهو عهد ظهور لجنة الحفاظ على الآثار العربية والذي تم فيه تحديد متطلبات عملية الحفاظ عن طريق الدكتور الذي حدد أختصاصات اللجنة مما أدى إلى التطور الكبير الذي حدث في هيكل القائمين

علي عملية الحفاظ والذي تم في عهد اللجنة وقسم إلي كل من القومسيون الأول والثاني اللذين أسهموا في عمليات الإدارة والتوثيق بشكل منظم لم يسبقه مثيل من قبل لذا أعتبرت لجنة الحفاظ علي الآثار العربية هي نقطة التحول الثانية في تاريخ الحفاظ بالإضافة إلي أن اندماج الأعضاء المصريين بالأجانب وبداية تكوين الشخصية المصرية في الحفاظ هو ما جعل عهد لجنة الحفاظ علي الآثار العربية هو بداية إرساء الجهود الوطنية لعملية الحفاظ .

لقد حدثت طفرة كبيرة في المرحلة التحضيرية قبل العمل في الحفاظ والترميم وهي المرحلة الخاصة بالدراسات والتوثيق والتي شملتها فترة مصلحة الآثار بتطوير كبير شمل كامل فكر الحفاظ، وهذا بداية الانتقال من الفكر الفردي لحالات منفردة الي الفكر التقييمي الشامل لكامل المنطقة التاريخية ولتأكيد النزعة الوطنية لجهود الحفاظ في هذه المرحلة الخاصة بالجهود الوطنية لعملية الحفاظ قامت مصلحة الآثار بتمصير الجهد الخاصة بأعمال الحفاظ .

في عهد هيئة الآثار المصرية ومع زيادة إحتياجات الحفاظ علي التراث وإتساع رقعة الاهتمام بها اقتضت الضرورة توفير موارد جديدة لتقي بأحتياجات التراث ومن هنا ظهرت المعارض الدولية لجلب العملة الصعبة والمزارات السياحية التي ساعدت في الإنفاق علي مشروعات الحفاظ ضمن خطط هيئة الآثار المصرية للحفاظ هذا بالإضافة إلي الثورة التكنولوجية الهائلة التي قادتها الهيئة باستخدام الميكروفيلم في توثيق التراث ثم في نهاية عهدها وضع المنهجية التي أرست قواعد الحفاظ ونظمت أوجه التعامل معه وهي التي خطت الخطوط العريضة التي ما زلنا نسير عليها إلي الآن.

ولان حالة التراث كانت أسوأ مما تستطيع هيئة أو جهه إدارية واحدة أن تحافظ عليه لذا وبعد أن نبه زلزال ١٩٩٢ مصر والعالم إلي حالة الإهمال التي تعترى معظم الآثار نظراً لعدم توافر خطط تنظيمية شاملة تنجح في الحفاظ علي كامل المنطقة التاريخية نشأت هنا الحاجة إلي وجود هيئة متصلة بكل الجهات المعنية والمرتبطة بالتحديات والمشاكل التي تواجه التراث ومن هنا نشأ المجلس الأعلى للآثار بمنهجية لم تختلف كثير في سابقيها بل أعتمدت علي الخبرة التراكمية التي نتابع تكوينها عبر الأزمان السابقة وطورت فيها إلي أن وصلت الي ما هي عليه الآن والذي عرض من خلال أحد مشروعات الشاملة للحفاظ علي التراث المعماري وهو مشروع الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي بالقاهرة التاريخية.

وكنتيجة للخبرات العديدة حتى عهد المجلس الأعلى للآثار وبخاصة مشروع تطوير القاهرة التاريخية ظهرت أبعاد و أفاق جديدة في عملية الحفاظ بدأت في تطوير الفكر الشامل

للمنطقة التاريخية ككل عن طريق التقسيم المرحلي للمنطقة حسب أولويات الحاجة إلى الحفاظ والعمل ضمن خطة تستهدف الحفاظ على التراث المعماري أولاً ثم بتتابع المراحل تقوم بتنسيق المنطقة التاريخية وعلاج بنيتها كاملة، وذلك استدعي تعاون عدة جهات مع المشروع ومن هنا ظهر بعد جديد القائمين على إدارة الحفاظ ويشمل وزارات بأكملها وليست أفراد ، وذلك نظراً للتعاون على المستوى الوزاري كل في اختصاصه لإنقاذ المنطقة التاريخية ككل وليس الاهتمام بحالات فردية خاصة بحماية أثر بعينه ، جاء ذلك نتاج التطور المستمر لعملية الحفاظ وإدارتها ليكون تتويج لمرحلة الجهود الوطنية نظراً لتعاون . جميع هيئات الدولة وتكاتفها معاً من أجل هدف واحد هو حماية تراث مصر وبالإضافة إلى هذا التطور الذي حدث في هيكل القائمين على العملية الإدارية للحفاظ تطور أيضاً فكر إدارة الحفاظ ذاته وذلك من خلال انقسام الهيكل التنظيمي لإدارة الحفاظ إلى جزأين يشمل الجزء الأول مشروع الدراسات والتوثيق وكل خطط الترميم والحلول المقترحة ويشمل الجزء الثاني مشروع التنفيذ كما سبق شرحه وذلك ما يوضح الاهتمام الفعلي بدراسات ما قبل المشروع وعملية التوثيق كأحد مفاهيم الحفاظ على التراث .

أما بالنسبة لمشروع إعادة إحياء مدينة حلب القديمة فلمسنا أن فكر إدارة الحفاظ تطور ليشمل المناطق التاريخية بسكانها ضمن مخطط تنموي واحد من ضمن أجزاء الحفاظ على المباني التاريخية و المناداة باستخدام الطابع السكني المناسب للمباني الجديدة داخل النسيج العمراني للمناطق التاريخية بالإضافة إلى الاهتمام بعمل خدمات للسكان وجعل المناطق التاريخية بيئة صالحة سكنياً بدوت تعارض مع الأبنية التاريخية، وأيضاً لم يظهر هيكل دائم لمشروعات الحفاظ ولكن تشكل هيكل على مستوى جيد مؤقتاً للمشروع شمل أطراف من الحكومة الألمانية و مجلس مدينة حلب بالإضافة إلى اشتراك الصندوق العربي كمولد للخبرات الأجنبية ومولت أطراف المشروع عملية إعادة الإحياء مع الاهتمام باحتياجات السكان و محاولة عمل تسهيلات مالية لتوفير قروض للسكان لأعمال الترميم

ومن خلال أبواب وفصول البحث أتضحت مراحل تطور إدارة مشروعات الحفاظ على التراث المعماري التي نشأت كرد فعل للرغبة في بقاء التراث والقيم التي تحملها لنا جوانب هذا التراث وتابعنا تراكمها عبر العصور لتقودنا في النهاية إلى نظم مناسبة لإدارة الحفاظ على التراث المعماري ليشمل جهود دول بأكملها تعمل على إدارة مشروعات الحفاظ .

English summary

Conservation project management thought development of Islamic architecture heritage in Cairo through time, which divided this development to two stages, the first one is development of conservation efforts thought and philosophy , and the second one is the national efforts in conservation process , and the beginning of need the conservation,

when the people needed to fix the mosques and its damages, then they need to increase the area of this mosques, and all this thoughts was the beginning of Islamic conservation thought.

When Awkaf system appeared changed the conservation thought by controlling the conservation process in both sides technical and financial, in addition to the development of the framework in the end of Othman period.

Then the conservation efforts had a new concepts in the time of French military campaign which cause interference between the foreign thought and the Egyptian thought and followed by changes in conservation thought, one of the most important changes was the documentation of Islamic architectural heritage which alarm the world to this heritage , when the French people published this documentation in their book " Description of Egypt" ,as a result to this book a lot of foreign delegations came to study this heritage.

This significance of the Islamic architectural heritage made the need to organize this conservation projects and this was the reason why the Antiques department appeared, this department putted statute basics to arrange the process of deal with the heritage.

Then the Arab committee managed the Islamic architectural heritage and its time was very developed by doing documentation and

restoration through two teams, in the end of the Arab committee period which named Antiques maslaha, the whole thought of Islamic architectural heritage places developed to concern the whole Historical City, in this time was all the managers of conservation projects were Egyptian.

The period of Egyptian Antiques Organization did a big change in the money control thought by doing international exhibitions to bring money which used in conservation projects in addition to the technology revolution in the documentation thought by using the microfilms.

When the earthquake came in 1992 this alarmed people to the bad condition of all the Islamic architectural heritage, and this was the reason for the presence of Supreme Council of Antiques, and its project the development of Historical Cairo which depend on the co-operation between all the ministries to save the architectural heritage.

This all past experiences made a new thought in conservation by putting one plan to the whole Historical City by dividing the Historical Cairo to work stages, in this period the conservation projects divided to two parts, the first was the studies and documentation ,the second was the erection of conservation projects.

And as another good experience the project of the rehabilitation of old Aleppo was a successful sample, to conserve the Historical places as a part of a complete development plan with the most care of raising the social level ,without cause any damage to historical monuments.

The development aspects rehabilitation of old Aleppo project contained the most need of development plan like land use, residential development, historical monuments conservation and the reusing.

rehabilitation of old Aleppo project considered very successful but it can not be applicated in big historical cities because of the big problems which all this cities suffer from , and need co-operation between all the ministries.

Through all the parts of the thesis it was very clear that the conservation project management thought development of Islamic architecture heritage in Cairo passed by many thoughts stages which are existed as a reaction of needing the saving of Islamic architecture heritage.

Conservation Project Management Thought Development of Islamic Architectural Heritage in Cairo

The Projects of Architectural Heritage Conservation has begun in Egypt since the old Islamic ages, especially after Cairo earthquake in 1307, which caused a big damage to many of Cairo buildings, this earthquake made alarm for all the kings and governors and lead them to the necessity of saving and rebuilding what was damaged in the earthquake, we can say that the saving of this buildings were considered the first steps of architectural heritage conservation.

The second step of architectural heritage conservation was the documentation of architectural heritage by " François Gomar " who considered the first of document Egyptian & Islamic Monuments and surveying to whole Egypt, " François Gomar " was one of the scientists group in the French military campaign on Egypt between 1798 & 1801.

Architectural heritage remained after the previous period a whole century to find the interest again, at this time group from Islamic arts lovers formed Arab Antiques committee which had certain policies in conservation, but it couldn't save all Islamic antiques and this caused deterioration for some of Islamic antiques.

After this stage Islamic antiques suffered a lot because of non coordination between responsible ministries, these ministries like Awkaf Ministry as owner of some Islamic antiques, ministry of culture and Housing Ministry caused a big damage because of this non coordination and its reflection on time of execution.

Through previous periods there was no international interest with Islamic antiques generally, except the real international interest which began with the international conference. This conference was held by German antiques institute, Goethe institute and Egyptian antiques organization in October 1978, and all of these asked for international cooperation to save Islamic antiques, and as a reaction to this conference UNESCO decided to put Islamic Cairo in world heritage list.

Islamic Cairo had a lot of conservation efforts for Islamic architectural heritage, and these efforts needed administration system to manage conservation projects, but projects administration of architectural heritage conservation needed several years to be as it is in our present time, and the existing administration system now deals with Islamic architectural heritage in a perfect way not as separate thought for each monument, and this will be clear by showing conservation projects administration progress of Islamic architectural heritage, and I will show the variables which appear through Islamic ages from the beginning of Islamic architectural heritage conservation to our present time.

To show conservation projects administration progress of Islamic architectural heritage we must know first the definition of administration.

The definition of management

Administration scientists have two ways to define administration the first way of thought: depended on making analysis to manager job and defining administration from the details of manager job like

-Taylor definition: administration is the real knowledge to what we need from people, and make sure that they do the work in perfect way and at a cheap cost

-Fayol definition: the meaning of administrator is to predict and make plans and organize to give orders, coordinate and watch.

-Hwhite definition: the art of administration is leading, coordinating and watching group of persons to achieve certain objective.

The second way of thought: depended on administration definition by its normal job like:

-Lifengestone definition: administration work is how to achieve the objective in a perfect way at a suitable cost in the perfect time and with the ideal usage of available potentialities.

-Apply definition: administration is carrying out work with efforts of other people.

-Jones definition: administration is directing means and ways to achieve certain objectives.

But this definition is applied completely on new project administration, and to same extent on Islamic architectural heritage project administration. Bear in mind that the project administration of Islamic architectural heritage needs special way of dealing because of the difference between it and any other project.

This difference come from the value which the Islamic architectural heritage project carries, and this value is our physical and spiritual inheritance which is considered whole meaning we all responsible to teach it to the coming generation and feeling with this values and its significance that made the people feel heritage significance and the necessity of rehabilitation.

Research problem

The project Islamic of Architectural Heritage conservation administration

Face some difficulties such as:

- The variations of monument original aspects which confuse the restorers in what aspect he must follow

- Discovering undiscovered parts from the monuments which did not exist in the project study before starting in conservation project and these parts are supposed to enter in conservation plan and time plan and this case like the discovering of water tanks under Islamic palaces and houses.

-multiplicity of Islamic ages for the one monument which make various architectural and construction thoughts all of them are considered original cases make a big confusion to the restorer in following what thought

All previous difficulties affect on financing & time & quality adjustment, and that because adding any new works or the appearance of any difficulty which delay and change from time plan and restoration plan.

So it was necessary to find project administration system for Islamic architectural heritage conservation includes elasticity and speed solution inserting in conservation plan to make balance in case of facing any difficult or discover new parts.

Research Hypotheses

1) The first hypothesis: the project administration of heritage conservation incurred to many variables and factors that to reach the project administration system which we use it now, through Islamic ages we have a new factor or variable in project administration of heritage

conservation which is added by this age, affects on the administration system and make it a result to these group of variables and factors.

2) The second hypothesis: because of the project administration of heritage conservation variables or because of the severalty of monuments aspects like the discoveries through the conservation project , it is supposed that we can insert some steps in the project administration system of heritage conservation to make balance in case of any change takes place, beside editing all time and restoration and financial plans, and insert this edition to the project administration system of heritage conservation, to reach edited administration system balanced when any new thing appear, with the less possible losses that may affect in time and financing and quality.

Research objective

The research aims at making some editions or tasking some steps which we can insert in the project administration system of heritage conservation to make balance in case of any change happen, and the research also aim to document the administration thought to the project administration of heritage conservation through Islamic ages, in addition to reviewing the experience which increased by time for conservation efforts.

Research methodology

The methodology is based on theoretical analysis for developing administration thought of the project administration of Islamic architectural heritage conservation in Cairo to conclude various factors through Islamic ages which make our system now, and this led to dividing the administration thought to:

1) The first stage of thought: Reviewing the progress of conservation efforts philosophy and thought, with reviewing the beginning of the need for the conservation.

2) The second stage of thought: Reviewing the national efforts for conservation projects and reviewing the stability of the project administration system in the end of this stage.

In addition to deducting the factors and the variables which appear in each Islamic age and affect on the project administration system, then take example from every Islamic age to follow this factor or variable , and this by studying the development of the project administration of Islamic architectural heritage conservation in Cairo, beside taking application by studying the administration thought to one of conservation projects to clear the effect of the factors and the variables on our administration system now , beside testing the hypothesis if it is possible to make the administration system elastic to balance in facing any changes.

Research outlines

The research consists of theoretical study that contains the first part and second part & application study contains the third part

The research parts are:

The theoretical study

The theoretical study to the progress of project administration for the Islamic architectural heritage conservation and contains:

The first part:

Showing historical background of thought development all over the world and the charters in the world and in Egypt

Chapter one:

showing thought development all over the world , and the international statute for the conservation and the affect of the charters

Chapter two:

General background about the affect of the charters in Egypt , beside the national statute and its development

The second part:

The development of thought and philosophy for conservation project administration efforts and the need for conservation.

Chapter one:

The development of thought and philosophy for conservation project administration efforts in Islamic world

Chapter two:

The development of thought and philosophy for conservation project administration efforts in Egypt

Chapter three:

The conservation by the interest of finance (Awkaf system)

Chapter four:

The interference of western thought with the Egyptian thought beside the interest of the documentation and making statute basics to arrange deal with heritage

The third part:

The stage of national efforts in project administration of conservation and it contains.

Chapter one:

The administration thought of conservation efforts in the age of Arab monument committee

Chapter two:

The administration thought of conservation efforts in the age of Egyptian Antiques organization

Chapter three:

The administration thought of conservation efforts in the age of supreme council of Antiques

The application study

The application study for one of supreme council of Antiques projects and rehabilitation of old Aleppo project and this contains

The forth part:

The conservation project of historical Cairo and Aleppo

Chapter one:

Conservation Project Management Thought Development of Islamic Architectural Heritage in historical Cairo project

Chapter two:

Conservation Project Management Thought Development of Islamic Architectural Heritage in old Aleppo project

Results and the recommendations.

**Conservation Project Management Thought
Development of Islamic Architectural
Heritage in Cairo**

By

Architect \Yasmine Sabry Mahmoud Hegazi

A Thesis Submitted to the Faculty of Engineering at Cairo University
In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of
Master of Science in Architecture

Faculty of Engineering, Cairo University
Giza, Egypt
2005

Conservation Project Management Thought
Development of Islamic Architectural
Heritage in Cairo

By

Architect \Yasmine Sabry Mahmoud Hegazi

A Thesis Submitted to the Faculty of Engineering at Cairo University
In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of
Master of Science in Architecture

Under the Supervision

Prof.DR.Ahmed M. Salah E. Ouf

Professor of Architecture
& Urban Design
Dept.of Architecture,
Faculty of Engineering,
Cairo University

Prof.DR.Soheir Zaki Hawas

Professor of Architecture
& Urban Design
Dept.of Architecture
Faculty of Engineering,
Cairo University

Faculty of Engineering, Cairo University
Giza, Egypt
2005

**Conservation Project Management Thought
Development of Islamic Architectural
Heritage in Cairo**

By

Architect \Yasmine Sabry Mahmoud Hegazi

A Thesis Submitted to the Faculty of Engineering at Cairo University
In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of
Master of Science in Architecture

Approved by
The Examining Committee

Prof.DR.Ahmed M. Salah E. Ouf

Prof.DR.Soheir Zaki Hawas

Prof.DR.Salah Zaki Saed

Assoc.Prof.DR. Dalila Yehia Al Kerdany

**Faculty of Engineering, Cairo University
Giza, Egypt
2005**